الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة-1- الحاج لخضر
معهد الهندسة المعمارية والعمران
قسم الهندسة المعمارية والعمران

الرقم التسلسلي:.....
السلسلة رقم:.....

التوازن في الشبكة الحضرية، واتجاهات التمركز الحضري في منطقة الزيبان
دراسة حالة بسكرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الهندسة المعمارية

تخصص: هندسة معمارية

إعداد الطالب:
بوعافية عبد الرزاق

إشراف الأستاذ الدكتور:
علقمة جمال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بن ميسي حسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة -3-	رئيسا
علقمة جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	مقررا
الذيب بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1- الحاج لخضر	عضوا
حمودة عبيدة	أستاذ محاضر – أ-	جامعة باتنة-1- الحاج لخضر	عضوا
محيمود عيسى	أستاذ محاضر – أ-	جامعة قسنطينة -3-	عضوا

السنة الجامعية: 2018م- 2019م

شكــر وتقديــر

الحمد والشكر لله عز وجل على عظيم نعمه وفضله على أن يسر لي إتمام هذا العمل

(يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك)

أتقدم بشكري الخالص إلى مشرفي أستاذي أ/د:**علقمة جمال**

الذي منحني وافر وقته وشجعني لإتمام هذا العمل

وكل من ساعدني وساهم في إتمام هذه الرسالة

كما أتقدم بجزيل شكري إلى كل أساتذة معهد الهندسة المعمارية بجامعة باتنة -1-

على تقديم النصائح ويد العون

أشكر كل من ساهم ولو بكلمة في إنجاز هذا العمل.

عبد الرزاق بوعافية

فهرس الموضوعات

الموضـوع	رقم الصفحة
الفصل التمهيدي	01
مقدمة	02
I-الإشكاليـــة	05
II- أسئلة البحث	07
III- فرضيات البحث	08
IV- موضوع البحث وأهدافه	08
V- منهجية البحث	09
VI- الدراسات السابقة	11
VII- بيانات الدراسة	19
VIII- محتوى البحث	20
الجزء النظري	24
الفصل الأول	25
مقدمة	26
1-الشبكة الحضرية	27
1-1تعريف الشبكة الحضرية	27
1-2- أصناف الشبكات الحضرية	27
1--3 الشبكات الحضرية بالبلدان المتقدمة والنامية	28
1-4- أنماط التوزيع المكاني لمكونات الشبكة الحضرية الإقليمية	30
1-5- مكونات الشبكة الحضرية الإقليمية	33
2- العلاقة الوظيفية بين أقاليم المدن ومناطقها الريفية(قوة الجذب والطرد)	37
3- التدرج الهرمي للنسق الحضري علاقات مكانية، وظيفية وحجمية	40
3-1- التوزيع المكاني والوظيفي للتجمعات الحضرية	41
3-1-1- نظرية الأماكن المركزية	41
3-1-1-1- أشكال توزيع شبكة التجمعات العمرانية حسب كريستالر	42

3-1-1-2- الانتقادات الموجهة للنظرية	45
3-1-1-3- التعديلات التطورية لنظرية الأماكن المركزية	46
3-1-2- نظرية أقطاب النمو	49
3-1-3 - نظرية التجمع	53
3-1-4- نظرية الأساس الاقتصادي	54
3-1-5- مستويات التأثير المختلفة لبعض النظريات المذكورة	55
4- التوزيع الحجمي للتجمعات البشرية	56
4-1 قانون المدينة الأولى (الحجم الأمثل)	56
4-1-1- محاور الهيمنة الحضرية	58
4-2- قاعدة مرتبة- حجم	59
خلاصة	61
الفصل الثاني	63
المقدمة	64
1- التحضـــر (النشأة والتعريف)	65
1-1- مستويات التحضر	66
1-2- الظواهر المرتبطة بالتحضر	67
2- ديناميكية النمو الحضري	69
2-1 - تعريف الديناميكية	69
2-2- الديناميكية الحضرية	69
2-3- الديناميكية الحضرية وأثرها على تغير هيكل النظام الحضري للمدينة	70
2-4- نظريات ديناميكيات المدينة	71
3-المفهوم الفكري النمو الحضري	74
3-1- مشكلات النمو الحضري	75
3-2 - مراحل النمو الحضري	76
4-اتجاهات التركز الحضري السكاني	78

4-1- التمركز الحضري	78
4-2-التمركز السكاني	79
5- الاستقطاب الحضري، والاستقطاب العكسي	81
5-1- الاستقطاب الحضري (الخلفيات النظرية)	81
5-1-1- النمو الاستقطابي للمدن	82
5-2 - الاستقطاب العكسي	83
5-3- من الاستقطاب الحضري إلى الانتشار	83
5-4- مؤشرات الاستقطاب العكسي	84
6- التنمية والتنمية الإقليمية	85
6-1- مفهوم التنمية	85
6-2- صيغ التنمية	86
6-3- التنمية الإقليمية	87
6-3-1- مراحل تطور التنمية الإقليمية	88
6-3--2 أهداف التنمية الإقليمية	89
6-3-3- التنمية الإقليمية والتنظيم المكاني	91
7- النظريات المفسرة لديناميكية التنمية الإقليمية وتركزها	94
7-1- نظرية التراكم السببي "ميردال"	94
7-2- ديناميكية التنمية الإقليمية " لهيرشمان"	94
8- تطور السياسات المكانية في الدول النامية	95
8-1- أقطاب التنمية في الدول النامية	96
9- إستراتيجية التنمية الإقليمية وأقسامها	96
9-1- تعريف إستراتيجية التنمية الإقليمية	96
9-2- أقسام إستراتيجية التنمية الإقليمية	97
9-2-1- إستراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة	98
9-2-2- إستراتيجية التنمية الإقليمية غير المتوازنة	99

10-التباين التنموي، المفهوم، الأسباب والآثار	101
10-1- أسباب حدوث التفاوت التنموي	102
10-2 إستراتيجيات وسياسات معالجة التباين التنموي	105
10-2-1- إستراتيجية الانتشار	105
10-2-2- إستراتيجية التركيز	106
10-2-3- إستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة	107
خلاصة	108
الفصل الثالث	110
مقدمة	111
1- النسق النشأة، والتعريف	112
1-1- النشأة	112
1-2- تعريف النسق	113
2- النسق والبيئة ودرجة التعقيد	115
3- مميزات النسق	116
4- اتجاهات نظرية للمقاربة النسقية	117
4-1 الاتجاه البنيوي الوظيفي " تالكوت بارسونز"	117
4-2- الاتجاه التوجيهي	117
5- شروط النسق	119
6- أنواع النسق	119
6-1- النسق المفتوح	119
6-2- النسق المغلق	120
6-3 -خصائص المقاربة النسقية	120
7- عناصر النسق والروابط بينها	122
8- عناصر النسق	122
9-العلاقات والروابط بين عناصر النسق	122

10- تحليل النظام	123
10-1 -دراسة النظام	124
10-2- عمليات النظام	125
10-3- مخرجات النظام	125
10-4- منهاج تحليل النظم	126
10-5- خطوات منهاج تحليل النظم	127
11- بعض مجالات استخدام المقاربة النسقية	128
12-نماذج التحليل في قياس فرضيات البحث	129
12-1- التمركز السكاني والتوزيع المكاني للسكان (التركز والتشتت)	130
12-1-1- دليل التركز	130
12-1-2- منحنى لورنز	131
12-1-3- قرينة لورنز	132
12-1-4- معامل جيني	132
12-1-5 معامل جيبس ومارتن	133
13- الأسس المعتمدة في صياغة نظرية الأماكن المركزية	133
14- الهيمنة الحضرية	137
15- قاعدة الرتبة والحجم	138
16- التوازن الحضري(مؤشر الانتروبي)	141
17- مقاييس التباين التنموي	141
خلاصة	145
الجزء التطبيقي	146
الفصل الأول	147
المقدمة	148
1- منطقة الزيبان (أصل المصطلح والتسمية)	148
2- الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري	151

3- الإطار الإداري	151
4- المظاهر الطبيعية في جغرافية ولاية بسكرة	153
4-1 أشكال التضاريس	153
5- المناخ	161
6- مظاهر وأنماط الاستقرار البشري لولاية بسكرة	166
6-1- تطور عدد سكان الولاية من 1966 إلى 2008	166
6-2- سكان الولاية إلى غاية 2013/12/31	168
6-3 - توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات	169
6-4- توزيع السكان المقيمين حسب الفئات العمرية والجنس	171
6-5- تطور الحركة الديموغرافية لولاية بسكرة	173
7- المعطيات الاقتصادية	174
7-1- الإنتاج الفلاحي والحيواني لولاية بسكرة	175
8- الثروة الاقتصادية	178
9- المنشئات القاعدية بالولاية	180
10- قطاع السكن والعمران بولاية بسكرة	181
خلاصة	184
الفصل الثاني	185
المقدمة	186
1- النمو الحضري بولاية بسكرة	187
1-1- التوزيع النسبي لسكان ولاية بسكرة	187
1-2- مؤشر التوزيع في المراكز العمرانية بولاية بسكرة	191
2- مقاييس العلاقات السكانية – المكانية (مظاهر التباين المكاني السكاني)	194
2-1- نسبة التركز السكاني	194
2-1-1- طريقة حساب نسبة التركز السكاني	194
2-2- حساب معامل هوفر لتركز السكان	196

2-2-1- نتائج تحليل التمركز السكاني بولاية بسكرة	197
3- التركز السكاني باستخدام منحى لورنز	198
3-1 نتائج تحليل التركز السكاني باستخدام منحنى لورنز	205
4- حساب التركز السكاني باستخدام قرينة لورنز	206
4-1- نتائج تحليل التمركز السكاني باستخدام قرينة لورنز	213
5- التركز السكاني باستخدام معامل جيني	213
5-1- حساب معامل جيني باستخدام منحنى لورنز عام 1998	214
5-2 -حساب معامل جيني باستخدام منحنى لورنز عام 2008	216
5-3 -حساب معامل جيني باستخدام منحنى لورنز عام 2015	217
5-1-1- نتائج تحليل التركز باستخدام معامل جيني	218
خلاصة	219
الفصل الثالث	212
المقدمة	222
1- التحليل الهيكلي للبنية الهرمية في الشبكة الحضرية لمدن ولاية بسكرة	223
1-1 التوزيع الهرمي للفئات الحجمية في مدن الشبكة الحضرية بولاية بسكرة سنة 1998	223
1-2 التوزيع الهرمي للفئات الحجمية في مدن الشبكة الحضرية بولاية بسكرة سنة 2008	224
1-3 التوزيع الهرمي للفئات الحجمية في مدن الشبكة الحضرية بولاية بسكرة سنة 2015	226
2- دراسة الشبكة الحضرية لولاية بسكرة	230
2-1 التراتب في الشبكة الحضرية بتطبيق قاعة الرتبة – حجم لولاية بسكرة	230
2-1-1 قاعدة الرتبة- الحجم بولاية بسكرة لعام 1998	231
2-1-2 قاعدة الرتبة- الحجم بولاية بسكرة لعام 2008	235
2-1-3 قاعدة الرتبة- الحجم بولاية بسكرة لعام 2015	239
3- قياس الاختلال التوازني في شبكة النظام الحضري لولاية بسكرة	243
3-1 قياس الاختلال بواسطة قانون الأنتروبي	243
4- مؤشر الأولوية (دليل الهيمنة الحضرية) كريستالر	244

5- التراتب الحجمي بحسب قانون المدينة الأولى لجيفرسون لمدن ولاية بسكرة	245
6- متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى	248
7- مؤشر التقارب الحجمي	248
8- مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى	249
9- مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى	249
خلاصــة	252
الفصل الرابع	255
مقدمة	256
1- مقاييس التنمية	257
2- بعض الإسهامات لقياس التنمية	258
3- أهمية قياس التنمية	259
4- مقاييس مقترحة لقياس التباين التنموي (على مستوى بلديات ولاية بسكرة)	260
5- تراتب المؤشرات التنموية ببلديات ولاية بسكرة	262
6- تحليل تراتب المؤشرات التنموية بولاية بسكرة	264
6-1- مقياس مؤشر درجة التنمية (I.D.D)	267
6-1-1- تحليل نتائج قياس التنمية لولاية بسكرة بواسطة مؤشر IDD	272
6-2- مقياس مؤشر مرتبة التنمية (I .D.R)	272
6-2-1- تحليل نتائج قياس التنمية لولاية بسكرة بواسطة مؤشر (I .D.R)	276
6-3- مقياس مؤشر حالة التنمية (I.D.S)	279
6-3-1- تحليل نتائج قياس التنمية لولاية بسكرة بواسطة مؤشر (I.D.S)	282
7- أثر التباين التنموي على التمركز السكاني بولاية بسكرة	285
7-1- اختبار طبيعة التوزيع	285
7-2 اختبار فرضيات الدراسة	286
7-2-1 اختبار أثر التباين التنموي على التمركز السكاني باستخدام مؤشر(IDD)	286
7-2-2 اختبار أثر التباين التنموي على التمركز السكاني باستخدام مؤشرIDR	286

7-2-2 اختبار أثر التباين التنموي على التمركز السكاني باستخدام مؤشر IDS	287
خلاصة	289
خــاتمة عامة	292
قائمة المــراجع	299
الملاحـــــــق	312

قائمة الأشكال والصور

الرقم	عنـوان الشكـــل	الصفحة
الشكل رقم(I-1)	شكل نظري لشبكتين حضريتين.	28
الشكل رقم(I-2)	نموذج لشبكة حضرية مكتملة (منطقة الألزاس).	29
الشكل رقم(I-3)	نموذج لشبكة حضرية غير المكتملة (منطقة – تونس).	30
الشكل رقم(I-4)	العلاقات التفاعلية للشبكة العمرانية الإقليمية.	35
الشكل رقم(I-5)	المكونات الأساسية للشبكة للعمرانية.	36
الشكل رقم(I-6)	العلاقات التكاملية بين التجمعات العمرانية للإقليم باختلاف رتبها.	37
الشكل قم(I-7)	السلم الهرمي للأماكن المركزية حسب كريستالر.	44
الشكل رقم(I-8)	التوزيع النظري لمدن مراكز الخدمات حسب كريستالر.	45
الشكل رقم(I-9)	شبكة لوش (افتراضات تطويرية لنظرية كريستالر).	47
الشكل رقم(I I -1)	شكل توضيحي لآلية إستراتيجية الانتشار	106
الشكل رقم(I I -2)	شكل توضيحي لآلية إستراتيجية التركيز	107
الشكل رقم (III-1)	رسم توضيحي لعناصر النسق وعلاقاته.	121
الشكل رقم (III-2)	الجوانب الثلاث لدراسة النظام.	124
الشكل رقم (III-3)	رسم توضيحي لمنحنى لورنز	131
الشكل رقم (III-4)	النشاط المركزي وقوة النفوذ في توزيع المدن وفق نموذج كريستالر.	137
الشكل رقم(III-5)	يوضح التراتب وعدم التراتب لمصفوفة الوظائف.	140
الصورة رقم (IV -1)	سهول سيدي عقبة أسفل جبل فرحوس 1442م.	154
الصورة رقم (IV -2)	صورة لجبال أحمر خدو شرق الولاية.	155
الشكل رقم (IV-1)	مقطع جيولوجي لولاية بسكرة.	158

قائمـــة الخرائـــط

الرقم	عـنوان الخريطـة	الصفحة
الخريطة رقم (IV-1)	الموقع الجغرافي لولاية بسكرة.	152
الخريطة رقم (IV -2)	التقسيم الإداري لولاية بسكرة.	153
الخريطة رقم (IV -3)	الخريطة الطبوغرافية لولاية بسكرة.	157
الخريطة رقم (IV -4)	مخطط تكتوني وجيولوجي لمنطقة الزيبان (بسكرة) وما جاورها.	158
الخريطة رقم (IV-5)	شبكة المياه السطحية لمنطقة بسكرة.	159
الخريطة رقم (IV-6)	النظام المائي للصحراء الشمالية.	160
الخريطة رقم (IV-7)	خريطة توزيع التساقط بولاية بسكرة.	163
الخريطة رقم(IV-8)	شبكة الطرق بولاية بسكرة.	180
الخريطة رقم(V-1)	الكثافة السكانية وتوزيعها على مستوى ولاية بسكرة للأعوام 1989، 2008، 2015.	189
الخريطة رقم(V-2)	مؤشر التوزيع السكاني على مستوى ولاية بسكرة للأعوام 1989، 2008، 2015.	193
الخريطة رقم(VI-1)	حجم السكان الحقيقي وحجم السكان النظري على مستوى ولاية بسكرة سنة 1989.	233
الخريطة رقم(VI-2)	حجم السكان الحقيقي وحجم السكان النظري على مستوى ولاية بسكرة سنة 2008.	237
الخريطة رقم(VI-3)	حجم السكان الحقيقي وحجم السكان النظري على مستوى ولاية بسكرة سنة 2015.	240
الخريطة رقم (VII-1)	توزيع المراكز العمرانية لولاية بسكرة حسب مؤشر درجة التنمية..	271
الخريطة رقم (VII-2)	توزيع الفئات التنموية المراكز العمرانية ببسكرة حسب مؤشر درجة التنمية.	271
الخريطة رقم(VII-3)	توزيع المراكز العمرانية لولاية بسكرة حسب مؤشر مرتبة التنمية.	278
الخريطة رقم (VII-4)	توزيع الفئات التنموية للمراكز العمرانية بولاية بسكرة حسب مؤشر مرتبة	278
الخريطة رقم (VII-5)	توزيع المراكز العمرانية بولاية بسكرة حسب مؤشر حالة التنمية.	284
الخريطة رقم (VII-6)	توزيع الفئات التنموية للمراكز العمرانية ببسكرة حسب مؤشر حالة التنمية.	284

قائمة المنحنيات والبيانات

الرقم	عـنوان البيان والمنحنى	الصفحة
البيان رقم (IV-1)	بيان معدلات درجة الحرارة بولاية بسكرة خلال سنة 2013.	162
البيان رقم (IV-2)	درجة الحرارة وكمية الأمطار لولاية بسكرة 2013.	117
البيان رقم(IV-3)	رسم بياني يوضح تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008.	167
البيان رقم (IV-4)	توزيع سكان الولاية حسب التشتت.	168
البيان رقم (IV-5)	هرم الأعمار بولاية بسكرة.	171
البيان رقم (IV-6)	الحركة الديموغرافية للولاية منذ سنة 1999 حتى 2013 بولاية بسكرة.	174
البيان رقم(IV-7)	الاستغلال الفلاحي بولاية بسكرة.	176
البيان رقم(IV-8)	إجمالي النخيل وحجم الإنتاج بولاية بسكرة.	176
البيان رقم(IV-9)	توزيع المواشي بولاية بسكرة.	177
البيان رقم(IV-10)	الإنتاج الحيواني بولاية بسكرة.	178
البيان رقم(IV-11)	توزيع الحضيرة السكنية بولاية بسكرة.	181
البيان رقم(IV-12)	وضعية السكنات حسب النوع والبرنامج بولاية بسكرة.	183
المنحنى رقم(V-1)	منحنى لورنز لولاية بسكرة (حسب المراكز العمرانية) لعام 1998.	201
المنحنى رقم (V-2)	منحنى لورنز لولاية بسكرة (حسب المراكز العمرانية) عام 2008.	203
المنحنى رقم (V-3)	منحنى لورنز لولاية بسكرة (حسب المراكز العمرانية) عام 2015.	205
المنحنى رقم (V-4)	معامل جيني لولاية بسكرة (حسب المراكز العمرانية) باستخدام منحنى لورنز عام 1998.	215
المنحنى رقم (V-5)	معامل جيني لولاية بسكرة (حسب المراكز العمرانية) باستخدام منحنى لورنز عام 2008.	216
المنحنى رقم (V-6)	معامل جيني لولاية بسكرة (حسب المراكز العمرانية) باستخدام منحنى لورنز عام 2008	217

البيان رقم(VI-1)	نسبة عدد المراكز العمرانية للفئات الحجمية لولاية بسكرة من(1998-2015).	228
البيان رقم(VI-2)	نسبة سكان المراكز العمرانية للفئات الحجمية لولاية بسكرة من(1998-2015).	229
المنحنى رقم (VI-1)	تطبق قاعدة الرتبة –الحجم على المراكز العمرانية لولاية بسكرة لعام 1998.	234
المنحنى رقم (VI-2)	تطبق قاعدة الرتبة –الحجم على المراكز العمرانية لولاية ولاية بسكرة لعام 2008.	238
المنحنى رقم (VI-3)	تطبق قاعدة الرتبة –الحجم على المراكز العمرانية لولاية بسكرة لعام 2015.	241
البيان رقم (VI-3)	تغير الترتيب الحجمي لمدن الشبكة الحضرية للمراكز العمرانية بولاية بسكرة.	242
البيان رقم(VI-5)	مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة للمراكز العمرانية بولاية بسكرة لعام 1998.	250
البيان رقم(VI-5)	مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة للمراكز العمرانية بولاية بسكرة لعام 2008.	250
البيان رقم(VI-6)	مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة للمراكز العمرانية بولاية بسكرة لعام 2015.	259

قائمـــة الجداول

الرقم	عـنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(I-1)	مقارنة بين مستويات التأثير الخاصة بالنظريات التوزيع المكاني والوظيفي للمدن	55
الجدول رقم (III-1)	السلم الهرمي للأماكن المركزية حسب كريستالر.	133
الجدول رقم (IV-1)	معدل درجات الحرارة المسجلة بولاية بسكرة خلال سنة2013.	161
الجدول رقم (IV-2)	كمية الأمطار المتساقطة على ولاية بسكرة سنة 2013.	163
الجدول رقم(IV-3)	مقارنة لمعطيات محطة بسكرة خلال 21 سنة الأخيرة.	163
الجدول رقم (IV-4)	العوامل المناخية للولاية خلال سنة 2013.	164
الجدول رقم (IV-5)	معدل الرطوبة بمنطقة بسكرة.	165
الجدول رقم (IV-6)	معدل قوة الرياح لولاية بسكرة.	165
الجدول رقم (IV-7)	توزيع السكان حسب الجنس نهاية 2013 .	169
الجدول رقم (IV-8)	توزيع السكان حسب التشتت نهاية 2013.	169
الجدول رقم (IV-9)	توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات سنة 2013.	170
الجدول رقم (IV-10)	توزيع السكان المقيمين حسب الفئات العمرية والجنس لولاية بسكرة.	172
الجدول رقم (IV-11)	تطور الحركة الديموغرافية للولاية منذ سنة 1999 حتى 2013 بولاية بسكرة.	173
الجدول رقم(IV-12)	وضعية السكنات حسب النوع والبرنامج بولاية بسكرة.	182
الجدول رقم (V-1)	معدلات النمو السكاني بولاية بسكرة خلال الفترة (1966-2008).	187
الجدول رقم (V-2)	التوزيع النسبي للسكان وكثافاتهم لولاية بسكرة للفترة (1998، 2008، 2015).	188
الجدول رقم (V-3)	مؤشر التوزيع السكاني لولاية بسكرة للفترات (1998، 2008 ،2015).	191
الجدول رقم (V-4)	نسبة التمركز السكاني لولاية بسكرة للأعوام(1998، 2008، 2015).	195
الجدول رقم (V-5)	توزيع الكثافة، النسب المؤوية، التراكمية للمساحات وسكان ولاية بسكرة (1998).	199

الجدول رقم(V-6)	توزيع الكثافة، النسب المؤوية، التراكمية للمساحات وسكان ولاية بسكرة (2008).	201
الجدول رقم(V-7)	توزيع الكثافة، النسب المؤوية، التراكمية للمساحات وسكان ولاية بسكرة (2015).	203
الجدول رقم (V-8)	حساب قرينة لورنز لولاية بسكرة سنة 1998.	207
الجدول رقم (V-9)	حساب قرينة لورنز لولاية بسكرة سنة 2008.	209
الجدول رقم (V-10)	حساب قرينة لورنز لولاية بسكرة سنة 2015.	211
جدول رقم (VI-1)	الفئات الحجمية للمراكز العمرانية بولاية بسكرة للأعوام (1998).	223
جدول رقم (VI-2)	الفئات الحجمية للمراكز العمرانية بولاية بسكرة للأعوام (2008).	224
جدول رقم (VI-3)	التصنيف الحجمي لبلديات ولاية بسكرة لعام (2015)	226
الجدول رقم (VI-4)	دليل الهيمنة الحضرية لـ(كريستالر) لولاية بسكرة للمدة (1998، 2008، 2015).	244
الجدول رقم(VI-5)	تطبيق قانون المدينة الأولى لمدن النظام الحضري بولاية بسكرة 1998.	2425
الجدول رقم(VI-6)	تطبيق قانون المدينة الأولى لمدن النظام الحضري بولاية بسكرة 2008.	246
الجدول رقم(VI-7)	تطبيق قانون المدينة الأولى لمدن النظام الحضري بولاية بسكرة 2015.	247
الجدول رقم (VII-1)	واقع حال المؤشرات التنموية في ولاية بسكرة (على مستوى المراكز العمرانية).	261
الجدول رقم (VII-2)	تراتب المؤشرات التنموية في ولاية بسكرة (على مستوى المراكز العمرانية).	263
الجدول رقم (VII-3)	مقارنة بين مراتب مؤشر التنمية ورتبة الحجم للمراكز من الفئة التنموية الأولى	265
الجدول رقم (VII-4)	مقارنة بين مراتب مؤشر التنمية ورتبة الحجم للمراكز من الفئة التنموية الثالثة	266
الجدول رقم(VII-5)	درجات المؤشرات التنموية حسب المراكز العمرانية.	267
الجدول رقم (VII-6)	تراتب المؤشرات التنموية للمراكز العمرانية بالاعتماد على مقياس درجة التنمية.	269

الجدول رقم (VII-7)	يوضح بلديات الفئات التنموية الثلاثة بولاية بسكرة.	272
الجدول رقم (VII-8)	مقياس مرتبة التنمية (I .D.R) بتطبيق المعادلة (1).	273
الجدول رقم(VII-09)	تراتب المؤشرات التنموية حسب المراكز العمرانية تبعا لمقياس مرتبة التنمية	275
الجدول رقم(VII-10)	تغير مراتب المراكز العمرانية بين الفئات التنموية حسب IDD و IDR	176
الجدول رقم(VII-11)	مقياس حالة التنمية (I .D.S) بتطبيق المعادلة(2)	279
الجدول رقم(VII-12)	تراتب المؤشرات التنموية للمراكز العمرانية ببسكرة تبعا لمقياس حالة التنمية	281
الجدول رقم(VII-31)	تغير مراتب المراكز العمرانية للفئات التنموية على أساس المؤشرات الثلاث	283
الجدول رقم(VII-14)	جدول يوضح طبيعة التوزيع باستخدام اختبار(shapiro wilks)	285
الجدول رقم(VII-15)	التباين التنموي لمؤشر IDD باستخدام اختبار Kruskal wallis	286
الجدول رقم(VII-16)	التباين التنموي لمؤشر IDR باستخدام اختبار Kruskal wallis	287
الجدول رقم(VII-17)	التباين التنموي لمؤشر IDS باستخدام اختبار Kruskal wallis	288

مقدمة:

تُشكل مدن اليوم، قراءة واضحة للحالة الحضارية المعاصرة، بكل ما تتضمنه من أبعاد ومقومات اجتماعية كانت أو اقتصادية، وتتعمق حتى في التفاصيل البيئية والعمرانية، هذا التحضر المتسارع يصور لنا ديناميكيات مختلفة لا حصر لها، قد لا تجد المدينة لها حلولا كي تسايرها، وتلبي احتياجاتها المتزايدة والمتسارعة في آن واحد، من أجل أن تفي بمتطلبات باتت أكثر من ضرورية.

فالمدينة بحسب (جاكلين بوجو) "*كيان مادي واجتماعي، حيث تجذب وتستقبل السكان وتشبع حاجياتهم بفضل إنتاجها وتجارتها وتجهيزها، فهي المكان الذي تتم فيه الاتصالات المتنوعة، وبفضلها يتحقق الترابط بين المجال الذي تشغله والمجال الواقع تحت سيطرتها* "(جاكلين.ب، 1989).

ولحل بعض المشاكل، أُعتمد التخطيط الحضري كأسلوب يساعد على حلها ، خصوصا حالات عدم التوازن التنموي، الذي سببه النمو الحضري من خلال طموحات الإنسان لبلوغ أهدافه واحتياجاته، انطلاقا من تغيير التوزيع السكاني داخل المدن، والحد من التضخم الحاصل في عدد السكان، وطريقة توزيع الخدمات، والبنى التحتية ....الخ، وعليه وجب التفكير في ضرورة الاستغلال والتوزيع العادل، والسليم للموارد، والثروات الطبيعية التي بحوزتنا، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمرانية، والحماية البيئية التي نهدف إليها، الشيء الذي يُبرز مدى أهمية التنمية التي تم تحقيقها بشكل عشوائي وغير عادل، وكان هدفها الوحيد الزيادة في الرقعة المعمورة دون مراعاة الخلفيات التي كان سببها هذا النمو، وعدم القدرة على إدارته، فأصبح يهدد الموارد المتاحة عن طريق التدهور والازدحام والخلط الناجم عن عملية استخدام الأرض، وسوء توزيع الخدمات والبنى التحتية بها (الوتار.ف والوتار.و، 2010)، بما لا يتفق واحتياجات الإنسان ودون وجود ارتباط واضح بين خطط التنمية وتنظيم المجال وإدارته.

فدراسة الخطط التنموية، لا بد لها أن تكون موجهة تخطيطيا بما تحفظ للمكان طاقاته التنموية لتكون أداة تساهم في التوازن بالشبكة الحضرية وتوجيه التمركز الحضري، وفق الطاقات التنموية المتاحة، فالحديث عن الشبكة الحضرية بحسب (هيلدبرت إزنار) يقودنا إلى التطرق لمجموع العلاقات والاندماجات، والتداخلات الواقعة بين المدن، التي لا تزال تتصف بالانفصال عن بعضها البعض

بمسافات واسعة من حيزها الريفي، مما يفقدها الاستمرارية العمرانية في مجالاتها(الشيخ.م.س، 1994).

إذ لكل مدينة من مجموع هذه المدن، قدرتها على الجذب والاستقطاب، التي ترتبط في الأساس بحجم المدينة، وأبعادها، ووظائفها المرتبطة بهذا الحجم، مما يَخلُق تفاوتاً في قدرة الجذب والاستقطاب بين هذه المدن، يتشكل من خلاله مجالٌ واسعٌ لمجموعة من القوى يبرز من خلاله داخل هذا المجال استقطاب، وجذبٌ، وتسلسل مراتبي ووظيفي هو ما يسمى الشبكة الحضرية (الشيخ.م.س، 1994)، التي حاول العديد من الباحثين التطرق إليها من خلال استنتاج نماذج رياضية من شأنها أن تدرس ما يحدث من ظواهر ضمن الشبكات الحضرية.

هنا نسجل موقفين (الحسيني. س، 1979) كانا محل اهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة، يرى أصحاب الموقف الأول أن المدينة بعناصرها تشكل فضاء للنمو الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي كما تعتبر الأرضية والمكان الجيد لدفع الإمكانيات المادية والموارد البشرية الضرورية، كمنطلق للوصول إلى تنمية اقتصادية، اجتماعية، وهو الشيء الذي يتطلب قدرا من المركزية الاقتصادية والتركز السكاني لبلوغ الإنتاج وتحقيق الأهداف على أكمل وجه.

أما الموقف الثاني فيرى أن النمو الحضري السريع، خاصة الذي تشهده المدن الكبرى، قد ساعد في اتساع الهوة والتباين بينها وبين الأخرى الأقل حجما، عن طريق التباين الإقليمي، معللين ذلك كون المدن الكبرى حاضنة لأكبر نصيب من الثروة القومية، وهو ما جعل من معارضي النمو الحضري في المجتمعات المتخلفة تفضل استخدام مصطلحات أخرى كالتحيز الحضري، محاباة العواصم، التخلف الريفي واختلال التوازن الإقليمي...الخ.

الأمر الذي دعا الباحث Richardson عام 1977 إلى التساؤل (ماذا يطرأ على نسق توزيع المدن في حالة حدوث نمو في الاقتصاد القومي ؟)، وهو سؤال يقودنا إلى تمييز رأيين مختلفي الاتجاه بحسب (عبد المقصود.ع.ف، 1989)، يناقشان ويبحثان مدى العلاقة الموجودة بين التمركز الحضري ومراحل التنمية الاقتصادية؛ الرأي الآراء ينطلق من فكرة أساسية مفادها أن التمركز السكاني للسكان والأنشطة والثروة كلها عوامل تتصف بالانخفاض في الدول والمناطق المتخلفة، فيما بعد يبدأ بالارتفاع، مسايرة لمراحل انطلاق التنمية، لتنخفض فيما بعد مرة أخرى، وهو ما ينطبق على فكرة

نظرية التباعد والتقارب؛ أين تزداد الفوارق بين الأقاليم في مراحل التنمية الأولى، ثم تتقارب في مراحلها الأخيرة، وهو دليل واضح على أن التحضر السريع يساعد على التنمية الاقتصادية في الدول والمناطق النامية، مثل: ما يحدث في مراحل النمو الأولى للدول والمناطق المتقدمة، وهي أفكار تم تبنيها من طرف العديد من الباحثين في هذا المجال أمثال (صلاح الشخص، 1965)، (Alonze، 1971) و(De-Cola، 1983).

أما الرأي الثاني فتأسس على ما توصل إليه الباحث Berry عام 1961 القاضي أنه وبالرغم من وجود قوة ارتباط بين التنمية الحضرية والاقتصاد، إلا أنه لا وجود لعلاقة بين نمط توزيع أحجام المدن وبين النمو الاقتصادي، أو درجة التحضر بها، وهذا استنادا إلى ما لاحظه من وجود التمركز الحضري في كل من الدول والمناطق المتخلفة والمتقدمة على حد سواء، وقد اتفق معه في هذا الرأي الباحث Surinday Mehta، مضيفاً أن التمركز الحضري إنما هو دالة في المسافات صغيرة الحجم السكاني، وأكد ذلك كل من Sheppard عام 1982 و Renaud عام 1981 (عبد المقصود.ع.ف، 1989).

حيث قام Sheppard بدراسة فحواها أن فائدة استخدام علاقة الرتبة والحجم، في دراسة توزيع أحجام المدن، حيث بينت دراسة العلاقة بين توزيع أحجام المدن والتنمية، وقام الباحث Renaud بدراسة مست 111 دولة لمعرفة علاقة التمركز الحضري بمستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، وقد توصل خلالها إلى أن التمركز الحضري يقلل من نصيب الفرد من الدخل القومي.

يمكننا رصد الخلاف بين الرأيين السالفين في نقطتين أساسيتين هما: الأولى منهما تبحث في السؤال: هل الهدف هو تحقيق أعلى عائد للاستثمار بواسطة التمركز الحضري، أو هو التوزيع العادل للنمو، على أكبر عدد من السكان، بواسطة الانتشار، بينما النقطة الثانية تسأل عن مدى جدوى انتقال المنافع والنمو ضمن النسق الحضري، من أعلى المدينة الأولى إلى أسفل باقي المدن الأقل كتلة وحجما.

ومنه يتم طرح مميزات المدن بكتلها وأحجامها، المتكررة والمتعددة الأشكال في ظرفي الزمان والمكان، ويتضح ذلك من خلال كونها ثقلا كبيرا جاذبا للسكان والخدمات وتركزها، فكانت ديناميكية هذه المدن وحركتها المستمرة، بمثابة الدفعة القوية التي أدت إلى استقطاب ما حولها من سكان المدن

والقرى الأقل ثقلا وحجما، أين ساهمت الهجرة بأشكالها وأهدافها في تفاقم الوضع وبروز مظاهر التحضر والحضرية المستمرة، التي أدت إلى تسارع عملية نمو المدن، بشكل أحدث خللا في الشبكة العمرانية، وأصبح فيها العمران يسبق التخطيط، مما أحدث عرقلة في إدارة النمو العمراني، وحال دون تنظيم المجال الحضري.

هذه الظاهرة، التي أدت إلى تضاعف حجم المدينة الأم مقارنة بحجم القرى والأرياف، هذه إذن ميزات مدن اليوم وربما تكون أشد حدة مما هي عليه في مدن المستقبل، من توجهات لعب فيها الحجم والوظيفة، المكان ونشاطات الإنسان، الفيصل في استقرار المستوطنات البشرية على وجه المعمورة.

ا-الإشكاليـــــة:

على نفس شَاكلة النمو والتطور المذكور سابقا، أخذ العديد من دول العالم الثالث يَنحو هذا المنحى، والجزائر واحدة من هذه الدول، لم تسلم هي الأخرى مما سبق ذكره، من ظواهر باتت تتطلب الإمعان والدراسة الدقيقة في شبكاتها الحضرية ومكوناتها، وعلاقة بعضها ببعض، وفق مسار نموها الحضري، بحكم أنها إحدى دول العالم التي أصبحت تعرف وتيرة وتسارعاً في عملية النمو الحضري بشكل أقل ما يقال عنه، أنه لا يتوافق مع طموحات الحياة الحضرية، التي تصبو إليها الدولة ومرده ذلك الاهتمام المفرط للدولة بالجانب الكمي، الذي يلبي الاحتياجات الآنية على حساب الجانب النوعي للإنتاج العمراني بمشاريع تنموية سطرت بطريقة ارتجالية افتقدت للدراسة الدقيقة، وهو ما جعلها تقع في مشاكل أثرت سلبا في شتى مناحي الحياة البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.

هذه الآثار، أوجدت فارقاً بين المدن الجزائرية أثرت في نمط نموها، وتوجيه سكانها، حيث لا تقدر الحكومات أن تقلص من حدة النمو السكاني المتدفق إلى المدن وحدودها، فالهجرة من الريف إلى المدينة، ومن الأقاليم القريبة والبعيدة باتت تفرض نفسها، ملبية احتياجات المدينة التي دعمت بجملة من الامتيازات الاقتصادية والخدماتية، وظروف العيش الكريمة، وفرص العمل، وهو ما أكد المسار التنموي المنتهج من طرف الدولة الجزائرية، التي أولت اهتماما بليغا بإعطاء الأولوية والتحفيز للمدن الكبيرة على حساب باقي المدن الأخرى المتوسطة والصغيرة، بخطط تنموية، من خلال تطبيق سياسات استثمارية، ومالية أتت بأثرها الواضح في تسارع النمو الاقتصادي. تعتبر قوة جديدة للأبعاد المكانية في عملية التنمية، من أهم الركائز الأساسية التي بموجبها تتحقق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة، لكن ما يميز مدن اليوم، والأقاليم يعكس بقوة واقع التنمية التي تم تخصيصها، وتوزيعها بطريقة تفتقد للاعتبارات والمقاييس المعمول بها كونها تعد أحد أهم السبل الموجهة للخطط

التنموية، في ظل ما تعانيه المؤسسات البشرية اليوم من تباينات تنموية اقتصادية كانت أو اجتماعية بين المناطق والتجمعات العمرانية بل حتى داخل المنطقة الواحدة.

تتجلى ظاهرة التباين التنموي في العادة بسبب غياب المساواة في عوائد النمو والتخصيصات الاستثمارية، ومكاسب التنمية بين وضمن مناطق الدولة، والإقليم الواحد أو إلى ضعفها أصلا، وهو ما يبرز مشاكل عديدة في مقدمتها التركز السكاني في مراكز عمرانية قليلة، تهيمن وتطغى على النظام الحضري للإقليم.

على هذا المنوال، عرفت المدن تشجيعا في عملية التصنيع، عن طريق إنشاء صناعات ثقيلة والاستحواذ قدر المستطاع على رؤوس الأموال الكبيرة، وهو ما أجبرها على جلب التكنولوجيا والابتكارات وجميع الطاقات الفاعلة، من أجل ربط الاقتصاد المحلي بالوطني وحتى العالمي، مما جعلها قبلة للعمالة يقصدها جميع السكان بحثا عن حياة أفضل. هذه السياسة المنتهجة من طرف الدولة أثرت بشكل كبير على التوزيع السكاني والتمركز الحضري، فقد تراكمت نتائجها المنتهجة في ظل النظام الاشتراكي (مختلف برامج التنمية من 1969 إلى غاية 1989)، التي اعتمدت مبادئ وقوانين تعطي المركزية في التخطيط، والتنفيذ (براقدي.س،2008) إلى تردي الأوضاع وفقدان السيطرة على النمو الحضري الذي اختل توازنه وانسجامه، وأدى إلى تمركز سكان في مراكز عمرانية قليلة العدد وسمح بظهور المدن المهيمنة، ملحقا الضرر والخلل بالشبكة الحضرية وتوزيعها المكاني.

وبما أن ولاية بسكرة الواقعة بمنطقة الزيبان، من بين أهم الولايات الجزائرية، التي عرفت وتيرة متسارعة في عملية النمو الحضري والتحضر، وما يميزها من زيادة عالية في عدد السكان وتركزهم في مناطق دون أخرى، متأثرة بعدة عوامل منها المؤهلات البشرية، والاقتصادية، والخدماتية (تعليمية، صحية، إدارية،....الخ). جعل من النمو الحضري بولاية بسكرة، يأخذ منحى غير متوازن سبب تركزا سكانيا في مراكز عمرانية قليلة دون سواها، ما أدى إلى بروز ظاهرة الهيمنة الحضرية كأحد العوامل التي أدت إلى إحداث خلل في الشبكة الحضرية لمدن الولاية.

وبالرجوع إلى معطيات مديرية التخطيط لولاية بسكرة، فإن 26 مركزاً عمرانياً من مجموع 33 مركز مكونة لإقليمها عبر الولاية ريفية تتميز بالطابع الرعوي، والفلاحي مع العلم أن الولاية تتربع على مساحة تقدر بـ:21 ألف كيلومتر مربع، وبتعداد سكاني يفوق 800 ألف نسمة، واستنادا إلى نفس المصدر، هناك تباين واختلاف في التوزيع السكاني عبر المراكز العمرانية للولاية، من مركز إلى آخر

حيث تم تسجيل كثافة سكانية مقدرة بـ:1916.78 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد بالمركز العمراني (بسكرة) في حين مراكز عمرانية أخرى لم تتعد الكثافة السكانية بها 3.53 نسمات في الكيلومتر المربع الواحد، مثل المركز العمراني (البسباس) في ناحية الجنوب الغربي من عاصمة الولاية، حسب تقديرات عام 2015.

وعليه وانطلاقا فإن التنمية بالمراكز العمرانية الريفية تعرف اختلالات ومشاكل عديدة، من بينها استفحال ظاهرة النزوح الريفي بصورة كبيرة نحو المراكز العمرانية الغنية وبروز أزمة البطالة، إلى جانب ذلك كله، النقص الفادح في توفير الخدمات والمرافق الضرورية التي تساهم في تثبيت واستقرار السكان، خاصة منها التعليمية، والصحية، إضافة إلى ذلك كله، النقص الواضح في المشاريع التنموية الموجهة لفائدة هذه المدن، من أجل ترقية الإطار المعيشي الخاص بسكانها.

وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في طرق وإستراتيجيات التنمية المنتهجة، من خلال مراجعتها وتحليلها بعمق من طرف المختصين لتحديد البدائل، وتقييمها، مما يتيح لنا فرصة تحديد النمط الحضري (مختل/متزن)، وهل يأخذ النظام الحضري لشبكة المراكز العمرانية نمط المدينة الأولى المهيمنة، أم يأخذ النمط المنتظم، وهو ما يعطي الفرصة للمخططين ومتخذي القرار من ضبط توجيه عملية التنمية، ونشرها بطريقة منظمة وعادلة، واقتراح آليات للحد من شدتها أو محاولة وضع تصورات للوقاية من استمرار تفاقم المشكلة وخلفياتها، لفك التركز السكاني المقتصر على مراكز عمرانية قليلة، وبالتالي توزيع سكان أقرب للتوازن.

من خلال ما تم عرضه من معطيات تفسيرية للإشكالية التي يعالجها موضوع بحثنا فإن ذلك يقودنا لطرح الأسئلة التالية:

II- أسئلة الدراسة:

- ما هو سبب اختلال توازن الشبكة الحضرية بولاية بسكرة في ظل تطورات نمو أحجام مراكزها العمرانية خلال الفترات الزمنية 1998، 2008 و2015؟
- هل هناك تباين تنموي مكاني بين المراكز العمرانية بإقليم ولاية بسكرة كان سببا في اختلال شبكة المنظومة الحضرية وأثر على التوزيع المكاني للسكان ضمن إقليمها ؟

III- فرضيات الدراسة:

- التركز السكاني واتجاهاته في مراكز عمرانية دون أخرى بولاية بسكرة، سبب خللا في الهرمية الحضرية، وفي توازن الشبكة الحضرية بإقليم الولاية، مما أدى إلى ظهور الهيمنة الحضرية، ممثلة في المدينة الأولى.
- أن التباين التنموي المكاني أدى إلى إحداث خلل في توازن الشبكة الحضرية بولاية بسكرة مرده غياب عدالة في توزيع المشاريع التنموية (الخدمات،الأنشطة والاستثمارات.....)، بفعل انتهاج سياسات تنموية تغيب عنها خطط تنموية إقليمية سليمة.

IV- موضوع الدراسة وأهدافها:

تم التطرق في هذه الدراسة، إلى تشخيص وتحليل إقليم ولاية بسكرة بالدراسة من خلال مراكزها العمرانية الـ 33(المستوى الإقليمي)، باعتبارها مراكز عمرانية موزعة ضمن هذا الإقليم بحدودها الإدارية، ومعرفة مدى التوازن الموجود في الشبكة الحضرية بواسطة تحليل ودراسة اتجاهات التمركز الحضري، وهرمية المراكز العمرانية وأحجامها، وحدة تباينها التنموي الإقليمي.

فبطرحنا لهذا الموضوع، ومناقشة فرضياته، وبواسطة المنهجية والنماذج التحليلية العلمية المتبعة نريد من خلال هذه الدراسة التوصل إلى جملة من الأهداف العلمية التي يمكن إيجازها في:

- ✓ تأصيل الجانب النظري فيما يخص التوازن في الشبكة الحضرية من حيث المفهوم، والتنظير وأسباب قياس ذلك عن طريق الاجتهاد في كشف الاختلالات ومحاولة وضع علاج لها.
- ✓ معرفة العلاقة الموجودة بين التمركز الحضري والتمركز السكاني، وتركز الخدمات ضمن إقليم ولاية بسكرة كنسق حضري، وتحديد الاحتمالات المستقبلية لهذا التمركز الحضري على مستوى المراكز العمرانية للولاية في ضوء قياس التمركز الحضري.
- ✓ إعادة النظر في توزيع السكان، الخدمات، والوظائف الحضرية بما يتناسب مع ما يتطلبه التوزيع السكاني في الولاية، والبحث في العلاقة بين التجمعات العمرانية (التدرج الهرمي الموجود)، في إطار النسق الحضري لواقع الحال.
- ✓ محاولة الوصول إلى التمثيل النظري لتوزيع التجمعات العمرانية تبعا لقاعدة الرتبة /الحجم بهدف التعرف على التدرج الهرمي للمدن، وتصنيفها ضمن النسق الحضري للولاية بسكرة.

- ✓ التعرف على مدى اتزان الشبكة الحضرية في ظل تجاوز الأحجام الواقعية (الحجم الأمثل) لبعض المراكز العمرانية لأحجامها المتوقعة.
- ✓ محاولة التطرق إلى العلاقة الموجودة بين التمركز الحضري ومراحل التنمية المنتهجة من طرف متخذي القرار التخطيطي التنموي، وما تم انتهاجه من سياسات تنموية، بهدف كشف حدة التباين التنموي الموجود في النظام الحضري وأثره على نمو باقي عناصر النسق الحضري، وما تعانيه من نقص في الاستثمارات والأنشطة، بفعل تمركزها في المدينة الأولى وطرح الخيارات التي من شأنها معالجة الاختلالات الموجودة.

٧- منهجية الدراسة:

إن الخوض والتعمق في دراسة إشكالية بحث، خاصة ما يتعلق بمجال إقليمي يبحث في توزيع التجمعات العمرانية من حيث (التركز والتشتت)، وعلاقاتها المجالية، الوظيفية وثقلها الحجمي بين مجموعة تجمعات عمرانية (مجموع المراكز العمرانية لولاية بسكرة)، يُنظر إليها كنسق عمراني مكون من مجموعة من العناصر التي تتكامل وظيفيا، وعضويا من أجل الوصول إلى التوازن الحضري من خلال سريان ديناميكية النظام الحضري كون النسق بجميع عناصره هو الأساس الذي يجسد النظام الحضري على أرض الواقع، يحتم علينا حسن اختيار منهجية بحث علمية واضحة مبنية على تشخيص الوضع الراهن لحالة المراكز العمرانية بولاية بسكرة، من حيث التمركز الحضري وحالة التنمية بها، لرصد حالة السكان والنشاطات، والعلاقات فيما بينها، وتحديد حجم ورتب هذه المراكز ضمن الشبكة الحضرية بالولاية، ولبلوغ أهداف دراستنا اعتمدنا على مجموعة مقاربات وتطبيق نماذج تحليلية منها:

المقاربة النسقية : طبيعة الدراسة التي تنظر إلى حالة – ولاية بسكرة– كنسق حضري يحتوي على مجموعة من العناصر ذات العلاقات التفاعلية بين مجموع مراكزها العمرانية فإننا اعتمدنا على التحليل النسقي الذي يعتمد في الأساس على مقاربة تحليل النظم القائمة على التفاعلات التي تحدث ضمن الشبكة الحضرية بين نظام ما وبيئته العامة، بافتراض وجود علاقة تفاعل مستمرة، ومتبادلة دائرية من نوع التغذية الراجعة، وباعتمادنا على هذا النوع من المقاربات (النسقية)، نستطيع أن نبين ونوضح مدى كفاءة وقدرة النظام الحضري للاستجابة للمتغيرات التي تطرأ على بيئة النظام الحركية

ومؤثراتها الداخلية والخارجية على حد سواء للحفاظ على التوازن في الشبكة الحضرية ضمن النسق الحضري لإقليم ولاية بسكرة.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي مكننا من تكوين فكرة واضحة وشاملة على أهم الظواهر الجغرافية التي تميز المراكز العمرانية لولاية بسكرة بجميع عناصرها المكونة لنسقها الحضري، ممثلة في (عدد السكان، أهم النشطات والخدمات ونمط توزيعها،.....).

كما استخدمنا منهج التحليل البنيوي– الوظيفي الذي سمح لنا بالتعرف على مجموع الأطر والكيفيات التي يؤدي من خلالها نظام ما وظائفه، كونه منهج يقوم على افتراض وجود نموذج سلوكي يجعل من النظام يقوم بتأدية وظائفه بالشكل الملائم، كما يؤكد على تكامل حركة العناصر والأجزاء وتساندها، أيضا يوضح الشكل والنموذج الذي يتخذ الأفعال الضرورية لاستمرار بقاء النظام، كما يميز بين ما يساعد النظام على التكيف وتلك التي تضعف قدرته على التكيف، وهو من المناهج التي تساعد الباحث على دراسة جميع الروابط والعلاقات التفاعلية القائمة بين وظائف النظام، والأهداف التي يطمح الوصول إليها هذا النظام، كما يتيح لنا الفرصة دراسة مدى قدرة النظام على التكيف والتفاعل مع جملة المتغيرات التي تطرأ على بيئة النظام محلية كانت أو إقليمية.

كما اعتمدنا المنهج الكمي عن طريق استثمار المعطيات والإحصاءات وكل ما توفر لدينا من بيانات التي من شأنها أن تخدم مسارنا البحثي في تحليلاته وتفسيراته كالبيانات المتعلقة بالسكان من حيث العدد والتوزيع والكثافة والتمركز، أيضا الخدمات، والمرافق ونمط توزيعها، وكل ما تعلق بالتنمية المحلية والإقليمية، وهو ما تم استخدامه في تحليل والتفسير كمعطيات تمكننا من الوصول إلى نتائج عن طريق تحليل البيانات وتفسيرها من خلال مختلف المتغيرات، واعتمد كذلك استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)، والمعالجة الكارتوغرافية باستخدام الحاسب الآلي لإعداد الخرائط الخاصة بالتوزيعات الكمية والنوعية اللازمة للدراسة، وهو الأمر الذي مهد لنا الطريق للوصول إلى نتائج تتعلق بمدى الانتظام المجالي والتوازن الحاصل في الشبكة الحضرية لولاية بسكرة، كما نشير إلى أننا اعتمدنا في دراستنا هذه طرق وأساليب تحليلية حاولنا اختيار أشهر النماذج المتداولة لقياس افتراضاتنا سنقوم بتوضيحها وشرحها في الفصل المتعلق بالإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة التطبيقية لاحقا.

VI- الدراسات السابقة:

ساهم التراكم المعرفي والتطور السريع في مجال البحث العلمي، إلى ظهور كم هائل من الدراسات التي اهتمت بموضوعنا في شتى مناحيه التي تشابهت إلى حد كبير واتصلت بموضوع البحث، وهو ما تم صياغته على أرض الواقع في شكل دراسات علمية بشقيها النظري والتطبيقي على حد سواء، وفيما يلي سنحاول التطرق بشيء من التفصيل إلى أهم هذه الدراسات التي تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع دراستنا واهتماماته العلمية.

لم يحض موضوع دراستنا خاصة حالة الدراسة (بسكرة) بدراسات تعنى بظاهرة الدراسة – الشبكة الحضرية– بطريقة مباشرة إلا أن هناك عدة دراسات وإن لم تكن كثيرة تطرقت إلى إليها من جوانب أخرى تخدم موضوع بحثنا وتدعمه من بينها:

- ✓ **دراسة سلاطنية خالد وفرحي عبد الله (2015): المعنونة بـ:**" احتقان المناطق الحضرية واختلال التوازن الجزئي الإقليمي، حالة بسكرة"، حيث انطلقت هذه الدراسة من فرضية أن مدينة بسكرة تعرف ازدحاما حضريا، ومرد ذلك إلى ما تتمتع به عاصمة الولاية عن باقي البلديات والمناطق المكونة لعناصر نظامها الحضري بتمركز شديد للاستثمارات خاصة ما يتعلق بالقطاعين الثانوي والثالثي بها، وهو ما أدى إلى استقطاب عدد هائل من السكان النازحين من المناطق الريفية التي تعاني نقصا في الاستثمارات، كل هذا بالموازاة مع الزيادة المعتبرة التي تعرفها الولاية في نسبة زيادة النمو الطبيعي للسكان بها، وهو الشيء الذي ألحق بالمنطقة حالة من عدم التوازن المكاني في النظام الحضري، ولدراسة هذه الإشكالية اعتمدت الدراسة على استخدام نماذج تحليلية منها (نموذج زيف، وبيكمان ،...)، وخلص الباحثين من خلالها إلى نتائج أثبتت وجود خلال في التركيبة السكانية المكونة لعناصر النظام الحضري وهرميته، وبروز ظاهرة الهيمنة الحضرية (المدينة الطاغية) ضمن إقليم الولاية ممثلا في مدينة بسكرة.
- ✓ **دراسة الدجاني دينا وعابدين محمد يسار عام 2009**، بعنوان" اتجاهات التركز الحضري في الجمهورية العربية السورية"، عالجت هذا البحث موضوع التركز الحضري وتحليل أسباب ظاهرة الهيمنة الحضرية وكذا أهم نتائجها في محافظات الجمهورية العربية السورية من عام 1970 حتى 2007، تم خلالها تحديد الاحتمالات المستقبلية للتركز الحضري بسوريا، اعتمد الباحث على أشهر مقاييس التركز الحضري وهي: (مقياس الأولوية لكريستالر 1933، قانون المدينة الأولى

لجيفرسون 1939، قاعدة الرتبة–حجم لزيف 1941–1949، ومقياس الكثافة الحضرية لكل من Fric Strobl و Luisito Bertinelli 2003)، حيث أظهرت النتائج وجود مؤشر قوي يدل على هيمنة مدينة دمشق الكبرى وحلب على باقي المراكز الحضرية الأخرى الموزعة على كامل محافظات الجمهورية العربية السورية (الدجاني.د وعابدين.ي، 2009).

- ✓ **دراسات عالجت التوزيع المكاني للسكان وتركزهم:**

كان لحركة السكان وتوزيعهم في اتجاهات مختلفة بواسطة الهجرة وعواملها مكانا في أدبيات الدراسات العلمية، حيث تم التطرق من خلالها إلى العديد من المدن والتجمعات الحضرية في مختلف أنحاء العالم، ورصد هذه الحالة من خلال انتهاج أساليب ونماذج تحليلية لتقريب الصورة الحقيقية لها لتكون أكثر واقعية، ومن بين هذه الدراسات:

- ✓ **دراسة حسون عبود ديعون الجبوري (2010):**

التحليل المكاني للتركز السكاني وطرق قياسه في محافظة القادسية للمدة (1987– 2008)، وكان الهدف من هذه الدراسة هو توضيح الصورة العامة للتوزيع المكاني للسكان على مستوى الوحدات الإدارية في المحافظة، ومدى تباين ذلك التوزيع على طول المدة الزمنية للتعداد السكاني في الإطار الزماني المحدد للبحث، واستخلاص أهم الأسباب والعوامل التي تقف وراء هذا التوزيع سواء كان مركزا أو مشتتا بالاستعانة على نماذج تحليلية وإحصائية مثل دليل التركز السكاني، منحنى لورنز ومعامل جيني، أين خلصت الدراسة إلى أن توزيع السكان يميل إلى التركز بصورة واضحة، وكان هذا التركز إما في مراكز المدن أو على امتداد مجاري الأنهار، والطرق، واتضح أيضا

أن هناك تركزات حول المراقد الدينية وأن هذه التركزات تكون في مناطق دون أخرى، وأكدت الدراسة على إعادة النظر في التوزيع المكاني للسكان وفق إستراتيجية تنموية لجذب السكان إلى مناطق التشتت وفك التركز عن المناطق عالية التركز.

- ✓ **دراسة لطيف هاشم كزار (2013):**

مؤشرات التمركز لسكان محافظة المثنى، تطرق الباحث في دراسته هذه إلى تمركز سكان المحافظة واتجاهاته من خلال أهم المؤشرات مؤكدا أن التوزيع الجغرافي للسكان أيا كان في العالم إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بعدد من العوامل منها الاقتصادية، الاجتماعية،التاريخية، السياسية والحضارية،

وهي فيمنا بينها تختلف حسب درجة الأهمية والأثر من خلال التوزيع حسب الزمان والمكان، واعتمد الباحث في تحليلاته للصورة التوزيعية لسكان محافظة المثنى عدة طرق إحصائية وكارتوجرافية من أجل توضيح الظاهرة المدروسة (التباينات المكانية للسكان)، حيث استخدم التعدادات السكانية للأعوام 1977، 1987، 1998، وتوقعات السكان للعام 2008 فاستخدم نموذج التركز السكاني، منحنى لورنز، قرينة لورنز، معامل جيني ومعامل جيبس ومارتن، وقد ركزت هذه النماذج في مجملها على تطور الحجم السكاني للمحافظة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (1977-2008)، وخلصت الدراسة إلى أن هناك حالة من عدم الاستقرار السكاني سائدة في توزيع سكان محافظة المثنى التي عبر عنها التباين لمتزايد في التوزيع المكاني للسكان بين الوحدات الإدارية المكونة للمحافظة المدروسة، وفي نهاية البحث أكد الباحث على ضرورة إعادة النظر في البرامج التنموية وتوجهاتها التي تهدف إلى تحقيق الموازنة الكافية، والأخذ بمبدأ التوازن المكاني للخدمات المقدمة للسكان على الصعيد الجغرافي للمحافظة، والاعتناء أكثر بالمناطق التي تعاني من خلل في الحجم السكاني من خلال الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المتاحة بواسطة إستراتيجية تنموية مكانية فعالة من شأنها أن تحقق لنا التوازن المكاني والتوزيع المتكافئ للسكان.

- ✓ **دراسات عالجت التراتب الحضري وأحجام للمدن:**

أخذ موضوع التراتب الحضري للمدن أبعاد زمنية ومكانية، حيث حضي بجانب مهم في الدراسات المتعلقة بالمدن وعلاقاتها بعضها البعض، وتسلسلها الهرمي ضمن النظام الحضري، ولعل الباحث كريستالر أول من بادر في دراساته إلى مناقشة فكرة النظام الحضري وحالته، فأخذت فكرته مناحي متعددة تم حصرها في ثلاث اتجاهات تمثلت في: (**الجابري.ن-ي**، 2005).

الاتجاه الأول:هي كل الدراسات التي سارت على نهج الافتراضات التي وضعها الباحث **كريستالر**، في أعماله باعتماده عدد التليفونات كأساس لقياس درجة المركزية، وحاولوا من خلال أعمالهم إجراء تقييم لهذه الافتراضات الموضوعة من طرف كريستالر ومدى تطابقها مع وقائع الحاصلة في النظام الحضري للمدن، فكان من بينهم الباحث (Carrol) وما قدمه من دراسة العام 1940 حلل من خلاها عدد المحادثات الهاتفية في 50 منطقة بمدينة (ميشجان) توصل من خلالها إلى أن عدد المحادثات تقل مع زيادة بعد المدينة، وأنه كلما كبر حجم المدينة زاد حجم نفوذها، هذا وقد أنتهج كل من

بورشرت وأدميز (Borchert et Adams) عام 1963 نفس النموذج التحليلي باعتماده على عدد المحادثات الهاتفية من أجل تحديد حدود المناطق التجارية.

الاتجاه الثاني: كان الهدف منه هو معرفة التسلسل الهيكلي للمراكز الحضرية، وقد أُستند في ذلك على تحديد امتداد أقاليم الخدمات التي تقدمها المراكز الحضرية معتمدين على جملة من المؤشرات مثل (توزيع الجرائد، خدمة الحافلات،....)، ومن بين رواد هذا الاتجاه **(Kant)** عام 1965، وطور من قبل **موردي** (Mordie)، حيث قام بدراسة مجموعتين مختلفتين من حيث الثقافة والسلوك في كل من جنوب وشرق كندا، استطاع من خلال ذلك التعرف على سلوك كليهما في اختيار ملابسهم، ومن بين النتائج التي تحصل عليها هو حرص السكان الريفيين على اقتناء ملابسهم وشرائها من المراكز المحلية بينما يختار السكان الحضريين المراكز الحضرية الكبيرة في اقتناء حاجياتهم من الملابس.،

الاتجاه الثالث: ظهرت بوادره في بريطانيا، فكانت مسرحا للدراسات التي ناقشت مسألة التراتب الحضري لمراكز التسوق، اعتمد خلالها الباحثين على تجارة التجزئة، حيث قام الباحث **سميلز** (Smailes) عام 1949 بدراسة على الجزر البريطانية، وكذا ويلز حيث حدد رتبة التسلسل الهيكلي لمراكز الخدمات بالاستناد على معيار عددي يتضمن عدد الخدمات التي يقدمها كل مركز، حيث صنف خلالها سميلز المراكز الحضرية في بريطانيا إلى بلدات ومدن رئيسية مستندا في ذلك على قدرة توفير خدمات معينة، وتلت هذه الدراسات عدة دراسات منها:

- ✓ دراسة **روبيرت ديكنسون** (Robert Dickinson) عام 1947 طبقها على شرق إنجلترا صنف خلالها المراكز الحضرية إلى أربع طبقات معتمدا على التنوع الوظيفي، وأهميتها كأسواق للمنتجات الزراعية وهي:(المرتبة العليا، الرتبة الثانية، الرتبة الثالثة والرتبة الأدنى)، كل لها تعداد سكاني محدد وتقدم منتجات حسب مرتبتها.
- ✓ دراسة **هارولد كارتر** (Harold Carter) عام 1950 تم خلالها دراسة التسلسل اليهراركي للمراكز الحضرية في Welsh اعتمد خلالها على عدد مؤسسات بيع الجملة، وصنفها إلى ست مناطق.
- ✓ دراسة **بيري وهورتن** (Berry et Horton) عام 1969 شملت دراسة التسلسل الهيكلي للمراكز الحضرية في جنوب غرب نيجيريا، اعتمدت على التصنيف الوظيفي لهذه المراكز، حيث احتوت على 128 متغيرا خصت 74 مركزا حضريا، استعملا الباحثان خلالها التحليل العاملي والعنقودي لمعرفة التباينات الموجودة بين مجمع المراكز الحضرية التي خصت بها الدراسة، وخلصت الدراسة

بنتائج حددت 4 عوامل أساسية أعطت تفسيرا لـ: 82 % من الاختلافات في المنطق، وبينت الدراسة عن وجود خمس مراتب حضرية، تبين خلالها أن عدد المراكز الثلاثة الأولى تتفق مع عدد المراكز التي افترضها الباحث كريستالر في دراسته.

- ✓ دراسة كل من الباحثين **عبد الرؤوف وجاهان** (Abdurrouf et Jahan) عام 2001 قاما بدراسة خصا بها المراكز الحضرية في بنغلاديش، الهدف منها هو تحديد المراكز الحضرية بها، واستعملا في تحليلهما طريقتين الأولى منهما اعتمدت على العدد الكلي للسكان وهو (50000 نسمة) واشترطت كثافة سكانية لا تقل عن (1000ن/كم2)، ونسبة سكان قدرت بـ: 50%، بينت الدراسة فيما بعد أن 85 مركز فقط مثلت المراكز الحقيقية في البلاد من أصل 522 مركزا موجود في بنغلاديش، أما الطريقة الثانية فقد اعتمدت على مدى تطابق وانحراف مرتبة مستوى التحضر مع مراتب عدد الوظائف الحضرية الأخرى منها: نسبة الأراضي الحضرية، كثافة السكان الحضر/كم2، ونسبة كل منها إلى عدد السكان في الدولة إلى الأراضي الحضرية، ومنه افترضت الدراسة تصنيف 64 محافظة في منطقة الدراسة إلى ثلاث معايير تمثلت في المستوى:

  الأول: تطابق كلي في خالة عدم وجود أي انحراف للمراتب.

  الثاني: تطابق جزئي في حالة وجود انحراف لمرتبة أو اثنين.

  الثالث: تطابق هامشي في حالة وجود انحراف لثلاثة مراتب.

- ✓ ومن بين الدراسات التي اهتمت بحجم المدن وتوزيعها دراسة **سكنر** في الفترة 1964-1965 والتي طبقها على المجتمع الزراعي الصيني، ودراسته عام 1999 التي تطرقت إلى موضوع تحليل التسلسل الهيكلي للمدن الصينية معتمدا في ذلك على ملف البيانات الإحصائية الصينية لمجموع 450 مدينة مركزية.
- ✓ **وهناك دراسة للباحث الهيتي صبري** 1974 التي بحثت في موضوعها توزيع أحجام المدن العراقية في محافظة بابل وأربيل، كما قدم الباحث **طاهر صبيح يوسف** سنة 1982 دراسة خص بها أحجام المدن في كل من (ديالي، واسط، وميسان، والقادسية)، وكانت أهم النتائج المتحصل عليها هي عدم تطابق قاعدة الرتبة والحجم على المدن العراقية.
- ✓ دراسة **البحيري صالح حماد** سنة 1993 تطرق خلالها إلى موضوع التراتب الحضري لمدن شمالي اليمن، تم خلالها تقسيم المراكز الحضرية اليمنية إلى فئات متباينة الحجم على أساس حجم

السكان، فكانت النتائج المستقاة من الدراسة هي وجود عدم توازن في أحجام المدن اليمنية، وكذا عدم تطابقها مع قاعدة الرتبة والحجم.

- ✓ **دراسة الأنبا ري محمد علي وجنجون محمد** عام 2013، جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " دراسة تحليلية للتراتب الهرمي للمراكز الحضرية في محافظة بابل"، هدف هذه الدراسة هو الكشف عن حالة التراتب الهرمي للمراكز الحضرية ببابل من حيث الحجم والرتبة، اعتمدت خلالها على نماذج تحليلية ممثلة في قاعدة (الرتبة–الحجم)، حيث أضفت هذه الخيرة بنتائج تمثلت في وجود تركز سكاني عالي في مدينة الحلة متبوعة بمدينة الإسكندرية ثم مدينة قاسم، كما أثبتت الدراسة وجود تباينات كبيرة في حجم المدن حسب تقديرات سنة2015.
- ✓ دراسة **شازاد جمال جلال** عام (2008) بعنوان: نظام المستقرات الحضرية في إقليم كردستان العراق، يعالج هذا البحث حالة هيكل النظام الحضري، ويبحث في مشكلة حدوث تخلخل مكاني يمس المستقرات الحضرية في محافظة السليمانية، وما انجر عنه من بروز المدينة المهيمنة التي شكلت عبأ ثقيلا عن المدينة نفسه، الشيء الذي أدى في آخر المطاف إلى استمرار التباين المكاني بين المستقرات الحضرية، وعرقلة وتيرة التنمية، ويرجع ذلك إلى استقطاب الاستثمارات في أماكن محدودة دون أخرى ومن دون نشر ثمار التنمية بطريقة متوازنة مكانيا بعدالة، استخدم خلالها الباحث نماذج تحليلية ممثلة في معامل جيني، ومعامل ارتباط هرمية المستقرات الحضرية (شازاد.ج–ج، 2008).
- ✓ **دراسة رشا جبار محمد رضا وفؤاد عبد الله محمد (2016):**

جاءت بعنوان: التراتب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة بابل للمدة 1998–2015 عالجت هذه الدراسة أهمية حجم المدينة باعتباره مؤشر من المؤشرات التي تهتم بالتراتب الهرمي للمدن، حيث أن هذه الأخيرة ناتجة عن مجموعة من العوامل والقوى الداخلية، والخارجية، باعتباره مقياس مركب وعام يقيس وزن المدينة مقارنة مع مدن المنظومة التي تنتمي إليها، حيث ناقش البحث بالتحليل معتمدا على أساليب تخطيطية تهتم بالبعد المكاني ممثلة في قاعدة الرتبة–حجم للباحث زيف، تم تطبيقها على محافظة بابل في الفترة الممتدة ما بين 1998–2015 كحالة دراسة، خلصت إلى التعرف على أهم الحقائق الواقعية التي يتصف بها النظام الحضري بالمحافظة، تم الاعتماد عليها كمعطيات ترشد إلى اتخاذ قرارات من شأنها إحداث التوازن ضمن المنظومة الحضرية، ووصل الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها:

- ✓ بروز ظاهرة المدينة المهيمنة على النظام الحضري.
- ✓ وجود اختلال في النظام الحضري، وعدم وجود توافق من الناحية الإدارية والحجمية.
- ✓ وجود علاقة عكسية بين عدد التجمعات السكانية ومراتبها الحجمية، فكلما زاد الحجم السكاني قل عدد المدن في المراتب الحجمية العليا والعكس صحيح (رشا.ج–م وفؤاد.ع–م، 2016).
- ✓ **دراسات عالجت مشكلة التفاوت التنموي المكاني:**

تتعرض العديد من المدن عبر أقطار العالم إلى مشكلة التفاوت التنموي على مستوى أقاليمها، ومرد ذلك هو انتهاج سياسات تنموية تفتقد النظرة الشمولية التي تضع في الحسبان الأبعاد المكانية كعنصر مهم في عملية التخطيط التنموي، حيث يكتفي متخذي القرار التخطيطي على الجانب القطاعي، وغض النظر عن البعد المكاني ومقوماته الشيء الذي يسبب في أغلب الأحيان إلى حدوث خلل في هيكل النظام الحضري يغلب عليه غياب التوازن الحضري والعدالة في توزيع الثروة مسببا تركزا حضريا في مناطق دون أخرى، من هنا سارع العديد من الباحثين إلى معالجة هذه الإشكالية بانتهاج أساليب تحليلية وسياسات تنموية لفك هذا التركز والتفاوت التنموي بحثا عن الاتزان في توزيع الخدمات والأنشطة بطريقة تضمن الاستقرار السكان، ومن بين هذه الدراسات:

- ✓ دراسة **هوشيار معروف** عام 2006: في كتاب " تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري" تطرق في كتابة بالفصل العاشر إلى " التصنيف الإقليمي والتفاوت الاقتصادي في البلدان النامية"، تطرق من خلال هذا الفصل إلى:
- ✓ التصنيف الإقليمي في البلدان النامية.
- ✓ التفاوت الإقليمي في البلدان النامية.
- ✓ قياس التصنيف والتفاوت الإقليميين.

حيث اعتمد قياس التصنيف والتفاوت الإقليميين على ثلاث طرق وأساليب تحليلية هي:

- ✓ طريقة " Wrociaw Taxanomy" المقدمة من طرف أكاديمية الاقتصاد ببولندة.
- ✓ أساليب "Williamson" في تحديد معدل التفاوت الإقليمي.
- ✓ معامل "Gini".

شرح خلالها الباحث طريقة عمل الأساليب الثلاثة وتطبيقاتها في قياس التفاوت التنموي الإقليمي موضحا ذلك بأمثلة خص بها محافظات العراق، اختار خلالها مؤشرات منها (السكان والدخل القومي للفرد،....)، في معالجة موضوع بحثه (هوشيار.م، 2006).

- ✓ دراسة كل من الباحثين عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط (2010)، عنوان البحث هو " الفوارق التنموية المكانية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى في المملكة الأردنية الهاشمية – حالة دراسية–" الهدف الأساس من البحث هو إجراء عرض وتحليل للفوارق التنموية المكانية البينية والضمنية بالرجوع إلى محتوى الخطط التنموية، ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى سنة 1985 بالأردن، انتهج هذا البحث أسلوب تحليل المحتوى في مسار تحليله، وتوصل من خلاله إلى نتائج مفادها عدم وجود توافق وانسجام بين خطط التنمية في الأردن وبين الأحكام التنظيمية المحددة لأغراض الاستخدام السكني الخاص بنظام الأبنية، وفي الأخير أوصى البحث بضرورة إعادة النظر في محتوى الأحكام المنظمة لنظام الأبنية والتنظيم بهدف إحداث التوافق في المعطيات والمواصفات مع أهداف الخطط التنموية المنشودة مع التأكيد على وجود الشمولية والتكامل في عملية الإعداد لخطط التنمية دون معزل عن باقي المستويات المكانية الأخرى (غنيم.ع–م وأبوزنط.م، 2010)
- ✓ دراسة **توفيق عباس عبد عون وصفاء عبد الجبار علي الموسوي** عام 2011:بعنوان"قياس وتحليل التفاوت الإقليمي بين محافظات العراق باستخدام بيانات عام 2007"، انطلق هذا البحث من فكرة مفادها أن هناك تفاوت إقليمي بين محافظات العراق على اعتبار أنه سبب ونتيجة بسبب غياب التخطيط الإقليمي السليم، استخدم الباحث فيه أساليب إحصائية بهدف قياس درجة الانحراف الموجودة في بعض مؤشرات التنمية، كما اعتمد على أسلوب (Williamson) في تحديد معدل التفاوت الإقليمي معتمد في ذلك ثلاث مؤشرات هي (السكان، القوى العاملة، ونصيب الفرد من الدخل القومي)، طبقها بثلاثة صيغ هي قيمة (مرجحة، غير مرجحة ومطلقة) كما اعتمد على تطبيق معامل جيني لمعرفة مدى وجود التفاوت بين المحافظات العراقية، وكانت نتائج الدراسة تثبت وجود تفاوت إقليمي واضح واعتبر الباحث أن التفاوت قاعدة حتمية، ويبقى الهدف من كل هذا هو محاولة التخفيف من حدة التفاوت وآثاره على الاقتصاد.
- ✓ دراسة **سعد الشديدي حسين أحمد** عام 2012: بعنوان "التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة وآليات موجهة"، تطرقت هذه الدراسة لمشكلة التفاوت التنموي المكاني بين

محافظات العراق، من خلال دراسة وتحليل ظروف الواقع التنموي لهذه المحافظات، وقياس مستوى التنمية فيها بأساليب علمية دقيقة، استخدم الباحث في تحليلاته إلى جملة من المؤشرات التنموية المكانية خص بها الجانب الاجتماعي، والاقتصادي منها السلبية والايجابية لتحديد مواقع التباين ودرجتها على اعتبار أنها مؤشرات تبرز له التصورات والحلول والتوجهات المستقبلية للبرامج التنموية، من شأنها أن تعطي صورة واضحة لمتخذي القرار التنموي لرسم صورة توزيعية متزنة وعادلة لنشر التنمية على مستوى المحافظات، وكانت نتائج توحي إلى وجود تفاوت واضح في التنمية المكانية بين المحافظات، أشار خلالها الباحث أن السبب يعود إلى غياب البعد المكاني والتركيز على الأبعاد القطاعية من خلال توزيع المشاريع التنموية، والاستثمارات على مستوى المحافظات العراقية.

- ✓ **دراسة محمود عبد الله الحبيس (2011)**، بعنوان " التباين التنموي المكاني في الأردن"، وهي دراسة الغرض منها إظهار التباين التنموي بين المحافظات وتصنيفها حسب الأبعاد التنموية السائدة، اعتمدت الدراسة على بيانات مستمدة من بيانات دائرة الإحصائيات اشتملت على مجموع (71) متغيرا صنفت خصائص الحالات المدروسة منها (الديموغرافية، اقتصادية، وظيفية، خدمية وبيئية)، استخدم الباحث فيها التحليل العاملي والتحليل العنقودي في تفسيراته لظاهرة التباين التنموي المكاني، وصنف خلالها المحافظات إلى مجاميع تنموية متباينة، وكانت من النتائج المهمة المتحصل عليها هي أن النظام الحضري الأردني يعاني من مشكلة عدم التوازن الإقليمي، حيث تتركز الخدمات، والأنشطة، والفعاليات، والسكان في بعض المحافظات الكبيرة بينما تفتقر أغلب المحافظات الأخرى لمثل هذه الخصائص، ومنه أوصت الدراسة إلى إعادة توزيع الأنشطة والفعاليات ، والخدمات على أكبر عدد من المحافظات بطريقة متساوية (محمود.ع–م، 2011).

VII– بيانات الدراسة:

يتمحور موضوع بحثنا حول الشبكة الحضرية، واتجاهات التمركز الحضري، لذا فطبيعة تحليل ومناقشة هذا الموضوع تتطلب توفر جملة من البيانات والمعطيات نستند عليها في مسار بحثنا، هذه البيانات تختلف كما ونوعا، وتتغير حب ضرفي الزمان والمكان، ولأننا نريد ترصد التغيرات التي تحدث ضمن النظام الحضري لولاية بسكرة فإننا اعتمدنا بيانات إحصائية تخص التوزيع الحجمي والمكاني

لمراكز الاستيطان البشري المكونة لإقليم الولاية، هذه البيانات تم جمعها من أجل تحقيق أهداف الدراسة من خلال التقارير الحكومية، والمصادر الوثائقية التي من بينها الآتي:

التقارير:

- تقارير تخص مصالح الإحصاء " الديوان الوطني للإحصاء" لعامي 1989 و2008، إضافة إلى الإحصاءات التي أجرتها الجماعات المحلية على مستوى البلديات لعام 2015 حسب التقديرات المتوقعة للسكان وتوزيعهم على مستو إقليم البلدية.
- تقارير تخص مديرية التخطيط والبرمجة الخاصة بولاية بسكرة خصت المؤشرات التنموية على اختلافها منها (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية).
- تقارير تخص مديرية الطاقة والمناجم، السكن والعمران، الفلاحة والري، التجارة، الصحة....الخ، وغيرها من المديريات التي لها علاقة بالمسار التنموي وتخطيطه على مستوى الولاية.
- تقارير تخص مديرية النشاط الاجتماعي من إحصائيات لمستوى الفقر، البطالة، الجهل والأمية وغيرها من الإحصائيات الخاصة بالإعانات الاجتماعية والمشاريع المبرمجة لإعانة البلديات (الإنارة، الصرف الصحي، المياه، ونظافة المحيط).

الخرائط:

اعتمدت دراستنا على المصادر الوثائقية، والخرائط كوسائل لجمع البيانات التي تخص المراكز الحضرية لمجموع الـ (33) بلدية المكونة لولاية بسكرة، منها خرائط (طبوغرافية، جيولوجية، مناخية، جغرافية،....الخ) بمقاييس مختلفة لتوضيح جوانب المهمة في الموضوع كحالة التقسيم الإداري وحدود المراكز الحضرية، حجم المراكز الحضرية وتوزيعها، نمط التوزيع (تركز/تشتت) الخاصة بالمراكز الحضرية لشرح نتائج الدراسة وتحليلاتها.

VIII- محتوى الرسالة:

في سبيل معالجة موضوع هذه الرسالة وكأي بحث تطلب منا إتباع خطوات منهجية متسلسلة تقودنا إلى الكشف عن واقع الحال الذي يميز نمط الشبكة الحضرية بولاية بسكرة واتجاهات التمركز الحضري بها بأبعاده المكانية والزمنية ، وتنموية، ومحاولة البحث عن الحلول الممكنة وفي سبيل ذلك احتوت الرسالة على فصل تمهيدي وجزئين رئيسيين اشتملا على سبعة فصول متكاملة حيث اشتمل:

الفصل التمهيدي من الرسالة (المشكلة البحثية وخلفيتها) احتوى على تقديم لموضوع الرسالة مع صياغة للإشكالية، وطرحا للتساؤلات وفرضيات البحث، إضافة إلى استعراض جملة من الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع الدراسة بهدف الاطلاع على منهجية البحث وطرق المعالجة المتبعة في التحليل هذه الدراسات، وأهم النتائج المتحصل عليها للاستفادة منها في معالجة موضوع الرسالة.

أعقب الفصل التمهيدي الجزء الأول من الرسالة وتم فيه ضبط الإطار النظري الذي اشتمل على البحث الوثائقي تناولنا فيه طرح كل ما يتعلق بالمفاهيم والآراء التي تناولها المنظرين من خلال النظريات المقترحة التي تشكل في فحواها قاعدة أساسية لمعالجة المشكلة المطروحة في الجزء التطبيقي الذي يتبع النظري، حيث تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة فصول مهمة هي:

الفصل الأول: الشبكة الحضرية (مفاهيم ونظريات).

تناولنا في هذا الفصل كل ما يتعلق بالشبكة الحضرية من مفاهيم وأبعاد حيث تطرقنا إلى مكونات الشبكة الحضرية وأنماط توزيعها، وأهم التفاعلات التي تحدث ضمن نظامها الحضري، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى استعراض أهم النظريات المفسرة للتوزيع المكاني الحجمي والوظيفي للمدن وما طرأ عليها من تعديلات وإضافات من طرف المنظرين المهتمين بهذا الاتجاه المهم الذي يطمح إلى إيجاد حلول تطبيقية واقعية لإحداث التوازن في الشبكة الحضرية.

الفصل الثاني: التركز الحضري والتنمية (أبعاد مكانية وفوارق تنموية).

عالج هذا الفصل ظاهرة عالمية مست جميع المدن وهي التحضر وديناميكية النمو الحضري، حيث تم توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بهذا الجانب وعرض أهم أسبابه ونتائجه وبخاصة منها التمركز الحضري واتجاهاته من تمركز سكاني وتنموي خص أهم الأنشطة والخدمات التي اقتصرت على مناطق دون سواها بسبب انتهاج سياسات تنموية تمخض عنها تباين تنموي مكاني زاد من حدة التمركز الحضري، كما تم عرض أهم الاستراتيجيات والسياسات التنموية التي انُتهجت من أجل فك هذا التمركز الحضري في ظل ظاهرة الاستقطاب السكاني والتنموي المفسرة لظاهرة الاتجاه في وأولويات الحضر ودورها في التحكم في أحجام المدن، والاستقطاب العكسي المحفز لنشر التنمية ومحاولة التحكم في التوزيع السكاني ونشر التنمية لمعالجة ظاهرة التمركز الحضري واتجاهاته.

الفصل الثالث: الإطار العام لمنهجية الدراسة.

في هذا الفصل تم تحديد وضبط الإطار العام للمنهجية المتبعة وأهم النماذج التحليلية المتبعة في الدراسة والتي اعتمدت على المقاربة النسقية، وكأي بحث علمي في مجال الهندسة المعمارية والعمران فإنه لا يقتصر على منهج واحد فقط ونظرا لطبيعة الموضوع فإننا اعتمدنا كذلك على المنهج الوصفي و الكمي لمعالجة الجوانب المتعدد لموضوع الدراسة.

من جهة أخرى وترادفا مع أهداف البحث تطرقنا إلى الجانب الثاني من الرسالة الذي كان تطبيقيا تضمن أربعة فصول تحليلية متكاملة وهي:

الفصل الأول: الإطار العام لمنطقة الدراسة.

في هذا الفصل قمنا بعرض المجال المكاني والجغرافي الذي ستُبنى عليه الدراسة (منطقة الزيبان، وبالتحديد ولاية بسكرة) كحالة دراسة، أبرزنا من خلاله كل المعطيات البشرية والطبيعية والاقتصادية باعتبارها معلومات يعتمد عليها الجزء التطبيقي في معالجة فرضيات البحث.

الفصل الثاني: التوزيع المكاني للسكان ومؤشرات تمركزه.

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل صورة التوزيع السكاني بولاية بسكرة عبر مراكزها العمرانية الـ (33) وللكشف على مؤشرات التمركز المكاني للسكان استخدمنا عدة طرق إحصائية بهدف توضيح التباين الموجود في منطقة الدراسة، ومعرفة مدى التوازن الموجود بين السكان والمساحة المكانية في كل بلدية خلال فترات زمنية هي (1998، 2008، 2015).

الفصل الثالث: التراتب الحجمي للشبكة الحضرية بمدن ولاية بسكرة.

تم التركيز في هذا الفصل على دراسة واقع الشبكة الحضرية بولاية بسكرة وحالتها التوازنية، وفيه تم التعرف على التراتب الهرمي للمراكز العمرانية المكونة للولاية وتصنيف أحجامها، والكشف عن ما إذا كانت هناك هيمنة حضرية تنفرد بها مدينة أو اثنين ضمن النظام الحضري بها، وهذا لغرض إيجاد طريقة من شأنها أن تحدث التوازن في التوزيع السكاني بالولاية، ولتحقيق ذلك اعتمدنا مجموعة من النماذج التحليلية لقياس الرتبة والحجم والهيمنة الحضرية على فترات زمنية مختلفة ومتتالية للأعوام

(1998، 2008، 2015)، لمعرفة الاتجاه الذي تنحوا إليه حالة الشبكة الحضرية (توازن/لا توازن) ومنه محاولة وضع حلول لمعالجة الإخلال الذي تعاني منه الشبكة الحضرية بمنطقة بسكرة.

الفصل الرابع: التباين التنموي المكاني بولاية بسكرة.

قمنا من خلال هذا الفصل بإجراء تحليل هدفه قياس التباين التنموي المكاني في ولاية بسكرة ومعرفة رتبة، ودرجة، وحالة التنمية بها وتصنيفها وفق فئات تنموية، من شأنها أن توضح لنا اتجاهات المتركز التنموي عبر المراكز العمرانية، وهل هي تتخذ التوزيع العادل بينها أم أن هناك تفضيل في توزيع التنمية والاستثمارات في مدن قليلة دون أخرى مع اختبار هذا التباين باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)، ومنه محاولة رسم خطة تنموية تساعد متخذي القرار على إمكانية إحداث العدالة في توزيع الاستثمارات والخدمات تحفظ الاستقرار السكاني وتوزيعهم بطريقة تحقق التوازن في الشبكة الحضرية عبر بلديات الولاية.

وفي الأخير تم ختم هذه الرسالة بخلاصة عامة، اقتراحات وتوصيات تضمنت:

- تذليل النتائج المتحصل عليها.
- الإجابة على أسئلة الدراسة.
- توصيات الدراسة وما يمكن أن ينجر عنها من بحوث تكميلية.

أما نهاية الرسالة فقد احتوت على قائمة المراجع التي تم استخدامها في البحث بطريقة (Harvard) متبوعة بالملاحق الخاصة بموضوع الرسالة.

مقدمة:

تتطلب كل العلاقات والروابط الموجودة بين المدن ضمن الأقاليم الجغرافية ظهور شبكات حضرية، ويرجع ذلك إلى التراتب الحجمي والوظيفي للمدن الذي يحدد طريقة تعامل المجتمعات مع المجال الذي تنتمي إليه، حيث تعتبر هذه الشبكات عنصر من العناصر المهيكلة والمنظمة للمجال وعامل من العوامل المتحكمة فيه عن طريق إخراج المناطق المعزولة ودمجها في المجال بواسطة شبكات نقل مختلفة ومتكاملة، وعليه وجب على الباحثين فهم جميع العلاقات المتبادلة بين المدن المكونة للشبكة الحضرية وأقاليمها.

من هذا المنطلق تم تناول الشبكة الحضرية في عدة دراسات وكان ذلك ابتداء من القرن العشرين، هذه الدراسات تطورت بتطور المراكز العمرانية والوظائف التي تقوم بها وما يصاحبه من تطور في العلاقات الناشئة بين هذه المراكز العمرانية.

فالشبكات الحضرية للمدن تتعرض لتغيرات عديدة ضمن الإقليم بفعل النمو المتزايد وما يترتب عليه من مظاهر تطرأ على النظام الحضري، فهي ذات أهمية تستوجب الدراسة والتدقيق خاصة ما تعلق بأحجام المدن وترتيبها، كون أحجام المدن تقاس بعدة طرق تختلف في صيغها. منها ما يعتمد على عدد السكان وأخرى على عدد الوظائف والخدمات المقدمة للسكان في أقاليمهم، وهما مقياسان يتم استخدامهما لتحديد العلاقة رتبة – حجم وكذا هرمية النظام الحضري، فحجم المدينة له ارتباط وثيق مع موقعها ضمن تدرج المدن المكونة للنسق الحضري في الحين وظيفتها تتحدد من خلال الحجم الذي تتخذه، وبذلك تأخذ المدينة دورا لها في عملية التنمية، وهو بالفعل ما يتم ملاحظته في العادة على خريطة توزيع المدن ضمن الإقليم في صورة ترتيب لدرجات العمران تأخذ شكل أشبه بالهرم (عياصرة.ث،2014)، وعلى هذا الأساس يتوجب على الباحثين والمنظرين اعتماد بعض الأساليب والصيغ التطبيقية الخاصة وتطويرها بهدف كشف العلاقة بين توزيع المدن وبين مراتبها وأحجامها، وهو ما لا يتأتى إلا من خلال دراسات معمقة ودقيقة لشبكة توزيع المدن ودراسة توازن مراتبها وأحجامها، وهذا ما سنعرضه من خلال هذا الفصل لكشف العلاقة السابق ذكرها ومدى تأثيرها على حدوث التركز الحضري والاختلال في الشبكة الحضرية.

1-الشبكة الحضرية: أخذت الشبكة الحضرية تعاريف متعددة اتفقت كلها على مبدأ التكامل في العلاقات بين المراكز العمرانية والمدن حسب أحجامها ووظيفتها داخل الإقليم منها:

1-1 تعريف الشبكة الحضرية: حسب (Jagt.j, 2009).

هي" *عبارة عن مجموع المدن الكبيرة والصغيرة، إضافة إلى تلك المساحات البينية المفتوحة فيما بينها، حيث أن هذه المدن أو المراكز العمرانية المؤلفة منها الشبكات الحضرية تكتمل فيما بينها وتعزز بعضها البعض في نقاط قوة كي تحقق المزيد مع بعضها البعض أكثر مما تحققه مدينة أو مركز عمراني بمفرده* ".

وعليه فإنه فيما يخص التنظيم المكاني للمراكز العمرانية يتم التركيز بشكل كبير على طبيعة العلاقات الوظيفية بين المدن والمراكز العمرانية من الناحية النظرية، بحيث يجب أن تحقق الشبكات الحضرية حد أدنى معين من التكامل الوظيفي مع وجود انفصال نسبي بين الحجم والوظيفة التي تتصف بها المراكز العمرانية داخل الإقليم (Meijers.E, 2006).

والشبكة الحضرية الإقليمية تختلف تماما عن شبكة المستوطنات البشرية التقليدية، لأنها ليست مستوطنات صغيرة منفردة في مجال شاسع، بل هي عبارة عن شبكات ذات استمرارية مكونة من نقاط بؤرية أساسية وعدد من الأفرع الإشعاعية ويرى عدد من الباحثين ومن بينهم (كونستا نتينوس دوكياديس) أن المناطق الريفية تنحصر تدريجيا مع أفرع الشبكة الحضرية، لتكون فيما بعد شبكة رئيسية للمؤسسات البشرية تضم الأرض كلها، وتضمن داخلها الأجزاء الصغيرة والكبيرة على حد سواء(طعيمة.أ، 2012).

2-1 أصناف الشبكات الحضرية: بحسب (العيوني.ن وآخرون، 2011) هي:

1-2-1 الشبكة الحضرية المكتملة:

وهي مجموعة من المدن ذات تراتب وظيفي متوازن، بها مجموعة من المراكز الإقليمية ترتبط بمحاور النقل وبها تدفق من البضائع والسكن والقرارات، كما تأخذ دور الإشراف على المجال وتنظيمه والتحكم فيه، وهذا الصنف من الشبكات تتميز به العديد من أقاليم الدول المتقدمة مثل إقليم الرون، آلب ..... الخ.

1-2-2 الشبكة الحضرية غير المكتملة:

وهي عبارة عن مجموعة من المدن ذات تراتب وظيفي مختل بها حاضرة إقليمية لها القدرة على بث نفوذها وإشعاعها، فهي عبارة حاضرة إقليمية ناقصة التجهيز والخدمات وإشعاعها محدود، وهذا الصنف تتميز به البلدان النامية مثل الساحل التونسي على غرار بعض الدول المتقدمة.

الشكل رقم(I-1):شكل نظري لشبكتين حضريتين.

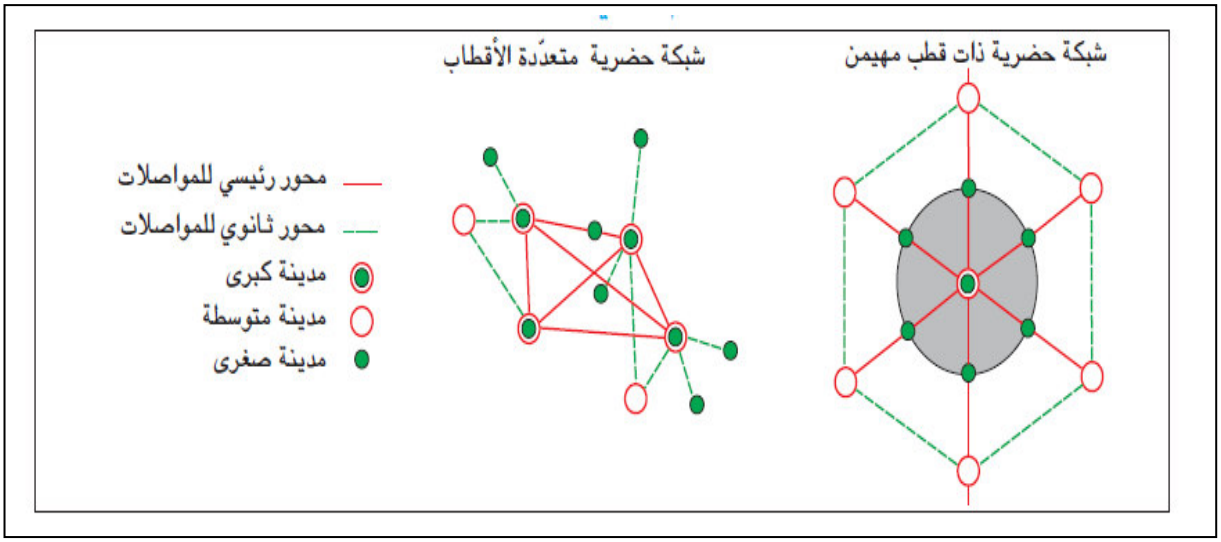

المصدر: (العيوني.ن وآخرون، 2011)

1-3 الشبكات الحضرية بالبلدان المتقدمة والنامية:

1-3-1 في البلدان المتقدمة: (العيوني.ن وآخرون، 2011)

تأخذ البلدان المتقدمة صفة الشبكة الحضرية المكتملة في غالب الأحيان فهي تتكون من جميع مستويات المدن، أين تشرف كل مدينة على تنظيم المجال الذي يجاورها وتتحكم فيه، تعود نشأة هذا النوع من الشبكات الحضرية إلى القرن التاسع عشر نظرا لما حصل من تطور وتقدم في وسائل النقل الشيء الذي ساهم في ظهور شبكات حضرية مترابطة استطاعت أن تفك عزلة المناطق الهامشية النائية وإقحامها لتقوم بدورها التنموي.

1-3-2 في البلدان النامية: (العيوني.ن وآخرون، 2011)

يتركز هذا النوع من الشبكات الحضرية في أغلب الأحيان بالمناطق التي تتكون فيها شبكة النقل بأنواعها والأنشطة الاقتصادية الكثيفة بالخصوص في المناطق الساحلية حيث تتصف هذه الشبكة بـ:

- الضعف وعدم الاكتمال، حيث تهيمن المدينة العاصمة وتحتكر جميع الخدمات المهمة والنادرة فيضعف إشعاع المناطق الأخرى ويتقلص وزنها وحجمها، وتعجز عن تنظيم مجالها الذي يحيط بها.
- عدم القدرة على تنظيم المجال، وعائق من العوائق التي تصيب التنمية فتصبح غير قادرة على أداء دورها التنموي.

الشكل رقم(I-2): نموذج لشبكة حضرية مكتملة (منطقة الألزاس).

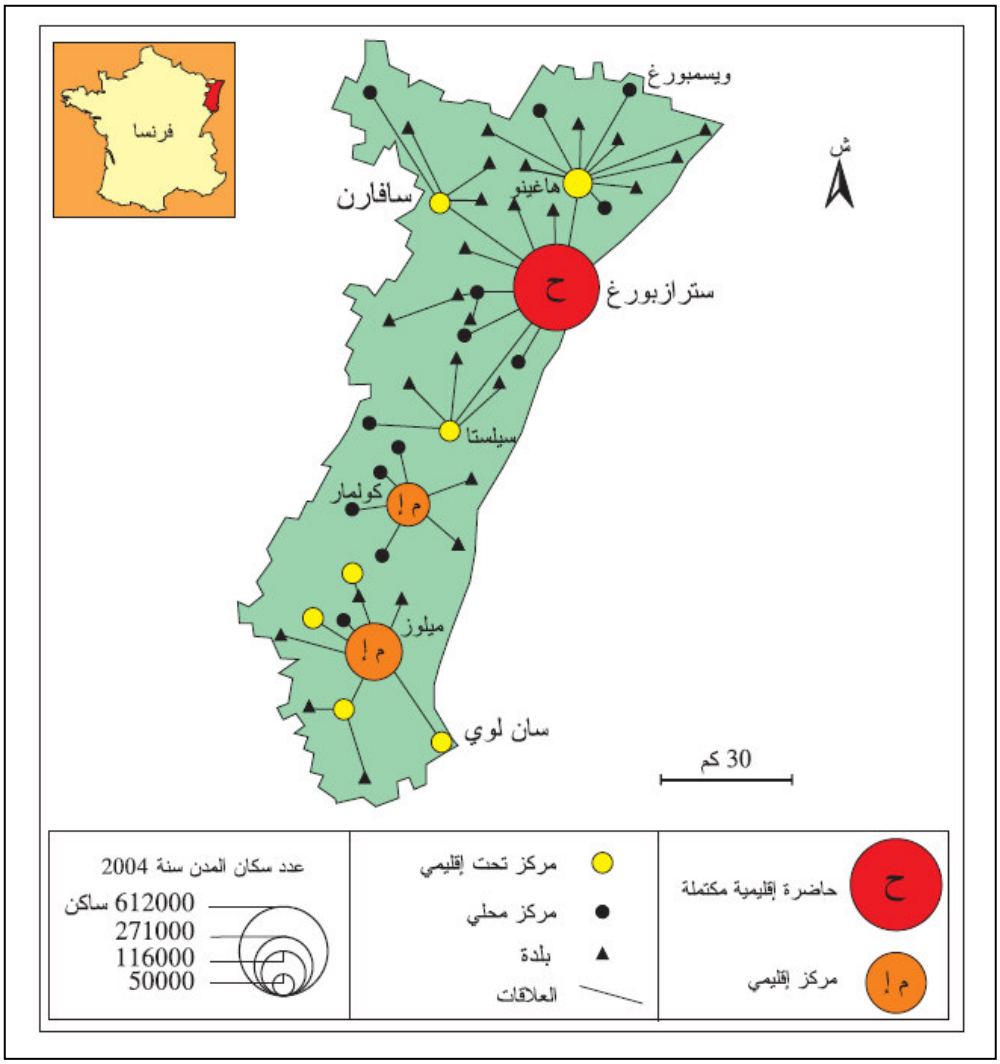

المصدر: **(العيوني.ن وآخرون، 2011)**

<u>الشكل رقم(I–3)</u>: نموذج لشبكة حضرية غير المكتملة (منطقة – تونس).

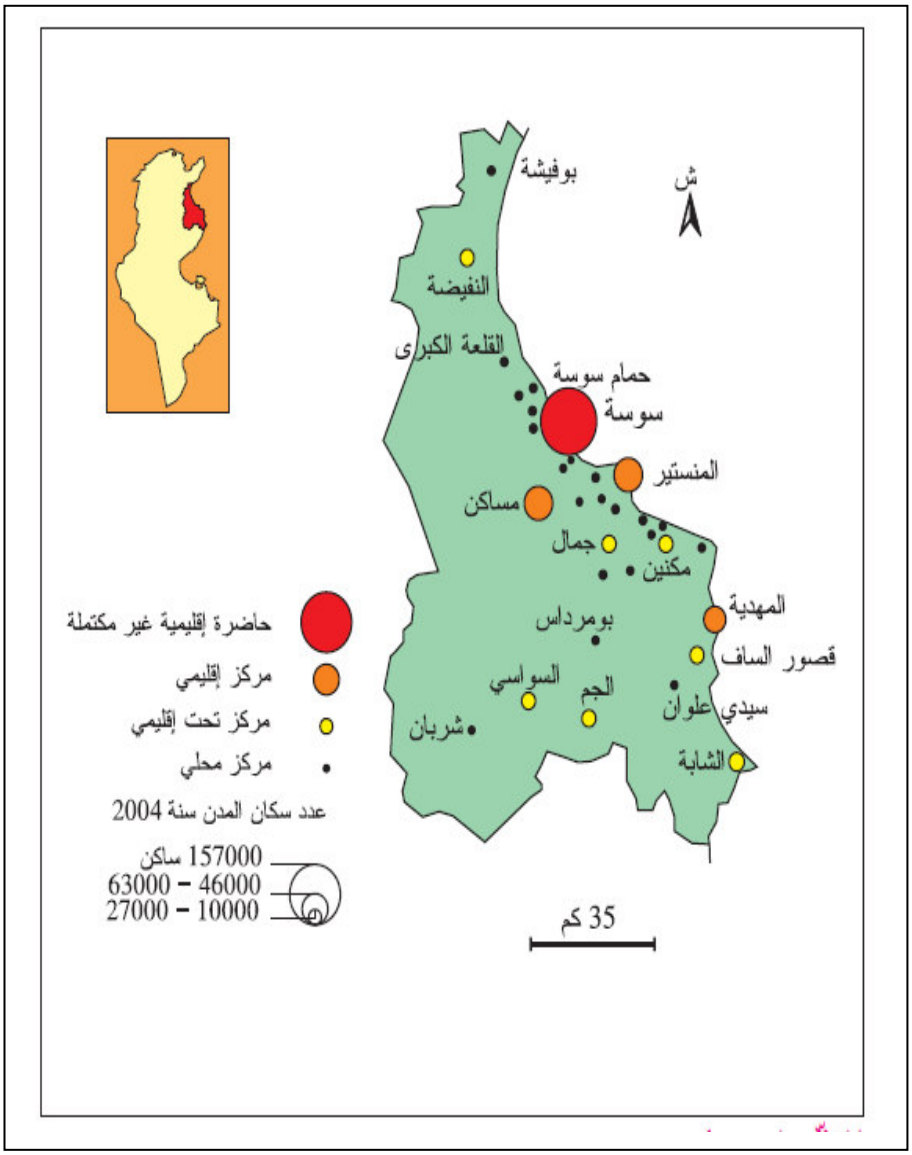

المصدر : **(العيوني.ن وآخرون، 2011)**

1–4 أنماط التوزيع المكاني لمكونات الشبكة الحضرية الإقليمية:

تعددت أنماط التوزيع المكاني لمكونات الشبكة الحضرية الإقليمية حسب أماكن توزيع التجمعات العمرانية وروابطها والعلاقات التي تنشأ بينها بقدر أحجام التجمعات العمرانية وتدرجها ، وتختلف باختلاف العوامل الطبيعية، والسكانية، والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، كما تختلف حسب تاريخ نشوئها ضمن الإقليم هذه الأنماط تم تحديدها من طرف (الوكيل.ش، 2006) في الآتي:

1-4-1 النمط المتمركز:

هذا النمط يضم مجموعة كبيرة من التجمعات العمرانية ذات رتب مختلفة ضمن مساحة محدودة ن تكون مثل هذه الأنماط غالبا في المناطق التي تحيط بالمدن الكبرى والأقاليم عالية الكثافة السكانية ويعود ذلك لمجموعة العوامل الطبيعية أو تميزها بأنشطة اقتصادية معينة من خصائص هذه الأنماط الآتي: (طعيمة.أ.ع، 2012).

- تواجد عدد كبير من التجمعات العمرانية ضمن مساحة محدودة.
- المساحات البينية بين التجمعات العمرانية قليلة.
- هذا الأنماط ذات روابط إقليمية كثيرة.
- تتلاحم فيها التجمعات العمرانية إلى حد تكوين مجموعات عمرانية كبيرة.
- العلاقات التفاعلية في مثل هذا النمط تتزايد بفعل زيادة عدد التجمعات العمرانية والقرب المكاني بينها موزعة في شكل حلقات مركزها تجمعات عمرانية تتصف برتب عليا.

1-4-2 النمط المبعثر:

هذا النمط هو نقيض للنمط المتمركز حيث التجمعات العمرانية به تكون في مساحة شاسعة وتفصل بينها مساحات بينية كبيرة، ظهور مثل هذا النمط يكون في المناطق المنخفضة الكثافة السكانية والمناطق الهامشية والجديدة، وفي غالب الأحيان تتميز هذه المناطق بـ: (طعيمة.أ.ع، 2012).

- قلة الموارد وضعف الأنشطة الاقتصادية.
- الكثافة السكانية فيها منخفضة.
- الروابط الإقليمية فيها قليلة بسبب اتساع المسافات الفاصلة بين التجمعات العمرانية.
- تتميز التجمعات العمرانية لهذا النمط بالعزلة الكبيرة.
- فيها العلاقات التفاعلية ضعيفة ويعود ذلك إلى قلة أعداد التجمعات العمرانية وبعد المسافات البينية الفاصلة بينها.
- تتميز هذه التجمعات العمرانية في هذا النمط بالاستقلالية والاكتفاء الذاتي نظرا للمساحات الواسعة الفاصلة بين كل منها.

1-4-3 النمط المزدوج:

ظهور هذا النمط من التوزيع ناتج عن وجود عوائق طبيعية أو اصطناعية التي تحول دون وجود ربط بين التجمعات العمرانية وتؤدي إلى فصلها ، فتنتج لدينا شبكة عمرانية منفصلة في كل جهة وتتصف هذه الأخيرة بالآتي: (طعيمة.أ.ع، 2012).

- ظهور التجمعات العمرانية التوائم مثل ما هو موجود في مدينتي كينشاسا وبرازافيل يفصل بينهما نهر الكونغو والحدود السياسية.
- الشبكة العمرانية في مثل هذا النمط كثيفة كلما اقتربنا من العائق وتقل كل ما ابتعدنا عنه.
- تتميز بانقطاع الروابط الإقليمية بسبب وجود العوائق.
- العلاقات التفاعلية فيها قليلة بين كل جانب والآخر مما يسبب التركز في نفس الجانب على حدا.
- التجمعات العمرانية تكون موزعة في شكل أنصاف حلقات مركزها مدينة كبيرة محدودة بالعوائق.

نذكر فقط هنا أن مثل هذا النمط يقل تواجده ويعود ذلك إلى التطور الحاصل في تقدم وسائل المواصلات والاتصال وتطور تكنولوجيا الإنشاء، وبالتالي يتراجع تأثير العوائق الطبيعية والاصطناعية.

1-4-4 النمط المتصل:

يتشكل هذا النمط في حالة وجود تجمعات عمرانية متتابعة بجانب أحد الروابط الإقليمية ، حيث تكون المساحات البينية قليلة بجانب هذا الرابط وتزداد بعدا عنه ،ويتميز هذا النوع من النمط بالآتي: (طعيمة.أ.ع، 2012).

- شبكة عمرانية كثيبة في المناطق القريبة من الرابط الإقليمي وتقل كلما ابتعدنا عنه.
- تزداد العلاقات التفاعلية الحاصلة بين التجمعات العمرانية القريبة من الرابط الإقليمي والمحاذية له.
- التجمعات العمرانية تقل كلما اتجهنا عموديا على الرابط الإقليمي.
- التجمعات العمرانية في هذا النمط تتوزع في شكل حلقات متتابعة مركزها تجمعات عمرانية عالية الرتبة.

في هذا النوع من الأنماط هو الأكثر شيوعا في وقتنا الحاضر بسبب ما قدمته عناصر المواصلات والاتصال لحياة للإنسان من فوائد أثرت بشكل واضح على اتجاهات العمران.

1-5 مكونات الشبكة الحضرية الإقليمية:

تتكون الشبكة الحضرية الإقليمية من مجموعة تجمعات حضرية ذات تدرج في الحجم، منتشرة مكانيا في مجال محدد على اختلاف البيئات تبعا للظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للإقليم.

هذه التجمعات ترتبط فيما بينها بمجموعة من الروابط الإقليمية المتمثلة في المجاري المائية أو شبكة النقل وتفصل بينها مساحات من الأراضي ذات الاستخدام المرتبط بطبيعة الإقليم. (الوكيل.ش، 2006)

إضافة إلى هذه العناصر الملموسة نجد عناصر أخرى غير ملموسة وهي:

كل العلاقات الرابطة بين هذه المكونات والمناطق المحيطة بها بواسطة العوامل الاجتماعية والمكانية والاقتصادية، لأن هذه العلاقات هي مصدر قوة تماسك شكل الشبكة الحضرية الإقليمية والمحددة بها وهي تتميز بعدد من المكونات وهي:

1-5-1 التجمعات العمرانية:

وهي عبارة عن مجموعة من التجمعات الحضرية بدرجات مختلفة تعتمد على تدرج هرمي قاعدته مجموعة من التجمعات تمتاز بدرجات أقل وقمته تجمع عمراني له درجة أعلى، وتعد التجمعات الحضرية البناء الأساسي للشبكة الحضرية الإقليمية وتتكون من أربع مستويات مهمة وهي بحسب: (الوكيل.ش، 2006)

- **الأنشطة الأولية:** وهي النشاط الرئيسي لسكان التجمعات الحضرية.
- **الأنشطة الخدمية:** هي النشاط الرئيسي ودوره هذه التجمعات توفير الخدمات للمستويات الدنيا.
- **متعددة الوظائف:** وهي عبارة عن تجمعات متعددة الوظائف.
- **المستوى غير الأساسي:**هذا المستوى يمكن أن يتواجد في بعض الشبكات الحضرية وقد يغيب في البعض الآخر، ويشمل مجموعة المدن الرئيسية ذات أعداد السكان الكبير والوظائف العديدة وهي مدينة وحيدة على مستوى الدولة وقد لا نجدها إطلاقا.

1-5-2 الروابط الإقليمية: (الوكيل.ش، 2006).

هذا المكون له أهمية كبيرة في تحديد الشبكة الحضرية الإقليمية من حيث هيكلتها وحدودها، واتجاهات نموها، فهي تؤثر على الهيكل الداخلي للتجمعات العمرانية وتصنف إلى مجموعات هي:

- **الروابط الطبيعية:** تتمثل هذه الروابط في المجاري المائية (النهار، الأودية ،الممرات الجبلية ...الخ) ولها أهمية في ترابط الشبكة الحضرية بغرض تسهيل عملية الاتصال وحركة السكان والسلع والخدمات.
- **روابط الحركة:** تتمثل في عناصر الاتصال من شبكات طرق بمستوياتها المختلفة، خطوط سكك الحديد وهي أهم مجموعة في الروابط الإقليمية لأنها:

- تحدد مواقع التجمعات العمرانية ضمن الشبكة الحضرية.
- تؤثر على مجموع الأنشطة المتواجدة على مستوى محاورها وتقاطعاتها.
- تدافع على النمو الاقتصادي من خلال زيادة كفاءتها بفعل زيادة التفاعل بين التجمعات العمرانية.

- **روابط البنية الأساسية:** من بين العناصر الحيوية لحياة السكان وقيام الأنشطة الاقتصادية، هذه الروابط يختلف مستواها الترابطي حسب مركزيتها حيث:

يمكن توفيره بصورة مركزية ضمن تجمعات كبيرة وينبعث من خلالها خطوط تربط التجمعات الصغيرة والبعض الآخر يمكن توفيره بصورة لامركزية.

- **الأراضي البينية:** وهي قاعدة الشبكة الحضرية الإقليمية ممثلة في المناطق المحيطة بالتجمعات العمرانية ، وهي كل الأراضي المنتجة سواء كان ذلك في مجال الزراعة أو الرعي أو التعدين أو الاستغلال الغابي واستخراج البترول وكذا الأراضي غير المنتجة.

وتعتبر هذه الأراضي الظهير الاقتصادي لهذه التجمعات العمرانية عن طريق ما تعطيه هذه الأخيرة من منتجات ومواد خام ، هذا ودون أن نغفل أنها تمثل ظهيرا عمرانيا لها بواسطة استغلالها للامتداد العمراني موجهة للنمو الراشد في استغلال هذه الأرض منتجة كانت أو لا لتحقيق الاحتياجات الخاصة بالأجيال القادمة.

- **العلاقات التفاعلية:** مهمتها هي تحقيق العلاقات الناتجة بين مكونات الشبكة الحضرية الإقليمية، هذه العلاقات المتفاعلة فيما بينها في قطاعات مختلفة باختلاف درجات التجمعات العمرانية. (الوكيل.ش، 2006)

فالعلاقة الموجودة بين التجمعات من نفس الدرجة تختلف عن العلاقات الموجودة بين التجمعات المتباينة الدرجة والارتباط الموجودين بين هذه التجمعات يكون بواسطة علاقات وتتبع نوعية الأراضي وتتأثر بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الشكل رقم(I-4): العلاقات التفاعلية للشبكة العمرانية الإقليمية.

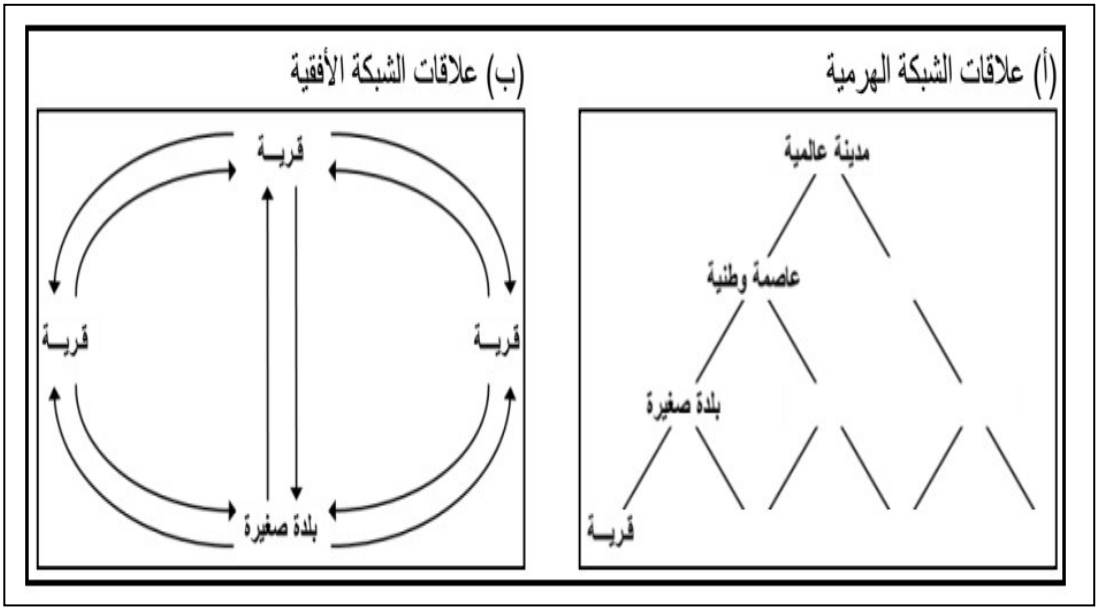

المصدر: **(طعيمة.أ.ع، 2012).**

- **الروابط الاقتصادية والاجتماعية:** وهي مجموعة الروابط اللامادية :

حيث أن الاقتصادية منها تتمثل في الأسواق والمواد الخام وتدفقها من مراكز الإنتاج ورؤوس الأموال ومراكز الاستهلاك والتوزيع بواسطة خطة اقتصادية واضحة أساسها التنمية الإقليمية الشاملة. بينما الروابط الاجتماعية تعبر عن التبادل الحاصل بين مجموعات مختلفة مثل(النسب، طرق الزيارات، وغيرها من أشكال الحياة الاجتماعية وعلاقاتها) بحيث قوة أو ضعف هذه الروابط يمثل انعكاس لما يحدث في الإقليم ضمن مجالاته العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.

- **روابط التكامل في الأنشطة والخدمات:**

التكامل بين عناصر الشبكة الحضرية باختلافها أمر بالغ الأهمية كونه المحدد والمعد للإطار الذي من خلاله يتم إحداث التوازن في توزيع الثروة، الاستثمارات، الأنشطة والخدمات ليعطي صفة الاستقرار الاجتماعي والعيش الكريم للسكان حيث نجد التكامل بين جميع الرتب العمرانية الآتية:

❖ **التكامل بين الريف والريف:**وهو التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والخدمات مقابل ما تمنحه القرى الأم مقابل ما تقدمه القرى الصغيرة من منتجات أولية (زراعية، غذائية).

الشكل رقم(I-5): المكونات الأساسية للشبكة للعمرانية.

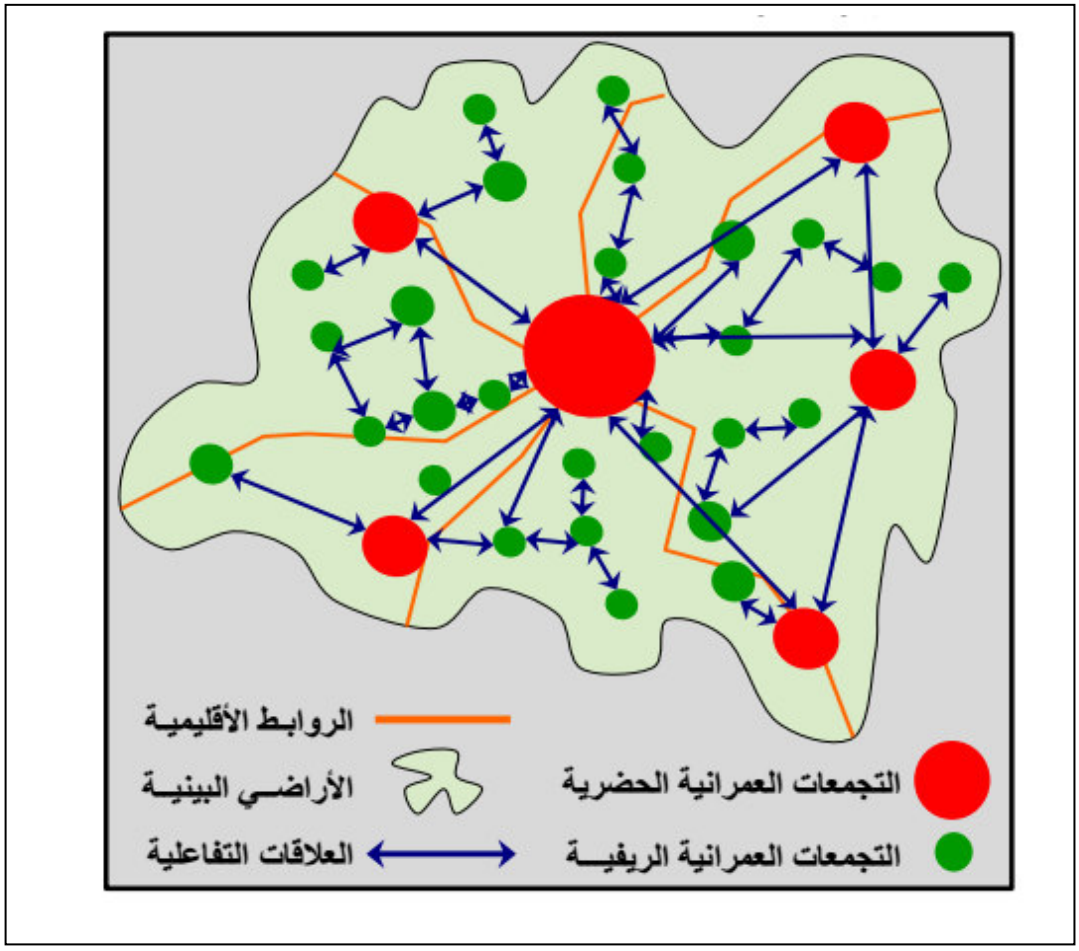

المصدر: (طعيمة.أ.ع، 2012).

❖ **التكامل بين الريف والحضر:**

هو التكامل بين ما يقدمه المركز الحضري أو البلدة من خدمات أعلى في المستوى والمرتبة مقابل ما تقدمه القرى المركزية وتوابعها من إنتاج أولي ومنتجات غذائية للصناعة والسكان.

❖ **التكامل بين الحضر والحضر:**

ويقصد به التكامل بين المراكز والمدن الأعلى في المرتبة مع بعضها البعض بواسطة ما تملكه من تخصص في الخدمات والأنشطة الاقتصادي.

الشكل رقم(I-6): العلاقات التكاملية بين التجمعات العمرانية للإقليم باختلاف رتبها.

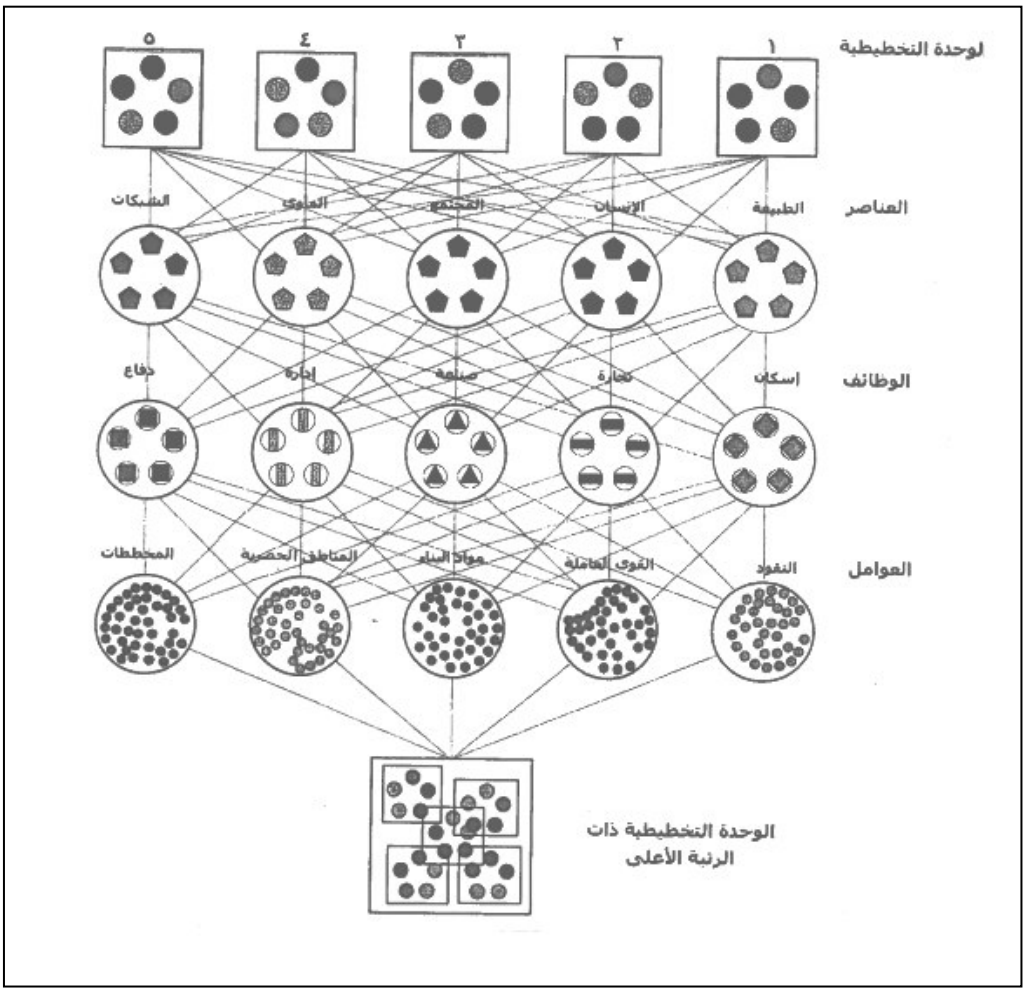

المصدر: (الوكيل.ش، 2006)

2- العلاقة الوظيفية بين أقاليم المدن ومناطقها الريفية(قوة الجذب والطرد):

للمدن والمراكز الحضرية علاقة وثيقة مع المناطق الريفية، بحيث لا يمكن فصل كل وحدة عن الأخرى إلى درجة جعلت من هذه المناطق الريفية وحدة إقليمية متكاملة فيما بينها أطلق عليها اسم (أقاليم المدن) أو الإقليم الحضري الريفي، كون هذه الأقاليم هي الدافع الرئيسي والمهم لما تقدمه من احتياجات أكثر من ضرورية لسكان المدن والمراكز الحضرية.

في المقابل امتازت المدن بوظائف إقليمية مهمة تقوم بخدمة المناطق الريفية التي تحيط بها وبمجال تأثيرها خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية التي تمد بها السكان في أقاليم المدن، مما جعل من هذه الوظائف الخارجية الإقليمية للمدن تطبعها بخاصية المركز الإقليمي لمنطقة كبيرة تحيط بها.

والجدير بالذكر هنا أن المدينة لا تعيش لخدمة نفسها فقط بل هي دائمة التطور لتخدم منطقة أو إقليم وهذا ما يفسر أهمية العلاقة بين المدينة والريف فمن غير الممكن في السنوات الأخيرة إيجاد مدينة بلا ريف نظرا لما يربطهما من علاقات تبادلية مهمة، فالمدن ترتبط بمناطقها الريفية بواسطة مجموعة من الروابط والعلاقات التي تم التطرق لها من طرف (الدريدي.د.ح، 2004) موضحة في:

2-1 العلاقات الإدارية:

تمثل العلاقات الإدارية رابط من الروابط المهمة لأن معظم المدن تأخذ صفة العواصم المحلية لوحدات إدارية صغيرة كانت أو كبيرة في مساحتها، مهمة هذه المدن تكمن في تقديم الخدمات الإدارية على اختلافها بسبب ما يميزها كمركز للسلطة والإدارة وما تتضمنه من مؤسسات تشريعية وتنفيذية في أقاليم مختلفة وهي متنوعة بحسب العلاقة الموجودة بينها وبين المناطق الريفية إداريا فمنها عواصم وطنية وأخرى إقليمية وثالثها عواصم محلية تليها العواصم الريفية وهي علاقة جد مؤثرة في أهمية المدينة من حيث حجمها وعدد سكانها ولعل أن معظم الدول النامية ومنها الجزائر ترتبط مدنها بهذا النوع من العلاقات وهو الشيء الذي يحدد أهمية كل مدينة.

2-2 العلاقات السكانية:

تعتمد المدن في نشأتها ونموها في الحجم على الزيادة السكانية حيث كان المصدر الأساسي لذلك هو المناطق الريفية التي تحيط بالمدن بواسطة حركتين أساسيتين:(الدريدي.د.ح، 2004).

- الهجرة الدائمة والمستمرة من الريف إلى المدينة.

-الحركة اليومية للعمل والتسوق من الريف إلى المدينة.

غير أن الملاحظ أن جل المدن نمت عن طريق الهجرة الدائمة من الريف إلى المدينة وهو ما يفسر حقيقة سكان المدن الريفية والارتباط الدائم بالريف الوطن الأصل لسكانها، لكن ما طبع الآونة الأخيرة هو تطور هذه العلاقة السكانية بارتياد بعض سكان القرى والأرياف المدن بغرض العمل في المدن ثم يرجعون إلى قراهم الأصلية محققين بذلك ما يسمى (رحلة العمل اليومية)، بل أن معظم سكان المدن يعملون خارجها عل امتداد المنطقة التي تحيط بالمدينة وسبب هذه الزيادة في العلاقات يعود للتطور الحاصل في وسائل النقل والمواصلات وتكنولوجيا الاتصال.

2-3 العلاقات الاجتماعية:

تتعلق هذه العلاقات في جميع الخدمات الصحية، التعليمية والثقافية وهو ما ميز المدينة بوجود خدمات صحية متخصصة (مستشفيات، مراكز صحية،...) وغيابها على مستوى المناطق

الريفية، هذا ما جعل من المدينة قبلة للسكان الريفيين بغية الاستفادة من خدماتها المختلفة، هذا وتعتبر المدن مركزا من المراكز التي تحتوي على المؤسسات التعليمية بجميع مستوياتها، وهو ما يدفع أبناء سكان الإقليم بالتوجه إلى المدن القريبة من مراكزهم القروية والريفية لتلقي تعليمهم العالي بها، كما أن المدن مركز للثقافة بما تحتويه من دور للثقافة، مسارح، أندية ثقافية وباقي وسائل الإعلام والاتصال التي يستفيد منها سكان الأقاليم المجاورة من المراكز القروية والريفية.

2-4 العلاقات الاقتصادية:

من أهم وأقوى العلاقات والروابط بين المدن ومناطقها الريفية، سواء كانت هذه الروابط والعلاقات زراعية، تجارية أو صناعية، ويرجع ذلك إلى كون المدن تعتمد على مناطقها الريفية لتزويدها بجملة من الاحتياجات اليومية خاصة منها المواد الغذائية، وبذلك يصبح إقليم المدينة هو مصدر تموين سكان المدن باحتياجاتهم، هذه العلاقة ازدادت ارتباطا نظرا لتأثير المدن الكبير على أقاليمها الريفية، وهو ما شكل الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة في المدن، حيث ظهر ذلك من خلال اجتهادات ودراسات الباحثين أبرزها أعمال الباحث " فون ثونن " وما ترتب عنها من تعديلات، حيث تتلخص توجيهاتها في تحديد نطاقات زراعية تحيط بالمدينة، أي أن المناطق القريبة من المدن هي التي تقوم بزراعة المحاصيل الغذائية السريعة التلف وذات الأسعار المرتفعة تليها فيما بعد الزراعات الأقل في التكلفة والتي تقبل التحمل لمدة أطول من الزمن دون أن تتلف وهو ما أفرز ستة نطاقات تحيط بالمدن هي:(حمدان.ج، 1988).

-نطاق زراعة الخضر والفواكه.

- نطاق الألبان.

- نطاق إنتاج الحبوب الغذائية.

- نطاق إنتاج اللحوم وتسمين الماشية.

- نطاق الغابات والأخشاب والوقود.

- نطاق المراعي وزراعة الحبوب الغذائية.

كل هذه العوامل جعلت من المدن مراكز للصناعة تعتمد على المقومات والموارد الطاقوية التي تمتلكها الأرياف وتقوم بتسويق انتاجاتها الصناعية على سكان الريف وهو ما أثبت أن أهمية المدن العالمية الصناعية ونموها ازداد بفعل اعتمادها على مقومات الصناعة في مناطقها الريفية.

كما ظهر التبادل التجاري وأصبح من بين العلاقات الاقتصادية التي تربط المدن بمناطقها الريفية بعد أن أصبحت مراكز لتسويق الإنتاج الريفي وجعل من المؤسسات (التجارية، البنوك والمصارف..) الموجودة في المدن عوامل جذب لما تدخره الأرياف من أجل استثمارها في التجارة.

وعلى العموم فإن العلاقات الاقتصادية أهم وأقوى الروابط بين المدن وأريافها خاصة بعدما حدث من تطور في طرق المواصلات وتعدد وسائل الاتصال والنقل والمواصلات وانتشار استعمالها والتوسع في الاستغلال السكني والترفيهي والأخذ بأساليب الحياة العصرية في المدن وهو ما جعل لهذه العلاقات أبعاد وصور منوعة.

ومما سبق يتضح أن تعدد الروابط والعلاقات بين المدن ومناطقها الريفية جعل منها وحدات مترابطة من الصعب فصلها وتفكيكها عن بعضها البعض لأنه لا يمكن فهم محتوى وواقع المدن وديناميكيتها إلا من خلال إطارها الإقليمي الذي تخدمه وتتأثر به بعد أن صارت المدن بما تحتويه أجزاء عضوية من وحدات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

كما نجد أن العلاقات الموجودة بين الحضر بالحضر تتمثل في التفاعل الحادث بين شبكة المدن في النظام الحضري، وهذه العلاقات تتأثر بحجم سكان المدن ووظائفها وطبيعة التراتب الحضري الموجود، وتتأثر العلاقات الحضرية بالتغيرات الحاصلة في وسائل النقل والمواصلات، وتعتمد على عدد ونوعية الوظائف في كل مدينة في السلم الحضري التراتبي، بينما علاقة الحضر بالريف تمثلت في علاقات التفاعل الحادث بين المدينة القرى الواقعة داخل إقليمها، ويأخذ صور عديدة منها الهجرة الريفية الحضرية، والقدوم اليومي للمدينة وتموين المدينة بالمواد الغذائية والمواد الخام من الريف....الخ.

3- التدرج الهرمي للنسق الحضري علاقات مكانية، وظيفية وحجمية:

عمد العديد من الباحثين والمنظرين عبر أرجاء العالم إلى إيجاد تبريرات وتفسيرات من شانها توضيح أساليب وأنماط توزيع مراكز المدن والاستقرار البشري بها، والاهتداء للعلاقة الموجودة بين مراتب هذه المراكز وهرميتها، وهو الشيء الذي تكلم عليه الباحثين منذ الأزل أمثال المقدسي في كتابه (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم)، وابن خلدون الذي كان من الأوائل الذين قدموا إطارا نظريا لتوزيع الأنشطة الاقتصادية حول المدينة قبل 400 سنة لتليه الدراسات في هذا الموضوع منها نظرية المواقع الزراعية للباحث(فون ثونن) عام 1826، الذي كان من السباقين إلى طرح نظريات تختص بالهيكل المكاني للنشاط الاقتصادي، وكان لب اهتمام هذا الباحث هو تحديد الأسلوب الأمثل لتوزيع الأنماط

المختلفة للإنتاج الزراعي في منطقة السوق التي تضم المدينة الكبيرة المشكلة من مركز هذه المنطقة، لكن عمل هذا الباحث لم يكن كافيا لتفسير الهيكل الموقعي لنظام اقتصادي وظيفي لتأتي أعمال ونظريات أخرى تفسر هذه الظاهرة وتحللها ونظرية المواقع الصناعية للباحث (ويبر، 1909)، وبعدها دراسة (جالين، 1910)؛ التي تبحث في علاقة التفاعل بين المدينة والريف بالاستعمال طرق وأساليب لقياس مدى الخدمات والوظائف.(الجابري.ن.ي، 2005)

وهكذا توالت النظريات والتطبيقات التي تهتم وتحاول وصف وتحليل العلاقة المتدرجة للتجمعات البشرية وتعتبر نظرية المناطق المركزية (كريستالر) ونظرية المواقع الصناعية من أهم النظريات المفسرة لذلك.

3-1 التوزيع المكاني والوظيفي للتجمعات الحضرية:

3-1-1 نظرية الأماكن المركزية:

استطاع الباحث الألماني فالتر كريستالر (Christallar.W, 1966) سنة 1933 أن يقدم ثمرة جهده الخاصة بدراسة شبكة المدن ونظامها الترابي من خلال نظرية "المكان المركزي" التي طورها الباحث Losh سنة 1940 (Losch.A, 1959)، حيث حاولا تفسير أنماط توزيع المدن على سطح الأرض، والتوصل إلى فهم العلاقة الموجودة بين أحجام المدن وتباعدها، حيث قام هذا الأخير بوضع جملة من الافتراضات تم من خلالها عرض تصور عقلاني لعدد الأماكن التي بإمكانها تقديم خدمات للسكان في حالتهم المنتشرة، وكذا توزيع هذه الأماكن جغرافيا فاعتمد كل من لوش كريستالر تحليله بافتراضات مفادها:(هوشيار.م، 2006).

- أن المكان عبارة عن سهل متجانس.
- يمتاز هذا السهل بتوزيع كمي ونوعي متساوي للموارد الطبيعية.
- كل موقع من هذا السهل متجانس في الإنتاج به تفضيلات للمستهلكين وكثافة السكان به متساوية.
- وجود تناسب بين تكلفة النقل مع المسافة ووسيلة النقل.
- أن مساحة معينة من سطح الأرض يمكن لها أن تفي بمتطلبات المدينة.
- يكبر حجم المدينة كلما اتسعت مساحة الأرض من حوله المدينة.(Jones.E, 1969)

هذه النظرية تمخضت بناء على الاهتمام الذي حذى نحوه العديد من الباحثين لدراسة وتحليل العلاقات القائمة بين الأماكن المركزية وأقاليمها من جهة وبين الأماكن المركزية والوظائف التي تقدمها من جهة أخرى، حيث كانت نظرية الأماكن المركزية من بين النظريات التي تقوم على تفسير مواقع

المدن وتوزيعها وتباعدها وتصنيفها وفق حجومها ووظائفها، وهو الشيء الذي يعطينا صورة العلاقات الموجودة بين المدن والمناطق المحيطة ومدى تأثرها يبعضها البعض، التي في مجملها تقوم بتقديم مجموعة من الوظائف لقاطنيها تتمثل في السلع والخدمات والبضائع من هذا المركز إلى ما يجاورها.

إذن الباحث كريستالر افترض وجود مجموعة من المدن الصغيرة بمجالاتها تقع في منطقة أكبر تتوسطها مدينة واحدة، ويعزى افتراضه هذا إلى ما ميز النمط الذي تأخذه شبكة المدن في جنوبي ألمانيا، وما تمثله من نظام ترابي متكامل.

وهو ما يفسر وجود علاقة تفاعل وتعايش بين المدن من خلال الاختلاف الحاصل في أحجامها، ووظائفها دون إغفال وجود ذلك التنافس، والصراع الحاصل بين المدن التي تتميز بنفس مستوى الخدمات ونفس عدد السكان.

أما فيما يخص النوع والمدى الخاص بالتعايش بين المدن المتساوية في الحجم والخدمات فيرجع إلى مدى الاتساع المكاني لنفوذ كل مدينة من هذه المدن المتساوية.

على غرار ذلك يحدد نفوذ إقليم المدينة الوظيفي نتيجة احتياجات سكان هذا الإقليم من السلع والخدمات.

3-1-1-1 أشكال توزيع شبكة التجمعات العمرانية حسب كريستالر:

اهتم الباحث كريستالر بإيجاد أساس يتحكم في عملية توزيع التجمعات العمرانية على سطح الأرض، ومن ثمة توضيح العلاقة القائمة بين أحجام التجمعات العمرانية ومدى التباعد الموجود بينها، وتلخص محتوى فكرة النظرية في عدم إمكانية إقامة المدن في كل مناطق الإقليم، باعتبار أن المدينة تجمع بمثابة مركزا لمنطقة إنتاج تمد الريف الواقع حولها بمجموعة من الخدمات المركزية، وهو ما لا يتيح فرصة قيامها بشكل مبعثر في هذا الريف، وعلى العموم المدينة تستمد مبررات نشأتها أساسا من منطقة تابعة لها تستند عليها في توفير الخدمات الضرورية على اختلاف أنواعها.

ويذهب الباحث إلى فكرة أن مدن الخدمات لابد لها أن تتوزع وفق مسافات يمكن التنقل ضمنا وقطعها دون ما مشقة وفي زمن معقول، وهو ما يشترط وجود بعدا أمثلا (المسافة المثلى) التي تحدد أقصى تباعد بين المدن التي تمتلك الخدمات المركزية به، وأن يتم تحديد هذا البعد الأمثل انطلاقا من أدنى الخدمات التي تلزم سكان إقليم المدينة.

أما ما يخص منطقة النفوذ (إقليم المدينة) فيتم تحديده بواسطة عملية مركبة تتفق مع حاجيات سكان الإقليم إلى العديد من الخدمات والسلع، دون اشتراط وجود اتفاق مجالات نفوذ كل خدمة أو

سلعة في حدودها مع السلع الأخرى، وفي أغلب الأحيان يحدث تباين حدود النفوذ من سلعة لأخرى، ومن خدمة لأخرى **(خالد علام وآخرون، 1995)**

فيما يخص شكل الإقليم ففي بادئ الأمر اقترح الباحث شكل الدائرة كوحدة في الشبكة الحضرية للمدينة غير أنه وبالرغم من تحقيق هذا الشكل لميزة البعد المتساوي لمحيطها عند مركزها الذي تقع فيه المنطقة التي تأتي منها السلع والخدمات المركزية، إلا أن ذلك الأثر الذي تتميز به المحلة أو المنطقة المركزية يتناقص عند الأطراف بالإضافة إلى أن الدوائر عند تماسها تترك فيما بينها فراغات غير مخدومة، أو تتقاطع هذه الدوائر لتجعل بعض المناطق عرضة لجذب أكثر من منطقة مركزية.

مما سبق فضل الباحث كريستالر اقتراح الشكل السداسي عن الدائري على أساس أنها أقرب إلى الواقع، وهو الشكل الذي أطلق على نظريته فأخذت اسم النظرية السداسية، حيث تم التوصل إلى هذه النتيجة انطلاقا من دراسات خطوة بخطوة بـــ:

- افتراض أن كل مدينة من المدن تقع وسط دائرة ويمتد نفوذ هذه المدينة في جميع الاتجاهات بالتساوي، وحين تتساوى هذه المدن في نفوذها، وحجمها بمنطقة ما وحدث التشابه فيها بين النواحي الطبيعية والبشرية لها، يتكون شكل هندسي على شكل دوائر لهذه المدن يكون أنصاف أقطار متساوية ومتقاطعة، وتغيب فيها الفواصل البينية، وإذا ربطنا نقاط التلاقي فإنه يتشكل عندنا الأشكال السداسية الناتج عن اتساع نفوذ المناطق مساحة انطلاقا من كبر حجم المدن.

يتضح لنا أن هذه الشبكة المفترضة من طرف الباحث كريستالر اعتمدت على مجموعة من الافتراضات التي كان أساسها الوحيد هو النظام المتراتب زاعما أن الخدمات المركزية في المدن تتوزع من خلاله بتدرجها من الرتبة الدنيا إلى الراقية ورقي الخدمات في نظره يكون بزيادة حجم المدينة وزيادة السكان وهو ما لا يتوافق مع الواقع.

من خلال ما سبق نلاحظ بأن نموذج الأماكن المركزية للباحث كريستالر يحاول استنباط فكرة أساسية يمكن من خلالها التحكم في التوزيع المكاني للمراكز الحضرية، ومن ثمة تحديد أحجامها ومدى تباعدها.

حيث يفترض هذا النموذج وجود مناطق مركزية ضمن إقليم متكامل مع المركز، ويبين أن أي مركز حضري هو بمثابة مركز يوفر الخدمات المهمة والأساسية للمدينة، وهو ما يجعل المدينة توفر خدمات من الدرجة الأولى، الشيء الذي يفرض طريقة توزيع للمراكز الحضرية بمسافات قادرة على تحقيق ميزة إمكانية قطعها من طرف السكان في زمن مناسب يتوافق مع الإمكانيات المتاحة للمتنقلين

بين المراكز الحضرية، وهو ما يؤكد ضرورة وجود مسافة تحدد أقصى تباعد بين المراكز بافتراض أن الشكل السداسي المقترح من طرف الباحث هو الأمثل في تحديد نطاق تأثير المراكز الحضرية بعضها ببعض، ونظرا لتباين المدن من حيث الحجم وبالتالي الأهمية وقوة النفوذ فإنها تنقسم إلى مجموعتين حسب**(خالد علام وآخرون، 1995) هما:**

أ- المجموعة الأولى:

هذه المجموعة تضم المدن الكبرى أي المدن ذات الأحجام الكبيرة التي تتوفر فيها مراكز الخدمات المختلفة، وهي مدن يؤدي كبر حجمها إلى تزايد التباعد بينها واتساع النطاق الذي يحيط بها كمجالات نفوذ لها.

ب- المجموعة الثانية:

تضم هذه المجموعة المدن الأصغر حجما وهي مدن تابعة لمدن المجموعة الأولى وفي هذا السياق يشير الباحث كريستالر إلى أن شبكة التجمعات التي يتصورها أن المدن الكبيرة (مراكز للخدمات) تشبه إلى حد ما الشمس تتوسط توابعها من المدن الأصغر منها وهي عبارة عن ست مدن تابعة تقع ضمن محيط نفوذها وتتباعد هذه المدن على مسافات متساوية.

الشكل قم(I-7):السلم الهرمي للأماكن المركزية حسب كريستالر.

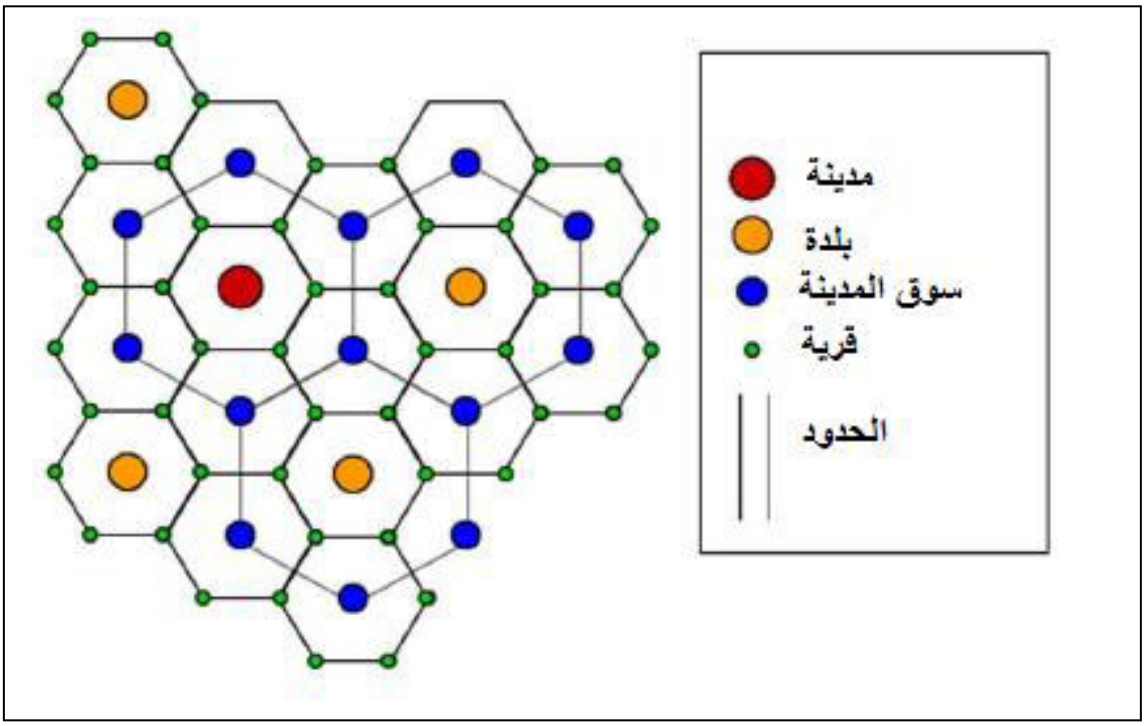

المصدر:(Wen.T & Others, 2013)

الشكل(I-8): التوزيع النظري لمدن مراكز الخدمات حسب كريستالر.

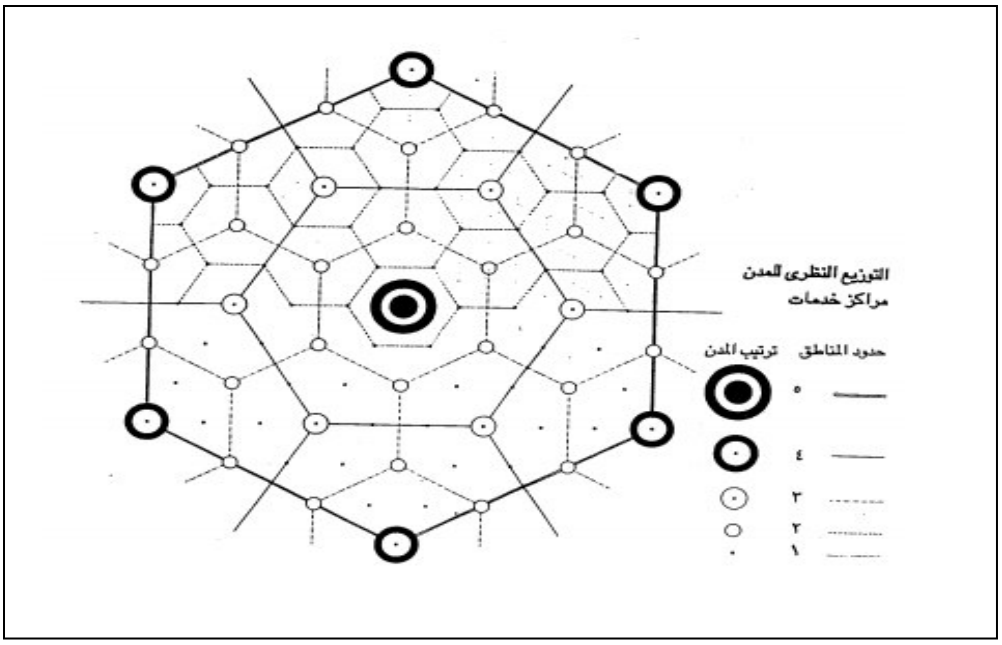

المصدر: (علام.خ وآخرون، 1995)

3-1-1-2 الانتقادات الموجهة للنظرية: وجهت لها انتقادات منها:(الجابري.ن.ي.ص، 2005).

- اعتبرت افتراضات كريستالر غير واقعية نظرا لتعلقها بتجانس الإقليم اقتصاديا، طبيعيا وسكانيا وهو ما لا يمكن تحققه على أرض الواقع.
- أهملت النظرية الاعتبارات التي تحصل على التقنيات الحديثة للنقل والاتصال وكذا الطرق والمواصلات، وما يترتب عليه من آثار على مفهوم كل من المسافة، الكلفة والوقت ومنه على مراتب الأماكن المركزية.
- تجاهلت النظرية حجم السكان وعدم اعتباره معيارا للمركزية رغم ما له من أهمية.
- استخدام عدد الهواتف كمتغير أساسي في حساب مركزية المدينة، حيث أنه يتعارض مع واقعنا الحالي، بسبب الانتشار الواسع لاستعمال الهواتف في المدن والقرى على حد سواء، وظهور متغيرات أخرى بإمكانها أن تعطي نتائج ودلالات أحسن وأدق فيما يخص مركزية المدينة منها: (عدد العاملين في الخدمات المحلية والمركزية، عدد السيارات الخاصة والعامة، حجم تجارة الجملة والتجزئة، عدد المساكن، توفر الخدمات الاجتماعية، حجم الأنشطة الاقتصادية.
- الأماكن المركزية ذات الحجم الواحد غير مطالبة بتقديم نفس الوظيفة وليس من الضروري أن تتصف أماكن المستوى الأعلى بتقديم الوظائف التي بمكن أن تقدمها الأماكن الأصغر منها،

وعلى حسب افتراض كريستالر أيضا يمكن أن توجد عدة أماكن لها أحجام متباينة تقدم وظائف وخدمات متشابهة في المستوى.

- فيما يخص الترتيب في النظام الطبقي للمحلات المركزية تمثل منحنى متصل دون وجود فواصل واضحة، حيث أثبتت الدراسات المطبقة على دول نامية ومتقدمة صحة هذا المبدأ، لكن بوجود اختلاف مع نتائج كريستالر في عدد الطبقات التي حددها بسبع طبقات بينما حددها بيري وجاريسون (1958م) بثلاث طبقات في الدراسة التي طبقها على مقاطعة سوهوميس عام(1956م) بانجلترا وويلز، في حين حددها الهيتي عام (1984م) بسبعة طبقات في دراسته المطبقة على بابل وأربيل بالعراق، وتم تحديدها بسبعة طبقات من طرف الباحث لوش عام (1954م) في دراسة المطبقة بالولايات المتحدة الأمريكية.
- النظرية بنيت على نموذج استقراء جغرافي سكني في الإقليم، مما أدى إلى ظهور نموذج نظري لا يتحقق إلا بوجود افتراضات، وهو ما يحد من تحقق الشكل السداسي الهندسي المنتظم.

3-1-1-3 التعديلات التطورية لنظرية الأماكن المركزية:

رغم الانتقادات التي أشيعت ووجهت لنظرية المحلات المركزية وبخاصة عند محاولة تطبيقها إلا أن كل الدراسات التجريبية أوضحت وجود الترتيب الهرمي للأماكن المركزية في العديد من أنحاء العالم التي تمر بمراحل متباينة في التطور الاقتصادي منها (الولايات المتحدة، السويد، سويسرا، الهند، باكستان، كوريا، دول جنوب إفريقيا) وهو ما يجعل المحلة المركزية وحدة تخطيطية، كما أن الانتباه وبشكل مركز إلى ما أثير من خلال هذه النظرية جعل منها بداية لحل وتوضيح كثير من المجاهيل في بناء أسس للعلاقات المكانية بين مناطق التأثير الوظيفي، حتى وان اختلف شكل وطريقة تحديدها عن شكل وطريقة نظرية كريستالر، فمن بين التعديلات على موضوع العلاقة بين المدينة وإقليمها الآتي:

أ- **ما جاء به كريستالر نفسه(1962م):** (العمار.ع.ك، 2009).

وهو ما ذكره في كتابه (بحوث في حدود الجغرافيا الحضرية)، حيث قرر إعادة النظر في حصول النظام السداسي، وأن اشتراط ذلك يكون إلا في حالة النظام الإداري، لتكون بذلك أولى الدعوات التي تأخذ بمستويات التقسيم الإداري أساسا في تحليل علاقات التبادل الوظيفي

مع هذه الإضافة المذكورة هناك إضافات أخرى بإمكاننا الاستفادة منها لاعتماد النظرية أسلوبا لتحليل العلاقات المكانية منها:

- أن النظرية أعطت بعدا تفسيريا مهما في بناء النظام الهرمي المعتمد على العلاقات الوظيفية بين التجمعات البشرية بهدف تحقيق نوع من التوازن المكاني.
- أعطت تفسيرات وتوضيحات لعدد كبير من المجاهيل في بناء الهيكل المكاني ومن ثمة التوسع في استكشاف نقاط الخلل أثناء التطبيق.
- اعتبارها مفهوما نسبيا في علم الاقتصاد كإضافات منهجي.

ب-تعديلات " لوش" 1940-1945:

افتراضات لوش اعتمدت على وجود نظام اقتصادي متباين، يحتوي على ستة قطاعات غنية، وستة قطاعات فقيرة، وهو بذلك أقرب لافتراض كريستالر بوجود سهل متجانس.

أكد لوش من خلال افتراضه عدم التطابق بين مراتب حجم المدن، ووظائفها، أي ليس لكل المراكز البشرية التي تتمتع بحجم واحد نفس الوظائف، كما أكد أنه ليس لكل المدن ذات الوظائف المتماثلة نفس العدد من السكان.

كما اعتبر لوش، أن المناطق التابعة لكل مركز بشري سوقا للخدمات أو السلع الصناعية، وأن لكل سلعة أو خدمة منطقة لتسويقها، وأن مناطق التأثير أو السوق تتخذ أشكالا غير منتظمة، وغير متساوية فحجمها يكبر، وشكلها ينحرف كلما ابتعدنا عن المركز الرئيسي.

<u>الشكل(I-9)</u>: شبكة لوش (افتراضات تطويرية لنظرية كريستالر).

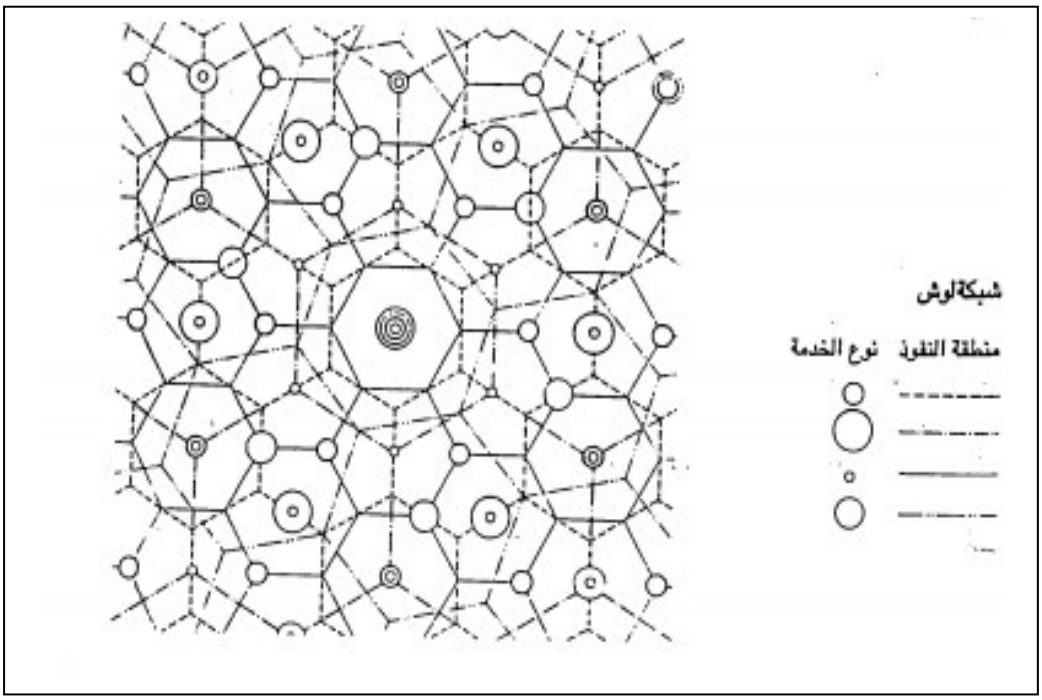

المصدر: (خالد علام وآخرون، 1995)

ج- تعديلات ايزارد (1950-1972م):

يذهب ايزارد (1956م) إلى أن النظام السداسي الذي وضعة كريستالر يكن له أن يطبق ويعمل في ظل وجود مراكز متقاربة وكثيفة محتشدة وهي أقرب ما تكون إلى الواقع نتيجة للوضع المكاني الذي يجعل من حالة التقارب بين المدن والقرى التي تخدم مناطق صغيرة أكثر من تلك التي نجدها في الأقاليم البعيدة، وذلك بعد ما لاحظ أن المدينة الكبيرة تتميز بنفوذ كبير يزداد كلما اقتربنا نحو المركز، حيث تشكل أحزمة نفوذ حول المدينة متدرجة بالكثافة السكانية، والنشاطات البشرية، واستعمال الأراضي والدخل، لأن الإقليم ليس وسطا متجانسا بحكم أن المدينة الكبيرة تعمل على تشويه المكان المركزي عند كريستالر (Isard.W, 1956).

د- تعديلات فلبريك (1957م): (العمار.ع.ك، 2009).

تعتبر من بين أكثر التعديلات المضافة إلى نظرية الأماكن المركزية، حيث استخدم خلالها فلبريك مفهوما أطلق عليه اسم " وحدات الفعاليات البشرية"، ممثلة في مجموعة من المدن باعتبار أنها تمثل أماكن مركزية من خلال إجراء التطبيق الشامل لعدد من المدن الصغرى والكبيرة وتوصل من خلالها إلى تحديد أسس في نمط التوزيع المكاني على أساس العلاقات الوظيفية وبنوعين، منها علاقات متوازنة بين الوحدات التي تنتمي إلى المرتبة نفسها في العلاقات التفاعلية أو مؤسساتها المتشابهة، وعلاقات وظيفية تنشأ من خلال ارتباط مؤسسات بمراكز أخرى على أساس سلسلة من العلاقات الوظيفية غير المتشابهة الموجودة في نواة مركزية لمنطقة تمثل مركزا لمنطقة تأثيرها، ورغم ما هو موجود من اختلاف في الأسس النظرية للمفهومين إلا أن كليهما استخدما بطريقة ما تفسيرا لمعنى المركزية وانتهيا إلى اتفاق يقترب من معنى الهرمية.

من خلال استعراض أهم التعديلات والإضافات التي أخذت بنظرية الأماكن المركزية محل تفسير وتحليل لدراسات تخص المدن وتدرجها الهرمي لاحظنا أن معظمها تتبع تصنيفات معينة في تحديد الأماكن المركزية، ومن بعدها تذهب إلى اكتشاف العلاقات التفاعلية بين المراكز أو التقسيمات الإدارية التي تم اعتمادها في وصف الأماكن المركزية، وهو ما يؤدي إلى تصنيف مدنها حسب مجموعها وقوة العلاقة التفاعلية بينها، وفي آخر المطاف خلصت كل تلك المفاهيم إلى اعتماد معيارين في اكتشاف، وتقدير، وتوزيع وترتيب المدن أو الوحدات باعتبارها أماكن مركزية وهما:

أ- ترتيب المناطق المركزية حسب عدد سكانها الذي بواسطته يتم تصنيف المناطق من الأعلى إلى الأدنى.

ب–الترتيب حسب السلع والخدمات المنتجة، يؤدي إلى ظهور نوع من الهيمنة الوظيفية التي تقدمها تلك المراكز لباقي المراكز الأخرى على اختلاف العلاقات متجانسة كانت أو متخصصة.

مجمل القول أن كل الدراسات تجمع على اعتما المفهومين الأساسيين الذين قامت عليهما نظرية الأماكن المركزية، وهما الحد الأدنى للسكان ومدى البضائع أو السلع التي تقدمه هذه المناطق، دون أن ننوه بالدراسات التي ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال محاولة الوصول إلى تفسير العلاقة بين ترتيب المدن أو الأماكن المركزية حسب علاقاتها الوظيفية، ممثلة في أعمال الباحث زيف الذي حاول إيجاد نمط من العلاقة بين عدد سكان المدينة مع مرتبة تسلسلها بالنسبة لسكان ومراتب المدن الأخرى، وهنا يمكننا أن نعتبر هذه الدراسة بمثابة الوسيلة الكمية التي تحاول تطويع النظرية في الجانب التطبيقي، يتضح من خلال مصفوفة للوظائف، بمعنى أن لكال إقليم حجما معينا من السكان يحتاج إلى جملة من الوظائف إذ حدث لها أي إخلال في عناصرها ستنعدم العلاقات الموجودة بينها.

3–1–2 نظرية أقطاب النمو:

هناك علاقة مهمة بين موقع التنمية وامتداد تأثيره من مركز النمو إلى المنطقة المحيطة التي تشكل في مجملها إقليم اقتصادي واجتماعي، وهي في الأخير جزء من نظرية نمو المواقع المركزية، وهذه العلاقة سالفة الذكر هامة جدا لفهم العلاقة بين حجم المدينة ووظيفتها وموقعها وتأثيرها على تنمية المناطق المحيطة، هذا التأثير يعتمد على التفاعل بين المدينة وما حولها (كامل.م.س، 2001).

وقد ظهرت هذه النظرية على يد الباحث "فرانسوا بيرو" عام 1955م، حيث حدد مقولة اعتبرت منطلقا فكريا بنيت عليه الفكرة الأساسية لنظرية أقطاب النمو، تنص على اعتقاد أنه لا يمكن للنمو أن يظهر في كل مكان في منطقة معينة واحدة وبشكل مفاجئ، بينما يتم الظهور عبر عدد من القنوات المختلفة في تأثيراتها على الحالة الاقتصادية في تلك المنطقة(سعدي.م، 1989).

يوضح فرانسوا بيرو مفهوم الاستقطاب على أنه أحد العناصر ذات الأهمية في بروز (السيادة الحضرية)، ويربط العلاقة بين مستوى المدن والمشاريع ويؤكد أن ما يصح على المدن يصح على المشاريع الصناعية، ويرى من خلال ذلك إلى أن عدد كبير من عمليات الإنتاج وما يتبعها من توزيع في الخدمات الموجودة في عدد كبير من المراكز المتخصصة والمحددة مكانيا، لكنها تتكامل وظيفيا من خلال وجود المراكز المسيطرة في جميع مراحل العملية الاقتصادية، حيث أنه إذا تم تهيئة مدينة لكي تكون مركز للانتشار الإقليمي فإن ما تملكه من مصاريف وطرق مواصلات ونقل حديثة وخدمات

ذات تخصص يجعل منها أحد مراكز العمليات الخاصة بالمشاريع الصناعية الجديدة، وهو تفسير لما يحدث من سرعة نمو للمدن كظاهرة تحقق السيادة الحضرية على أن تقدم منطقة الأعمال بها دور المستقطب.

وعليه فعملية التنمية تحتوي على قوة الاستقطاب لأن القوى الكامنة فيها تؤدي إلى تجمع الأنشطة الاقتصادية والنمو وتعمل على إحداث عدم الاتزان بين الصناعات والمناطق الجغرافية، فالقطب يعرف بأنه"مجموعة متشابكة من الأنشطة تكمل بعضها البعض بعلاقات اقتصادية متشابكة تولد نمو ديناميكيا في الاقتصاد من خلال العلاقات التبادلية بينها وبين الصناعة وأحيانا ينمو القطب حول بعض الأنشطة النامية مثل قطاع صناعي أو خدماتي ...الخ، من خلال هذا الأخير يتكون النشاط القائد الذي:

- ✓ ينمو بطريقة سريعة على خلاف باقي الصناعات والأنشطة الأخرى.
- ✓ له القدرة على خلق ونقل الاختراعات والابتكارات.
- ✓ يتصف بالمرونة والدخل المرتفع.
- ✓ له القدرة على توليد نمو مستمر.

مما سبق يرى المحللين أن نظرية أقطاب النمو لا تمتلك البعد المكاني، لكن يمكنها أن تكون أسلوب يطبق في سياسات التنمية بالاستناد على فكرة أن الاستثمارات يمكنها إحداث تأثير كبير على النمو الإقليمي عندما تكون مركزة في مواقع ذات الأفضلية، لكن تم تمييز بعض الملاحظات المهمة في نظرية أقطاب النمو ممثلة في الآتي:

- ✓ هذه النظرية أولت اهتمام بالتنمية كعملية مؤثرة في إحداث التغير مثل النمو الهيكلي والعددي...الخ.
- ✓ ركز الباحث بيرو فيها على تعداد الأبعاد مثل النمو، التغير الهيكلي، التغير الاجتماعي، التغير في الفراغ الجغرافي.
- ✓ أجزاء العمران كلها سواء كانت إسكان، صناعة أو غيرها موقعها يكون بالنسبة للعمران وفق العلاقة الموجودة مع الأجزاء الأخرى.
- ✓ حاصل التفاعل بين أجزاء العمران تنشأ عنه التنمية في نموذج غير متوازن، بحدوث تنمية في نقطة أولية ثم تنتشر إلى أجزاء ومواقع أخرى.
- ✓ المواقع الأولية تجذب إليها الابتكارات والأفكار الجديدة وتصبح هي النقطة التي تقود قوة التنمية.

- ✓ تأخذ هذه المواقع الأولية صفة السيطرة على مجال التفاعل وسبب ذلك يرجع إلى حجمها الكبير والمستوى العالي الذي وصلته في الاتصال ومستوى التنمية المرتفع الذي يؤدي إلى إحداث معدلات عالية في النمو.

هذه الخواص هي التي تحدث التطور الاقتصادي والاجتماعي في المواقع المركزية التي تتحكم في عملية التنمية بواسطة ما تحدثه من مجال تأثير واسع تعطيها ميزة مركز التنمية لإقليمها.

3-1-2-1 طروحات أخرى لنظرية أقطاب النمو:(ستي عباس.س، 2013)

أ- طروحات بيتر كورين "Peter Koren":

يرى هذا الباحث أن (أقطاب النمو) تعني مجموعة معينة ومحددة من المدن دعمت باستثمارات صناعية كوسيلة منتهجة من طرف الكثير من الدول النامية في فترة الخمسينات، ويذهب إلى أن تركز السكان الحضر في عدد محدود من المدن ليس بالأمر المهم أو الكافي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادية، ولكن يرجع هذا التركز إلى جملة من المتغيرات التي ليس لها علاقة بمعدلات النمو الاقتصادي مثل:

- ✓ توسع الحكومات في توطين الإدارة والأجهزة المركزية للحكومة.
- ✓ التركز المكاني للمشاريع الضخمة والكبيرة (هياكل البنية الأساسية) في عدد معين ومحدد من المدن.

ب- طروحات بوغ "Donald J . Bogue":

وهو عالم اجتماع اهتم في دراسته على تحليل السيادة الحضرية من خلال العلاقة المعتمدة على حجم المدينة، أي إدخال حجم المدينة في تحليلاته، هذا لأخير الذي وجه اهتمام دراسته على تطبيق مبادئ البيئة المبنية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

فهو يرى أن المركز المسيطر لا بد أن يتمتع بأهمية ديموغرافية (المراكز المسيطرة هي تلك التي تحتوي على أكثر من مائة ألف شخص وأن لها نفوذ وتأثير على مناطق معينة)، هذا التأثير يمكن معرفته من خلال بعض الوظائف الخاصة بالقطاع الخدماتي (للتجارة والصناعة بجميع أشكالها)ن أما من الناحية البيئية فقد وضع سلما للسيادة وتجمعات للمراكز تتلاءم مع جميع المستويات مراكز مسيطرة، وأقل سيطرة، مؤثرة، وأقل تأثيرا(ستي عباس.س، 2013).

ت- طروحات جاك بوديفيل"Jacques R. Doudeville":

من بين التي ركز عليها أثناء الدراسة والتحليلات التي قام بها هو توضيح موضوع أقطاب النمو، ذاهبا إلى أنها مجموعة من الصناعات الحضرية التي تقوم بتحفيز التطور والتنمية الاقتصادية والحضرية في مناطقها التابعة.

كما تطرق بوديفيل إلى تعريف (الإقليم المستقطب)° على أنه حالة وصفية لتدفق العلاقات وتصنيفها في شكل مجموعات متجانسة قوية كانت أو ضعيفة، وهو بذلك أعطي تحديدا للعلاقات القائمة بين الأقطاب التي تتحكم فيها طبيعة التدفق بناء على مفهوم مزدوج الأول: هو العلاقات والترابط والثاني هو التدرج الهرمي، حيث يتضح مفهوم الإقليم المستقطب من خلال انتشار المدن وظهور كوكبة من التوابع ابتداء من القرية حتى العاصمة الإقليمية، ويرى بوديفيل أن الحيز المستقطب يمثل مجموعة من الوحدات تحتوي على أقطاب اقتصادية ولها علاقة اتصال مع (قطب)°° في مستوى أعلى منه مباشرة أكثر من أي قطب يقع معه في نفس المستوى، حيث يمثل هذا النوع المفهوم المزدوج لكل من الارتباط والتبعية.

وعلى أساس ما قام به بوديفيل من دراسات حسابية معتمدة على علاقات رياضية توصل إلى أنه يوجد لكل نوع من العلاقات إقليم مستقطب خاص به وأشهر هذه العلاقات الآتي:(ستي عباس.س، 2013)

- الإقليم المستقطب للعمال اليومين.
- الإقليم المستقطب لمشتري السلع الاستهلاكية.
- الإقليم المستقطب للعلاقات الصناعية والتجارية.

إن فكرة وجود نظريات للموقع الصناعي كانت ذات اهتمام بليغ من طرف الاقتصاديين الألمان وغيرهم من أمثال "فون تونن" و"فيبر" و"لوش" في القرنين 19 و20 م وهي اتجاهات تطورت من خلال:

- ✓ اتجاه التكلفة الأقل.
- ✓ اتجاه تحليل قوى السوق.
- ✓ اتجاه تعظيم الربح.

° **الإقليم المستقطب:** مفهوم وظيفي يربط الأقطاب ببعضها البعض عن طريق تدفقات الحركة والمعلومات.

°° **القطب:** حسب (بودفيل.ج، 2000) هو المركز للحركة أو المعلومات التي تتضح من خلال الملاحظة المجردة.

حيث حلل الباحث " الفريد فيبر" في نظريته العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للصناعة من منطلق اقتصادي حيث اعتبر تكلفة النقل أهم عامل في اختبار موقع الصناعة مع ضرورة قيام الصناعة في النقطة التي تصل فيها تكلفة النقل أدناها حيث حدد أربع أشكال من التوطن الصناعي وهي:

- ✓ الصناعات الموجهة إلى طرق والمواصلات.
- ✓ الصناعات الموجهة إلى الأيادي العاملة.
- ✓ الصناعات الموجهة إلى الطاقة المحركة والمواد الخام.
- ✓ الصناعات الموجهة نحو الأسواق الاستهلاكية.

أما الباحث "أوجست لوش" فقد أخذ المنحى الثاني في تحليله لقوى السوق وركز على أهمية دور السوق في جذب الصناعة أين يكون الموقع الأمثل هو موقع تحقيق أقصى ربح ممكن، حيث يزيد الربح عن التكلفة وافترض في ذلك وجود كثافة سكانية متزنة وعدم وجود داخل موقعي بين المصانع، وقد واجهت هذه النظريات النقد وبعض التعديل لا لشيء إلا لأنها افترضت حالة من السكون.

فإذا كانت نظريات الموقع في محتواها قد اهتمت بعنصري تكلفة النقل والعمالة من أجل تحديد التوزيع المكاني الإقليمي للصناعة فإن العنصر الثالث الذي تعامل معه هو عنصر اقتصاديات التكتل الذي يعتمد على تركز الصناعة أو نشرها في منطقة معينة حيث أن اقتصاديات التكتل هي تجمع عدد من الصناعات أو المؤسسات في موقع واحد.

على هذا الأساس حدد الباحث "هوفر" قسم عوامل التكتل إلى ثلاث مجموعات واضحة تؤدي إلى تخفيض التكلفة وهي:

- ✓ اقتصاديات الحجم الكبير.
- ✓ اقتصاديات الموقع.
- ✓ اقتصاديات التحضر.

3-1-3 نظرية التجمع:

تعتمد فكرة هذه النظرية على أن نمو حجم المدينة يحصل من خلال عدة قوى تعمل فيما بينها مجتمعة، وتزيد قوة هذه العوامل مع ازدياد حجم المدينة، وهو ما يفسر ظاهرة نمو المدن الكبرى بمعدلات نمو أكبر من المدن الصغرى، حيث قال الباحث (بيرى) في هذه النظرية أن التجمع يؤدي إلى الانتظام في توزيع أحجام المدن، وأنها تأكد ما جاءت به نظرية الرتبة والحجم.

ويرى البعض أن قانون التأثير النسبي هو تطوير لهذه النظرية، وهو في المقابل يؤكد على العوامل التي تأثر على نمو المدن نسبيا مع زيادة حجم السكان بها، حيث أن زيادة حجم السكان لها شقين هما: الزيادة الطبيعية للسكان، والهجرة الداخلية، أما زيادة حجم المدينة فله ارتباط قوي بـ: فرص العمل، وحجم السوق، وهو ما يفسر لنا ازدياد معدلات نمو المدن الأكبر حجما أكثر من المدن الصغرى (كامل.م.س، 2001).

وجه نقد لهذه النظرية حول تبنيها لعوامل نسبية، لكن في الواقع أن هناك العديد من العوامل البارزة التي تؤثر على حجم المدينة مثل الموقع، الطبيعية،.... وقد تفسر هذه العوامل النقص الذي يطرأ على حجوم بعض المدن والزيادة التي تحدث لمدن أخرى.

3-1-4 نظرية الأساس الاقتصادي:

هذه النظرية تعتمد على بعض الحقائق الاقتصادية من أجل توضيح وشرح الانتشار المتدرج لنظام المدن، حيث قدم الباحث "زيبف" نظريته عام 1949م على مبادئ هدفها شرح التوزيع المتدرج لأنظمة المدن وهي كالأتي: (كامل.م.س، 2001).

الأول: هو مبدأ التركيز والانتشار للإقلال من الجهد وذلك من أجل التقليل من الجهد بوضع تقنين للتصرفات الإنسانية أين يوجد عدد قليل من المدن الكبرى حيث يتركز السكان والمنتجات والخدمات أو ينتشر السكان في عدد كبير من المدن الصغيرة وتوزيع حجم المدن يعكس التوازن بين القوتين (التركز والانتشار).

الثاني: هو مبدأ قوة الابتكار والذي يعكس عامل ديناميكي مواز للتركز لأنه من الأرخص في التكلفة أن تستفيد الابتكارات الجديدة من اقتصاديات التجمع.

وقد جادل الباحث " ريدشاردسون" أن التركز هو عبارة عن تطابق مع نظريات اقتصاديات التجمع بينما يتعلق الانتشار بالإقلال من تكاليف الانتقال.

وقد يجادل البعض بأن مبدأ زيبف يستند إلى التوزيع الحجمي لأنظمة المدن أكثر من قاعدة الرتبة والحجم وفي جهة أخرى يتم إلقاء الضوء على الدور الوظيفي الذي تتصف به المدن، حيث يقترح مبدأ الإقلال من الجهد أن المدن الكبرى والصغرى يتواجدون في إقليم اقتصادي واحد بهدف الإقلال من تكلفة الانتقال والزيادة من العائد الاقتصادي، مع العلم أن أهمية وجود مدن كبرى من شأنه السماح لقوى الابتكار بالولوج إلى داخل الإقليم، كما أنها تساعد قوى التركز على بقاء الموارد الاقتصادية للإقليم بداخله ولا تخرج إلى أقاليم أخرى.

وقد جمع "دافيد وسوانسسون" عام 1973م كل من نظريتي التجمع والنمو حتى يصل إلى شكل معين لتوزيع أحجام المدن في النظام العمراني حيث توصل إلى أن حجم المدينة هو أكثر العوامل توضيحا لنموها، حيث افترض أن الاستثمارات في مدينة ما هي جز من اقتصادها وذلك كون النمو في كل من العمالة وحجم الإنتاج هو شيء حساس لهذه الاستثمارات، حيث لا تخلوا هذه النظرية من النقد بحيث:

- ✓ أن كل مدينة تحدد بصورة منفردة عن باقي المدن وهي حالة غير موجودة وتبتعد كل البعد عن الواقع في العديد من المدن.

أن هذه النظرية لا تأخذ في الحسبان تأثير الاستثمارات في مدينة معينة بالنسبة لباق المدن الأخرى.

3-1-5 مستويات التأثير المختلفة لبعض النظريات المذكورة:

من خلال الاستقراء والتحليل لمحتوى النظريات السابق ذكرها لوحظ اختلاف في مستويات التأثير كما في الجدول رقم **(I-1)** الخاصة بهذه النظريات حيث اتضح أن: (سلوى.ت.ر، 1995).

الجدول رقم(I-1):مقارنة بين مستويات التأثير الخاصة بالنظريات التوزيع المكاني والوظيفي للمدن

النظريـــــة	على المستوى		مجال النظرية		تطبيق النظرية في الواقع الفعلي	تحقيق النظرية للأهداف المرجوه	أوضحت تغيرات هيكلية للنظم الاقليمية	تأثيرها على النمو	
	Micro	Macro	تنمية اقليمية	تخطيط اقليمي				نمو اقليمي	تخطيط اقليمي
١- نظرية أقطاب النمو	○	●	●	○	●	◉	●	●	○
٢- نظرية القاعدة الأقتصادية	●	●	●	○	●	●	●	●	○
٣- نظرية الموقع	●	●	●	◉	●	●	●	●	◉
٤- نظرية مناطق الأسواق	●	●	○	○	●	◉	●	●	○
٧- نظرية المكان المركـــزى (كريستلر)	○	●	○	●	●	●	●	○	●

● تأثير قوى
◉ تأثير متوسط
○ تأثير ضعيف

المصدر: (سلوى.ت.ر، 1995).

- كل النظريات لها تأثير على المستوى (Macro)، حيث كان مجال التأثير ينقسم بين التنمية الإقليمية والتخطيط الإقليمي.
- جميع النظريات أظهرت تغيرات هيكلية للنظم الإقليمية.

- كل النظريات تشاركت في تأثيرها على النمو الإقليمي باستثناء نظرية المكان المركزي للباحث كريستالر فهي نظرية للتخطيط الإقليمي.
- نجحت النظريات في تحقيق الأهداف المسطرة، وأن معظمها طبق على أرض الواقع.

4- التوزيع الحجمي للتجمعات البشرية:

إن جذور الاهتمام بالدراسات التي تعنى بتوزيع المدن حسب أحجامها ومراتبها أو بحسب عدد سكانها يرجع إلى بدايات القرن العشرين، حيث عمد العديد من الباحثين والمنظرين إلى إعطاء أهمية لمثل هذه الدراسات الحضرية.

فكان الباحث (F.Auerbach) من بين الأوائل الذين ناقشوا هذه الفكرة عام 1913 عن طريق تشخيص التركز السكاني في المدن. وهي نقطة البداية التي شجعت الكثير من الباحثين في خوض غمار البحث العلمي بتطوير أساليب التحليل والتفسير الرياضي والإحصائي والتطبيقات الموقعية الإقليمية لهذا الموضوع (هوشيار.م ،2006).

فمن بين هؤلاء (A .J.Lotek) و(E .P.Goodrich) عام 1925م والباحث (R.Gibrat) عام 1931م وأيضا الباحث (H.W.Singer) عام 1936م ومن بين الأعمال التي عالجت هذا الموضوع الدراسة الإحصائية التي قام بها (E.P.Goodrich) حول مدينة نيويورك حيث تمثل عمله في تطوير أسلوب قائم على نظرية الاحتمالات مبدأها تقسيم كل التجمعات السكانية، بحيث عدد كل واحدة منها يفوق (2500 نسمة) في شكل مجموعات كل مجموعة يكون حدها الأعلى ضعف الحد الأدنى وهو ما أنتج سلسلة من الاحتمالات بينت أن العدد الكلي للتجمعات السكانية يزيد بمعدل واحد خلال المدة الزمنية.

4-1 قانون المدينة الأولى (الحجم الأمثل):

الأولوية أو الهيمنة الحضرية من المفاهيم المتداولة حينما تكون المدينة الأكبر تتبعها مدن أقل أو أصغر في الحجم والوظيفة، حيث تكون بمثابة المدينة التي توفر عامل شبكة الربط بين الرجاء البلاد أو التجمعات الحضرية، والهيمنة الحضرية تقاس بتعداد السكان وعدد الوظائف التي تتصف بها المدينة ومنه فالهيمنة هي: (عبد العال.أ، 1998).

" مفهوم نسبي يدل على سيطرة مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين في دولة ما من الدول أو إقليم من الأقاليم على بقية مدن هذه الدولة أو الإقليم، دون أن يكون لذلك حدود رقمية قصوى، وترتبط هذه الهيمنة بكل من نمط توزيع المدن على رقعة الدولة وتفاوت هذه المدن من حيث الحجم".

كما عرف الباحث (هوشيار.م ،2006) الحجم الأمثل للمدينة:

بـ:"عدد السكان كمؤشر كمي لمستقر حضري يتميز بأقصى كفاءة اقتصادية واجتماعية وثقافية في استخدام الموارد الفعلية والكامنة وبأعلى انتفاع من الوفورات الداخلية والخارجية الصافية وبأدنى تكاليف مباشرة واجتماعية في إطار التوازن المحلي والإقليمي في بلد ما خلال فترة زمنية معينة"

أول من استعمل هذا المصطلح في شكل قانون هو الباحث مارك جيفرسون عام 1939 من خلال البحوث التي أجراها على أغلب مدن العواصم الكبرى في العالم حيث توصل إلى وجود مدينة رئيسية كبرى في كل دولة من دول العالم تكون هي مركز السلطة وتركز النشطات والوظائف مما يجعل حجمها يتضخم على حساب باقي المدن الأخرى بسبب هجرة السكان إليها(الجابري. ن، 2005)، وهو ما عبر عنه الباحث من خلال أن المدينة الأولى يكون حجمها على الأقل يساوي ضعفي المدينة التي تليها في الحجم والرتبة، كذلك الأولى من ناحية تركز النشطات والخدمات باختلاف أنواعها.

وعليه فإن المدينة الرئيسية الأولى هي المسيطرة والحاضنة لباقي المدن الصغيرة التابعة لها أين يكون دخل الأفراد بها منخفض وتعتمد في عائدها على الواردات، إضافة إلى كونها تتميز بمعدل سكاني سريع بها عدد كبير من الخدمات، ويتركز بها رأس المال والكفاءات العالية، كما عرفها (نضال.م.ب، 2012):

"المدينة الأكبر في الدولة والتي تليها مدن صغيرة من حيث الحجم والوظيفة ولا تتوسطها مراكز حضرية وسيطة وفقا لمؤشر التوزيع (الترتيب / الحجم)، أو يمكن أن نطلق لقب المدينة الأولى أو المهيمنة على المدينة التي تمثل شبكة ربط بين أرجاء الدولة وتحقق مستوى عاليا من الهيمنة عليها والذي يقاس بتعداد السكان وعدد الوظائف التي تؤديها تلك المدينة، فكلما ارتفع هذان العاملان كان مؤشر ارتفاع هيمنة وأولوية المدينة".

على ضوء ما تقدم توجد إمكانية للوصول إلى تصور إحصائي لحجم المدينة الأولى مقارنة مع باقي المدن الإقليمية أو المهيمنة منها وذلك بأسلوب يضع في الحسبان نسبة المدينة الأولى إلى المدينة الثانية من جهة ونسبتها إلى الثالثة والرابعة مجتمعة وفقا للعلاقة: (الشواورة .ع، 2012).

نسبة المدينة الأولى إلى الثانية = عدد سكان المدينة الأولى / عدد سكان المدينة الثانية

وهي علاقة تبين نسبة مدى حجم أكبر المدن في الدولة إلى المدينة الثانية، وعلى هذا الأساس من الممكن الوصول إلى تحديد مدى تركز السكان في المدينة، ودرجة مركزيتها في الإقليم. حيث إذا نسب سكان المدينة الأولى إلى سكان المدن الثلاث الموالية فإننا سنحصل على ما يعرف بمقياس المدن الأربع أو(مؤشر الهيمنة الحضرية).

حيث كانت نتائج الهيمنة الحضرية أو المدينة المهيمنة أو الأولوية لها عدة دلالات من بينها:

انعدام التوازن في البرامج التنموية ضمن الإقليم، مما ينتج الثنائية (مركز متطور/ مركز مهمش) وهو ما يجعل البناء الحضري يعتمد اعتماد كلي على تركز الأنشطة والخدمات ويتجاهل مستوى التنمية الاقتصادية.

- من نتائج الهيمنة الحضرية الزيادة في تكريس الاقتصاد المتطاير بواسطة الدعم السياسي الذي تستفيد منه بعض المراكز لتطغى وتهيمن على جل المواد المالية والبشرية والفكرية عل ى حساب باقي المراكز المهمشة وهو إجراء يزيد من حدة التباين الإقليمي.
- تعد الهيمنة الحضرية أحد الأسباب التي تدعم فكرة التمركز الذي تحضى به مدن دون سواها بغرض الخدمات العامة الطاغية في المدينة المهيمنة الشيء الذي يقودنا إلى فتح النقاش والحديث حول مفهوم التوازن في الشبكة الحضرية.

4-1-1 محاور الهيمنة الحضرية:

ينظر إلى الهيمنة الحضرية من خلال محورين حسب (نظال.م.أ،2012) هما:

- ✓ **المحور المحلي:** يهتم هذا المحور بمدى تمركز السكان في المدينة الكبرى.
- ✓ **المحور الإقليمي:** وذلك من خلال نظرية (المركز/المحيط)، على أن المدينة المهيمنة بإمكانها أن تثبط قيام أي نمط متوازن للتنمية سواء كانت هذه التنمية قطاعية أو مناطقية، وهي سمة لابد من القضاء عليها كون الحاجة ضرورية إلى وجود متصل ريفي حضري بهدف إنتاج تنمية إستراتيجية.

حيث تكلم بعض الباحثين عن هذا الاتجاه (المحور الإقليمي) منهم:

أ- **فريدمان:** يرى هذا لأخير أن اعتماد المحيط على المركز وهيمنته يدعمه ذاتيا وهو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خللا وظيفيا، ومن ثمة ينشر المركز بدوره ثقافته وتنظيمه الوظيفي نحو المحيط.

ب- **كوك:**اصطلح عليه اسم الاستعمار الداخلي مبرزا أن ظهوره ناتج عن عدم المساواة في استغلال موارد التنمية والنمو الصناعي الذي يتمتع به المركز ويميزه.

ت-جيفرسون:اعتمد في قياسه على حجم المدينة الثانية والثالثة بغرض الوصول إلى تحقيق التناسق (المدينة / الحجم) في تصنيف (الحجم / المدينة) كون حجم السكان يكون معكوس مع مرتبتها في ترتيب وهرمية المدن استنادا إلى أنه " كلما زاد عدد السكان في المدينة كانت مرتبتها متقدمة في تراتب الهيمنة الحضرية".

4-2 قاعدة مرتبة- حجم: (هوشيار.م ،2006).

ظهرت بوادر هذه القاعدة في العام 1949م من خلال كتابات الباحث(جورج زيبف) غير أن هذه الفكرة لقيت اهتمام عدد من الباحثين قبل زيبف من بينهم (أرباخ ولكتا) من خلال"بناء صيغ تطبيقية تم تفسيرها إحصائيا بالاعتماد على عمليات تصادفيه في إطار نظرية الاحتمالات تعتمد على نموذج (V.Pareto) في توزيع الدخل وذلك لترتيب أحجام المدن حسب تدرج هرمي منظم"

تم تمكن الباحث (V.Hagget) من وضع شكلين:

الأول: يوضح معدل نسبة المدن الخمس الأولى في (72) قطر والمدن الكبرى.

الثاني: يسعى إلى الاستفادة من القاعدة بغرض المقارنة بين توزيع المدن لفترات زمنية ضمن القطر الواحد بين الأقطار، ليحاول الباحث (ايزارد) تجزئته في مدن الولايات المتحدة الأمريكية.

إذن فالعلاقة بين عدد المراكز العمرانية وأحجامها يتم التحقق منها من خلال طريقتين هما:

الأولى حسب (الشواورة .ع، 2012): تعتمد على الملاحظة الشخصية للباحث.تتم بواسطة تصنيف المراكز العمرانية جغرافيا وميدانيا، خلالها يجمع الباحث عدد سكان المراكز العمرانية الموجودة فعليا التي تقع في مجال الدراسة الميدانية وتمثيلها إحصائيا، ليتم تصنيفها في فئات حجميه، بعدها يجمع عدد المحلات الموجودة في كل فئة حجميه، وتسجل نسبها المئوية من خصائص هذه الطريقة أنها:

- ✓ تقوم بإجراء عملية مقارنة بين الأقاليم العمرانية المختلفة.
- ✓ معرفة مواقع التركز العددي للمدن ذات الأحجام الكبيرة والصغيرة ضمن كل الإقليم.

وهو الشيء الذي يقود إلى معرفة أسباب التوزيع الحجمي والمكاني للمدن وهي عملية تتعلق بالربط بين التوزيع والحجم من جهة، والظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية من جهة أخرى في كل إقليم، والهدف من كل ذلك هو الوصول إلى قاعدة من شأنها أن تربط العلاقة بين عدد المراكز العمرانية وأحجامها وبين الظروف الجغرافية للإقليم.

الثانية : تتلخص في قاعدة الرتبة/الحجم وهي تختلف عن قانون المدينة المهيمنة لأنها لا تهتم بالمدينة المسيطرة أو المدينة الأولى فقط، بل تهتم بإيجاد قاعدة لنظام ترتيب المدن وهذا يتجلى من خلال عدد مهم من الوسائل والطرق التي تبرز العلاقة بين حجم المدينة ورتبتها.

فيما بعد استطاع زيف من خلال أبحاثه ودراساته الإحصائية على مناطق حضرية لعدد من البلدان التوصل إلى قاعدة مرتبة حجم وصاغها بطريقة مبسطة من خلال ما أدركه لوجود علاقة بين النمو الذي يتخذه تسلسل ترتيب المدن على مخطط التوزيع اللوغاريتمي وعدد سكانها (عبد الله محمد.ف و رفلة .ي، 2015)، كما توصل الباحث (زيف) إلى أن المستقرات البشرية تمثل نظام عضوي مترابط إذا حدث له خلل سيؤثر على كل عناصره، وتمكن من وضع اشتقاق استنباطي لقوى التمركز والانتشار في العلاقة بين المراكز الحضرية المختلفة ضمن إقليم معين.

هذا وقد لقي العمل الذي قام به زيف الاهتمام ومراعاة شكل المنحنى الذي يصف أحجام المدن وكذا أهم المؤشرات التي تساعد في حدوثها ومن ثمة اهتم عدد من الباحثين من أمثال ستيوارت وبيري بهذه القاعدة واستخدامها وفحصها والاعتماد عليها ومنه كانت البداية لانطلاقة الدراسات وتعددها استخدمت هذه الفكرة وتناولتها بالنقد والتحليل والتنظير.

عموما فإن أساليب تحليل النظم الحضرية لشبكة المراكز العمرانية تنقسم إلى ثلاث اتجاهات حسب طبيعة التحليل (حجمي، مكاني، وظيفي) وتعد مهمة لفهم واقع التركيب الهيكلي للبنية الهرمية للمراكز العمرانية وهي:

- **التحليل الحجمي:** يتم من خلاله التعرف على خصائص ومميزات الأحجام المختلفة للمدن(التوزيع الحجمي للمدن ضمن الإقليم).
- **التحليل المكاني:** يوضح لنا نمط التوزيع المكاني لمجموع المدن المكونة لإقليم معين من حيث (التركز/التشتت)و (التباعد/التقارب) من حيث المسافة بين أحجام المدن المختلفة.
- **التحليل الوظيفي:** وهو تحليل يعنى بدراسة الأنشطة الممارسة على اختلافها (النشاط الوظيفي للمدن) كما يناقش أهم العوامل والمؤثرات (الداخلية والخارجية) على هذه الوظائف.

خلاصـــة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الدراسات التي تهتم بالخصائص المميزة للنسق الحضري من جانب اتجاهات النمو الحضري، وكذا معدلاته في الأقاليم المختلفة هي دراسات لا تعبر عن الصورة الواضحة لهذا النسق، مما يدعوا إلى تقصي واستكشاف أهم الخصائص ذات الصلة بالنسق الحضري من أجل التعرف على كل من طبيعة وخاصية ديناميكية النمو الحضري التي تنتظم من خلالها التجمعات الحضرية، وهنا ننوه بأن كل من العلاقات التبادلية والتدرج الوظيفي المهيكل لمجموع عناصر النسق الحضري بإمكانه أن ينتج قوى جذب وطرد بين كل هذه العناصر(سحر.س، 2003) وهو الشيء الذي يجعل من النمو المتزايد للتجمعات البشرية ظاهرة لها ارتباط وثيق بالتغير الحاصل في وظائف المدن، ومنه على أحجامها وعلى رتب التجمعات الأخرى.

ومن خلال استعراضنا لأهم النظريات التي تناقش موضوع الشبكة الحضرية فإننا نميز نوعين من الارتباطات المهمة التي تحدث ضمن النسق الحضري هما:

أولا: التركز الحضري وارتباطه بالمكان: وذلك من خلال ما تظهره نظرية المكان المركزي لكريستالر من عوامل ساهمت بشكر لافت للانتباه في عملية النمو الحضري، حيث تمثلت هذه العوامل في السلع، النشاط السكاني، ووجود وسائل النقل وما يتبعها من هيكلة في الطرق والمواصلات، بالمقابل اهتمت هذه النظرية بموضوع المشاكل التي تنجر عن عملية النمو الحضري كأزمة السكن، الطرق والمواصلات وما ينجر عنها من اكتظاظ وما يتبعها من مشكلات بيئية أخرى.

بينما نظرية أقطاب النمو فقد اعتمدت على مجموعة من العوامل التي تبرز وتوضح حالة النمو الحضري ومساره وكان أهم هذه العوامل الميزة النسبية التي يختص بها المكان (جغرافيا، اجتماعيا، اقتصاديا)، سواء كانت هذه العوامل مجتمعة أو منفصلة عن بعضها البعض ليتم استغلال هذه الميزات في ضبط حجم العلاقات والتبادلات بين عناصر النظام لحضري خاصة ما تعلق منها بين منطقة القطب وما يحيط به من أجزاء، ما تبرزه هذه النظرية بخصوص النمو الحضري أنه نمو غير متوازن ينشأ بين كامل الأجزاء كتفسير لمجموع المشكلات الناجمة عن عملية النمو الحضري.

ثانيا: التركز المكاني وارتباطه بحجم المدينة: وقد اتضح ذلك من خلال مفهوم المدينة الأولى للباحث (مارك جيفرسون) كظاهرة تفسر أحجام المدن وتميز حجم المدينة الرئيسية التي اشتهرت بها البلدان النامية ولم تخلو المتقدمة من هذه الظاهرة، هذا وقد برزت قاعدة الرتبة والحجم للباحث (زيف) التي فسرت علاقة التركز المكاني بالحجم من منطلق أن المدن والمراكز العمرانية لا يزداد حجمها بفعل

الزيادة في معدلات النمو الطبيعي للسكان فحسب، وإنما يزداد حجمها وتتسع من خلال زيادة حجم الاستثمارات بها وارتفاع حجم العمالة الوافدة إليها بفعل توفر فرص العمل بها مما تجعلها مناطق جذب واستقطاب للباحثين عن حياة أفضل تشجع عملية الهجرة من المناطق الأقل حضا (الفقيرة) إلى المناطق الأكثر حضا (الغنية) للخدمات ومقومات التنمية الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية.

وبما أن النسق الحضري هو ذلك النظام الموحد المكون من شبكة معقدة من العلاقات أو الهيكل الذي تتفاعل فيه جميع المراكز العمرانية باختلاف أحجامها ووظائفها، فإنه من غير الممكن دراسة أي مركز عمراني بمعزل عن النسق الحضري الذي يضم هذا المركز، لأن قوة العلاقة الناتجة تظهر من خلال تعريف المدينة وارتباطاتها المختلفة مع النسق العمراني، فالمدينة بحسب (Friedmann . J ,1978) "*هي نظام اجتماعي موجود في حيز جغرافي بحيث يمثل موقعا مميزا في النسق الناتج عن التجمعات الحضرية المتداخلة مع بعضها البعض بدءا من التجمعات الصغيرة إلى المناطق الحضرية الكبرى*".

وكنتيجة مستخلصة مما فات نجد أن الدراسات المتعلقة بظاهرة التراتب الحضري للتجمعات البشرية، والأنشطة الاقتصادية القائمة بها بالاعتماد على العلاقات الوظيفية لها من الأهمية بمكان من أجل الوصول إلى نوع من التوازن المكاني مع التأكيد على الكفاءة المكانية ووضع تسهيلات لخلق جملة من الخدمات الأساسية في بعض المراكز العمرانية الصغيرة من خلال مكان مركزي يسهل الوصول إليه ويحقق التفاعل والتكامل بين المراكز العمرانية من شأنه أن يخدم عدد كبير من السكان، وأن أي انعدام في التدرج للخدمات والسلع بالمدن ستنعدم معها العلاقات وتنعزل المدن ويختفي معنى النسق الحضري المنتشر والمتكامل.

المقدمة:

يعتبر النظام الحضري بمثابة الهيكل الذي يتفاعل فية الإنسان مع بيئته التي تدعمه بمقومات من شأنها أن تؤسس من خلاله شبكات حضرية، لتكون مراكز للاستيطان البشري للسكن، والعمل وبؤر تنموية تأخذ على عاتقها إدارة التنمية في إقليمها، حيث أضحت التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية تكتسي أهمية كبرى، وأصبحت الشغل الشاغل لمتخذي القرار التخطيطي التنموي والمهتمين بها، في هذا السياق تعتبر المدن أحد الروافع الرئيسية لتحقيق التنمية وتوزيعها على المراكز العمرانية بشكل متوازن، لكن واقع النظام الحضري يبرز في أغلب الأحيان مجموعة من المدن المتنافسة الواقعة تحت مستويات إقليمية أو وطنية، تخضع لمستوى متباين من التخطيط، والإدارة والتوظيف للموارد المتاحة، ويمتلك نسبا متباينة من السكان، والأنشطة الاقتصادية، والوظائف الحضرية، ويختلف فيه الأساس الاقتصادي من منطقة إلى أخرى ضمن حيز جغرافي لينتج متغير أساس، وهو الاستقطاب الذي يؤثر على مجموعة واسعة من المتغيرات الثانوية كأحجام المدن ووظائفها، ونموها الحضري، هذا التباين الحضري المدعم بتركز السكان في الإقليم والمدن التي تتميز بترتيب حضري كبير، وهو الشيء الذي يقودها إلى اكتساب دور ودرجة كبيرة، مكونة بذلك بؤرة جذب واستقطاب للسكان يهاجر إليها عدد كبير من السكان الريفيين فيكبر حجمها وتعظم أهميتها إداريا، تجاريا، ثقافيا وصناعيا وبذلك يصبح لها نفوذ ودور كبير في خدمة إطارها المحلي والإقليمي، مما يجعلها تتمتع بقوة التأثير والجذب على ما يحيط بها من أقاليم ومناطق مهيأة مسبقا للاستقطاب تجعلها تنساق نحوها وتتجه إليها على الدوام، من هذا المنطلق ظهر الاختلال والتباين وعدم التوازن في الشبكات الحضرية المشكلة للنظام الحضري، وأخذ المهتمون بالقضايا الحضرية في إرساء قواعد وأسس المحققة للتوازن الذي يهدف إلى تخصيص مشاريع واستثمارات تنموية حضرية تخص جميع المناطق و المراكز الحضرية على نطاق واسع بدلا من حصرها في أنويه وتجمعات عمرانية محدودة، وأصبح التوازن في التنمية أحد الوسائل التي تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للأنشطة الحضرية المختلفة بين أكبر عدد ممكن من المناطق ممثلة في الاستقطاب العكسي الذي يمثل مرحلة يتم التحول فيها من اتجاهات التمركز والاستقطاب إلى الانتشار بطريقة تستخدم نظريات، وأساليب، واستراتيجيات تضمن توفير الفوائد الاقتصادية، والاجتماعية لجميع مناطق الإقليم وقاطنيها، وما حاد عن ذلك يعني حدوث الاختلال الهيكلي والتفاوت الإقليمي.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها هذه الظاهرة، فإن محتوى هذا الفصل يُمكننا من التعرف عليها وعلى أساليب الحد منها، أو التحكم في مسارها إذا تم إثبات جدواها، وذلك من خلال السياسات المختلفة لاستراتيجيات التنمية.

1- التحضـــر (النشأة والتعريف):

تناول "جوردن تشايلد" ظروف نشأة التحضر واستطاع تحديد بعض الملامح التي أطلق عليها مصطلح الثورة الحضرية المبكرة التي من بينها ملامح الاستيطان الدائم في صور مجتمعات كثيفة. وبداية العمل بالنشطات غير الزراعية وفرض الضرائب وتراكم رؤوس الأموال.." (الضبع.ع، 2003).

ومنه اعتبر التحضر أحد الظواهر المرتبطة بالعوامل الاجتماعية، فهي ظاهرة عالمية تعاني منها المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء لأنه مفهوم معنوي يوضح عملية ديناميكية تحتوي على سلسلة من المتغيرات الوظيفية اللازمة لحدوث التفاعل الكامل بين الفرد والعناصر المكونة لبيئته، فالتحضر جزء من عملية التغير الاجتماعي لاقتصادي يؤثر ويتأثر بعمليات التنمية (الشديدي.ح.أ،س، 2013)، من جانب آخر أخذ هذا المصطلح العديد من التعاريف التي تناولها الباحثين من جوانب متعددة ارتبطت بدراساتهم واهتماماتهم بالظواهر المرتبطة بمشكلة البحث والتي من بينها الآتي حسب : (عبد المنعم.ش، 1981).

التحضر هو" العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة، بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن".

ويذهب " هوزيلتز" مؤكدا على وجود ارتباط بين عمليات التحضر والتنمية الاقتصادية، وأن تحديد النمو الحضري مرتبط بنمو الاقتصاد القومي والاتجاهات الديموغرافية بينما نمو سكان المدن ينشط من خلال وجود تنمية اقتصادية (سعد الشديدي.ح، 2013).

ويقول "ساندورز" : إذا كان التحضر يعني نمو المدن في الحجم والأهمية مما يدعو بعض الناس إلى ترك الأرياف والتوجه إلى المدن وتكوين علاقات جديدة تسمح لهم باحتلال مراكز جديدة فإن التحضر بمصطلحه الآخر Urbanization يعني بقاء الناس في قراهم وأخذهم بأساليب المدينة

والتحضر وتقبلهم للنسق القيمي الحضري الذي يؤثر في نظرتهم نحو تدرجات المكانة الكائنة عندهم مما يدعو إلى نبذ أدوارهم القديمة وحصولهم على أدوار جديدة" (الضبع.ع، 2003).

ويرى البعض أن التحضر من الناحية التخطيطية التنموية فيرتبط بنوعية الخدمات (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والإدارية) التي تتوفر عليها المدينة أو الريف انطلاقا من المسافة وعدد السكان وكذا نوع النشاطات التي يمارسها السكان (رولا أحمد.م، 2010)، أما درجة التحضر فيقصد بها نسبة سكان المدن لمجموع السكان في بلد ما في زمن معين. من خلال استعراض هذه التعاريف يمكن أن نستشف الفرق الموجود بين مجموعة من المصطلحات المتداولة " نمو الحضر"، و" التحضر"، و"درجة التحضر". فبينما " نمو الحضر" يشير إلى زيادة عدد سكان المدن وقد يصاحب هذا ازدياد في سكان الريف فلا ترتفع "درجة التحضر"، لأن درجة التحضر تعبر عن نسبة سكان المدن لمجموع السكان في المجتمع. أما "التحضر" فهو العملية التي يتم عن طريقها هذه الزيادة مضاف إليها عملية تحول الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية (عبد المنعم.ش، 1981).

1-1 مستويات التحضر: للتحضر ثلاث مستويات هي حسب:(سويدان.م، 2015).

1-1-1 التحضر المتوازن: وهو أحد أنواع التحضر الذي يظهر عندما تتوازن فرص الحياة والعيشة والعمل في المدينة مع سكانها وكذا المهاجرين إليها من الريف أو من الضواحي (هوامش) المدن أو من الخارج، حيث لا يحض السكان بفرص عمل أو عدم وجودها إطلاقا ومن دون عمالة، هذا النوع من التحضر يتميز بسيادة الاستقرار والثبات كما تتميز مجتمعاته بالدقة في التخطيط عن طريق التحكم في السيطرة على عمليات الهجرة بجميع أنماطها.

1-1-2 التحضر غير المتوازن: وهو نوعان:

النوع الأول: التحضر الناقص: والمقصود منه زيادة سكان المنطقة عن ما هو متاح على كل من الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، أين تزداد عملية الزيادة السكانية بفعل الزيادة الطبيعية والهجرة أو عن طريق عجز الدولة في إتمام وإنهاء المشاريع الحضرية التي من شأنها أن تفي بحاجيات السكان.

النوع الثاني: التحضر الزائد: وهو النوع الثاني والذي يشير إلى وجود تناقص في عدد السكان أمام ما تم إنجازه من عمليات التنمية وكذا الفرص الحضرية المتوفرة، وهو ما يؤكد على وجود الاختلالات الحضرية بالمنطقة.

1-1-3 التحضر الحديث: ويمثل التحضر العصري أين يتم الأخذ بكل الأساليب الحديثة والجديدة التي من شأنها أن تستوعب السكان في جميع الفرص المتاحة وتحقيق التكافؤ بين ما هو متاح من فرص بين عدد السكان.

1-2 الظواهر المرتبطة بالتحضر: (السيد البشري.م.أ وعبد العظيم.ع، 2016)

1-2-1 ظهور المدينة المهيمنة: إن وجود مدينة مهيمنة ضمن النظام الحضري دليل على عدم التطور في الشبكة الحضرية، لتشكل بذلك أحد المؤشرات التي على التخلف في المجالات التنموية، بيد أن بعض الباحثين ينفون ذلك ويذهبون إلى حد القول أن بعض الدول والمدن مثل ما هو الحال في بريطانيا، اليابان، وكوريا الجنوبية لها نفس الآثار وأن الأمر لا يقتصر فقط على الدول النامية، فالهيمنة الحضرية قد تكون ناجمة عن المركزية السياسية والاقتصادية، وعلى العموم فإن المدينة المهيمنة اقترنت بالدول النامية وأصبحت سمة من سماتها بحكم انتشار هذه الظاهرة فيها لتشكل بذلك المدينة المهيمنة المكان الذي يحقق أقصى درجات التمركز بفعل ما وصلت إليه من تطور في شتى المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية(سعد الشديدي.ح، 2013).

1-2-2 ترييف المدينة: وهي احد العمليات التي تنشأ بفعل الزيادة في عدد المهاجرين الجدد من الريف إلى المدينة وتستقر في احد أجزائها مشكلة بذلك تجمعات سكانية خاصة عند هوامشها أطرافها، حيث تأخذ عادة خصائص الحياة الريفية في شكلها ومضمونها ويبرز سوك النمط الريفي واضحا في جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية بفعل ما يصدر من سلوك المجتمع من علاقات وتفاعلات يجعلها ريفية أكثر منها حضرية.

1-2-3 التمدد الحضري: هي عملية من العمليات التي تتم عن طريق التمدد الأفقي للمدينة، وهي ذات ارتباط متين بالوضعية الاقتصادية للسكان بفعل عدم قدرتهم على البناء في الاتجاه الراسي مما يحتم عليهم اختيار التمدد الأفقي كحل لعب شكل الأرض المستوي دورا مهما ومساعد على ذلك، وهي عملية عشوائية تنشأ في أطراف المدينة في صورة يغيب عنها التناغم بين القطاع الاقتصادي والمظهر العام للمدينة مقارنة بالتحضر (سعد الشديدي.ح، 2013).

فالتمدد الحضري ظاهرة تعبر عن الزيادة في أحجام المدن من خلال زحفها على الأراضي والتجمعات السكانية المحيطة بها بفعل التركز في النشاطات الاقتصادية ومن ثمة السكان ليتجه بعدها

الضغط إلى خارج المدينة فتتوسع عمرانيا على حساب ما يجاورها بما تضمه من تجمعات بشرية ومنشآت اقتصادية واجتماعية لتصبح أحد مكونات المدينة.

1-2-4 الثنائية: مصطلح يعبر عن ظاهرة لها صلة وثيقة بالجوانب الثقافية تنتج بفعل دخول ثقافة غريبة في شكل ثقافة محلية (تقليدية)، وهي نوع من المدن التي تأثرت بالثقافات على اختلافها وبخاصة منها تلك الدول التي مسها الاستعمار، ويبرز ذلك جليا في فصل كل السمات الخاصة بالقطاعات التقليدية والحديثة بالمدينة.

1-2-5 التضخم الحضري: وهو نتاج المعدل المتسارع في عملية التحضر، فالتضخم الحضري ظاهرة حدثت بفعل الهجرة السريعة والكثيفة لسكان الريف نحو المدينة بطريقة تحفز وتشجع كل من القطاعات المهنية بمستوياتها (الثانوية والثالثية) من دون القدرة على امتصاص واستيعاب الكم الهائل للمهاجرين ومرد ذلك إلى الضعف والقصور الحاد على مستوى القاعدة الاقتصادية كون الهجرة بأعداد كبيرة تفوق تلك الأعداد المطلوبة للعمل بتلك القطاعات، إضافة إلى عدم وجود كفاءات ومهارات تتمتع بمستويات تعليمية في صفوف المهاجرين ترقى لامتهان النشاطات المتوفرة في هذه القطاعات.

وعلى العموم ارتبط التحضر كظاهرة في الدول النامية بالبطالة ويعود ذلك إلى ما يتم تقديمه من طرف المدن من فرص العمل الجديدة بمعدلات تكون أقل من حجم الهجرة الوافدة إليها، وهكذا فإنه كلما زاد حجم التحضر ازداد حجم البطالة، في مقابل ذلك حدث ارتباط بين التحضر في الدول النامية بالتركز في المدينة الواحدة أو عدد محدود من المدن، حيث أن تزايد أعداد الهجرة من الريف إلى تلك المدينة التي يتركز فيها السكان والأنشطة الاقتصادية (المدينة الأحادية) يكون على حساب باقي الهياكل الحضرية الأخرى.

على هذا الأساس يفقد التحضر دوره كوسيلة لانتشار النمو وانتشاره عبر إطار نظام متدرج ينقل النمو من أكبر تجمع حضري إلى أصغر تجمع ضمن الشبكة الحضرية، ويعزى ذلك إلى أن التحضر الذي يتركز في عدد محدد من المدن الكبرى يُفقد الهياكل الحضرية القدرة على إيصال ونشر النمو في مناطق التركيز في المدن الكبرى للمدن الأقل رتبة وحجما، وهكذا حتى يصل إلى أصغر تجمع حضري(كامل.م.س، 2001).

2- ديناميكية النمو الحضري:

2-1 تعريف الديناميكية:

عرفت من قبل "(ساطع.س وعبد القادر.د، 2012) أنها " التحول والانتقال من وضع إلى وضع بشكل خطي أو دوري أو منكسر وهو ما يحتم إيجاد فضاء للتحرك وزمن يتم إنجاز التحرك فيه".

من هذا المنطلق نستطيع أن نعتبر أن الديناميكية عبارة عن مجموعة قوى داخلية أو خارجية لها القدرة على إحداث تغيير في النظام الحضري عبر فترات زمنية مختلفة في ظل إحداث نقلات نوعية من حالة إلى أخرى بغية المحافظة على النوع من الاضمحلال.

2-2 الديناميكية الحضرية:

هي ظاهرة من الظواهر الحضرية التي تطرأ على النظام الحضري بطريقة مستمرة تؤثر فيها عوامل متعددة داخلية كانت أو خارجية ، حيث تتجلى في مختلف مظاهر النمو الحضري الموجودة ضمن العناصر المكونة للنظام الحضري وما يحدث بينها من علاقات وهي على هذا الأساس تعتبر مفهوما لبقاء هذه الخيرة.

2-2-1 تعريف الديناميكية الحضرية:

تطرق العديد إلى هذا المفهوم حيث يرى **أبو الفتوح حسام** "أن الديناميكية الحضرية عبارة عن تصور لتغيرات الفضاء الحضري في زمن معين عن طريقها يتم تجسيد العديد من العمليات الحاصلة في المدن عبر فترات زمنية مختلفة ومتشابكة بفعل تأثير دورة الحياة في السكان والبناءات إلى الحركة في الفضاء والزمن كرد فعل لتفاعلات الفضاء ".(أبو الفتوح.ح،1997).

لذا فالديناميكية الحضرية عبارة عن تفاعل فضائي ناتج عن حركة السلع والبضائع والناس والمعلومات بين مواقع الفضاءات المختلفة"(ساطع.س وعبد القادر.د، 2012).

من وجهة نظر أخرى يرى (Alfold . L ; 1995) أن الديناميكية الحضرية تمثل متتالية للتغيير، بواسطة التغير والتحول الحاصلين على مستوى الهيكل الفضائي رغم ثبات الموقع.

مما سبق يمكننا القول أن الديناميكية الحضرية وضعية مميزة للنظام الحضري ،وهي إسقاط لحقيقة ما يحدث من تغيرات جذرية في سلوك المدن باعتبارها نظام حضري له خصوصياته الناتجة عن نمو المدن وما يحصل من تفاعلات بين مكونات عناصرها تتحكم فيه قوى داخلية وخارجية لإحداث نمو حضري ضمن حدود المدينة أو خارجها.

2-3 الديناميكية الحضرية وأثرها على تغير هيكل النظام الحضري للمدينة:

ضمن هذا الموضوع تعددت الاهتمامات وكان من بينها دراسة الباحث "**لفاند نبرج**" بخصوص تحليل الديناميكيات الحضرية وعن طريقها توصل إلى وجود ثلاث ديناميكيات أساسية من شأنها أن تحدث تأثير في تغيرات هيكل النظام الحضري للمدن وهي تخص أساسا قرارات أفراد المجتمع في كيفية اختيار التوزيع المكاني لهم داخل المدينة وهي كالآتي:

2-3-1 ديناميكية الرفاهية للطبقة الغنية في المجتمع:

عن طريق الجدية في العمل من طرف المجتمع بزيادة الإنتاج الذي يعود لا محالة إلى الارتفاع في الدخل لأنه سبب مقنع لتتغير رؤية هذا المجتمع في طبيعة احتياجاته وتزيد من طموحاته في المعيشة.

هذه الطموحات تتمثل في مستوى السكن والخدمات والمرافق، والبيئة العمرانية عامة، وهو ما يجعل من الطبقة ذات الدخل المرتفع(الغنية) في إجراء مطابقة ومقارنة بين طموحاتهم واحتياجاتهم الجديدة وما هو موجود فعلا في البيئة التي تحيط بهم.من ثم وعند غياب هذه البيئة بفعل غض الحكومة عدم تلبيتها احتياجات السكان تبدأ هذه الطبقة في التفكير بالهجرة إلى مواطن أخرى علها تجد ما تصبوا إليه من احتياجات تتوافق مع مكان عملهم ، هذا النوع من الديناميكية مقرونا عادة بسياسات الحكومة عن طريق إنشاء الضواحي الجديدة تلبية لضغوطات سياسية لجماعة الأغنياء مع التسريع في عملية إحداث هذه العملية مترافقة مع زيادة معدلات دخل الفرد الذي يقود بالمقابل إلى زيادة معدل رحيل الأفراد توافقا مع مستوى دخله.

2-3-2 ديناميكية العمل والسكن للطبقة الفقيرة في المجتمع:

حينما تحس الطبقة الضعيفة من المجتمع بوجود فرصة أخرى للعمل تبعد قليلا عن مكان إقامته الأصلية، ويتأكد بأن هذه الفرصة ستمكنه من تعويض الفاقد المالي والمعنوي بمنحه دخل إضافي عند مهاجرته إلى هذا المكان. فإنه من دون تفكير لا يضيع هذه الفرصة ويقرر الحصول على هذا العمل والسكن بجانبه ،وفي حال عدم قدرته المالية على الترحال المستمر بين سكنه القديم وعمله الجديد يقرر البقاء بمسكنه الجديد.

هذه الديناميكية تتميز بها الطبقة الضعيفة في المجتمع وتنتشر بكثرة عندها وتأخذ بالتناقص تدريجيا كلما ارتفع الدخل الفردي في أوساط المجتمع.

2-3-3 الديناميكية الاستثمارية للشركات:

يعتبر هذا النوع من الديناميكيات مواز لديناميكية الرفاهية عند الطبقة الغنية من المجتمع وتأخذ نفس اتجاهها ومنحاها، ويعود السبب في ذلك كون أن الاستثمار سمة من سمات الطبقة الغنية، ضف إلى ذلك أن نجاح العملية الاستثمارية يحتاج إلى مرافق وخدمات جيدة ومهارات عالية ومواصلات وهو ما نجده غالبا في الضواحي الجديدة لسكن الطبقات الغنية من المجتمع.

2-4 نظريات ديناميكيات المدينة:

عرف النظام الحضري وديناميكيته اهتمام كبير من خلال صياغة نظريات من شأنها أن تفسر ما يحدث من تحولات وتغيرات في الهيكل الحضري للمدن من بينها:(ناهد نجا.ع-أ، 2002).

2-4-1 التركز والتشتت: هذان مفهومان يوضحان حالة التغيرات التي تحدث على توزيع السكان عبر المكان بفعل الهجرة من منطقة إلى أخرى أو الاختلاف الحادث في معدلات الزيادة الطبيعية، ويتضح أن هذين المفهومين لهما اتجاهين متعارضين فالعوامل التي تقود إلى التركز تختلف عن تلك المؤدية إلى التشتت ويتم قياس كلاهما في ضوء الكثافة السكانية مع الإشارة إلى أن هاذين العمليتين تتأثران بدرجة عالية بقربها من وسائل النقل والمواصلات والتباين الاقتصادي واستخدامات الأرض.

وفي هذا الإطار أشار العديد من الباحثين إلى وجود زيادة في معدل التركز بالمناطق التي تتطور بفعل ارتفاع معدلات النمو السكاني ،وهو ما يؤدي في الأخير وبمرور الزمن إلى ارتفاع

أسعار الأراضي كنتيجة مباشرة لما تحدثه المشاريع الاقتصادية والتي بدورها تنظم عملية النمو السكاني بهذه المناطق.

بالمقابل نجد أن التشتت يعبر على انخفاض نسبة السكان لمراكز المدن بفعل الازدحام السكاني الحاصل بها ليصبح هذا الأخير عامل من العوامل الطاردة للسكان ، وهو ما يساعد على هجرة السكان إلى أطراف وضواحي المدن،لأن معدل التشتت يزداد في المدن الكبرى مقارنة لما هو عليه بالمدن الصغرى ويرجع السبب لوجود تركز سكاني بالمدن، كما أن الاتجاه إلى التشتت كأسلوب مرهون بوجود شبكة متطورة من المواصلات تكون مدعمة بهياكل تساعد أطراف المدن وضواحيها على النمو والتطور مستقبلا.

مما سبق نلاحظ بأن التركز الحاصل في الخدمات والأنشطة والسكان عندما يبلغ مرحلة التشبع يحيد عن أهدافه الاجتماعية والاقتصادية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة مع تزايد التقدم التكنولوجي وتطور أنماط الاستهلاك ن وهو الشيء الذي أدى إلى انتقال السكان لمناطق وأجزاء أخرى من المدينة بهدف إنمائها وتطويرها، وهنا نلاحظ أن كل من التركز والتشتت عملا عمل التوازن في النسق الطبيعي ،حيث إذا كان التركز يقوم بزيادة الإنتاج فإن التشتت يعمل على إحداث التوازن في توزيع الأنشطة والخدمات والسكنات.

2-4-2 المركزية واللامركزية: هما عمليتان تبحثان في مدى تركيز المشاريع الصناعية والتجارية داخل المدينة أو خارجها. حيث أن المركزية بمفهومها لها صلة وثيقة بجميع النشاطات الصناعية والتجارية والإدارية ، وعن قياسها فهو يتم من خلا سيطرة المدينة على هذه النشاطات ،لكن في حقيقة الأمر هناك بعض الظروف التي ساهمت بظهور واتجاه المركزية وهي:

- تقسيم العمل كتنظيم.
- وجود التنسيق بين مجموع النشاطات .

أما عن العوامل التي أدت إلى بروز المركزية الأتي:

- امتلاك الموقع الواحد لجملة من الخصائص التي من بينها وجود عدد كبير من الأفراد.
- كبر متطلبات الإنتاج الشئ الذي يؤدي إلى زيادة حجم المشاريع الصناعية وحتم ضرورة التقارب المكاني بين المصانع والأسواق للوصول إلى أقل تكلفة في النقل والمواصلات.

بيد أن الاتجاه نحو اللامركزية الصناعية والتجارية فإننا نستطيع القول أنه ظهرا تزامنا مع بروز فكرة التشتت الحاصل لدى السكان، وقد تم طرح مبررات عديدة لهذا الاتجاه تمثلت في:

- ارتفاع ثمن المواقع الصناعية.
- عدم وجود مواقع مؤهلة تتلاءم مع متطلبات الاحتياجات الصناعية.
- صعوبة النقل والمواصلات وعدم وجود فرصة للتوسع المكاني

وعند التدقيق في هذين المفهومين وهما المركزية واللامركزية نلاحظ أن جل المشاريع الصناعية الكبرى تتجه نحو ضواحي وأطراف المدن خاصة في المدن النامية ،بينما المشاريع الصناعية الصغيرة تتركز في المناطق الداخلية ، عموما المركزية واللامركزية عمليتان تساهمان في فهم ديناميكية نمو المدينة وتطورها.

2-4-3 الغزو والتتابع: من الواضح أن هناك صلة قوية ومتينة تربط بين هذين المفهومين كوننا لا نستطيع التدقيق في معالجة مفهوم بمعزل عن الآخر ، حيث يشير الغزو إلى تدفق مجموعة من السكان إلى مناطق منفصلة بها وظائف مختلفة عن ما كانت عليه أو كانت تشغله جماعة سكانية بتركيبات مغايرة ومختلفة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحويل منطقة حضرية راقية إلى منطقة شعبية بسبب انتقال أفراد الطبقة الدنيا للإقامة بها.

ومن حيث المضمون ما الغزو إلا مرحلة من مراحل دورة التتابع لها عدة عوامل وهي:

- الحراك السكاني.
- الانتقال بالتوسع من منطقة إلى منطقة أخرى.
- خطوط شبكة المواصلات وأهم التغيرات التي تطرأ على شكلها.
- التدهور الحاصل في المساكن (هدم،أو التغير في الاستعمال وغيرها).
- انجاز مبان عامة أو خاصة تملك من الخصائص ما يؤهلها لتكون وسيلة جذب واستقطاب أو طرد للسكان.

3- المفهوم الفكري النمو الحضري:

يكتنف مفهوم النمو الحضري بعض اللبس لدى العامة والقارئين وبخاصة منهم غير المختصين في هذا المجال، وذلك في ظل وجود بعض المفاهيم والمصطلحات المشابه له كالتحضر ودرجة التحضر والتطور الحضري من بينها:(إبراهيم.ن.أ، 2012).

- **معناه العام:** يوضح ويفسر لنا حالة توسع الأماكن الحضرية وما ينتج عنه من تطور في مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وهو إشارة أيضا إلى معدلات الزيادة في عدد السكان سواء كان ذلك من خلال الزيادة في معدلات الخصوبة أو الهجرة بنوعيها(داخلية أو خارجية)، وما يصاحبه من اتساع في مساحة المدن بفعل الامتداد العمراني بنوعيه(عمودي وأفقي).
- **معناه الديموغرافي:** يعبر عن النمو السكاني من دون الأخذ بعين الاعتبار النمو العام للسكان.
- **معناه العمراني:** يشير إلى التوسع والامتداد العمراني في جميع القطاعات الحضرية بصفة عامة وخاصة منها المدن حيث أنه:

" إذا تساوى أو قل معدل نمو سكان الحضر عن معدل النمو الإجمالي لسكان الدولة فإن هذه الدولة تعرف نمو حضريا بالمعنى الديموغرافي، أما إذا ارتفع نمو سكان الحضر عن المعدل الإجمالي لسكان الدولة فإن الدولة تشهد ارتفاعا في معدلات تحضرها"(القباني.هـ،2007).

وقد ارتبط مفهوم النمو الحضري ارتباطا وثيقا بالتصنيع وخاصة في البلدان الصناعية، حيث تتميز المدينة بالمنتجات الصناعية ويزاد بذلك النمو الحضري بازدياد المصانع والمنتجات.

وعليه فإن التجمعات الحضرية تنمو وينمو من خلالها السكان في المدن، والبلدات وضواحيها، وكل هذا يحدث أثناء عملية التحضر، لذا فإن النمو الحضري ظاهرة عالمية، تعتبر سبب ونتيجة في آن واحد، تمس جوانب عديدة من الحياة البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية التي تحدث في البيئات الاجتماعية البشرية على حد سواء، وعند التمعن بدقة في عملية النمو الحضري من جانبها التنموي الحضري سنجده يتكون من التوسع العمراني والتغيرات الوظيفية، ومنه نستشف أن كل من الفعالية والفضاء يعتبران عناصر أساسية ومهمة لأي نظام حضري يقود إلى فهم أبعاد النمو الحضري، وهو ما يجعل من النمو الحضري يحمل معنى ضمنيا يتمثل في الانتشار الحضري، فديناميكية النمو الحضري تنطلق من خلال استمرار عمليتي الزحف والامتداد العمراني، حيث أن الزحف والانتشار من أولى خطوات النمو الحضري، ومنه ينطلق التوسع الحضري المفاجئ بالنمو الاقتصادي الذي يصاحبه

زيادة سكانية، ولفهم أكثر فأكثر جغرافية التنمية التي تحدث في المدن لابد من التمعن جيدا في مضمون التحضر المستقبلي كونه:

- استجابة للأنماط الحالية للقوى الاجتماعية والاقتصادية، أما النظام الحضري فيمكن تصوره بإدراج مكونين هما:
  - ✓ نظام المدينة الذي يهتم ويركز على المدينة كونها نقاط الفضاء، وكذا الهيكل الداخلي للمدن.
  - ✓ ويركز كذلك على التنظيم الفضائي للمكان والفعاليات في هذه المدن.

3-1 مشكلات النمو الحضري: عرف النمو الحضري المعاصر ثلاث مشكلات مترابطة في الديناميكيات المكانية تمثلت في الآتي:

- تدهور المدن المركزية التي تمثل الأصل التاريخي للنمو.
- ظهور حواف المدن التي تتنافس وتتكامل مع وظائف المركز.
- حدوث شبه التحضر السريع لأطراف المدن.

ومنه فإن المدن تأخذ مواضع ومواقع مختلفة مع مرور الزمن بخصائص تتلاءم مع كل فترة زمنية، غير أن ما يحدث من تنوع في الأنشطة وانتشارها تجعل من بعض المواضع تتميز بعدم الملائمة، لينعكس ذلك على مخططات المدن المتطورة حضاريا، واقتصاديا، وهو مؤشر على أهمية كل من الموضع والموقع في عملية النمو الحضري للمدن مؤكدا دور البعد المكاني في هذه العملية، بدافع أن لأهم العناصر الرئيسية في الديناميكيات المكانية للنمو تقع على المساحة الموجودة التي تضمن عملية النمو واستمراره، وعملية التطور والتقدم من أجل إحداث التنمية ذات الارتباط الوثيق بالنمو الذي يشترط وجود الدفعة القوية ليتحرك.

على اثر ذلك أشار الباحث " نيفولا " أن المدن بإمكانها النمو في أربعة اتجاهات فقط هي: في "IN"، أعلى "UP"، أسفل "DOWN"، وخارج "OUT".

على خلفية ما سبق يذهب الباحث (ساطع.س وعبد القادر.د، 2012) أن "النمو الحضري يسبب اكتظاظ المراكز الحضرية ضمن عمليات النظم الحضرية المعقدة والديناميكية، مما يولد ضغطا وتراصا للطاقة داخل هذه النظم عبر الزمن فينتج نموا على مستوى حلقي تتابعي آخر للنظام الديناميكي الحضري (مثلا هنا المدن) فينتشر الشكل الفيزيائي الناتج من (الإضافة العددية)

متمثلا بالانتشار العمراني مثل الوباء الذي يصيب المناطق (السليمة) ويليه التغير الوظيفي الذي يمثل الإضافة النوعية الناتجة عن النمو".

3-2 مراحل النمو الحضري:

على اثر ما أثير من طرف الباحث **(جاكوب)** العام 1961 م ولأول مرة ذاهبا إلى كون: " فكرة أنه ينبغي معاملة المدن كمشاكل للتنظيم والتعقيد"، ظهرت العديد من النظريات التي تقوم بتفسير ظاهرة النمو الحضري وأشكاله موضحة أهم العوامل والطرق التي تسبب وتتحكم فيه، لأن المدن ليست أجزاء متناثرة منا وهناك نطمح إلى جمع أجزائها لتعمل ضمن ترقيع أجزائها وإضافة بعضها إلى بعض، الشيء الذي جعل من البعض رفع شعار " أن الكل لا يساوي مجموع الأجزاء"، وهو الأمر الذي على أساسه سنقوم بتوضيح أهم الأحداث التي تطرأ على التغيرات الحاصلة في أنماط وأشكال المدن عبر الزمن ضمن النظام الحضري من خلال نموها الحضري حيث أنها تتبع ثلاثة مراحل بحسب (ساطع.س وعبد القادر.د، 2012) وهي:

3-2-1 الاستمرارية: تختلف كل من عمليتي نمو المدن واضمحلالها جوهريا، كون أن نمو المدن يعبر عن تحول الأرض من (غير الحضرية إلى الحضرية)، غير أن الاضمحلال لا يعبر بالضرورة عن هذا التحول، فالمدن بمرور الزمن تأخذ أشكال متعددة فتبدأ بالانكماش والصغر في أحجامها رغم أنها تستمر دوما في نموها الحضري وهو تفسير للتغير الذي يحدث لها لكن بصورة بطيئة نسبيا، فما يحدث من نمو للسكان والعمالة وغيرها من العناصر الأخرى لها تأثير على حجم المدينة، حيث نلاحظ بقاء الأنماط الشكلية مستمرة في النمو بوتيرة واحة وببطء، وتنمو من خلالها الضواحي بنفس الوتيرة وبنفس النمط الشكلي، ويرجع السب في ذلك إلى وجود عوامل فيزيائية وتاريخية، وهي في نفس الوقت لا تغير ولا تضيف شيئا للنمو الحاصل من فترة زمنية لأخرى، وعليه فإن هذا النوع من التغيير يدل على أن أغلب المدن تضم هياكل تعتبر بسيطة نسبيا وتتميز بأنماط شكلية يتحكم فيها شرط عام ومحدد أثناء عملية النمو الحضري، سواء كان هذا النمو كبيرا أو صغيرا، فإن المدينة لا تحيد عن أسلوبها في التغيير من القاعدة إلى القمة.

هذه الشروط تتمثل في التشابه الذاتي للأنماط الشكلية بمقاييس مختلفة، بحيث تنمو المدن من خلال إضافة أجزاء لها، ومع مرور الزمن تصل إلى وضع حرج تنتقل بموجبه إلى المرحلة الموالية من النمو الحضري وهي:

3-2-2 التحول: بحكم أن المدينة أخذت في النمو الحضري باستمرار، بواسطة إضافة الأجزاء بين الفترة والأخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى وقوع خطأ أو فوضى في الهيكل الحضري للمدينة ليحطم هذا النوع من التناظر المعتاد، ومنه تتغير الخصائص التي تنمو من خلالها الأجزاء باحثة عن الاتزان الجديد لها وفق تناظر جديد على مستوى هياكل حضرية أكثر تعقيدا وبمقاييس أكبر، بعد ذلك تستمر الخلايا الحضرية بالنمو على هذا المستوى من النظام الحضري حتى تجد تغير آخر ترتقي من خلاله إلى مستوى حضري أعلى تسد به عجزها بسبب ما تمر به من نمو حضري على وتيرة واحدة وفي مستوى واحد، وهو التغير الذي يعبر عن الحد الحرج الذي وصلت إليه الخلايا الحضرية كونها عاجزة في هذا المستوى وغير قادرة على تنظيم نفسها ذاتيا وفق ما تمليه شروط النمو المستمر، فتضطر خلالها إلى التحول أو القفز إلى مستوى آخر لتعيد ترتيب نفسها ذاتيا من جديد بواسطة القوانين والشروط المحددة للنمو المستمر.

3-2-3 الظهور: تعتمد هذه المرحلة كل الاعتماد على حجم المدينة وعلى المدة الزمنية المستغرقة لحدوث ذلك، فهو بذلك ظاهرة نسبية يتم الاستدلال عنها من خلال التغيرات التي تحدث(قبل وبعد) حدوثه في النظام الحضري، ومع مرور الزمن يصبح ذلك تغيرا جذريا لمستو آخر ضمن نفس النظام، فالظهور له دور مهم في تشكيل التكتلات الحضرية عن طريق قانون " الاكتفاء من خلال الموقع" الذي يرتكز على التساند ما بين الأنظمة الحضرية في التكتل الحضري الواحد، حيث يحدث ارتباط بين الأنظمة لتشكل تكتلا لمجاورة حضرية تحاط هذه الأخيرة من جميع الجهات بمجاورات حضرية أخرى، والعملية التي تحدث حينها هي أنه عندما يجد أحد الأنظمة الحضرية في التكتل الحضري الواحد سندا مجاورا آخر في المجاورة المقابلة له سيتحرك ويتجه نحوه بمد روابط حركية مشكلا بذلك تكتلا حضريا آخر، في مقابل ما يحدث تقوم مجموعة الأنظمة الحضرية بالتكتل القديم بفك وإلغاء الروابط مع النظام المنفصل عنها محاولة منها للعودة لوضع الاتزان معتمدة على إعادة التنظيم الذاتي لهيكلها الحضري بهدف منع حدوث أي انهيار للتكتل الحضري فتنتقل بذلك إلى مستوى آخر للنمو، وعليه فإن انفصال الأنظمة الحضرية عن الكل المتجاور، وحينها يظهر احتياج النظام الحضري إلى

روابط إسناد أكثر لتغذية نموه في الفضاء عبر الزمن، وهو دليل على الحاجة دائما للبحث عن مصادر طاقة جديدة لإحداث النمو، فتبدأ المدن تدريجيا في النمو حتى تنفصل عن التكتل الحضري الكبير، مقابل ذلك تبدأ التكتلات القديمة بالضمور والاضمحلال إلى حد الانتهاء أحيانا عندما لا تجد نظما حضرية تسندها وتساعدها على سد حاجتها وعجزها.

هنا يمكن أن تتضح لنا فكرة كيفية نمو المدن وما يقابلها من اضمحلال وضمور لمدن أخرى ضمن مستويات متباينة، حيث يتم التبادل والتفاعل بمستويات تغيير تدريجية خلال الزمن بواسطة تدرج هرمي تراتبي يحافظ عليها من الانهيار المفاجئ.

4- اتجاهات التركز الحضري السكاني:

4-1 التمركز الحضري:

أخذ مفهوم المتركز الحضري عدة توجهات تركز جلها حول عامل عدد السكان ومدى تركز الخدمات والصناعة في منطقة محددة وتعدد وظائفها، فمنهم من ذهب إلى أن التركز الحضري هو: تعبير عن مدى سيطرة بعض المدن من حيث عدد السكان مقارنة مع مدن أخرى.

وعرفه الباحث (محمد عاطف غيث) " التركيز الحضري أو المركزية الحضرية بأنها عملية ايكولوجية تتجمع بمقتضاها الخدمات في منطقة محددة وهي عادة ما تكون مركزا لوسائل الاتصال والمواصلات. ويرجع استخدام هذا المصطلح إلى اتجاه الأعمال والمصانع والبنوك ومراكز الترفيه والصحة والتعليم للتجمع في قطاع مركزي من منطقة حضرية" (لطرش.س، 2011).

حيث تفضل التنمية الاقتصادية اختيار مواقع محددة، حيث تجذب بعض الأقاليم الأنشطة الاقتصادية والسكان أكثر من غيرها، وفي هذا السياق لاحظ الباحث "جلبرت" العام 1947 أن بلدان العالم الثالث تميل إلى تركيز كل من الصناعة، والتجارة، والزراعة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى في مناطق محددة، بحيث تستفيد هذه المناطق بنمو سريع بيد أن مناطق أخرى تنمو ببط أو تكاد تتدهور، إضافة إلى التركز المكاني للسكان بفعل انتقال سكان المناطق المتدهورة لتلك التي تمتاز بالنشاط ، وتنقلهم من المناطق الريفية إلى الحضرية ومن المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة، وكل ذلك يواكبه في الغالب الانتقال من الاقتصاد الريفي إلى الاقتصاد الحضري ومن ثمة يتزايد التباين التنموي الإقليمي والتفاوت في دخول الأفراد والخدمات للفرد وبين الأقاليم المختلفة.

4-2 التمركز السكاني:

تعددت العوامل المتحكمة في عملية التوزيع الجغرافي للسكان من اقتصادية إلى اجتماعية، تاريخية، حضارية، وحتى السياسية منها حسب اختلافها من مكان لآخر وما يحدث بينها من تداخل وترابط معقد لتشكل بذلك أهم الحقائق المهمة التي يهتم بها الباحثين، هذه الحقائق المتعلقة بالتوزيع المكاني للسكان وحركتهم المكانية تحتاج إلى تفاصيل وحقائق دقيقة وواقعية لأنها بمثابة عنصر مهم يدخل ضمن تكوين مظاهر السكان.

استناد إلى الأهمية البالغة التي تكتنف ظاهرة التوزيع المكاني للسكان وتركزهم وبهدف الكشف عن حالة التوازن أو عدم التوازن الحاصلة للسكان، وهو ما يستدعي إلى ضرورة تحديد حالة التركز السكاني أو تشتتهم في مجتمع ما، حيث لا يتأتى ذلك إلا عن طريق استخدام مقاييس تحدد كثافة السكان وتوزيعهم والتي من بينها الأتي:

4-2-1 دور التركز السكاني في تكوين رأس المال البشري: يرى الكثير من الباحثين أن النمو السريع للمدن وما صاحبه من الهجرة بين الريف والمدينة أثر عليها سلبا مثل الازدحام المروري، التلوث والبطالة .....الخ، غير أنه كلما تجمع حشد كبير من السكان بالمدينة أنتج ما يسمى رأس المال البشري، وما يصاحبه من المعرفة وتراكمها لتلعب دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية.

لذا فإن التحضر يساهم إلى حد كبير في تكوين رأس المال البشري الذي بواسطته تصبح المدينة بمثابة الآلة المحركة للنمو الاقتصادي، فالتنوع في الأنشطة يزداد مع زيادة حجم المدينة والتجمع السكاني بدوره يولد درجة عالية من الأنشطة الإنتاجية والتخصص في العمل الذي يشترط المهارة والكفاءة العالية، هذا وللتجمع السكاني دور في تقريب المسافات بين المواطنين وانتشار المعرفة ، لذا فرأس المال البشري أهمية كبيرة في زيادة المردود الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.

4-2-2 دور التركز السكاني في عملية التنمية: لا جدال أن هناك علاقة ايجابية بين التنمية والتحضر، بفعل الايجابية الموجودة ببين التركز الحضري ومستويات الدخل العالية على الأقل في المراحل الأولية من عملية التنمية، ضف إلى ذلك أن التركز الحضري هو أمر ضروري للتنمية الاقتصادية لعدة أسباب من بينها:

- وجود عدة تسهيلات ووفورات خارجية.

- السلطة السياسية.
- التفصيلات المكانية لصانعي القرار .....الخ.

وعليه فإن أول مرحلة من عملية التنمية تشترط يكون أن هناك تركز حضري في ظل غياب سياسة مكانية واضحة ،ويكون أيضا الحال نفسه في دول العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء، غير أن عملية الانتشار بإمكانها أن تكون عملية لاحقة من خلال عمليات طبيعية بعد إجراء عملية تحسين وتطوير البنى التحتية،المتمثلة في المواصلات ،التعليم، الصحة وغيرها بالمراكز الثانوية وربطها بعضها بعض ونشر المشاريع الإنتاجية ضمن ظهير مدن العواصم بهدف تطوير هذا الظهير.

فالتحولات الموجودة في الأنظمة المكانية المتمثلة في:

- التخصيص الوظيفي للمناطق.
- زيادة التوازن الحضري.
- اندماج غالبية السكان في الثقافة الحضرية.

فهذه العوامل ساهمت إلى حد كبير في:

- الوصول إلى التكامل الإقليمي ليس فقط كونها تساهم في خلق الترابط القوي بين أجزاء القطر فقط بل لأنها:

- تشجع على دينامكية في انتقال كل من القوى العاملة ورأس المال جغرافيا بشكل كبير.

- تشجع على انتقال السلع إلى أسواق داخلية ووطنية بشكل واسع.

كل هذا سيؤدي إلى تحديد مصادر الثروة بطريقة أفضل، مع جعل نظام المدن المحرك الديناميكي لعملية التنمية.

4-2-3 دور التركز السكاني في ارتقاء الثقافة والمعرفة والإبداع: للتركز السكاني أثر مهم جدا في الرقي والزيادة الثقافية والمعرفة والإبداع، بسبب ما يحدث من تقدم علمي وتكنولوجي في الدول المتقدمة، خاصة ما حدث في النصف الثاني من القرن العشرين، وما أحدثه التطور والتقدم التكنولوجي من إبداع ومعرفة وثقافة بسبب:

- القفزة الكبيرة في مستوى الدخل.

- التطور الحاصل في ثورة النقل والمواصلات.
- الثورة العلمية والتقدم في مجال الاتصالات من هاتف، تلفزيون، راديو...الخ.

كل هذه الأسباب كانت كافية للارتقاء بالمجتمع إلى مصاف التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي العالي، وأسهم بشكل كبير في انتشار المعلومات، وقد أثبتت الدراسات كل ما تقدم:

حيث قدم "توشيو سانيكوكي" دراسة في "المدينة والمجتمع المعلوماتي" مست عدة دول يابانية وخلص في الأخير إلى أن المدن الكبرى لها أولوية في تحقيق السياسة الحضرية والفوائد القصوى على غرار الفوائد الاقتصادية التي تتأثر ويحصل لها تراجع كلما زاد حجم المدينة.

ويشير الباحث أنه كلما زادت الكثافة المعلوماتية في أي بلد سيؤدي إلى ظهور انعكاساته في جميع مجالات الحياة، في مقدمتها الجوانب التنموية، بحيث يزداد الابتكار والتطور في المدن الكبرى مما يحقق ايجابيات على جميع المناطق.

من جهة أخرى قدم الباحث " ويليامسون" دراسة تكلم فيها عن التفاوت والاختلاف بين الأقاليم بالدول النامية حدد من خلالها عدة توصيات كان من أهمها:

- التركز الحضري من ضروريات التنمية الاقتصادية في بداية المراحل الأولى.

فقد كانت الاستنتاجات في كل من أمريكا واليابان تشير إلى أهمية الفوائد الناتجة عن التركز الحضري في تحفيز التنمية الاقتصادية، وأن درجة التركز الحضري تعتمد على الهيكل الاقتصادي وعلى حجم القطر.

4-2-4 دور التركز السكاني في الإنتاجية: من خلال الدراسات التي أجريت تم إثبات أن إنتاجية القوى العاملة في المدن الكبرى تكون أكثر منها في المدن الصغرى ويعود ذلك إلى ما تمده هذه المدن من إنتاجية عالية بسبب ما تجذبه من العمالة ذات النوعية العالية.

5- الاستقطاب الحضري، والاستقطاب العكسي:

5-1 الاستقطاب الحضري (الخلفيات النظرية):

تستند الخلفيات النظرية لظاهرة الاستقطاب على طرح الأدبيات التي من شأنها أن تفسر اتجاه التحضر في أوليات الحضر المؤدي إلى الأحادية في نمو المدن، كظاهرة تخضع للأبعاد الاقتصادية

وآفاق التنمية الموجه لخدمة التجمعات العمرانية لذا وجب علينا التطرق إلى مفهوم النمو الاستقطابي للمدن ومناقشة مختلف الآراء والتوجهات النظرية لهذه الظاهرة (الجخيدب.ب، 2007).

النمو الاستقطابي للمدن: (الجخيدب.ب، 2007).

تتميز أغلب الأقاليم بظهور بعض المدن المهيمنة كظاهرة لا تتوافق مع الواقع الحقيقي لأحجام المدن المشكلة للنظام الحضري، حيث أن سمة التباين المضاعف يشد اهتمام الدارسين، كما أن النمو الذي تتسم به هذه المدينة بشكل كبير مقارنة مع باقي المدن يخضع للعديد من العوامل التي من بينها النمو الاستقطابي أو التمركز في أوليات الحضر، وهي احد الأفكار المنتهجة في التنمية الاستقطابية كوسيلة اقتصادية واجتماعية بفعل التحولات الاقتصادية الموحدة، وهي عاجزة عن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتخبط فيها المدن، ويبرز ذلك من خلال التباين الحاصل في توزيع السكان والأنشطة ضمن الإقليم.

فالاستقطاب هو عملية يتم من خلالها توجيه فرص وبرامج تنموية على مدن دون أخرى، إما بدافع تقليص الإنفاق على مشاريع الخدمات بحكم أنها موزعة على جميع المدن أو رغبة في تسهيل إدارة الخدمات، فينتج جراء هذا الاستقطاب تعدد الوظائف بزيادة الأنشطة الاقتصادية المدينية، وابرز ما ينجر عنه من سلبيات الآتي:

- النزوح السكاني إلى المدن بدافع البحث عن العمل.
- ظهور الدخل المجزئ الذي يتوفر فيها بشكل أكبر من مثيلاتها الحضرية أو الريفية.
- يعمل الاستقطاب على التفريغ المستمر للقوى الاقتصادية العاملة في المناطق الريفية.

يمكن الإشارة هنا إلى أن النزوح قد لا يكون بدافع البحث عن فرص العمل ، بل رغبة منهم للتقرب إلى مناطق الخدمات الراقية التي تتميز بها مراكز الاستقطاب، كما يمكن الإشادة إلى أن النمو الاستقطابي هو أحد أنواع التخطيط التي تؤدي إلى إضعاف التوازن الإقليمي، بفعل ارتفاع شدة الفجوات التنموية الناشئة بين المناطق المستهدفة.

على خلفية هذا يذهب الباحث "توماس" إلى ضرورة طرح فكرة التقليص من النمو الاستقطابي المتميز للحد من هذه الظاهرة، ويتأتى ذلك من خلال وضع حد حجمي للمدن المستقطبة يقف عنده نموها السكاني (غير الطبيعي)، وتوجيه فرص التنمية إلى مناطق أخرى تقل عنها حجما.

فالتنمية الاستقطابية لمدينة ما تعمل على زيادة اتساع حجمها، بحيث تقيد طوعا بعض التجمعات العمرانية المنتمية لإقليمها المجاور نتيجة تمتعها بامتيازات وظيفية، ومع مرور الزمن، ومن دون تغير للوضع (الاستقطاب)، فإنه من الممكن أن تنفلت بعض التوابع والمراكز العمرانية المرتبطة بالمدن لأخرى نحو المدينة المستقطبة، لذا فالسؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه الوضعية الجديدة هو ما مقدار كفاءة خدمة المدينة المستقطبة في خدمة إقليمها بوضعه الجديد المتسع؟

وهنا لا بد من معرفة أن وظائف المدن من وجهة النظر المكانية تنقسم إلى قسمين محلية وإقليمية، أما المحلية فهي الوظائف التي تقوم بخدمة المدينة ذاتها، بينما الإقليمية فهي التي تخدم ما يتبعها من تجمعات عمرانية، وبما أن حجم المدينة يزداد بطريقة كبيرة فإن حجم الوظائف المقدمة لسكانها سيفوق حجم تقديم الوظائف الإقليمية التي تقدمها التجمعات العمرانية المحيطة بها، وبالتالي تصبح خدمة المدينة لإقليمها ثانوية وغير متكافئة مع خدمتها لسكانها، وهو ما يسبب استقطابا سكانيا باتجاه المدينة من سكان التجمعات العمرانية المحيطة بحثا عن خدما متاحة أفضل، مع لفت الانتباه إلى إمكانية حدوث علاقة عكسية بين التنمية الاستقطابية والخدمة الإقليمية.

5-2 الاستقطاب العكسي: (عبد المقصود.ع.ف، 2002).

يعتبر الاستقطاب العكسي التحول من اتجاهات التمركز والاستقطاب إلى الانتشار، حيث تعتبر هذه الظاهرة بالغة الأهمية لمتخذي القرار وصانعي السياسات القومية وخاصة التنمية الحضرية، التي تهدف في الأساس إلى تحقيق التوازن في النظام الحضري من خلال الجد من التمركز والاستقطاب الحضري، وبالنظر إلى مؤشرات هذه الظاهرة فالملاحظ أن ها لم تحدث سوى في بعض الدول المتقدمة، وان كان هناك بعض البوادر المظاهر لحدوثها في عدد محدود من الدول النامية مثل (كوريا الجنوبية، البرازيل)، باعتبارهما أكثر الدول النامية تقدما.

5-3 من الاستقطاب الحضري إلى الانتشار: (عبد المقصود.ع.ف، 1989).

في خطوة لتفسير انعكاس الاتجاه من الاستقطاب الحضري إلى الانتشار يرى الباحث "ريتشاردسون" 1977، " بدء الارتداد – الانتشار- إنما تبدأ بالانتشار الجغرافي للخبرات والمعرفة العلمية، زيادة الطلب على المواد الكمالية في الأقاليم المختلفة، اتجاه المصانع إلى إنشاء فروع لها نتيجة التزايد في حجم السوق المحلية ورخص الأجور بالإضافة إلى تحسين شبكة المواصلات

الإقليمية والتحركات الخارجية، ويستتبع ذلك التراكمات الاقتصادية للإقليم المركزي قد تبدأ في التشتت نظرا لتزايد الاختناقات مثل ارتفاع أسعار الأراضي وازدياد التلوث ...، هذا بالإضافة إلى أن الخطط الاقتصادية والضغوط السياسية قد تؤدي إلى تفضيل الانتشار بدلا من الاستقطاب والتمركز".

5-4 مؤشرات الاستقطاب العكسي: (عبد المقصود.ع.ف، 2002).

حاول العديد الاهتمام بقياس الاستقطاب العكسي ومؤشرات حدوثه وزمن وقوع ذلك، حيث اعتبر البعض منهم أنه لم يحاول أحد قياسه، ويعود ذلك بحسب (Rendinelli) عام 1983 "عدم وجود مقياس واحد مختصر وكافي للدليل على وجوده"، لذا يذهب البعض لقياسه بمدى انتشار الصناعة، كون الاستقطاب العكسي يكون في العادة مصحوبا بتغيرات في نمط التجمع (بدل من التركيز على مصنع واحد ذو إنتاج كبير يكون هناك عدة مصانع – فروع – لسد الاحتياجات المتداولة في السوق المحلية في المناطق المحيطة بها)، ويذهب البعض الآخر لقياسه بواسطة سعة نمو المدن الثانوية مقارنة مع المدينة الرئيسة في الإقليم، والسب في ذلك يعود إلى أنه من غير الممكن في العادة أن تنمو مثل هذه المدن بنفس معدلات نمو المدينة الرئيسية، وعليه فإنه لا توجد إشارة واحدة مميزة تنبئ بحدوث الاستقطاب العكسي، بل هناك الكثير من المتغيرات التي يمكن في حال حدوث عدد منها، فإنها توجه واضعي القرار التخطيطي والسياسات التنموية إلى أن الوقت قد حان لدفع عجلة الاستقطاب العكسي حيث لخص الباحث " ريتشاردسون " 1974 مؤشرات الاستقطاب العكسي في:

- التطور في الهيكل الصناعي إلى المرحلة التي يمكن فيها إنشاء فروع متعددة للمصانع الموجودة.
- نشوء آثار ناتجة على الاقتصاديات الحجمية في المدن الرئيسية (اختناقات مرور، ازدحام، تدهور نوعية الحياة، عدم قدرة الأجهزة الحكومية على توفير المرافق والخدمات بنفس معدل النمو السكاني).
- وصول رأس المال إلى مرحلة الاسترخاء نظرا للنمو القوي في معدل الدخل القومي والاستثمارات.
- وصول شبكة المواصلات القومية إلى حد الاكتمال وتمام الإنشاء.
- بلوغ الضغوط السياسية والاجتماعية درجة من القوة ينشأ من خلالها رأي عام يطالب بالمساواة الإقليمية والأهداف المكانية الأخرى.
- بروز آثار التنمية الريفية والصناعات الصغيرة في أقاليم الضواحي ممثلة في حدوث اتزان ديموغرافي متوقع.

- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي إلى الحد الذي يكفي لتبرير تزويد السوق المحلية بالصناعات المختلفة.
- تعرض بعض المنتجات التصديرية الأساسية إلى عدم الاتزان.
- بلوغ الأفراد الإداريين، المخططين، المديرين، المختصين إلى درجة (الكم والكيف) التي تسمح بعدم مركزية التخطيط والوظائف الاقتصادية والسياسية.
- بدء بعض المدن الثانوية في النمو بمعدلات نمو تفوق معدل نمو المدينة الرئيسية.

يمكن أن نشير هنا أن مجمل هذه المؤشرات ليست بالشاملة، وقد لا تحدث كلها في آن واحد، لكن في حال حدوث عدد منها فإنه يمكن التنبؤ بقرب حدوث الاستقطاب العكسي في المدى القريب (حدود 20 سنة مستقبلا)، ومنه على الساسة الحضريين التعجل في إحداث هذا الاستقطاب بدلا من وضعه في السياسة الاقتصادية للدولة، فمن خلال ما سلف من مؤشرات تم تصنيفها على النحو الآتي:

أ- مؤشرات تختص بالتغيرات في المدينة الأولى (انخفاض معدل النمو، انخفاض في معدل التمركز، خروج الصناعات منها، الآثار العكسية للاقتصاديات الحجمية مثل التلوث، ومشاكل الإسكان، والمرافق، الازدحام، انخفاض نصيبها من الهجرة).

ب- مؤشرات تختص بنمو المدن الثانوية (زيادة معدل نموها عن معدل نمو المدن الأولى، نمو العمالة الصناعية (التغير في هيكل العمالة)، زيادة تدفقات الهجرة إليها).

ج- مؤشرات تختص بالإستراتيجية التنموية للدولة (انخفاض التفاوت بين الأقاليم، الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي، التوسع في برامج التنمية الريفية والصناعات الصغيرة، عدم اتزان المنتجات التصديرية، تحول الإستراتيجية الصناعية من نموذج المصنع الواحد الكبير إلى سياسة الفروع).

مؤشرات سياسية وإدارية (نشوء رأي عام ناتج عن الضغوط السياسية والاجتماعية يدعو إلى المساواة الإقليمية، وصول الإمكانيات البشرية من مديرين ومختصين ومخططين إلى درجة الكفاءة من شأنها أن تطبق سياسة الانتشار).

6- التنمية والتنمية الإقليمية:

6-1 مفهوم التنمية: تعددت المصطلحات التي تعبر عن تغير الحالة من حالة إلى حالة أفضل والتي من بينها (التنمية، النمو، النماء، التطور) وغيره.

فالتنمية لغة:هي كلمة مشتقة من كلمة نمو، وفعلها نما، ينمو،وتعني الزيادة والانتشار. ويشير النمو إلى الزيادة عبر الزمن وهذه الزيادة يمكن أن تكون"(ساطع.س وعبد القادر.د، 2012):

مادية: مثل النمو في الارتفاع، ونمو كمية الأموال.

مجردة:حين يصبح النظام أكثر تعقيدا، أو العضو يصبح أكثر نضجا.

اصطلاحا: تعددت المفاهيم المتعلقة بالتنمية حسب الحالات والتي من بينها:

التنمية:" هي إحداث التغيير سواء من الداخل أو الخارج، شرط أن يكون في الاتجاه الصحيح وأن يكون إيجابيا" (الخير.ص،2000).

وعرفته الباحثة (سوسن.ع، 1989):" تنمية المجتمع عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة، ترتكز على مشاركة واسعة النطاق ...وهذه العملية ذات أبعاد متعددة، ومداخل متنوعة، وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة، في الميادين المختلفة وعملهم كفريق واحد،كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقا لزيادة فرص إنجاز الأهداف المطلوبة".

2-6 صيغ التنمية:امتازت التنمية بأربعة مراحل أساسية تمثل صيغ التنمية الموجهة للمجتمع وهي التنمية (السمالوطي.ن، 1991):

- **كعملية:**يهتم بسلسلة العمليات المتعاقبة والمتسلسلة التي ينتقل من خلالها النموذج من البسيط إلى المركب الأكثر تعقيد، يقاس هذا الانتقال انطلاقا من معايير متخصصة، ترتبط بالتغيرات الاجتماعية.
- **كمنهج:**ينظر إلى التنمية كمدخل موجه للعمل، خلاله يتم التركيز على العملية القائمة باختلاف النقاط المراد التركيز عليها، يتم التركيز هنا على المنجزات أكثر من العمليات المتعاقبة، ومنه تعتبر التنمية في هذا السياق وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات معينة دون أخرى، وهنا يتم توجيه العملية من أجل خلق الهدف.
- **كبرنامج:**وهنا يتم التركيز أكثر على مجموع الأنشطة، ويصبح خلالها البرنامج هو الهدف في حد ذاته.

- **كحركة:**التركيز هنا لا يراعي مفهوم البرنامج بقدر ما يهتم بعلاقة الجمهور وارتباطه بالتنمية، والدفعة التي يجب على المجتمع أن يشحن بها التنمية لكي يكون لهم دور ايجابي في عملية الإنماء من خلال حتمية الإيمان بضرورة الوصول إلى الرقي والتقدم وتكريس كل الجهود والطاقات لبلوغ ذلك.

3-6 التنمية الإقليمية :

عرفت التنمية الإقليمية بعدة تعاريف باعتباره الأساليب التخطيطية التي تعتمد على الإقليم والمنطقة ليكون المكان الفزيائي الذي يتجسد من خلاله فقد عرفت على أنها: "صيغة العمل التخطيطية القادرة على وضع الحلول بمعدل كبير للمشاكل والقضايا في المجتمع المعاصر، وأنها تستخدم التبرير في الطرق المختلفة، ومشاكل المجتمع يحددها التخطيط الإقليمي والمتمثلة بالمشاكل الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، السياسية، الثقافية"(Alden.J & Morgan.R, 1974).

كما عرفت "أنها الحاجة للتوفيق بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في جميع المستويات لسد الفجوة الموجودة بين تشكيل أهداف تخطيط التنمية وتنفيذها في المستوى الإقليمي والمحلي" (Leo.J & Ved.P, 1971).

ويعرفها (محي الدين صابر) أنها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي، والاقتصادي في مناطق محددة ،يقوم عل أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير ،والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة الإقليمية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير، والإعداد أو التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المكانية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا" (التابعي.ك، 1993).

من خلال ما سبق من تعاريف للتنمية الإقليمية يتبين لنا أنها وسيلة تخطيطية هدفها الأساسي والأسمى هو الوصول إلى أفضل معيشة للسكان في المجال أو المكان الذي بدوره يحوي مجموعة من الأنشطة المتنوعة اقتصادية واجتماعية تستخدم ما يحتويه الإقليم من موارد متاحة وطاقات بشرية كانت أو طبيعية بعقلانية ورشاد من أجل إحداث تحولات وتطورات جذرية على المكان بطاقاته تستخدم التنمية المحلية في ذلك ،وتحاول إدماج المناطق الهامشية والنائية ضمن النسيج الاقتصادي والاجتماعي ككل.

ويتضح أيضا أن هذه الأخيرة عملية يسعى من ورائها إحداث تغيرات في الأبعاد المادية والمعنوية بهدف إحداث توازن بين المناطق التي تشهد تباين تنموي فيما بينها وتطويرها من حيث مستوياتها الاقتصادية ،والاجتماعية والعمرانية، والخدماتية والثقافية.

وعليه فتوجيه التنمية الإقليمية وتوزيعها وفق فعالية مدروسة لها إيجابيات عديدة لأنها تحقق تطور واضح للمناطق وتحد من اتساع التباين المكاني بين التنمية بين الأقاليم بواسطة امتصاص البطالة والحد من الهجرة وتنظيمها والاستخدام الأمثل للموارد والطاقات الكامنة ،وإقامة الصناعات والأنشطة التي تطور المكان وتجعله أكثر جذبا للسكان.

6-3-1 مراحل تطور التنمية الإقليمية:

أدى التطور الحاصل على مستوى الأنشطة الاقتصادية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إلى الزيادة في تعقيد وتشعب المكونات الإقليمية، وأبرزها جناحي التنمية الإقليمية الريفية والحضرية، وهو ما جعل التنمية الإقليمية تقع تحت ثلاث مراحل رئيسية مهمة تطورت من خلالها وتطور أسلوبها واستراتيجياتها المنتهجة وهي:(طعيمة،أ.م، 2012).

أ- **المرحلة الأولى"التنمية الإقليمية القطاعية"**: اعتمدت على محورين شبه منفصلين هما التنمية الريفية والتنمية الحضرية وتم تناولهما في العديد من المستويات والقطاعات المختلفة، حيث كان أساسها التنموي يرتكز على التنمية الاقتصادية القائمة على قيادة الأنشطة الحضرية، وبعدها الإداري التنظيمي يتصف بالمركزية المكانية ولا مركزية قطاعية، بعدها المكاني يعتمد على المراكز الحضرية الكبرى كقاطرة للتنمية، وبحجم استثمارات فيه برامج قطاعية تؤدي أحيانا إلى ضياع الاستثمارات بسبب عدم الاستثمار في القطاعات المكملة، الظروف التي يتم مراعاتها هي التركيز على ما تقدمه الظروف المحلية للقطاعات التنموية الرائدة في الإقليم، تمتاز بتيارات هجرية قوية من المراكز الريفية والمدن الصغيرة إلى المراكز الحضرية، من لآثار البارزة فيها هي غياب العدالة الاجتماعية بحكم تحمل سكان الريف المهاجرين جزء كبير من تكاليف الحياة الحضرية، واستنزاف للموارد الطبيعية للريف.

ب-**المرحلة الثانية "التنمية الإقليمية الشاملة"**: هذه المرحلة مثلت إطار فكري يستوعب قضايا التنمية الحضرية والريفية ودمج مجموعة من الأبعاد التنموية الأخرى منها الاقتصادية والاجتماعية موزعة

على كل الإقليم في شكل متكامل بين المجالين الحضري والريفي كطرفين أساسيين في التنمية تربطهما علاقات تكاملية، فيها القطاعات التنموية مترابطة بعلاقات تفاعلية بعدها الإداري والتنظيمي يتميز بمركزية مكانية وقطاعية معا، بأبعاد مكانية تمس كل الإقليم بمجال التنمية، وفيه حجم الاستثمارات تعتمد على برامج ذات شمولية تحتاج إلى استثمارات كبيرة وكثيفة تستخدم برامج عامة يراعى في تنفذها ظروف محلية تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأقاليم، أما فيما يخص هجرة السكان فإنها لم تتراجع حتى بعد تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف بفعل قلة فرص العمل بالوسط الريفي، اجتماعيا لا يحض سكان الريف بنفس مستويات المعيشة التي يمتلكها سكان الحضر، ضعف في التنمية المستدامة بسبب إهدار قدر كبير من الموارد المتاحة في ظل تعثر استكمال المشاريع المبرمجة.

ت-**المرحلة الثالثة "التنمية الإقليمية المتوازنة"**: وهو أسلوب ظهر على الوجود بفعل تزايد الاهتمام العالمي بقضايا التنمية المستدامة والتنمية البشرية، حيث مثلت الإطار العام الذي يحقق التكامل بين الأنشطة والوظائف والاستغلال السليم والعقلاني للموارد الطبيعية منها والبشرية في الإقليم ويركز على تعظيم مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع التنمية، أساسه التنموي هو تطوير الروابط لتسهيل توزيع الأنشطة الاقتصادية أما العلاقة بين الريف والحضر فهي تعتمد على الموازنة بين المتطلبات التنموية لهما وتبادل المنفعة بينهما تكون علاقة القطاعات التنموية متكاملة من خلال علاقات توازن ببعد إداري وتنظيمي يمتاز بلامركزية مكانية وقطاعية في آن واحد، يأخذ أبعاد مكانية تركز على المدن الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن التنموي، تستخدم حجم استثمار يقتصر على برامج محدودة الاستثمارات في ظروف محلية للأقاليم تعتبر أساس تبنى من خلاله الخطط التنموية المبرمجة، استطاعت هذا النوع من التنمية أن يحد نوعا ما من هجرة سكان الأرياف نحو الحضر باستثناء هجرة عكسية تحدث في بعض الأحيان، وهي نتيجة لحدوث العدالة الاجتماعية الناجمة من عملية التوزيع المتوازن لمجموع عوائد التنمية بانتهاج أساليب ومناهج تأخذ بعين الاعتبار مبادئ وأسس التنمية المستدامة.

6-3-2 أهداف التنمية الإقليمية:

لب التنمية الإقليمية هو أهمية أهدافها التي من بينها تحديد توجهات النمو الخاصة بالأقاليم خاصة منها تلك التي تتخبط تحت طائلة المشاكل الناجمة عن التركز السكاني ،ومحاولة الوصول إلى

تحقيق التوازن بين حجم السكان وكثافتهم مع الأنشطة الاقتصادية والخدماتية ضمن الأقاليم ومن بين هذه الأهداف الآتي: "(أبو رمان.م والعاني.ج، 2005).

أ- تحقيق التنمية القومية:

للتنمية القومية أبعاد قومية تصبو إليها،حيث أن الاعتماد على العمل بالبعد التنموي يساهم إلى درجة كبيرة في إحداث زيادة بمعدلات النمو القومي ،والعكس صحيح ،فالتنمية الإقليمية ركيزة من ركائز التنمية الشاملة المتوازنة بين الأقاليم بواسطة أسلوبها الذي يسمح بتوزيع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات وفق ما تمليه احتياجات الأقاليم باختلافها مع وضع اعتبار للتوزيع المكاني للسكان الأقاليم فهي بذلك تكون قد:

- حققت تنمية للمناطق التي تعاني التخلف حسب ما تمتلكه من الموارد.

- حققت العدالة والمساواة الاجتماعية بين سكان الإقليم.

ب- القضاء على ظاهرة التباين الإقليمي:

إن انتهاج سياسة التنمية الإقليمية يعالج الفروق الحاصلة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الأقاليم بهدف الوصول إلى تنمية إقليمية متوازنة عن طريق التقليل من البطالة والحد من الهجرة بين الأقاليم ويأتي ذلك من خلال:

- استغلالا أمثل للطاقات والموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم.

- إنشاء وتفعيل النشاطات الاقتصادية.

- تدعيم ومعالجة وإصلاح احتياجات الحياة الاجتماعية والخدماتية.

ج- التحكم في المجتمعات والتقليل من الضغط السكاني:

إن السلامة في التوزيع الإقليمي للاستثمارات ضروري لأن غيابه سيؤدي لا محالة إلى ظهور تفاوت شديد في مستويات الدخل وحدوث مشاكل ترتبط مباشرة بالحياة الاجتماعية كالإسكان والضغط السكاني، والطلب الشديد على البنى التحتية في المدن،وهذا كله راجع لنمو المدن بشكل غير سليم من دون خطط على حساب مناطق وأقاليم أخرى ،وهو لشئ الذي يشجع الهجرة غير المنظمة من مناطق

أقل حظا في التنمية وتفتقر للاستثمارات والخدمات إلى المدن الغنية، مما يحدث ضغط شديد على الخدمات الأساسية وتتمخض عنها مشاكل اجتماعية (كالبطالة والدهور الصحي،....الخ).

وعليه لا مناص من انتهاج التنمية الإقليمية كموجه لنمو المدن وحل أزماتها ومشاكلها عن طريق التوازن التنموي بين السكان والنشطات بأنواعها على مستوى الإقليم.

د- **حماية البيئة الطبيعية والبشرية في الأقاليم:**

من بين أهداف التنمية الإقليمية مواجهة كل ما يرتبط بالبيئة من خلال المحافظة على مواردها الطبيعية والتراثية والتاريخية وما تحتويه من مناطق خضراء.

وبالموازاة مع ما سبق حماية الإنسان من كل المخاطر السلبية الناتجة عن نشاطه الاستثماري خاصة ما يتعلق بالصناعة وما تفرزه من ملوثات تضر بالطبيعة والإنسان على حد سواء.

6-3-3 التنمية الإقليمية والتنظيم المكاني:

يرتكز مفهوم التنمية الإقليمية عند المخططين الإقليميين على فهم محدد مفاده أن "التنمية الإقليمية هي وسيلة لإعادة تنظيم التركيب المكاني على وفق ما يتضمنه ذلك المكان من عناصر تعبر عن تكوينه الاقتصادي والاجتماع والحيوي"(أبو رمان.م والعاني.ج، 2005).

ومن هنا يمكننا القول أن التنظيم المكاني يكتسي أهمية كبيرة ويُأخذ بها أثاء القيام بعملية التخطيط، والسبب في ذلك هو أنه يعتمد اعتمادا كليا على التوزيع المتوازن لاستعمالات الأرض. كونه الأرضية التي تتحدد من خلالها جميع الاستعمالات (سكنية، خدماتية، صناعية، فلاحية،....)، ومن خلاله تحديد جميع الاستعمالات فالمكان أحد العناصر المهمة غير متجدد فالتنظيم المكاني يوفر لنا المجالات والمساحات الواسعة التي تساعدنا على استخدامها بطريقة حسنة.

فإذا كان التنظيم حسب تعريف (ماكس فيبر) هو النشاط المستقر الهادف والمرتبط بالأفراد والنشاطات (دينكن.م، 1980)، فإن التنظيم المكاني هو" التوزيع المكاني للسكان، واستعمالات الأرض، وتشكيل شبكة الطرق داخل المنظمة الحضرية ونمط الرحلات المتولدة من المدينة وهو مجموعة الفعاليات والمكونات التي ترتبط بنشاطات خاصة ومحددة الوظيفة ضمن بعد مكاني، فنجد أن مجموعة من المناطق ترتبط مع بعضها بأنشطة مختلفة وهذه الأنشطة ما هي إلا عبارة عن أنواع

مختلفة من الحركة والانتقال (التدفقات بأنواعها المختلفة) مكونة نظاما مستقر يتأثر بأي متغير خارجي أو داخلي" (Jean.p, 2002).

وبذلك يصبح التنظيم المكاني عملية يتم من خلالها الترتيب المكاني للنشاطات الموجودة في المكان بطريقة متسلسلة ومتعاقبة تنتهي باختيار مجموعة من الأفراد والنشاطات المترابطة والمشتركة فيما بينهما.

ومن هنا تنطلق المستويات المختلفة من التخطيط لتنظيم العلاقات المكانية وأشكالها وما يحيط بها لضمان الاستيطان الريفي، وأنظمة الأماكن المركزية، وشبكات النقل والاتصالات....الخ، وذلك وفق عمليات مهمة للتنظيم المكاني هي:

أ- **المنافسة:** وهي حالة ناتجة عن وجود تعارض في القرارات المكونة لعناصر المكان، فيها يتغلب عنصر أو مجموعة من العناصر في الظهور سواء كانت طبيعية (منها النطاقات المناخية التي ينظر إليها كنتاج للمنافسة المكانية ...) أو بشرية (ممثلة في المنافسة المكانية لأوجه النشاطات البشرية حيث تظهر وتتركز في مواضع تهيأ لها وفورات خارجية وداخلية دون باقي الأماكن الأخرى)، فتؤدي المنافسة إلى ظهور واختلافات مكانية في أنماط الإنتاج الاقتصادي، الذي بدوره ينتج تباينات وفوارق إقليمية بسبب التراكم الذي يوضح أن المنافسة تعود بالفائدة لمكان معين على حساب مكان آخر، مما يجعل التنمية فيه تستقطب وتجلب معظم الأنشطة الاقتصادية من المناطق التي تجاورها التي تتأثر بذلك وتقع تحت طائلة الفقر والمعاناة، تصبح المناطق التنافسية بذلك ذات طبيعة تراكمية تستحوذ على أغلب الاستثمارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمواصلات، وهو ما يجعل منها الأكثر جذبا للصناعات تعطيها صفة التنافسية للتنمية المستقبلية، لأن التنافسية من بين العوامل التي تدعم وتطور عملية التراكم الذي يؤدي إلى ظهور التركيب المكاني، ومنه تحدث حالة التفاوت بين المناطق المتنافسة لتشكيل ما يعرف بازدواجية التنمية.

ب-الدمج: تعبر عن عملية تفعيل الأنشطة المكانية عن طريق ما تؤثره الارتباطات الواقعة بين النشاطات والأماكن على اختلافها في الإقليم أو المنطقة معينة، يعزى حدوث هذه الوظيفة إلى ما يحدث من تدفق جغرافي للسكان والموارد على حد سواء، والعلاقات الخاصة بالإنتاج وتوزيع النشاطات، حيث تظهر عملية الدمج بشكلين هما:

ب-1 الدمج التفاعلي: وهو عبارة عن الحركة بين الأماكن من غير حدوث تغيير في العناصر التي تحركت، مثل حركة الأيدي العاملة في صناعة في مكان ما إلى صناعة أخرى في مكان آخر، ويرجع ذلك للعلاقة التفاعلية الموجود بين الصناعتين أو حركة إنتاجية، وكذا الحال نفسه في حركة رؤوس الأموال بين الأماكن.

ب-2 الدمج الوظيفي: ويتمثل في حركة بين الأماكن مع وجود تغييرات مختلفة في العناصر التي تحركت، لذا يبدو الدمج الوظيفي بالغ الأهمية في أثناء عملية التنمية، كونه يقوم بزيادة المخزون المتوفر لمجتمع ما، وهو الشيء الذي يحدث بواسطة تدخل الدولة أو من دونها.

مع العلم أن هذه التدخلات تختلف باختلاف الأهداف الخاصة بعملية الدمج، ومهما كان نوع الدمج تفاعلي أو وظيفي في تفاعلاتهما المكانية فإن نتائج وأهداف العمليات لا تكون ثابتة بسبب التغير في أنواع الأهداف حسب عملية الإنتاج وأنماط الاستهلاك المحددة من قبل الاختراعات والإبداعات الاقتصادية والتكنولوجية، وهو ما يجعل التغير في المميزات النوعية والكمية للإنتاج تخضع لمجموع متطلبات التنمية المنشودة.

ج- الانتشار المكاني: وهي عملية تشير إلى انتشار الاختراعات والإبداعات الفنية التي تقوم بعملية الإنتاج، من خلالها تستمر عملية التنمية رغم ما يصادفها من عوائق بشرية كانت أو طبيعية ويظهر هذا الانتشار من خلال صعيدين هما:

- انتشار الاختراعات المتعلقة بالمستهلك التي تتم على مستوى البيت والتي تشتمل قبول البضائع الاستهلاكية، انتشار هذه الأخيرة يكون على شكل تموجي من منبع الاختراعات عن طريق الاستراتيجيات المتنوعة كالصحافة والإعلانات التي تخلق تبني لمجموع الاختراعات وما يتم إنتاجه من سلع استهلاكية.
- ارتباط انتشار الاختراعات بالمنظمات وهو ما يجعلها أكثر تعقيدا عند العمل بها من قبل المنظمين لأنها تعتمد على طبيعتها ومتطلباتها وعلى الكيفية والكم من الوقت اللازم.

وعليه فإن الانتشار المكاني يعتمد على وسائل الاتصال الاجتماعي وما تصل إليه الأسواق من نمو ووفورات مالية وبفعل الأهمية التي تكتسبها هذه العمليات في التنظيم المكاني أصبحت اليوم تصاغ بواسطة نظريات واستراتيجيات من أجل إحداث التنمية وإعادة التنظيم المكاني.

7- النظريات المفسرة لديناميكية التنمية الإقليمية وتركزها:

استطاع العديد من الباحثين أن يدرس حركة تطور نمو المدن من خلال التنمية الإقليمية وديناميكيتها بهدف التقرب أكثر فأكثر إلى تشخيص وفهم التحولات الحاصلة ضمن وبين الأقاليم وكان من بينها:(كامل.م.س، 2001).

7-1 نظرية التراكم السببي "ميردال":

صاحب هذه النظرية هو الباحث **ميردال** وفحواها أن التفاوت التنموي يتأكد مع النمو الاقتصادي ومنه الدخول إلى الفردية الإقليمية والخدمات، لتعمل قوى الارتجاع على توجيه كل من حركة العمالة، والسكان، والتجارة ورؤوس الأموال وهو تركيز على كل القطاعات ومناطق النمو الاقتصادي، هنا يحدث التراكم في الأقاليم والمناطق المتقدمة وتتدهور باقي الأقاليم الأخرى، وتبرز تأثيرات قوى الانتشار غير أنها محدودة الفعالية وغير كافية لمواجهة قوى الارتجاع والتركز وتزيد في ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية، وقد أكد هنا الباحث **ميردال** أن عدم التساوي والتفاوت هو السمة الواضحة مع استمرار النمو الاقتصادي.

7-2 ديناميكية التنمية الإقليمية " لهيرشمان":

مفاد هذه النظرية هو تأكيد حدوث عملية الاستقطاب في المراحل الأولى من التنمية لجميع القطاعات المتفوقة في المجال الاقتصادي (أي حدوث عدم الاتزان) وهو ما يتفق مع ما قدمه "**ميردال**"، نتيجة لسلسلة من التفاعلات غير المتزنة يحدث النمو، وبعدها تعمل التنمية في المركز إلى الانتشار نحو الأقاليم المختلفة وفق عملية تلقائية من دون أي تدخلات ناتجة عن مجموعة من القوى الاقتصادية التصحيحية بهدف كسر هذا الاستقطاب وهنا لا نغفل أهمية الأفكار التي قدمها الباحث " هيرشمان" ويعود ذلك إلى أن:

- عدم الاتزان الابتدائي الناتج عن قوى التركز والاستقطاب سيؤدي إلى الاتزان.
- هذه الأفكار تستخدم كأسلوب للتنمية الإقليمية في الدول المتقدمة والنامية.
- حدوث التحول يكون من دون تدخل الكفاءة في عدم الاتزان.

هذه الأفكار تكاملت مع ما جاء به الباحث " بيرو" من أفكار تخص أقطاب التنمية.

8- تطور السياسات المكانية في الدول النامية:

وفق ما يراه الباحث " **هاري ريتشارد سون**" ،1977 أن أغلب السياسات المكانية المنتهجة من طرف الدول النامية موجهة تحديدا إلى التغيير في نمط العمران، والهدف من ذلك هو التخفيف من حدة الأحادية أو إنشاء أقاليم جديدة ومحاولة تحسين الأوضاع في الأقاليم المتخلفة والارتقاء بها، أو تنمية المدن المتوسطة أو التخفيف من حركة الهجرة الريفية الحضرية عن طريق انتهاج أساليب تنمي المناطق الريفية، وفي العموم هذه السياسات المكانية كانت موجهة أساسا إلى:

- كسر التركز الحضري.
- تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة.
- التنمية الريفية.

حيث مرت مراحل التخطيط بالتنمية في الدول النامية بثلاث مراحل هي:

أ- **مرحلة البناء والتنمية الأولى:** وهي مرحلة جاءا بعد استقلال هذه الدول إلى بداية ظهور التنمية في القطاعات الحكومية، وتمثلت في شكل سياسات طويلة المدى من أجل تحقيق أهداف شاملة، من خلالها تم تحديد أولويات التنمية وكل أهداف الإنتاج وتوجيه عملية الاستثمارات وتقسيم القطاعات وبخاصة منها القطاعات الحكومية لتحسين الخدمات والمرافق التعليمية والتوسع الزراعي.

ب- **مرحلة أوائل الستينيات:** وهي مرحلة دفع وتحقيق النمو الاقتصادي، جاءت في شكل خطط تنموية تعتمد على تكثيف توجيه الاستثمارات.

ت-**مرحلة ثالثة لحل المشكلات:** وهي مرحلة تهدف إلى حل المشكلات على اختلافها منها البطالة وتوزيع الدخل، وغض النظر عن النمو والاقتصار على تحقيق النمو الاقتصادي، بل الاهتمام أكثر بالمظاهر التكميلية الأخرى كمشاكل البطالة وتوزيع الدخل.

ما يعيب عن هذه الإستراتيجية هو إسقاط التخطيط للبعد المكاني في الخطط الاقتصادية في الدول النامية مع الاهتمام والتركيز أكثر على إحداث النمو الاقتصادي مما أحدث تضارب في الخطط المنتهجة وتعارضها وعدم تجسيدها الفعلي، مما سبب عوائق تحول دون تحقيق التخطيط للتنمية في الدول النامية من بينها:

- وجود تضارب مع خطط مكانية محددة.
- حدوث آثار كبيرة لها تأثير أكبر من تأثير أهداف الخطط المكانية الذي يحتمل أن يكون باتجاه معاكس.
- عدم وجود خطط إطلاقا.

والمشكل المطروح هنا ليس في القلة التي تمتاز بها الخطط التنموية، بل في التضارب الحاصل فيها أو تعارضها مع الواقع أو حتى عدم تنفيذها بسبب السياسات المباشرة أو غير المباشرة في رسم سياسة التخطيط للتنمية الإقليمية في شتى المجالات.

8-1 أقطاب التنمية في الدول النامية: يعرف قطب النمو استنادا إلى ما قدمه الباحث "بيرو" أنه لما يتحقق النمو فإن هناك قوى تسعى إلى تجميعه وتركيزه حول نقطة معينة للاستفادة من اقتصاديات التجمع والاقتصاديات الخارجية واعتمادا على آثار الاستقطاب.

فيما يخص الدول النامية فإن قطب النمو يستطيع أن يكون حول نشاط تنموي قائد قد يكون إما قطاعا صناعيا، لكن أحيانا قد يتواجد هذا النشاط التنموي دون حدوث استقطاب، فالقطب لا يعتمد فقط على تجميع الأنشطة القائدة، بل على تكامل الأنشطة الإنتاجية والأجهزة التجميعية والهياكل التبادلية وكل الارتباطات الاقتصادية التكميلية.

9- إستراتيجية التنمية الإقليمية وأقسامها:

تهتم إستراتيجية التنمية الإقليمية بإدارة كل ما يتعلق بشؤون تنمية الأقاليم بهدف تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان وهي عملية تطمح إلى تحقيق التغيرات الهيكلية الإقليمية التي عن طريقها يتم إبراز الطاقات الكامنة وتهيئة الطريق لوضع القواعد العامة للتحكم في رسم الخطط التنموية وتنفيذها على أرض الواقع.

9-1 تعريف إستراتيجية التنمية الإقليمية:

الإستراتيجية هي " مجموعة الأهداف التي تعرضها مرحلة زمنية معينة في مجال مكاني محدد، وتختلف هذه الأهداف في ضوء الحدود الزمنية لمرحلتها التي قد تكون قريبة المدى أو متوسطة المدى أو بعيدة المدى، كما تختلف في ضوء اتساع المجال الذي تم تحديده سواء كان محليا أو إقليميا أو وطنيا أو عالميا"(محمد جواد.ع-ش،2010).

2-9 أقسام إستراتيجية التنمية الإقليمية:

بدأ الاهتمام بالفكر التخطيطي كمرحلة أولى بالنظر إلى البعد المكاني من الناحية الجغرافية والطبيعية لا غير، ونظر للمكان كمفهوم يرتبط أساسا بالأبعاد الجغرافية مما تتسم به من خصائص طبيعية وبيئية على اعتبار أن المقومات التنموية (مياه، موارد طبيعية، ..)، هي المحدد الأساسي لتوطين مشاريع التنمية، بحيث أن توطن هذه المشاريع يكون بالقرب من هذه الموارد دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأخرى (الاقتصادية، الاجتماعية، عمرانية،...الخ).

ارتبط بعدها البعد المكاني بالبعد الاقتصادي وكانت بداياته مع ظهور الاقتصاد الكلي المقدمة من طرف الباحث "كينز" مع مطلع الثلاثينات من القرن الماضي وهذا قبل أن تدخل الدول في الحياة الاقتصادية.

بعد ذلك استخدم البعد المكاني في النظريات الاقتصادية كمحاولة لربط بكل من نظرية "الموقع" لتليها نظريات أخرى الخاصة بالتنمية أعطت أولوية واهتمام بليغين بالبعد المكاني منها " نظرية الإستراتيجية الاقتصادية" مع الباحث "هيرشمان" والتي اعتمدت على نظرية أقطاب النمو المقدمة من طرف الباحث "فراونسوا بيرو" وغيرها من النظريات الأخرى.

غير أن الكثير من هؤلاء الباحثين تجاهلوا عملية التنمية بأبعادها المكانية (المساحة، التوطن، الوحدات التنموية، إمكانيات النمو العمراني،....)، والنظر إلى المكان كجزء إداري دون التدقيق في الخصائص المكانية من وجهة نظر تخطيطية، وهذا ما أدى إلى بروز جملة من المشكلات الاقتصادية على المستوى (القومي، الإقليمي، المحلي)، حدث بعد ذلك تطور في الفكر التنموي وبدأ ينحوا منحى آخر بظهور البعد البيئي كضرورة حتمية لمعالجة ما أفرزته عمليات التنمية الاقتصادية من سلبيات التي أثرت بشكل واسع على التوازن البيئي، ومعدلات استغلال الموارد بطريقة عشوائية من شأنها أن تحد من استدامتها، وهو إنذار مسبق بحدوث مشاكل لا تحصى تواجه عمليات التنمية بأنواعها بفعل ندرة الموارد التنموية وعدم الحفاظ عليها، وهو ما أدى إلى التوجه إلى تفعيل مفردات وأبعاد التنمية المستدامة لترشيد الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والحفاظ على الطاقة التنموية للمكان.

بعد كل هذه الاهتمامات ظهر البعد الاجتماعي وما يضم في ثناياه من خصائص اجتماعية ممثلة في (المستوى الاجتماعي للفرد، الصحة، دخل الفرد، الحجم السكاني، التركيبة الاجتماعية، ...)

كعنصر له تأثير بليغ في توجيه البرامج التنموية وخاصة على المستوى المحلي، استخدم لذلك استراتيجيات تنموية إقليمية انقسمت إلى حسب (محمد جواد.ع.ش،2010):

9-2-1 إستراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة:

هذا النوع من الإستراتيجية هو مبدأ ظهر مع نظرية الدفعة الكبيرة للباحث(رودن روزنتين) سنة 1943 حيث قام بإعطائها تسمية الدفة الكبيرة لا لشيء إلا لأنها كانت على شكل استثمارات صناعية عالية بالمستوى الأدنى لها والهدف من ذلك هو تعدي العقبات الاقتصادية لتحقيق التنمية.

فمضمون إستراتيجية التنمية المتوازنة يعني التوزيع المكاني الأمثل للاستثمارات وبخاصة منها الصناعية ضمن الإقليم وتفادي قوقعتها وحصرها في مراكز ومناطق معينة و تجنب التركيز المكثف لمشاريع التنمية ضمنها.

لذا فالوصول إلى التنمية الإقليمية المتوازنة يعتمد اعتمادا جوهريا على التوزيع المكاني للأنشطة والخدمات في عدة مناطق مختلفة ومتعددة الدخول وتقليل الفوارق الإقليمية مستوياتها الاقتصادية، الاجتماعية والعمرانية بين الأقاليم والمناطق المختلفة داخل الإقليم الواحد.

غير أنه من الملاحظ أن نجاح فعالية النمو المكاني المتوازن تكون ضعيفة نوعا ما في المراحل الأولى ويعود ذلك إلى ضعف إمكانية حشد الوفورات الاقتصادية وإلى التكاليف العالية لتطوير البنى التحتية، لكن تكون أكثر قدرة في تحقيقها لمعدلات تنمية اقتصادية في مراحلها اللاحقة.

حيث يتطلب النمو المكاني المتوازن عند الأخذ به الآتي (محمد جواد.ع.ش،2010):

- استثمارات كبيرة وقدرة على تحمل التكاليف العالية لتطوير البنى التحتية الارتكازية.
- قبول مستويات أو معدلات غير عالية النمو وبالتالي تحقيق مردود اقتصادي لعمليات التنمية الإقليمية.

بالمقابل فإن التنمية الإقليمية المتوازنة تعتمد على إستراتيجية توجيه، أو نقل الاستثمارات لتكون بذلك هذه الإستراتيجية ذات أهمية بليغة تدعم التوزيع الإقليمي المتوازن للاستثمارات التنموية.

فمن مرتكزاتها المهمة تشجيع ودعم ديناميكية الصناعة والاستثمار عن طريق نقلها وتوجيهها نحو المناطق التي تعاني نقص في الأنشطة والخدمات والصناعات،حيث يكون الضغط على الموارد المتاحة أقل.

إن سرعة نقل وتوجيه ديناميكية الصناعات والاستثمارات لها تأثيراتها الكبيرة على محددات التنمية الإقليمية في الأقاليم القوية، وبالمقابل تعمل على جذب الحوافز المالية واستثمارها في المناطق الفقيرة، حيث تكون جد ملائمة في جعل هذه الأقاليم نقطة جذب لاطرد للسكان بواسطة:

- زيادة الإنتاج القومي وزيادة الدخول عن طريق توفير فرص عمل للبطالين.
- استغلال الإمكانيات البشرية والمادية من موارد وطاقات كامنة في المنطقة والنهوض بها.
- تحفيز المستثمرين الجدد وتشجيعهم على استثمار أموالهم في مثل هذه الأقاليم الفتية كونها تمتلك ثروات بشرية ومادية غير مستغلة سابقا.
- تقليص معدلات الهجرة والعمل على تثبيت السكان من كفاءات وإطارات في أماكن سكناهم.
- الرفع من مستويات المعيشة ونمط الحياة الاجتماعية داخل الإقليم.

وعليه فمن خلال إتباع هذه الإستراتيجية وفق مرتكزاتها وأساليبها فانه من الممكن الوصول إلى حالة التوازن بين الأقاليم أو المناطق الفقيرة والأقاليم المتطورة.

9-2-2 إستراتيجية التنمية الإقليمية غير المتوازنة:

تحددت هذه الإستراتيجية وفق ما جاءت به نظرية قطب النمو وهي من المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بدراسة التنمية الإقليمية غير المتوازنة، والمتمخضة من دراسات الباحث الفرنسي "**فرنسوا بيرو**" عام 1950م.

مضمون هذه النظرية المتمثل في القطاع القائد أو مركز النمو فهو مفهوم مركزي تتصف به هذه إستراتيجية النمو غير المتوازن ، حيث تبدأ بتركيز الموارد والاستثمارات في عدد محدد من الأنشطة لتأخذ صفة القطاع القائد أو مركز النمو ليمثل بذلك قوة الجذب في الإقليم.

إن هذه الإستراتيجية تهتم بتركيز عوامل التنمية في عدد معين من مراكز النمو المفضلة سواء كانت طبيعية موجودة أو تم إنشاؤها. وبذلك فهي أقطاب نمو تم تكوينها بواسطة توفير كل الإمكانيات

الضرورية والأساسية لتوزيع الأنشطة المختلفة التي بإمكانها أن توفر الخدمات والبنى التحتية وكل ما تتطلبه التنمية الإقليمية.

ولهذه الإستراتيجية ثلاثة جوانب مهمة ورئيسية بأبعادها الاقتصادية والجغرافية حسب (السعدي.م.ص ، 1989) وهي:

أ- **الأثر القيادي:** بفعل الإنشاءات والاستثمارات الكبرى في المنطقة نفسها لتجعل منها قطب قيادي مؤثر في الإقليم بواسطة ضخ رؤوس الأموال، الطلب على اليد العاملة والحاجة للموارد الأولية.

ب-**استقطاب النشاطات:** بفعل أثر الإنشاءات الصناعية واستقطابها لعدد كبير من النشاطات داخل وخارج الإقليم التي أنشأت فيه ومدى مجال تأثيرها.

ت-**نشر التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية:** وتتعلق بتأثير الإنشاءات في نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية على مستوى جميع أجزاء المنطقة وتأثيراتها على المناطق المحيطة.

إن هذه المضامين الثلاث المذكورة لها اشتراطات على مخططي التنمية الإقليمية تستوجب عليهم وضعها بعين الاعتبار وهي:

- الحالة الحركية للأنشطة الكثيفة في المنطقة المحددة ودورها في استقطاب الإمكانيات التنموية في الإقليم وتركزها.
- إنضاج عملية النمو في القطب الرئيسي والرجوع بالتأثيرات إلى بقية أنحاء الإقليم عن طريق بروز مناطق تنموية جديدة.

من خلال هذه الإستراتيجية يتبين أن عملية النمو تتحقق نتيجة مجموعتين حيث:

تمارس المجموعة الأول: تأثيرات الاستقطاب بفعل استقطاب نشاطات واستثمارات لمراكز النمو بفعل وجود إمكانيات اقتصادية وحضرية تجعل من النمو مركز في بعض المناطق وانحصاره في ما يحيط بها من مناطق أخرى

المجموعة الثانية :تمارس تأثيرات الانتشار بافتراض تركز الاستثمارات في منطقة معينة بعدها تؤدي إلى ظهور تأثيرات الاستقطاب وتكتل للأنشطة والاستثمارات الخارجية في منطقة تم انتشار بها في

فترة سابقة أي مع بداية مراحل النمو، ومع مرور الزمن من ظهور الاستقطاب تبدأ تأثيرات الانتشار بالظهور وتقوم بنشر التنمية بالمناطق المحيطة (الماجدي.هـ.ج.م،2003).

10-التباين التنموي، المفهوم، الأسباب والآثار:

اهتمت العديد من الدراسات بموضوع التباين التنموي في جميع جوانبه الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية بأبعادها المكانية، وأخذ حيزا واسع من التحليل والتنظير وفق نظريات اهتمت بالتخطيط التنموي، والإقليمي وذلك منذ أن ظهر التخطيط كمفهوم من أجل وضع خطط تنموية تحد من شدة التباين التنموي المكاني نتيجة ضعف أو غياب المساواة في توزيع عوائد النمو، ومكاسب التنمية بين وضمن الأقاليم.

ولما كانت التنمية عملية موجهة بحسب (Seers, 1969)، للقضاء على مظاهر الفقر، والبطالة، والفوارق الاقتصادية، والاجتماعية الإقليمية على الصعيدين البيني (بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة) أو ضمني (بين مناطق الإقليم الواحد)، ومنذ ذلك الوقت عرف التفاوت التنموي الإقليمي على أنه الحالة التي تظهر فيها التباينات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعمرانية بصورة واضحة نوعية كانت أو كمية بين أقاليم الدولة الواحدة أو داخل كل إقليم، وعادة ما يتم التعبير عن هذه التباينات بجملة من المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعمرانية وعدد من الأدلة والمعاملات، حيث تمثلت هذه التباينات كالآتي حسب ما ذهب إلية "سلاتر":(عثمان.م.غ وماجدة.أ.ز، 2010).

أ- التباين التنموي بين أقاليم الدولة.

ب-التباين التنموي بين الحضر والريف.

ت-التباين التنموي بين المناطق الحضرية.

ث-التباين التنموي بين المناطق الريفية.

ج- التباين التنموي داخل الإقليم الواحد.

ح- التباين التنموي داخل المناطق الحضرية.

خ- التباين التنموي داخل المناطق الريفية.

فوجهات النظر تعددت حول تحديد مفهوم التفاوت التنموي فمنهم من يعرفه استنادا إلى الاختلاف في حجم الموارد والثروات الطبيعية على أنه: " انقسام البلد الواحد إلى أقاليم أو مناطق متعددة تتباين

في حجم الثروات الطبيعية وحجم الموارد في كل منها"، وبالاستناد إلى الجانب التنموي فإنه يعبر عن حدوث:

" تباين في مستوى النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي بين مناطق البلد الواحد"، وعند العودة إلى الحصيلة النهائية فإن التباين التنموي هو: (عثمان.م.غ وماجدة.أ.ز، 2010).

"وجود مناطق داخل البلد الواحد تتمتع بمستوى تطور اقتصادي، اجتماعي وعمراني مرتفع ومناطق أخرى غالبا ما توصف بأنها متخلفة أو ذات مستويات منخفضة في التطور الاقتصادي، والاجتماعي، والعمراني".

وهنا نلاحظ بأن التباين التنموي يعبر عن وجود هيكل اقتصادي، واجتماعي، وعمراني وثقافي مختل في نظامه وانسجامه وتوازناته بأبعاده المكانية استدلالا بقياس التباين الحاصل بين المناطق في العديد من المجالات منها (مستوى المعيشة، معدلات البطالة، فرص العمل، الكثافة السكانية، ...الخ)، أي المستوى الذي تحققه مقومات التنمية.

10-1 أسباب حدوث التفاوت التنموي:

تختلف أسباب حدوث التفاوت التنموي من منطقة إلى أخرى من خلال مجموعة من الأسباب ممثلة في الأتي:(توفيق.ع وصفاء.ع، 2011).

أ- **أسباب طبيعية:** من أهمها الآتي:

- تركز كل من الثروات والموارد الطبيعية.
- طبيعية في مناطق معينة دون سواها بالمقارنة مع مناطق أخرى تمتاز بالفقر لهذه الثروات.
- عدم الاهتمام وصرف النظر عن المناطق الهامشية والنائية الواقعة في الحدود بسبب الإهمال وعدم التفكير في الاستثمار في هذه المناطق واستغلال مواردها الكامنة.
- وجود مساحات بينية وفجوات غير معمرة ولا مؤهلة (بين المواقع الاقتصادية) على اختلافها ضمن وبين الأقاليم.
- وجود عوائق جغرافية، وطبيعية تقف حائلا أمام التطور الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والعمراني تحد من عملية نشر التنمية وتطويرها مثل (الصحاري، الجبال، المناخ القاسي، التضاريس المترامية وغيرها)، فكل ذلك يزيد من التكلفة وينقص من مقومات التطور التنموي.

ب-الأسباب الاقتصادية: وهي على اختلافها داخلية وخارجية بحيث أن:

ب-**1 الداخلية** تتمثل في:

- تركز الخدمات ورؤوس الأموال الخاصة منها والعامة في كبرى المدن، الشيء الذي يعطيها صبغة التطور ويقود إلى تدهور المراكز والتجمعات العمرانية التابعة لهذه المدن كمناطق شبه حضرية أو ريفية والمدن الصغرى، وبحكم ما يظهر من مشكلات الناجمة عن (الازدحام، التلوث، ارتفاع قيمة الإيجار،.....الخ)، يحتم على السكان والأسر التحول إلى تلك الأقاليم وخاصة إذا كانت تلبي لهم ما يحتاجونه من بنى تحتية وقومية تتلاءم والمتطلبات البشرية المرجوة.
- انتهاج سياسة أو إستراتيجية النمو غير المتوازن التي تعتمد على نظرية النمو غير المتوازن **لهيرشمان** التي تعتمد كل الاعتماد القطاعات القائدة وتميزها بتفوق في النمو مقارنة مع القطاعات الأخرى التي يمكن أن ينتقل إليها النمو بواسطة الزيادة على طلب السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه القطاعات أو بطريقة غير مباشرة بواسطة زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بفعل تزايد الدخل ومن ثمة يحدث التفاوت التنموي.
- عامل الهجرة ممثلا في هجرة السكان النشطين في المجال الاقتصادي من الريف والمدن الصغيرة باتجاه كبريات المدن بطريقة غير منتظمة ومن أقاليم هي بحاجة إلى تثمين النشاطات الزراعية والحريفة التي تكون الاقتصاد الذاتي ضمن هذه الأقاليم.
- ضعف واختلال على مستوى الترابط والتشابك بخصوص النقل والمواصلات وقطاع الاتصالات الحاصل بين وضمن الأقاليم.
- تدني وانخفاض في معدلات الإنتاجية بين الأقاليم، مما يزيد الاعتماد والاتكال على المصادر والموارد الخارجية ويقود إلى الزيادة في التفاوت التنموي.

ب-2 الخارجية تتمثل في:

- تركز معظم الاستثمار الأجنبي في المناطق التي تزخر بموارد وثروات طبيعية، التي تتميز بمواقع إستراتيجية لها ارتباط مباشر بشبكة الطرق والمواصلات تمكنها من التقدم والتطور في بناء صناعات تكميلية للنشاطات التصديرية.

- وجود تدفقات نقدية كبيرة تهتم بزيادة الاستهلاك والاستثمار في مشاريع وهمية ليست لها أهداف على مستوى بعض المناطق التي تعاني من نقص في مجال التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والعمرانية، مما يقود إلى إعاقة عملية قياس وتدقيق التنمية.

من خلال ما تقدم من أسباب تعتبر الأبرز لحدوث ظاهرة التفاوت التنموي التي تحصل بين المناطق مخلفة بعدها اضطرابات ومشاكل واختلالات ضمن وبين شبكة المراكز العمرانية عن طريق عدة أسباب كان الأبرز فيها الهجرة، وتركز رؤوس الأموال، والانقطاع الحاصل بين علاقات المراكز العمرانية بعضها ببعض، مجملها آثار تؤدي إلى حدوث تباينات تنموية عميقة بين المناطق، لذا فإن ما يمكن استخلاصه هو أن التباين التنموي يرتبط بالآتي: (توفيق.ع وصفاء.ع، 2011).

- استحواذ بعض المناطق على رؤوس أموال بتركيز كبير مع استمرارية هذه العملية سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص وهنا يبرز التباين الإقليمي بين المناطق بفعل الاختلاف الواقع بين المستويات المعيشية والدخول بين المناطق خاصة بين المناطق الريفية والحضرية.
- تفشي واستمرار هجرة الأيدي العاملة التي تمتلك الخبرة والمهارة الفنية المؤهلة إلى المناطق الحضرية وتفريغ المناطق الريفية والمدن الصغيرة من هذه الكفاءة تجعل منها تفتقر الطاقة المفجرة لتطوير التنمية واستغلالها.
- أخذ الأقاليم والمناطق الأكثر تطور الأولوية في استقطاب الموارد الإنتاجية على حساب المناطق الأقل تطور على اعتبار أن الأقاليم والمناطق الأكثر تطورا تمثل أكثر المناطق إنتاجية وتحقيقا للأرباح، حيث تمتاز هذه الأقاليم بالأحادية الحضرية عن طريق استئثارها بالخدمات والنشطة التجارية والصناعية ويصل التباين في دخل الفرد بين الأقاليم الغنية والأفقر حيث أكد الباحث "ويليامسون " أن التباين التنموي الإقليمي في الدول النامية أعلى منه في المتقدمة.
- ضعف وهشاشة الترابطات الأمامية والخلفية على نوعيها الأمامية والخلفية وبالأخص ما يتعلق بمجال النقل والمواصلات والاتصالات، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن بناءه من إنتاج يتصف بالتشوه وخاصة ما تعلق بالقطاع الصناعي، عن طريق انتشار مجموعة من الصناعات في الإقليم الواحد أو المنطقة الواحدة التي ترتبط مع بعضها البعض بواسطة علاقات تقنية متلائمة.

والجدير بالذكر أن الدراسات التي قام بها الباحث "ويليامسون " في العام 1965 أثبتت أن هناك علاقة واضحة بين مستوى التنمية الاقتصادية والتباين الإقليمي حيث وجد أن:

- أكبر قيمة لمعدلات التفاوت الإقليمي هي الدول التي تمتاز بالدخول المتوسطة،
- أن التباين الإقليمي يحدث في مراحل التنمية الأولى.
- يحدث بعد ذلك تقارب إقليمي عندما يحدث النضج الاقتصادي.

10-2 إستراتيجيات وسياسات معالجة التباين التنموي:

يمكن تمييز ثلاثة استراتيجيات مهمة بإمكاننا إتباعها من أجل تصحيح الاختلالات والتفاوت التنموي، حيث أن المحدد الأساسي للاختيار هو الهدف القومي الذي تسعى كل دولة (عبد العال.أ، 1992) تحقيقه من خلال:

- تعظيم الناتج وتحقيق الفعالية.
- تحقيق العدالة بين الأقاليم.

والمتمثلة بحسب (الدريدي.د.ح، 2004)، في (إستراتيجية الانتشار، إستراتيجية التركيز، وإستراتيجية الانتشار المركز)، ولكي يتم اختيار واحد من الإستراتيجيات وتفضيلها وجب علينا التعرف على الوسائل التي تستخدمها كل واحد من هذه الإستراتيجيات في حل المشاكل، وإلى أي مدى تصل إليه من صلاحية تتوافق مع ظروف التنمية في الدولة.

10-2-1 إستراتيجية الانتشار: عندما نريد تحقيق العدالة بين أجزاء الدولة أو إقليم معين فإن إستراتيجية الانتشار هي الخيار الواجب إتباعه لأن هذه الطريقة تعمل على نشر الاستثمارات والموارد على الأقاليم المختلفة (الدريدي.د.ح، 2004).

كون هذه الأخيرة هي الأكثر تحقيقا للعدالة والأكثر تفاديا للآثار السلبية المصاحبة للاقتصاد الناشئة من زيادة التجمع والتركيز، غير أنه من الصعب تفضيل هذه الإستراتيجية في الدول النامية ويعود السبب إلى المحدودية في الموارد الخاصة بها لأنه من غير الممكن توزيع الموارد على جميع الأقاليم، وبالتالي عدم ضمان خلق تلقائية النمو فيها الأمر الذي يحول دون جذب أنشطة جديدة.

فيما يخص إستراتيجية الانتشار فمن الصعب جدا تطبيقا في الدول النامية بسبب ما تتصف به من محدودية في مواردها المتاحة (عبد العال.أ، 1992)، الشيء الذي لا يضمن تحقيق تلقائية النمو. وبذلك فإنه لا يساهم على جذب نشاطات جديدة، كذلك يؤخذ على هذا النوع من الإستراتيجية

زيادة النمو في هذه المناطق النامية أصلا، وللتدهور النسبي في المناطق غير النامية المتخلفة، وهو الأمر الذي يقوم بتوسيع الهوة بين الأقاليم ذات النمو والأقاليم المتخلفة وبذلك تزداد الفوارق الإقليمية.

الشكل رقم(II -1): شكل توضيحي لآلية إستراتيجية الانتشار.

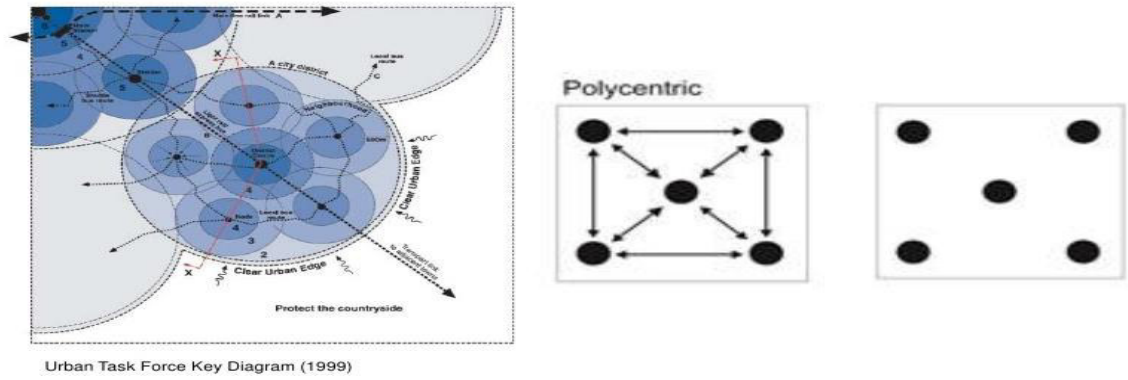

المصدر: (أحمد.ع وإسلام.غ، 2018)

وقد استند مؤيدو إستراتيجية الانتشار فقد إلى مجموعة من المبررات أهمها(أحمد-ع وإسلام-غ، 2018):

- ✓ أنها تستغل المقومات والإمكانيات الاقتصادية بما يساهم في دفع عملية النمو الاقتصادي.
- ✓ تحقق قدرا من التوازن بين الاعتبارات الخاصة بالتنمية الحضرية والتنمية الريفية وما ينعكس منهما على النمو الحضري.
- ✓ تساهم في التخفيف من أعباء التضخم الحضري وسلبياته جراء التحضر الزائد.

10-2-2 إستراتيجية التركيز: هدف هذه الإستراتيجية هو تحقيق الفعالية الاقتصادية وتعتمد في ذلك على تركيز الموارد والجهود في المدن الكبرى بسبب ما تتميز به هذه المدن من مؤهلات ، وتعمل على الاستفادة من فائض التجمع أو ما يطلق عليه بالفوائض الداخلية ومن الفوائض الخارجية .غير أن هذه الإستراتيجية تقوم بتركيز التنمية في مناطق معينة وتهمل مناطق أخرى قد تتمتع بطاقات ومؤهلات وموارد مهمة يمكن من خلالها تحقيق معدل نمو لا يستهان به إذا ما تم استغلاله على أحسن وجه عن طريق توجيه الاستثمارات بها.

هذه الإستراتيجية مناسبة جدا في الدول النامية لأنها تعتمد على تركيز الموارد والجهود البشرية (عبد العال.أ، 1992)، في أكبر عدد من المدن، وإن كان يؤخذ على هذه الإستراتيجية تركيزها للتنمية في مناطق على حساب مناطق أخرى تكون مهملة من هذه الناحية.

الشكل رقم(II –2): شكل توضيحي لآلية إستراتيجية التركيز.

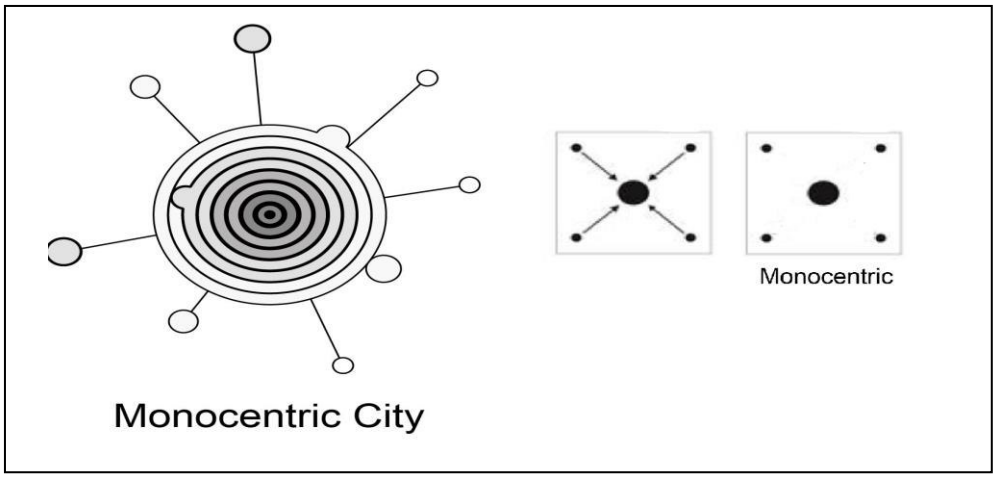

المصدر: (أحمد.ع و إسلام.غ، 2018)

10-2-3 إستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة: إن هذه الإستراتيجية تعتمد في الأساس على فكرة أقطاب النمو ، واستنادا لها يتم اختيار عدد محدود من المناطق تتمتع بإمكانيات للنمو الاقتصادي، حيث يتم تكثيف جهود التنمية بها بحيث تصبح قطبا للنمو بالنسبة للمناطق التي تحيط بها.

كون هذا القطب ينمو ويقوم ببعث إشعاعات النمو التي يتمتع بها إلى المناطق المحيطة به بواسطة مجموعة الأنشطة المتوطنة والمتكاملة فيه، ولنجاح هذه الإستراتيجية يشترط فيها الآتي(الحكيم.ع.ح، 1988).

- وجود لا مركزية سياسية وإدارية.
- توفر الهياكل الأساسية والخدمات من أجل ضمان الترابط بين أقطاب النمو والأسواق.

غير أنه وفي حالة افتقاد الشروط السالفة الذكر فإن هذه الإستراتيجية لا يكتب لها النجاح إلا إذا كانت أقطاب النمو قريبة من المدينة الرئيسية.

أما إستراتيجية الانتشار المركز(عبد العال.أ، 1992). " أقطاب النمو" فيتم عن طريقها اختيار عدد معين من المناطق التي تحتوي على إمكانيات النمو الاقتصادي والاجتماعي من أجل حشد

وتكثيف عناصر التنمية، لتصبح هذه المناطق عبارة عن أقطاب نمو بالنسبة للمناطق التي تحيط بها، بحيث تنمو هي أولا ثم تقوم بنشر التنمية على المناطق الأخرى عن طريق ما تملكه من أنشطة قيادية

غير أن مؤيدو إستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة استندو إلى أنها (أحمد.ع وإسلام.غ، 2018):

- ✓ تأخذ بعين الاعتبار البعد المكاني بواسطة الربط بين تحليل النمو الاقتصادي الإقليمي، وتحليل الهيكل المكاني للأنشطة.
- ✓ إمكانية تطبقها من طرف الدولة لحل المشاكل الإقليمية بواسطة تنمية المناطق الفقيرة وتوجيه الكثافة السكانية من المناطق المكتظة إلى مراكز النمو الجديدة.
- ✓ التنمية تحدث داخل قطب النمو بفعل الوفورات وتدفق الاستثمارات والرفع من كفاءة الوحدات المنتجة خلافا لوحدات موجودة بأقاليم أخرى.

خلاصة:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نرى أن العمران هو الوعاء الذي يضم جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وهو البوتقة التي تتدرج ضمنها سائر الدراسات الأخرى، حيث أن التوزيع السليم والمتوازن للقوى البشرية والأنشطة الاقتصادية في الإقليم من مؤشرات نجاح التنمية الاقتصادية التي بدورها تساهم في الارتقاء بمستوى السكان بصفة عامة عن طريق دراسات عمرانية تحمل عدة أهداف منها دراسة:

- ✓ توزيع التجمعات العمرانية وتدرج أحجامها ووظائفها و تصنيفها ضمن النظام الحضري أو الريفي.
- ✓ اتجاهات النمو العمراني وأشكاله وأسبابه.
- ✓ استعمالات الأراضي في الإقليم.
- ✓ التكامل والتداخل بين التجمعات العمرانية المشكلة للإقليم.

حيث يمثل البعد المكاني لعملية التنمية أهمية كبيرة وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، أين لا يمكن للتنمية أن تتجسد إلا من خلال وجود وعاء مكاني يحتويها، ومن ثمة تظهر آثارها في البيئة المحيطة لها بدرجات متفاوتة ومستويات متباينة وهذا ما يفسر أن بداية مفهوم التنمية بالفكر ونهايتها بالجغرافية وتتجسد بالتجمعات العمرانية.

وعليه يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم القديمة الذي يجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي، وتستدعي التنمية بذلك رؤية فلسفية وإستشرافية للمجتمعات ومقاصد تطورها، فالتنمية المكانية تشير إلى إزاحة المعوقات والعقبات البنيوية التي تعتبر حاجز أمام التطور المكاني، ومن ثمة إظهار قدراته وطاقاته الكامنة، وبعدها تجنيد الإمكانيات للوصول إلى حالة التوازن النسبي بخطوط متوازية مع الاقتصاد الوطني، ومن هنا أكد الباحث (Clower.R, 1966) أن الزيادة في الناتج من الموارد ليس مهم بقدر ما يهم أثر هذه النتائج على الارتقاء بحياة السكن، بينما يذهب فريدمان إلى التركيز عل البعد المكاني للتنمية الاقتصادية (Friedman.J ,1969).

وعلى هذا الأساس فإن حدوث سياسة تنموية مكانية متوازنة لا يتم إلا من خلال الموازنة بين الاتجاه الاجتماعي من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، والاتجاه الاقتصادي بتوفير الكفاءات الفنية والموقعية للاستثمار تعتمد على خطط إنمائية ممثلة حسب (علي.س، 2000) في:

- **التوازنات القطاعية:** وهي تلك التي لها دور مهم في تأمين التناسق الحاصل بين الإنتاج القطاعي لتلبية كل قطاع احتياجاته الخاصة واحتياجات القطاعات الأخرى تفاديا لحدوث الاختناقات، أو الهدر والإغراق غير المجدي اقتصاديا وصولا للاستعمال الكامل والأمثل للموارد المتاحة.
- **التوازنات المناطقية:** وهي لا تقل أهمية عن التوازنات القطاعية ، إن لم يكن أكثر وهذا يعود إلى وجود مبدأ إنمائي عام، ألا وهو ضرورة مراعاة التوازن الإنمائي المناطقي لتدعيم الترابط والتواصل بين كافة المناطق في البلد الواحد.

وبذلك يتم تفادي المركزية الشديدة للنشاطات الاقتصادية، وما يترتب عنها من عشوائيات النمو الخاصة بالمدن عن طريق كسر التمركز الحضري والتباينات التنموية باستخدام استراتيجيات، وآليات تحد من الاختلال التنموي بين المناطق والمراكز الحضرية.

فسياسة التوازن المكاني تشترط توزيع المشاريع التنموية، والاستثمارية، والإنتاجية والخدمية بصورة عادلة على جميع الوحدات الإدارية المكونة للمنطقة أو الإقليم من أجل إذابة التباين التنموي، وخلق قدرة تنافسية بين عناصر النظام الحضري المكونة للشبكة الحضرية، تتحمل المسؤولية في تشجيع الاستقطاب وتحجيم نمو المدن، ووضع حد لعملية الهجرة واتجاهات التمركز الحضري.

مقدمة:

عرفت المجتمعات تحولات مهمة، استدعت انتهاج مقاربات وأدوات تحليلية، تهتم بالإنسان كفرد مهم في بيئته يؤثر فيها ويتأثر بها، وهو ما أدى بالعديد من الباحثين من تيارات مختلفة إلى اقتحام مجال التحليل باستخدام مقاربات من شأنها أن تضبط التسلسل المنطقي لدراسة البحث العلمي، حيث اختلفت المقاربات وكثرت وتميزت كل واحدة بجانب معين في التحليل، فبينما المقاربة الوظيفية تصب اهتماماتها على الوظيفة كعامل رئيسي لجميع العلوم إلى درجة الاعتقاد بالهيمنة الكلية للطبيعة على الإنسان.

تذهب بعض النظريات منها نظرية (داروين، فرويد)، ونظريات الجغرافيا وغيرها من النظريات التي ركزت في اهتماماتها على منطق القوة الطبيعية ومدى تأثيرها على حركية الإنسان، والمقاربة الانتروبولوجية (Edward.T.Hall) التي تهتم بالعلاقة الحميمية بين الممارسة الاجتماعية وبعدها المجالي، أما المقاربة المظهرية (K.Lynch) على المشهد وما يربطه بسميائية المجال وتنسيق المواقع، والمقاربة الشكلية مع حركة الجشتاليين على الشكل وغيرها من المقاربات التي انتهجت أساليب تحليلية في البحث العلمي (فرحي.ع، 2002).

أما المقاربة النسقية فهي أحد الاتجاهات التي تنطلق من المسلمة القائلة بأن الكل يتضمنه الجزء والجزء يتضمنه الكل فهي تولي اهتماما بكل الاعتبارات والجوانب التحليلية الخاصة بالعمران، وتعتمد على دراسة العلاقات الوظيفية الناشئة بين المناطق داخل المدينة ذاتها، وبين المدن وأريافها، والمدن بعضها ببعض فالمهم هنا هي العلاقة بالدرجة الأولى بين الكل والأجزاء. فهذا التيار بحسب (لدرع.ط، 2013) "ينهل من تطور العلوم ويتأثر بمناهجها البحثية وأساليبها التحليلية في دراسة العلاقات بين عناصر المنظومة النسقية الواحدة"، فالأمر هنا يتعلق بمدى فعالية البناء النسقي ومتانة العلاقات بين عناصره، لأن من أهم مميزات هذه المقاربة التحليلية هي تركيزها على العلاقات والتشابكات بين عناصر النسق دون أن تهمل المتغيرات، حيث أن الشبكة الحضرية كنسق تتكون من مجموع مؤسسات بشرية تختلف في أحجامها، وهياكل الاتصال بمختلف أنواعها تشكل في مجموعها كل لا يتجزأ يأخذ كل عنصر فيها موقعه حسب حجمه، ودوره، ووظيفته أما بخصوص رتبته في السلم النسقي فما هو إلا حالة ظرفية (فرحي.ع، 2002)، من هذا المنطلق أصبحت المقاربة النسقية أحد الأساليب المستخدمة في البحوث العلمية لتحقق بناءا موحدا ومنسقا للمعرفة من خلال تشكيل يتم فيه استعمال التحليل الكمي بكل أنواعه من أجل دراسة العلاقات المتشابكة بين عناصر النسق بشكل

واضح ودقيق، ليركز بذلك على دراسة العلاقات بين كل من العناصر والمتغيرات في النظام بدل الاقتصار على دراسة العناصر فقط أو دراسة عنصر واحد وافتراض ثبات العناصر الأخرى كما هو الحال في المنهج التجريبي، لهذا السبب أعطت هذه المقاربة صورة أكثر وضوحا وشمولا ودقة لواقع وحقيقة الظواهر المدروسة وساهم في عملية التنبؤ بمستقبل هذه الظواهر، فهو مفهوم علمي تم استعماله على نطاق واسع في حقول المعرفة عل اختلافها كإطار وأسلوب ثابت لا يتغير بتغير استخداماته في العلوم المختلفة، غير أن محتواه يختلف من حقل علمي لآخر، لذا سنتناول في هذا الفصل في إطاره النظري إلى جملة من المقاربات والنماذج والمناهج المستخدمة في البحوث العلمية، مع التركيز على المقاربة النسقية كأسلوب تحليلي واعتماده كخط موجه منهجي رئيسي في هذه الدراسة بحكم ما يميز هذه المقاربة من خصائص تميزها عن غيرها من المقاربات أنها تمكننا من التعمق في العلاقات الحاصلة ضمن النسق الحضرية بأنظمتها، وتفاعلاتها الوظيفية ضمن حدودها البيئية، واستخدامه على مدى مستويات تحليلية بطريقة مترابطة ومتكاملة في دراسة علمية ممنهجة بشكل أكاديمي.

1- النسق، النشأة والتعريف:

1-1 النشأة:

تم استخدام لفظة النسق من طرف العديد من الباحثين في أدبياتهم وكذا ترجماتهم، حيث يرجع مفهوم هذه الأخيرة إلى بداية الحياة الإنسانية وقيام علاقة الإنسان مع بيئته وإحساس هذا الأخير بما يحدث من ترابط بين الأشياء من حوله، وهو مفهوم تم تداوله من طرف العديد من الفلاسفة في أفكارهم وخاصة اليونانيين منهم " أفلاطون"، وفي كتابات "هيغل" وأتباعه، وفي نظرة الجشتاليين حينما قالوا بأن الكل أكبر من مجموع الأجزاء وأننا لا نستطيع فهم الأجزاء بمعزل عن الكل (رجاء.و.د، 2000).

وكان للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الدول الأوروبية دورا مهما في بروز النظرية النسقية في مجال البحث العلمي باعتبارها أحد الوسائل التي من الممكن أن تعطي تفسيرا شاملا لتداعيات هذه الأزمة الخانقة، وإمكانية طرحها لبدائل مناسبة لحلها.

من هنا عمل العديد من الباحثين إلى تطوير النظرية وجعلها منهجا علميا نستطيع من خلاله تحليل الظواهر الاجتماعية عامة والظواهر الأخرى التي تبحث عن حلول.

فكان من أبرز هؤلاء الباحثين " دفيد إستون "، و" تالكوت بارسونز" ومنه أصبحت المقاربة النسقية بمثابة النظرة الشاملة إلى الظواهر من جميع أبعاده وعناصره محاولة الإلمام بمجموعة العوامل المؤثرة على هذه العوامل، وعدم البحث عن أسباب منفصلة أو عوامل مستقلة بل دراسة شبكة العوامل المؤثرة في علاقاتها وتفاعلها مع بعضها (بهجت.ق، 2013).

هذه المقاربة والنظرة الجديدة ساهمت في إرساء قواعد نستطيع من خلالها التحكم في الظواهر التي يتم دراستها وتناولها في شموليتها وكلياتها ومن ثمة تجاوز النظرة التي تركز على تجزئ الظواهر وفصل عناصرها عن بعضها البعض.

2-1 تعريف النسق:

1-2-1 لغة: يعرف ابن منظور (النسق) في كتابه لسان العرب بقوله النسق من كل شيء: ما كان على طريقة نظام واحد، عام في الأشياء، وقد نسقه تنسيقا، ويخفف. ابن سيده: نسق الشيء ينسقه نسقا ونسقه نظمه على السواء، والنسق هو تناسق، والاسم نسق وقد انتسقت هذه الأشياء بعضها إلى بعض أي تنسيق.....، والتنسيق:التنظيم، والنسق: ما جاء من الكلام على نظام واحد، والعرب تقول لطوار الحبل إذا امتد مستويا: خذ على هذا النسق أي على هذا الطوار،.....والكلام إذا كان مسجعا، قيل نسق حسن والنسق، بالتسكين: مصدر نسق الكلام إذا عطف بعضه على بعض، ويقال: نسقت بين الشيئين وناسقت" (ابن منظور ، 2003).

وتدل النسقية، في اللغة، على التنظيم، والترابط، والتماسك، والتسلسل، وتتابع الأفكار، وانتظامها في نسيج نصي موحد موضوعيا وعضويا.

وتعني كلمة نسق (Système) في اليونان القديمة (Sustema) التنظيم والترتيب والمجموع، ومن ثمة، تحيل هذه الكلمة على النظام والكلية، والتنسيق، والتنظيم، وربط العلاقات التفاعلية بين البنيات والعناصر، والأجزاء وعليه فالنسق عبارة عن نظام بنيوي عضوي كلي جامع.

وعرفت الموسوعة الفلسفية الروسية النسق بأنه لفظة يونانية تعني " الكل المركب من الأجزاء"، كما ورد في معجم الألفاظ الأجنبية في اللغة الروسية أن النسق " هو جملة العناصر المرتبطة مع بعضها بعضا تشكل وحدة محددة، أو هو كيان فكري مستقل من العلاقات الداخلية" (سليمان.أ، 2014).

2-2-1 اصطلاحا: يذهب العديد من الباحثين أنه من الصعب جدا إعطاء تعريف لا يشوبه اعتراض ومحدد لكلمة "النسق"، ويعود ذلك لارتباط هذا الأخير بالمفاهيم المراد التطرق إلى دراستها.

من هنا ميزت " مادلين غرافيتس " في تعريفها للنسق بين اتجاهين هما: (بهجت.ق، 2013).

أولا: اتجاه يستمد تعريفاته من توجيه بنيوي وظيفي، وهو تعريف مستوحي من كتابات " بارسونز " وتلاميذه، وأشهرهم " ك. ألموند "، و" د. أبتر " يرى هذان الكاتبان أن العلاقة بين الكل والأجزاء مميزة، إلى حد أنها تصبح المعيار الذي يحدد النسق، ومنه كتب " لود فيغ برتلانفي" عن النسق " أن النسق هو مجموعة من الموضوعات ومن العلاقات بين هذه الموضوعات وصفاتها"، حيث يعيب عن هذا التعريف أنه بني على أساس خصائص مسبقة، وهذا ما يضفي عليه طابعا استطراديا.

فالنسق عند : (Bertalanffy.L.V, 1968) تركيب لعناصر في حالة تفاعل فيما بينها، ويقصد بهذا التفاعل تلك الظاهرة المجسدة لتكتل بين أفراد، يكون تصرف كل واحد منهم مؤثر في الأخر.

ثانيا: اتجاها يستمد تعريفاته وتحليلاته من الإعلام والتوجيه وقد برز في هذا الاتجاه كتابا أشهرهم: " ك. دوتش "، و" د. ايستون "، و" ل. مل "، يعتبر هولاء الباحثين إلى أن تحليل النسق والتوجيه مظهرين لبناء نظري واحد، أحدهما أكثر سكونية (تعريف الأنساق وعلم قوانين التصنيف) ، والآخر أكثر دينامكية (دراسة السلوك والتغيرات).

وهم من خلال هذا الشكل يتعارضون مع مؤسسي نظرية الأنساق العامة (برتلانفي، بولدينغ) اللذين يرون أن علم التوجيه صنفا مستقلا كذلك، نظاما متخصصا على مستوى آليات المراقبة.

أما " روبرت دال" فقد أخذ منحى آخر في تعريفه للنسق على أن " تسمية شيء ما نسقا، ما هي إلا طريقة مجردة للنظر إلى أشياء محسوسة. ومن ثم، ينبغي للمرء أن يكون حريصا لكي لا يخلط الشيء المحسوس بالنسق المجرد، والنسق هو أحد مكونات الأشياء، والذي يجرد بدرجة ما وذلك لأغراض التحليل " (بهجت.ق، 2013).

وذهب آخرون إلى أن النسق" عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى، وأي نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل يطلق عليها نظرية الأنساق".

ومن بين التعاريف أيضا "مرعي، 1973" نقلا عن: (لطيفة.ص.، 1991).

"هو كل مركب من مجموعة من العناصر لها وظائف وبينها علاقات تبادلية شبكية تتم ضمن قوانين وبذلك يؤدي الكل المركب في مجموعة نشاطا هادفا، وتكون له سمات مميزة، وعلاقات تبادلية مع النظم الأخرى ويوجد بعد مجالي وآخر زماني، ويكون مفتوحا يسمح بدخول المعلومات والأفكار أو الموارد إليه، ويكون ضمن حدود، وله مدخلات ومخرجات".

وعليه نجد أن النسق هو مجموعة من:

- العناصر المتفاعلة التي تكون كلا واحد، له وظائفه المعينة.
- العناصر أو تربط بينها علاقات بالتبادل كما تربط بين خصائصها.
- الحوادث يوجد بينها تبادلات داخلية كبيرة وصلات وثيقة.
- القواعد والإجراءات، أي مجموعة من الأشياء المترابطة من جهة ومجموعة من القواعد والإجراءات أو السلوك من جهة أخرى، ومجموعة الأشياء هي (كيان النسق) أما مجموعة القواعد فهي (نسق عمل النظام).

2- النسق والبيئة ودرجة التعقيد:

هناك من الباحثين الذين أدرجوا في تعريفهم للنسق (البيئة) وعرفوا النسق بأنه:

مجموعة من العلاقات والصفات وخصائص الأشياء وبين البيئة التي هي فيها، حيث بين الباحث (Berry) النسق البيئي ، وعبر عنه بأنه: " شخصية لها طابع مميز، ويتألف من أشياء مخصصة". والنسق البيئي في رأيه " كائنات حية وعوامل بيئية معقد، تتفاعل فيها الكائنات مع بعضها بعدة طرق ومنها تظهر نتائج أو تأثيرات متبادلة بين البيئة والسكان" (Harvey.D, 1969).

وهنا يذهب (نيكلاس.ل، 2010) إلى التمييز بين النسق والبيئة قائلا أن " البيئة دائما أشد تعقيدا من النسق"، أي أن النسق يتعامل مع بيئة تفوقه في درجة التعقيد. فوضع صياغة لمصطلح التعقيد بمفهوم التميز أو الشكل، هنا يتضح أن التعقيد يمثل إشكالية تخص العتبة (الحدود)، التي لا نستطيع تخطيها وهي ربط كل عنصر بكل العناصر، وهنا يذهب (نيكلاس.ل، 2010) للقول أن التعقيد البسيط هو التعقيد الذي لا يزال يسمح بربط كل شيء بكل شيء، بينما التعقيد المعقد (المركب) فهو حالة تستوجب أنماطا انتقائية أي هي أكثر انتقائية وانتقائية واشتراطا، وأكثر غنى بالبيانات وهو الذي يتطلب تحقيق شيء بذاته دون سواه، وهنا يذهب إلى القول أنه لا يمكن التمييز بين البسيط والمعقد بينما في كل الأحوال وأحسنها يسمح بربط كل شيء بكل شيء، وهكذا يمكن لتعقيد آخر أعلى درجة في المستوى أن ينتقي روابط ، وعليه فالنسق الأكثر تعقيد هو:

- ✓ نسق مفتوح: وللحفاظ على هيكلته عليه أن يقوم بالتبادل المعلومات وبصفة مستمرة مع محيطه الخارجي.
- ✓ ترابطي: لكي نفهم الحقيقة المعقدة لا بد من فهم العلاقة الرابطة بين الأجزاء بعضها البعض.

- ✓ هرمي: أن كل مستوى نسقي يضم أولويات جديدة وخاصة.
- ✓ هادف:لا يمكن العمل قبل تحديد الهدف والغاية المشتركة التي تجمع بين جميع أجزاء وعناصر النسق الأخرى.
- ✓ يستلزم التنوع: لكي تتكيف باستمرار مع تغيرات المحيط يجب عليها أن تكون مرنة ولا مركزية في التسيير واتخاذ القرار.
- ✓ له قابلية التعديل الذاتي: ككل النسق الحية لها القدرة على تعديل وضعيتها مع تغيرات البيئة المحيطة.

3- مميزات النسق: (رجاء.و.د، 2000).

- لكل نسق كيان خاص به، وله أيضا حدودا معينة تميزه عن البيئة التي يعيش فيها، كل عناصر هذا النسق تقع ضمن هذه الحدود، وكل ما خرج عن نطاق هذا النسق يدعى بيئة النسق.
- بيئة النسق هي كل ما يؤثر ويتأثر به النسق، كون النسق يأخذ من بيئته الموارد المدخلات ويزودها بالمخرجات.
- عناصر النسق تمتاز بالترابط والتكامل، وتؤدي وظائفها كاملة من خلال هذا الترابط والتكامل، حيث أن كل عنصر من العناصر المكونة للنسق يؤدي وظيفة ما، من دون أن عن الأجزاء الأخرى المكونة للنسق، بل أن قدرة العنصر على أداء وظائفه مرهونة بمدى الترابط وحجم العلاقات مع باقي العناصر الأخرى المكونة للنسق.
- يستمد النسق مدخلاته من البيئة، على اعتبار أن المدخلات هي مجموع الطاقة والموارد والمعلومات، وهذه المدخلات هي أساس عمل النسق واستمرارية وجوده، فلولا وجود المدخلات لأندثر النسق بعده بمدة.
- للنسق أهداف ووظائف، فهو مسئول عن إنتاج مخرجات محددة يزود بها باقي الأنساق المجودة ضمن بيئته، ويحتمل أن تكون مخرجات نسق ما هي مدخلات لنفس هذا النسق.
- يميز النسق عمل تحويلي، فهو يقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات أو يحول الموارد الأولية إلى مجموعة من المخرجات المنظمة حسب معايير مضبوطة ومعينة.

يتضح هنا أن كل نسق هو نسق ثانوي فرعي لنسق آخر أوسع وأكبر منه، وأن كل عنصر من عناصر النسق يمكن أن يشكل نسقا فرعيا، وأن العلاقات بين النسق علاقات هرمية.

4- اتجاهات نظرية للمقاربة النسقية:

كباقي المقاربات ، فإن المقاربة النسقية لم تسلم بدورها من عدوى الانقسام والتجاذب القطبي لذا فإننا نجد العديد من الاتجاهات، وأبرزها اتجاهين أساسيين هما: (بهجت.ق، 2013).

اتجاه يتزعمه (**تالكوت بارسونز، غابرييل ألموند ودافيد أبتر**)، أما الاتجاه الثاني يتزعمه (كارل دوتش، دافيد ايستون و لوسيان مل)، وفيما يلي سرد لهذين الاتجاهين:

4-1 الاتجاه البنيوي الوظيفي " تالكوت بارسونز":

يعتبر " تالكوت بارسونز" (1929-1979م)، أحد رواد هذا الاتجاه كأحد المنظرين في علم الاجتماع المعاصر، لقي عمله أهمية كبرى وأساسية بفعل الجهد المبذول من طرفه بهدف بناء نظرية سوسيولوجية عامة، يمكن من خلالها الإلمام بالجوانب التي تحيط بمظاهر الفعل الاجتماعي، ما يميز هذا الباحث أن أعماله خالفت ما ذهب إليه زملائه الأمريكيين التجريبيين الذين لم يعطوا النظرية أية قيمة بحجة أنها مدموجة بالفلسفة، وتتنافى مع البحث العلمي والملاحظة المباشرة للوقائع، وعلى خلفية ذلك أبرز "بارسونز" موقفه الذي يذهب إلى أن البحث التجريبي لا يكفي إذا لم يتم ربطه بإطار مفاهيمي أو بفكر نظري، فالحقائق لا تعكس مباشرة، كما أنه لا وجود لوقائع غير مصقولة.

فالباحث هو الوحيد الذي يوضح الواقعة أو الحقيقة، بعدها يعيد بناءها، ولا يغير من الوضع شيئا إذا كان البناء تم أو يتم بشكل واع أو غير واع، فالباحث هنا بحاجة إلى النظرية ليقوم بعملية الشرح والتفسير والتوقع وطرح الفرضيات وإيجاد روابط منطقية لبحثه.

رغم أن "بارسونز" يعطي اهتمام كبير لدور النظرية في عملية البحث، إلا أنه لا يذهب إلى حد القول أن المفاهيم تعكس الحقيقة، والسبب هو أن التصور العقلي في رأيه يخضع إلى اعتبارات ذاتية ممثلة في المثل والعلاقة بالقيم، والأفكار، والصور، والمشاعر، والأهداف التي تحرك الفرد، وعلى هذا فإنه لا يمكن لأي نظرية أن تتغاضى كل ذلك في فهم التصرفات.

4-2 الاتجاه التوجيهي: اشتهر به العديد من الباحثين هم:

أ- كارل دوتش:

يذهب هذا الباحث إلى تشبيه النظام السياسي بنسق توجيهي للمراقبة بالخطأ، ومماثلة نسق القرار السياسي بآلية مؤازرة في شكل قذيفة موجهة ذاتيا باتجاه الهدف، وبذلك يسمح بطرح أسئلة أساسية لعلم السياسة في رأي الكاتب، فالتغيرات الداخلية والخارجية يجب توجه من طرف الدولة (حركة الهدف) وتباعد الجواب المعطي (مدى التصحيح وسرعته)، وقدرة الحكومة على الدقة (المسافة

بين وضع الهدف المتوقع ووضعه الحقيقي)، وهنا مفهومي التوجيه والتغذية الراجعة السلبية أساسيان هنا.

ب- لوسيان مل:

يحاول أن يقوم بنقل مماثلة للتوجيه إلى العمل الإداري، ففي الوقت الذي حاول فيه الاقتصاديون والباحثون الأمريكيون، بعد تأكدهم من أن عقلنه التنظيم لم تعد كافية للتحليل، فأدمجوا العوامل الاجتماعية والنفسية في مخططاتهم، غير أن هذا النموذج لم يحقق تقدما بانتهاجه مثل هذه النزعة الآلية كما يبدوا للباحثين.

ت-د. إستون:

يستوحي في تحليله شكليا عم التوجيه ويقتبس عنه مفاهيمه ، وهذا التحليل الديناميكي يعارض فكر الباحث "بارسونز" لأنه لا يرجع إلى مفهوم التوازن، حيث أن المسألة الرئيسية في رأي إيستون هي مسألة استمرار الأنساق عبر التغير، وهو يرى أن كل نسق يشمل ثلاثة مكونات أساسية هي:

- الجماعة (تمثل أعضاء النسق)
- أسلوب الحكم (المعايير).
- السلطات (شاغلوا أدوار السلطة).

كما يرى بأن النسق يضم خمسة نشاطات مهمة وهي:

- صياغة متطلبات مختلفة.
- اختيار هذه المتطلبات وتحويلها بالتشريع والعادات.
- اتخاذ القرار.
- التنفيذ بوسائل إدارية.
- أركان النسق.

ويذهب الباحثين إلى عدم الحكم على " إستون" على المستوى النظري، وإنما على مستوى جذري لمخططه وبالقياس إلى الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، حيث كان " إستون" يعتقد أن التحليل النسقي يجب أن:

- يقدم خطة استكشاف وتفسير.
- يسمح بدراسة قطاعات جديدة.
- يجمع المعطيات الموجودة تبعا لمحتويات أكثر عمومية.

- يجيب بشكل أوسع، عن السؤال الأساسي: ما الذي يتيح لنسق سياسي أن يستمر.
-

5- شروط النسق:للنسق شروط وهي وجود:

- مكونات أو عناصر.
- وظائف واضحة لهذه المكونات ووظائفها.
- تفاعل بين هذه المكونات.
- معيار أو قانون منظم لحركة مكونات النسق.
- بيئة خارجية يتعايش معها النسق ويؤدي فيها وظيفة.

6- أنواع النسق:

هناك نوعين من النسق ميزهما الباحثون هما النسق المفتوح، والنسق المغلق ولكل منهما خصائص كما يلي:

6-1 النسق المفتوح: (ربحي.م.ع وعثمان.م.غ، 2000).

وهي نسق تتفاعل مع بيئتها فتؤثر وتتأثر بها، وهو أكثرا أنواع النسق شيوعا والأمثلة على ذلك متعددة مثل (السيارة، الحاسوب،...)، حيث يستمد موارده الأساسية منها، وتزودها بمخرجاته، بعكس النسق المغلق الذي لا يتأثر في بيئته أو يؤثر فيها، وللنسق المفتوح خصائص هي:

6-1-1 خصائص النسق المفتوح: (رجاء.و، 2000).

- النسق المفتوح يتبادل التأثر والتأثير مع بيئته، حيث يأخذ منها المعلومات والموارد الأساسية (ممثلة في المدخلات)، ويزودها بالمخرجات، فلهذا النسق له مدخلات ومخرجات مرتبطة بالبيئة التي تحيط به.
- يحافظ النسق المفتوح على حالة من التوازن والاستقرار، لأن النسق المفتوح يقوم بالمحافظة على مكوناته وعلى النسب الموجودة بين هذه المكونات بطريقة مستمرة، فإذا حدث له خلل ما أعاد تنظيم مكوناته من جديد بطريقة تبقي علاقته مع البيئة ايجابية ومتوازنة باستمرار، ومنه فالنسق هو في حالة تكييف مستمر مع البيئة، وميزة هذا التكيف هي الديناميكية كون النسق لا يتجمد بل يتفاعل بطريقة مستمرة ودائمة مع البيئة المحيطة.
- يمتاز النسق المفتوح بالتعقيد في مدخلاته، كونه لا يعتمد على مدخل واحد أو طريقة واحدة للحصول على المدخلات، كما أن مخرجاته معقدة أيضا، وانفتاح النسق يزداد على البيئة كلما

ازداد التعقيد في المدخلات والمخرجات، أما الأنساق المغلقة فإن مدخلاتها قليلة جدا ومحددة أما مخرجاتها فتمتاز بالبساطة أيضا.

- يتميز النشاط المفتوح بنشاط مستمر، فهذا الأخير يستمد من البيئة طاقته موارده الأساسية ويقوم بتحويلها إلى مخرجات تسد من حاجيات البيئة، وهذه المخرجات بالمقابل تؤثر مرة أخرى على مدخلات النسق من حيث النوع والكم.
- النسق المفتوح هو النسق الأكثر قدرة على البقاء والاستمرار، بسبب ما يستورده من طاقة وموارد الأساسية بطريقة مستمرة ودائمة، وهو الشيء الذي يكسبه صفة الصمود لكل عوامل الاندثار والفناء، وكذا التغيير.
- من مميزات النسق المفتوح أنه يتلقى تغذية راجعة منظمة، ويستجيب لهذه التغذية، وفي أثناء ذلك يقوم بإجراءات لتعديل مدخلاته وعملياته في إطار ما يتلقاه من تغذيته الراجعة.
- ما يميز أجزاء النسق المفتوح ترابطها وتكاملها، لأجزاء أدور فمنها ما يقوم بنشاط معين كاستقبال الطاقة والموارد من البيئة، وتقوم أجزاء أخرى بتحويلها إلى صور أخرى، بينما تقوم أجزاء أخرى بالمحافظة على النسق وصيانة وجوده، وفي الأخير ناتج النسق هو محصلة نشاط كل أجزاءه.
- تتشابه كل الأنساق المفتوحة عند النشأة، لكن بعد فترة معينة وبفعل ما يحدث من تفاعل بين بعضها البعض تتميز عن بعضها، وذلك حسب نشاط كل نسق في تفاعله، وقدرته على اكتساب الموارد والطاقات من البيئة المحيطة.

6-2 النسق المغلق:

أطلق عليه النسق المغلق لأن علاقاته مع البيئة محدودة جدا، بحيث لا يقوم باستيراد الموارد الهامة من البيئة كما لا يزودها بمخرجات هامة أيضا، وهو ما يعبر عن حالة الانعزال الموجودة بينه وبين بيئته ويتجاهل تماما ما يجري فيها، ما يميز هذا النوع من الأنساق أنها تتجه نحو الضمور التدريجي أو الاختفاء.

6-2-1 خصائص المقاربة النسقية: (بهجت.ق، 2013).

حدد أغلب الباحثين خصائص المقاربة النسقية في خمسة خصائص أساسية وهي باختصار:

أ- **التجلي:** يعني أن النسق ليس مجموع العناصر المكونة له، بل هو أكثر من ذلك، هي خصائص متميزة لا تتحقق بجمع العناصر المختلفة للنسق، بل لا يتم فهم هذه الخصائص المتجلية إلا على ضوء النسق ككل.

ب-**الاتصال:** داخل أي نسق يجب أن نجد قنوات للاتصال، أي انتقال داخل النسق وعلى أساس انتقال هذه المعلومات تتم المراقبة، وحصول هذا الاتصال يكون على مستوى انتقال المعلومات أو المواد أو حتى القيم.

ت-**المراقبة:** بناء على المعلومات التي تنتقل داخل النسق يتحقق نوع من المراقبة لسيرورته، وبالتالي نستطيع اكتشاف الاختلالات الموجودة في النسق، ومحاولة ضبطها عن طريق وضع خطط لإجراءات تطبيق المقاربة النسقية وفق المراحل التالية (تحديد المشكلة، تحليل النسق، تحديد هدف النسق، وضع الإجراءات، اختيار البدائل، تنفيذ النسق).

ث- التكيف: إن مجموعة وحدات الأفعال التي تعمل على تأسيس العلاقات بين النسق وبيئته الخارجية، ومضمون التكيف يتعلق بالحصول على المصادر المختلفة التي يحتاجها الأنساق المشكلة للبيئة، فتكيف النسق هو هضمه لمختلف المؤشرات التي تصدر عن محيطه وملائمة سيره الداخلي مع هذه المؤثرات.

ج- الهرمية: العلاقات الهرمية هي أحد الخصائص المميزة للنسق، فكل من الهرمية العضوية أو الوظيفية تتحقق بصورة واضحة من خلال وجود محددين، أولهما المحددات الثانوية وما تحمله من قواسم مشتركة بين أجزاء النسق ومكوناته، وثانيهما المحددات الأولية الأساسية بوجود منطقة مركزية تمثل مركز ثقل النسق ككل تتميز بوجود خصائص قادرة على إحداث تأثير في كامل أجزاء ومكونات هذا النسق وحتى خارج حدوده.

<u>الشكل رقم (III-1)</u>: رسم توضيحي لعناصر النسق وعلاقاته.

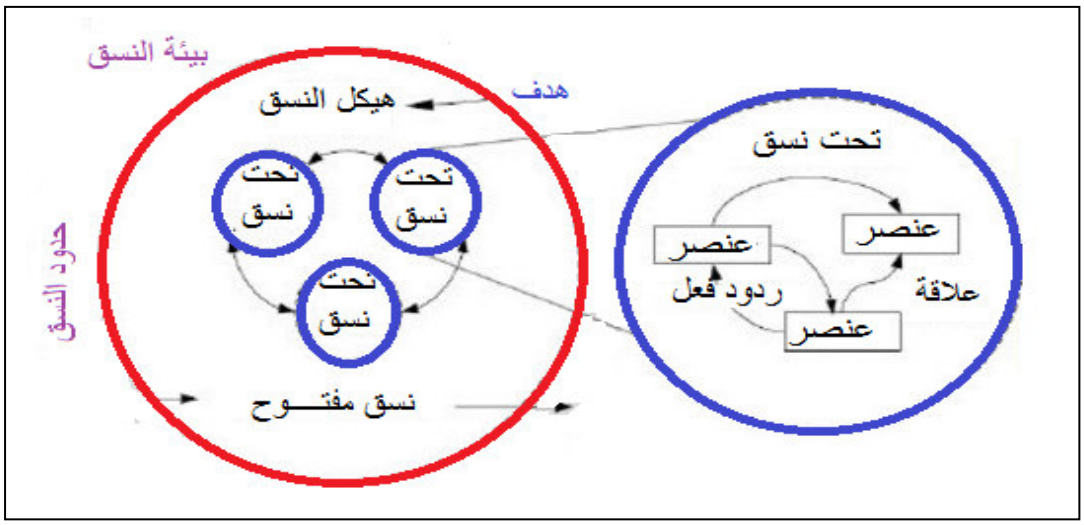

المصدر :(Sandra.C et al 2010)

7- عناصر النسق والروابط بينها: (رجاء.و، 2000).

يتكون النسق من عدة عناصر تمتلك وظائف، وتربط فيما بينها علاقات منظمة، تمثل العناصر الوحدات الأساسية في النسق، يعتمد تحديدها على مستوى التحليل أو المقياس المستخدم في تحليل النسق، حيث أن هذا الكل يؤدي نشاطا هادفا، وله سمات تميزه عن غيره، ويقيم هذا النسق علاقات زمكانية مع البيئة التي تحيط به، ويعني هذا أن لكل نسق كيان خاص به يميزه عن البيئة المحيطة به، وكل ما يقع ضمن هذا الكيان يمثل عناصره وأجزاءه، وكل ما يقع خارج حدوده يمثل بيئة النسق التي تتأثر به ويتأثر بها، وهي مصدر المدخلات ويزودها بالمخرجات.

8- عناصر النسق:

عناصر النسق هي الوحدة الرئيسية، وتعريف العنصر يستند على المقياس الذي ندركه، حيث يذهب بلالوك (Blaloc , 1959) إلى طريقتين بإمكاننا أن ندرك من خلالهما العنصر تبعا لمرتبة أو وظيفة النسق، وضرب لنا مثال المصنع كوحدة لا تتجزأ، يقوم ضمن نشاط اقتصادي، وقراراته بعوامل داخلية أو خارجية، يكون الاتصال الخارجي فيه يتم باسم المصنع وحده، كونه وحدة قائمة بذاتها، ويتكون المصنع من عناصر دنيا ممثلة في العمال، يتعاملون مع أفراد آخرين في مصنع آخر، وهو ما يضعنا أمام مشكلة تتعلق بالقياس.

هناك مشكلة أخرى قد تصادفنا تتعلق بتفسير الفكرة الرياضية للعنصر، هذه الأخيرة ترتبط بتعريف المشكلة في حد ذاتها، بسبب احتمال أن تكون الظاهرة حيث تكون موزعة بشكل متصل ومترابط يصعب فصلها، وفي بعض الأحيان تكون الظاهرات منفصلة وذات حدود واضحة، غير أنه من وجهة النظر الرياضية فإن العنصر متغير، وعليه وجب أثناء البحث عن ترجمة العنصر الرياضي، نقوم بتفسير العنصر على أنه بعض صفات أو خصائص فرد محدد، وليس الفرد بذاته، ومنه حينما نريد تعريف العناصر لا يقتصر التعريف على الأفراد فقط، بل وجب علينا أن نسلك إجراء أعمق لقياس صفات وخصائص هذه العناصر.

9- العلاقات والروابط بين عناصر النسق:

تتمثل في مجموع الروابط التي تصل الأشياء والخصائص ضمن النسق، فالخصائص هي التي يتميز بها النسق، أما العلاقات فهو ما ينشأ بين عناصر النسق الواحد، وكذا بين النسق الرئيسي والنسق الفرعية، وأيضا بين النسق الفرعية نفسها وهي موضحة في أشكال العلاقات التالية:

9-1 العلاقات المتتالية: أبسط أنواع العلاقات، تكون عناصرها متتالية ويمكن رصدها على أنها خصائص ارتباط سببي، وهي التي شاع استخدامها في العلوم التقليدية.

9-2 العلاقات المتوازية: تشبه سابقتها (العلاقات المتتالية)، حيث يتأثر عنصران مثلا بعنصر آخر، وهو ما يجعلها تشبه الارتباط السببي.

9-3 علاقات التغذية الراجعة: وفي هذه الحالة يقوم العنصر بالتأثير في نفسه (مثل نافورة الماء التي تسحب الماء وترجعه ليعاد سحبه من جديد)، في أغلب الأحيان نرى هذا النوع من العلاقات في النظم الالكترونية.

إن العلاقة الوظيفية التفاعلية هي القوة المحركة للعلاقات المتبادلة أو المسببة لتفاعلاتها، وتوجد بعض العلاقات المتبادلة ليست بالوظيفية في طبيعتها، بينما تساعد على تحديد البيئة المورفولوجية ، في حين أنها تكون في بعضها الأخر وظيفية، وهنا تم التمييز بين نوعين من المنظومات وهما: المنظومة المورفولوجية، والمنظومة الوظيفية، كمثال على المنظومة والعلاقة بين عناصرها (الجهاز الهضمي، فهو جهاز يؤدي فعاليات معينة غايتها الأساسية هي هضم الطعام، يحتوي منظومة فرعية كالفم والمريء والمعدة والأمعاء والكبد....الخ، لكل منها وظيفة أساسية في الوظيفة الرئيسية وهي هضم الطعام).

نشر هنا أن سير عمل هذه الناصر بطريقة سليمة وطبيعية فأن سير الهضم سيكون بشكل طبيعي، فإذا حدث أي خلل في أحد العناصر سيؤدي إلى خلل في عمل الجهاز الهضمي، كذلك الحال في الدورة الدموية، والجهاز التنفسي، وغيرها كل منها منظومة مؤلفة من عناصر لكل منها وظيفة.

10- تحليل النظام: (رجاء.و، 2000).

إن تحليل المنظومة كأداة تقنية أو منهجية نافعة تصلح لدراسة مختلف الظواهر بما فيها الظواهر الإنسانية، مع الإشارة إلى أن منهج التحليل يهتم ويركز بشكل كبير على العلاقات والارتباطات بين أجزاء النظام أكثر من التركيز على أجزاءه، حيث بدأ هذا الاتجاه في التطور لأن التفسير الأحادي يقدمه التحليل الجزئي ليس بالمقبول في العلوم الاجتماعية.

كما أن تحليل المنظومات له علاقة متينة بالأساليب الرياضية الكمية، حيث أنه في بعض الحالات يمكن لنا تعيين، ووصف، وتحليل، وتفسير بصيغة رياضية، من دون أن نعمم ذلك على جميع حالات المنظومة ومستوياتها، لنلجأ أحيانا إلى استخدام لغة الكم والكيف في بعض المنظومات.

10-1 دراسة النظام:

ترتبط دراسة أي نظام بثلاث جوانب ممثلة في:

- النظام وما يجري داخله من عمليات.
- مدخلات النظام وأنواعها.
- مخرجات النظام وأنواعها.

الشكل رقم (III-2): الجوانب الثلاث لدراسة النظام.

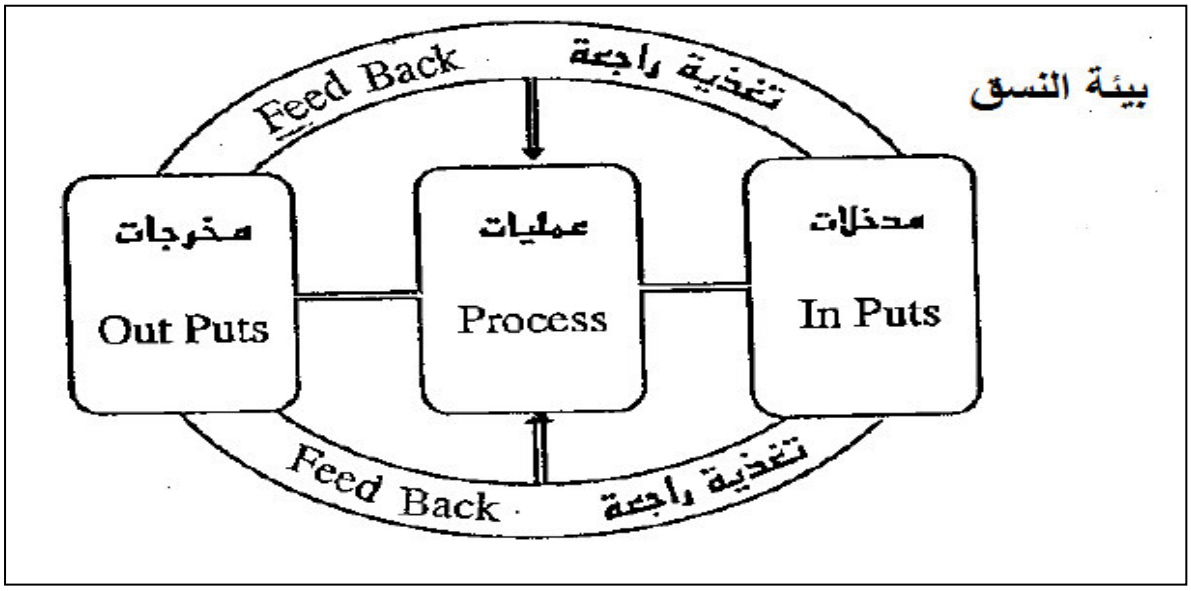

المصدر: (لطيفة.ص.م، 1991).

10-1-1 مدخلات النظام:

تعتبر دراسة المدخلات الخاصة بالنظام من الأساليب المهمة، لكون هذه الأخيرة تقدم توضيحات وبيانات لطبيعة ما يحدث من تفاعلات وعلاقات النظام، تمثل مدخلات النظام مجموع عناصر البيئة التي تدخل في النظام، فهي تعبر عن كل التغيرات التي تمسه من موارد رئيسية التي يتزود بها النظام من البيئة تعطيه الطاقة المحركة والعمل من أجل تحقيق الهدف المنشود، ومن هنا نستطيع القول أن وظيفة المدخلات الرئيسية هي إثارة النظام إلى إصدار سلوك العمل بواسطة توفير كل الموارد الضرورية له.

المصدر الرئيسي للمخلات الخاصة بالنظام هي أهدافه ووظائفه، فإذا كان هدف النظام على سبيل المثال هو إعداد المدرسين فإن مصدر المدخلات النظام يتمثل في خرجي الجامعات والمعاهد، حيث يسعى كل نظام إلى الحصول على مدخلاته من البيئة الطبيعية لأنه بحاجة إليها.

10-1-2 أصناف مدخلات النظام: وهي ثلاثة أصناف وهي:

- المدخلات الأساسية: تمثل كل العناصر والمواد التي تجعل من النظام يقوم بعمله وأداء وظائفه، حيث تدخل هذه العناصر في شكل مواد خام ثم تتحول إلى مواد جديدة لها خصائص أخرى.
- المدخلات الاحلالية: من بين المدخلات الهامة جدا في عملية تسيير النظام، وتقوم بتبسيط وتسهيل مهمة النظام في تحويلات كل المدخلات الأساسية إلى مخرجات، غير أنها لا تدخل في أي من عمليات التحويل ولا تتحول إلى مواد أخرى جديدة، كما هو الحال في المدخلات الأساسية، فهي عبارة عن موارد وعناصر لها القدرة أن تعمل لفترة معينة من الوقت قبل أن تتلف، وبعدها تستبدل بأخرى كالأجهزة والأدوات.
- المدخلات البيئية: وهي كل ما يتعلق بالمؤثرات الخارجية التي لا تدخل ضمن العمليات ولا يتم تحويلها إلى مخرجات، وإنما لها تأثيرات خارجية في أثناء عمل النظام، مثل درجات الحرارة، التهوية، الإنارة وغيرها.

10-2 عمليات النظام:

إن ما يحدث من تفاعل بين المخلات على حسب أنواعها أو بين عناصر النظام، وهو ما يسمى بعمليات النظام، وهي من الأساسيات التي من شأنها أن تحقق الأهداف النظام وهي:

- عمليات التحويل: كل العمليات التي يتم عن طريقها تحويل المدخلات إلى مخرجات.
- عمليات الصيانة: مجموع العمليات التي تحافظ على بقاء واستقرار النظام والحفاظ على نشاطه وصيانته.
- عمليات الضبط: وهي عملية هدفها الرئيسي مراقبة النظام وضبطه، فكل انحراف لأهداف النظام إنما هو دليل على فشله، ومنه تسمح المؤشرات التي اختيرت من خلال عمليات الضبط أن تقي النظام من هذا الانحراف، لذا سميت هذه العملية بعملية الضبط الوقائية، كما أنها تتسع فتكون عملية تصحيحية، وكلها احتياطات موجهة لبقاء النظام واستمراره في أداء وظائفه.

10-3 مخرجات النظام:

تعتبر كل من الوظائف والأهداف عوامل مهمة في تحديد محرجات النظام، فإذا كان الهدف من النظام هو إعداد معلمين فإن المخرجات المتوقعة من النظام هي معلمون مؤهلون، على أن تتوقف جودة المخرجات وفق عاملين هما: نوعية المدخلات، ومستوى العمليات، والمخرجات نوعان:

- المخرجات الارتدادية: عبارة عن مخرجات يخرجها النظام بسبب الحاجة إليها، تصبح بعد ذلك هذه المخرجات مدخلات جديدة للنظام، على سبيل المثال أساتذة الجامعة هم مخرجات الجامعة، وعندما يعودون للعمل بها يصبحون مدخلات جديدة للجامعة.
- المخرجات النهائية: تتمثل في مخرجات ينتجها النظام ليزود بها أنظمة أخرى تحتاج إليها، فهي لا تعود مدخلات في نفس النظام، بل تصبح مدخلات لنظام آخر، والمخرجات تختلف من نظام لآخر، دون ما ضرورة أن تتشابه مخرجات نظامين يشتركان في هدف واحد، كما يمكن التحقق من الوصول إلى الهدف في عملية المدخلات والمخرجات بواسطة إجراء مقارنة الهدف بالمخرجات، فإذا لم يتحقق الوصول إلى الهدف المنشود يحدث ما يسمى بالتغذية الراجعة.
- التغذية الراجعة: سبق وأن قلنا أن تحققنا من الوصول الهدف يتم من خلال مقارنة الهدف بالمخرجات، وهنا إذا ما تحقق تناسب معقول ومقبول بن المخرجات مع هدف النظام، نقول أن النظام فعالا، بينما إذا كانت الجهود المبذولة من طرف النظام تفوق مخرجاته فهذه إشارة إلى وجود خلل ما يعاني منه النظام، وهنا يتوجب على النظام أن يتلقى مدخلات عملية تغذية راجعة تسمح لنا من تنظيم جهود النظام وتوجيهها للوصول إلى مخرجات مناسبة، هنا تلعب التغذية الراجعة على تطوير المخرجات، لكي تتوافق مع الأهداف، فالمعنى الحقيقي للتغذية الراجعة هو:
  - جمع المعلومات والشواهد عن المخرجات، وإعطاء وصف حقيقي واقعي له.
  - معرفة مدى تناسب المخرجات مع الهدف الرئيسي للنظام، والذي يمثل نموذجا راقيا للمخرجات.
  - وضع بدائل ومقترحات جديدة لتعديل جوانب النظام، والتوجه إلى عملية اختيار أحد البدائل.

ولأن التغذية الراجعة تولي الاهتمام بالعمليات الحاضرة للنظام فإن عملية البدائل تبدأ مع بداية عمل النظام، والهدف من ذلك هو تطويرها، بينما التغذية المستقبلية فإن مهمتها الأساسية هي حماية النظام من الوقوع في الانحرافات المقبلة وتوجيه النظام نحو مسار معين.

10-4 منهاج تحليل النظم: (رجاء.و، 2000).

يعتبر مفهوم النظم بمثابة ردة فعل على عصر التخصص وتجزئة المعلومات والمعارف المتباعدة والمنعزلة عن بعضها، إن المغالاة في التحليل والتخصص دون ما الاهتمام بعلاقة الأجزاء

مع الكل ومحاولة حصر دور وقيمة الجزء بشكل منفصل عن علاقته بالأجزاء الأخرى، أدت إلى ردة فعل تمخضت من خلالها وانتشرت الرؤية الشاملة للموقف والظاهرة.

في العادة كان الإنسان يبحث عن سبب واحد لتفسير علاقاته مع غيره، وبالمقابل يهمل عوامل أخرى لها من التأثير ما يجعلها ذات أهمية في تفسير العلاقات، فإذا ما اعتبرنا أن التدني الحاصل في الإنتاج راجع لإهمال العامل، ونهمل العوامل الأخرى، فهنا نرجع الحادث إلى سبب واحد محدد، ومنه نكون قد ابتعدنا كل البعد عن النظرة الشاملة (النظامية) التي تهتم بجميع أبعاد المشكلة وعناصرها، وكذا بجميع العوامل المؤثرة فيها من خلال الآتي:

- النظرة إلى كافة العوامل المؤثرة دون النظر إلى عامل واحد ومحدد.
- بعض هذه العوامل تكون داخلية تنبع من الموقف نفسه والبعض الآخر منها خارجي ذات علاقة بالبيئة.
- العوامل المؤثرة على الموقف ليست منفصلة ومستقلة بل متفاعلة تؤدي إلى الظاهرة أو الموقف.

فالنظرة الشاملة هي النظرة إلى الموقف ككل واحد يقوم بجمع كل أبعاده وعناصره، وعدم الاهتمام والبحث في الأسباب المستقلة والمنفصلة، والهدف هو دراسة شبكة العوامل المؤثرة في علاقاتها وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومعالجة المواقف يتبع خطوات مهمة ودقيقة.

10-5 خطوات منهاج تحليل النظم: يتم معالجة المواقف المتعددة بعد الأخذ بعين الاعتبار ما تم ذكره فيما سبق ووفق الخطوات الآتية: (رجاء.و، 2000).

10-5-1 التعريف بالمشكلة وتحديد حدودها:

كما هو معرف فإن لكل بحث علمي مشكلة محددة، والمشكلة في أسلوب النظم تتعلق بنظام معين، يتم تعريفه من خلال عناصره ومكوناته وبيئته، والعلاقة بينه وبين الأنظمة الأخرى التي يقيم معها علاقات، وبمعرفة الأنظمة الفرعية الأخرى التي يشتمل عليها النظام.

10-5-2 تحليل النظام: ويتم خلالها دراسة الأنظمة الفرعية التي يضمها النظام، وعلاقته بشتى الأنظمة الأخرى التي تحيط به، ففي مشكلة كمشكلة إعداد المدرسين، نقوم بتحديد المشكلة، بعدها نحلل نظام تدريب المدرسين في الوضع الراهن، نتعرف على مدخلاته ومخرجاته الحالية، والتعرف على بيئة النظام، ثم معرفة خصائص المدرسين وحاجياتهم واهتماماتهم، وتوفير كل الإمكانيات المادية وجميع الوسائل الضرورية.

10-5-3 تحديد أهداف النظام: تكمن الأهداف في المشكلة السابقة، حيث يتم تحديد المعارف والمعلومات والمهارات والاتجاهات المراد تنميتها للمدرسين المراد تدريبهم.

10-5-4 وضع الإجراءات البديلة: في هذه الخطوة يتم وضع تصورا لجملة من الإجراءات لتحقيق هدف النظام الجديد، وهنا تتعدد لدينا البدائل وعلينا اختيار ما هو متاح من إمكانيات مادية وفنية، بحكم لأن البيئة لها دخل في الموضوع.

10-5-5 وضع النظام الجديد: عندما نختار أحد البدائل، يجعلنا نضع بديل جديد، يشتمل على المدخلات، والتسهيلات المادية والفنية، وأساليب اتخاذ القرارات.

10-5-6 تنفيذ النظام: ويقصد به تقديم فعالية النظام بعد أن يشرع النظام في العمل، وتقيم مدى كفاءة عمليات النظام، والمشكلات التي طرأت عليه أثناء تشكيل النظام الذي تم اقتراحه في البداية، وهي عملية تستوجب الوضوح والدقة من أجل تحديد مسار وتعديله إذا اقتضت الضرورة لذلك.

11- بعض مجالات استخدام المقاربة النسقية:

تم تطبق أسلوب المقاربة النسقية في العديد من المجالات العلمية والبحثية في شتى الاختصاصات منها الاجتماعية والبشرية، السياسية، الاقتصادية، الإقليمية، الجغرافيا العمرانية، التنمية الحضرية وغيرها من المجالات التي تستوجب التحليل ومن بين مجالات الدراسية ذات الصلة بالموضوع الأتي:(رجاء.و، 2000).

11-1 الدراسات البشرية:

باعتبار أن الإقليم هو أحد الأقاليم ذو العقد الأقرب والأشبه للنسق المفتوح، حيث يتكون من جملة عناصر ممثلة في : مدن، قرى، مزارع، .... الخ، هذه العناصر لها اتصال بعضها البعض من خلال تبادل وتفاعل نشاطات ديناميكية (مادية) هي: الأموال، الهجرة، النقل، شحن السلع، بينما المخرجات في هذا النسق تمثلت في المتطلبات الحيوية، الاجتماعية للمجتمع، فإذا اعتبرنا الإقليم ذو العقد أنه نسق مفتوح فلابد من النظر إلى خصائصه النموذجية، والتمعن من صحة تواجدها ضمن النسق الإقليمي، وللأنسقة المفتوحة كما يقول (هاجيت)، ست خصائص وهي في المثال الإقليمي: يحتاج النسق الإقليمي إلى حركة دائمة من السكان والموال والسلع، كما يحتاج إلى معلومات تستمر على ضوئها هذه الحركة وهذا الاتصال، وينجر على زيادة الحركة التي تدخل الإقليم إلى اتساع المدينة وامتداد العمران الحضري، أما الانكماش يؤدي إلى تقلص المدن وموتها، وهذا ومن الممكن أن

تتأثر منطقة الظهير التابعة للإقليم أو تتقلص لتواجه انكماش أو تدفق حركي للسكان والبضائع، أما خصائص الإقليم فتظهر من خلال شكل العلاقة بين رتبة وحجم المركز الحضري، والذي يميل إلى كونه ثابتا نسبيا على مستوى الزمان والمكان، كل هذا يوضح لنا أن النظام الحضري المفتوح بإمكانه التصرف باتزان، ومن هنا تصبح نظرتنا للإقليم كنسق مفتوح بمثابة تفسير الصلة الموجودة بين الأجزاء والكل ضمن النسق الحضري.

11-2 جغرافية العمران:

قام الباحث بري " Berry" في عام 1964م بنشر بحث موسوم تحت عنوان (المدن كأنظمة داخل أنظمة في المدن)، حيث أعطى توضيحا حول كيفية استخدام المقاربة النسقية في دراسة المناطق الحضرية، كما نوه إلى استخدام الطريقة العلمية التي تستخدم الكمبيوتر وغيره من الوسائل التقنية المتقدمة الأخرى، وكانت اهتماماته البحثية تهتم بما يدور حول دراسة المناطق الحضرية على شكل مجموعتين، الأولى تعطي تعميمات استقرائية، بينما الثانية تمدنا باستنتاجات منطقية، ويقول بيري: (إن هاتين المجموعتين يجب أن تتكاملا إذا كنا بصدد تطوير الدراسة الحضرية، وبنتيجة هذا التكامل يمكننا تحويل التعميمات الاستقرائية إلى نظرية، والاستنتاجية إلى نظرية. وأن ينتج لدينا أعمال اختيارية تجريبية هي اشتقاق من الإجراء الأول).

واصل بري بحثه بعده خصيصا لتبيان إمكانية تحقيق هذا التكامل في أربعة ميادين هامة، تناولت إحداهما الخصائص الحضرية والثانية تتناول الخصائص الحضرية الداخلية، وهما مجموعتان يمكننا تقسيمهما إلى توزيعات فردية متعددة، تعتمد على عدد المتغيرات التي تشملها الدراسة هي:

- ✓ الحالة الأولى تشمل كثافة السكان الحضر، وأحجام سكان المدن.
- ✓ الحالة الثانية تشمل المناطق الاجتماعية وخصائص المكان الأوسط.

في كل حالة بين (بري) أثر المناهج الكمية الحديثة بواسطة ابتكار معدلات رياضية بنائية لكل ميدان من ميادين البحث الهامة.

12-نماذج التحليل في قياس فرضيات البحث:

من خلال ما تم جمعه من مفاهيم لها صلة وارتباط بموضوع بحثنا المراد دراسته استطعنا أن نحدد بعض النماذج التحليلية التي نراها مناسبة لتحليل مفاهيم وأبعاد الفرضيات التي تم تبنيها، هذه النماذج بإمكانها أن تسهل لنا فهم الظاهرة المراد دراستها ممثلة في مجموعة من التماثيل الرياضية أو البيانية أو التخطيطية لنظام مكون من بيانات، واستدلالات، وإحصائيات من شأنها تقريب الفهم

والشرح للظواهر التي "يصعب نقلها أو إحضارها في شكلها الحقيقي" (بلقاسم.د، 2014)، ومنه فإن هذه النماذج لها القدرة على تفسير اتجاهات يمكن تعميمها على علاقات ترابطية متبادلة في تحليل ظواهر وإشكاليات واقعية.

وفيما يلي سنقوم بعرض أهم النماذج التحليلية التي سنقوم بتبنيها في معالجة الإشكالية التي تم طرها من فرضيات البحث المتعلقة بالتوازن في الشبكة الحضرية ن واتجاهات التمركز الحضري بمنطقة الزيبان (حالة بسكرة) حسب الترتيب التسلسلي في عملية التحليل وهي:

12-1 التمركز السكاني والتوزيع المكاني للسكان (التركز والتشتت):

بغرض التعرف على مدى التمركز والتشتت السكاني داخل منطقة أو إقليم أو دولة لابد من تحليل الصورة التوزيعية للسكان، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إتباع طرق إحصائية تظهر لنا العلاقة العددية بين السكان والمساحة، هذه المقاييس تعددت في استخداماتها، حيث أوضح (دنكان) أنه يمكن تقسيمها إلى قسمين الأول خاص بالقياس المكاني و الثاني خاص بقياس الفئات (ريف – حضر)، هذا المقياس يضم مجموعة مقاييس فرعية هي:(حسون.ع،د، 2011).

12-1-1 دليل التركز: يستخدم هذا لأخير للتعرف على نمط توزيع السكان في منطقة ما، ويتم الحكم من خلاله على شكل هذا التوزيع مشتت كان أو يميل إلى التركز، ويتم حسابه بواسطة معادلة رياضية بسيطة تعتمد على متغيرين هما عدد السكان للوحدة الإدارية ومساحتها ويمكن الحصول على دليل التركز من خلال المعادلة التالية:

دليل التركز= ½ مج (س – ص)، حيث يمثل:

س= النسبة المؤوية لمساحة منطقة ما إلى إجمالي مساحة الإقليم.

ص= النسبة المؤوية لسكان منطقة ما إلى إجمالي سكان الإقليم.

ثم يجمع الفرق بينهما (س–ص) دون مراعاة الإشارة سالبة أو موجبة.

12-1-2 منحنى لورنز:

يمثل منحنى لورنز أحد طرق التحليل الإحصائي الشائعة في الاستخدام، طبقها لأول مرة الإحصائي الأمريكي (لورنز)، عام 1950 (أشرف.ب. س، 2015)، وشاع استخدامها فيما بعد، وهي علاقة توضح العلاقة المكانية تركزا وتناثرا مع تحليل الانحدار الكثافي في وحدة مساحية داخل حدود الدولة أو الإقليم (غنيم.ع، 1993).

ويستخدم هذا المنحى في حالة تقسيم المنطقة المراد دراستها إلى وحدات مساحية ترتب تنازليا بحسب معامل التفاضل وذلك بقسمة نسبة الظاهرة الثانية (السكان) على نسبة الظاهرة الأولى (المساحة) لتم الحصول بعدها على النسب المجمعة لكلى الظاهرتين ; أي توضيح العلاقة السكانية المكانية (تركز/تشتت) في مساحة معينة (Kight.G.K ,1937)، بعد ذلك تمثل القيم والنسب المجمعة في تمثيل بياني محوره الرأسي يمثل النسب المجمعة للمساحة ومحوره الأفقي يمثل النسب المجمعة للسكان وحينما يتم توصيل هذه القيم يتم الحصول على منحنى لورنز.

<u>الشكل رقم (III-3)</u>: رسم توضيحي لمنحنى لورنز.

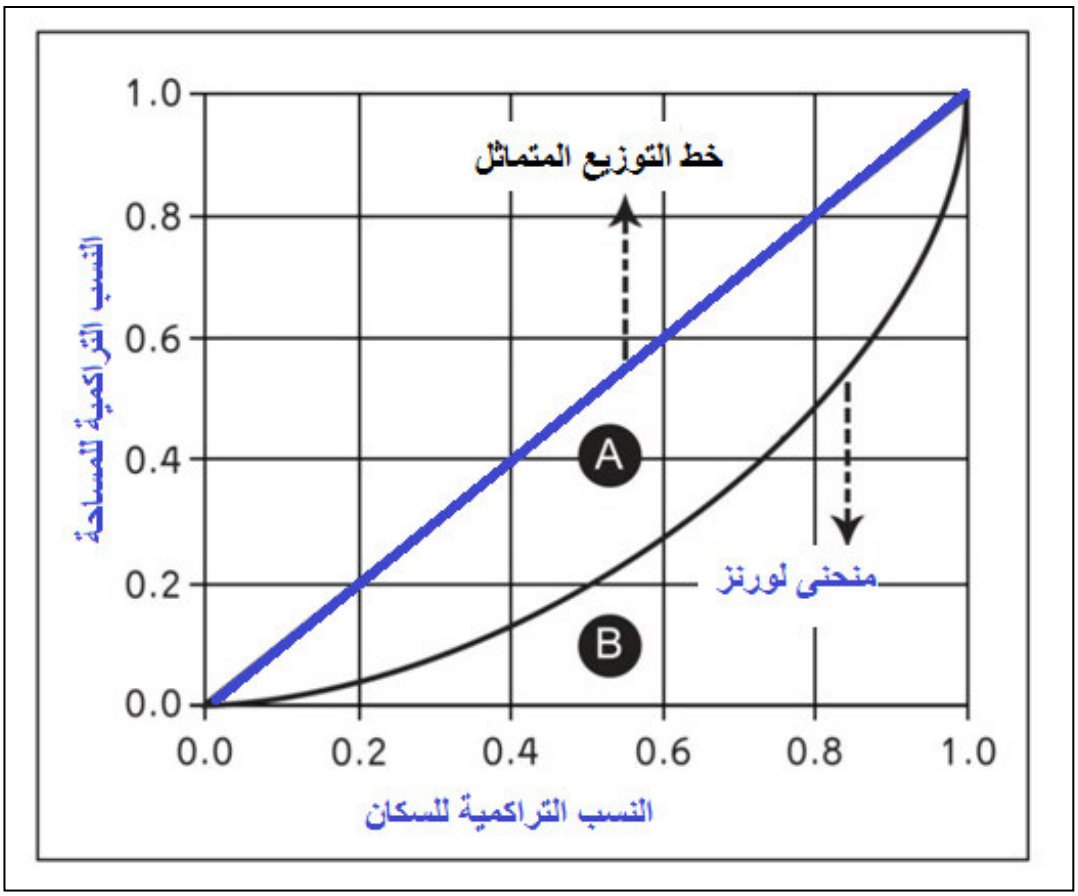

المصدر: (Lorenzo.G, 2005).

12-1-3 قرينة لورنز: تستخدم هذه الطريقة لعدة أغراض منها:

- قياس درجة التركز في التوزيعات المكانية.
- قياس مدى الانتشار في التوزيعات المكانية.
- قياس مدى اختلاف التوزيعات التكرارية عن التوزيع المنتظم (توازن بين التوزيعات التكرارية وتوزيع منتظم وتقيس مدى اختلافها عنه).
- قياس درجة تخصيص إقليم معين في صناعة معينة.

وتم ذلك من خلال العلاقة الرياضية التالية: (عدنان.ع، 2009).

$$I=(A-R) / (M-R)$$

حيث ان:

I= قرينة لورنز للتركز.

A= المجموع العام للتكرارات التراكمية للتوزيع.

R= المجموع العام للتكرارات التراكمية للتوزيع المنظم.

M= المجموع العام للتكرارات التراكمية للتوزيع المركز.

حيث إذا كان قرينة لورنز تساوي (صفر) يكون التوزيع منتظم، أما إذا كانت قرينة لورنز تساوي(1) يكون التوزيع مركزا.

12-1-4 معامل جيني: (حسون.ع،د، 2011)

استنادا على منحنى لورنز اقترح عالم الرياضيات الايطالي (جيني) قياسا اعتبر أحد الأساليب الإحصائية المستعملة في قياس نسبة مساحة المنطقة المحصورة بين منحنى لورنز وخط التماثل إلى مجموع مساحة المثلث الذي يكون خط التماثل وتره الإحداثي الأفقي قاعدته ثم يتم تحديد إحداثيات منحنى لورنز تقابل تدرج النسب المجمعة على المحور الرأسي ثم تستخرج قيمة هذه النقاط على المحور الأفقي. وعند جمع القيم التي تم الحصول عليها من المحور الأفقي، يتم استخراج معامل جيني الذي يوضح نسبة تركز السكان في المنطقة ويستخرج وفق المعادلة التالية: (علي إبراهيم.ع، 1999).

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{مجموع القيم في المحور الافقي} - 550}{1000 - 550}$$

حيث كلما ابتعد معامل جيني عن الصفر دل ذلك على عدم عدالة التوزيع.

12-1-5 معامل جيبس ومارتن:

وهو معامل تم استخدامه من طرف جيبس ومارتن لأول مرة عام 1962 في دراسة تخص مدى التنوع في توزيع العاملين بالأنشطة الاقتصادية، فإذا كانت قوة العمل في منطقة ما تتمثل في نشاط واحد كانت نتيجة تطبيق المقياس تساوي صفرا، وإذا كانت موزعة بالتساوي على كل الأنشطة فإن المقياس يساوي واحد صحيحا وفقا للمعادلة التالية:(عدنان.ع، 2009).

معامل جيبس=1- مج س2 / (مج س)2

13- الأسس المعتمدة في صياغة نظرية الأماكن المركزية:

لهذه النظرية أسس تقوم عليها وهي:

- المدينة هي مركز الإقليم الإنتاجي بينما القرية هي جزء من هذا الإقليم.
- مراكز الاستيطان البشري مصنفة إلى سبعة مستويات متباينة في حجموها، ومجالات نفوذها متساوية مع هذه الأحجام ضمن الإقليم الواقعة فيه، وهو ما يفرض وجود سيادة للمدن الكبرى، وهو ما يشكل نظاما هرميا تمتاز فيه المدن الكبرى بالسيطرة والسيادة والصغرى من المدن تعتمد على الكبرى كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (III-1): السلم الهرمي للأماكن المركزية حسب كريستالر.

نوع المستوطنة ورمزها	عدد المستوطنات	عدد المناطق التابعة	المسافة بينها بالميل	المسافة بينها بالكيلومتر
عزبة (M)	486	729	4,0	6,40
قرية (A)	162	243	6,9	11,04
بلدة صغيرة (K)	54	81	12,0	19,20
بلدة كبيرة (B)	18	27	20,7	32,12
مدينة صغيرة (G)	6	9	36,0	57,60
مدينة كبيرة (P)	2	3	62,1	99,32
مدينة رئيسية (L)	1	1	108,0	172,80

المصدر: (الجابري.ن.ي، 2005)

- اعتماد قواعد رياضية للموقع الجغرافي بتفسير التباعد الحاصل بين مراكز الاستيطان البشري المختلفة أو ما يعرف بالتسلسل(التدرج) الهرمي، وهو ما استنتجه الباحث كريستالر بأن المدن تنقسم إلى سبع طبقات وأن مسافة التباعد تتساوى بين مدن الطبقة الواحدة فيما تتباين عن مدن الطبقة الأخرى، بحيث اعتمد الباحث مسافة 7 كم بين مراكز الطبقة الأدنى، بعدها تزداد هذه المسافة كلما زادت الطبقة عن طريق ضربها في الجذر التربيعي للعدد 3.

  فالمسافة بين مراكز الطبقة التي تلي الطبقة الدنيا هي 7 ضرب 3 وتساوي الجذر التربيعي للعدد 12 ثم التي تليها هي 12 ضرب 3 وتساوي الجذر التربيعي للعدد 21، وبهذه الطريقة تتوالى زيادة المسافات بين المدن في الاتجاه نحو قمة الهرم.
- التفاعل والتكامل في تبادل الخدمات يكون بين مدن مختلفة الأحجام والوظائف.
- وجود تنافس بين المدن التي تتساوى في الأحجام السكانية وفي مستوى الخدمات فيها.
- يتم تحديد منطقة النفوذ الخاصة بالمدينة أي (إقليم المدينة) على أساس نوعية وحجم الخدمات والسلع الموجودة في المدينة والتي تنفرد بتقديم خدماتها لسكان الإقليم.
- ليس من الضروري أن يحدث اتفاق بين حدود ومجالات نفوذ كل خدمة أو سلعة مع الحدود الإقليمية للمدينة بل من الممكن أن تتباين هذه الحدود من خدمة إلى أخرى أو من سلعة إلى أخرى، لكن يبقى مجموع هذه الحدود هو الإطار العام المشكل لمناطق نفوذ المدينة.
- اعتماد الشكل السداسي الأحسن والأنسب من بين الأشكال الأخرى لأقاليم الأماكن المركزية حيث تصبح الحدود الخارجية للإقليم على أبعاد متساوية من مركز المدينة، في حين منطقة تماس الأشكال السداسية تمثل الحدود نفوذ أو عبارة عن إقليم مدينتين وهو بذلك نطاق منافسة بين المدينتين المتجاورتين، غير أنه عندما تتساوى أحجام المدينتين تتساوى كذلك قوة جذبهما.
- الاعتماد على محددين رئيسيين متكاملين يعبران على مدى نجاح النشاط المركزي وقوة نفوذه وهما:

أ- الحجم الحدي للسكان(العتبة):

ويقصد من خلاله وجود حد أدنى من السكان الذين يقومون بطلب السلع والخدمات والاستفادة منها سواء كان هذا النشاط تجاري، صناعي أو خدماتي، بحيث أن حجم طلباتهم هو المحدد الرئيسي لمدى نجاح المشاريع وتحقيق الربح، وهذا ما لا يمكن تحقيقه بدون عدد سكان يتوافق مع قوة القدرة

الشرائية لهم أي (مستوى الدخل) فوجود سكان في مكان مركزي بحجم أقل من الحد الأدنى قد يؤدي لا محالة إلى كساد السلع والبضائع والخدمات.

ب-مدى السوق (المدى):

يتوقف هذا المحدد على المسافة القصوى التي ينوي المواطن قطعها بغية تلبية احتياجاته وإشباعها باتجاه مكان مركزي للاستفادة من خدمة معينة أو الحصول على سلعة، هذا الشيء يرتبط ارتباط وثيق بطول المسافة المقطوعة وتكلفة النقل إلى المكان المركزي ودرجة الصعوبة المتوقعة للوصول للمركز المقصود ، بحيث أنه إذا زادت المسافة على الحد المعقول فإن رغبة السكان في قطع المسافة للحصول على الخدمة يتضاءل ويكون محدود بحيث يتم قياس ذلك بـ:

ب-1- عامل الوقت:

وهي المدة الزمنية المستغرقة من طرف السكان لقطع المسافة وما يترتب عليها من بذل جهد وعناء، مما يتطلب إجراء مقارنة بين الوقت المستغرق والجهد الذي يرافقه مع نوع الخدمة أو السلعة المراد الحصول عليها بقطع مسافة معينة، وهو ما يتطلب دراسة تهدف إلى تحديد المواقع المكانية للأنشطة الاقتصادية والخدماتية بغية اختيار أفضل المواقع نجاحا لتسهيل الحصول على الخدمة بأقل مدة زمنية وأوفر جهد ، وهو ما يحقق الحد الأدنى الذي يتحمله الشخص للحصول على الخدمة المركزية.

ب-2- عامل الكلفة:

وهو عامل تتحكم فيه الكلفة التي يقوم بدفعها المواطن لأجل الوصول إلى الخدمة أو السلعة المطلوبة، أي مجموع الحد الأقصى من التكاليف التي تصبح مرتفعة وغير مجدية ، وبالتالي يضطر المواطن ويحاول البحث عن أقرب المراكز تلبي حاجته أو يستغني عن طلبها نهائيا.

مما سبق يتضح لنا أن كل من عامل الوقت وتكلفة الوصول يساهمان بطريقة فعالة في عملية توجيه وحركة انتقال السكان من وإلى المراكز الحضرية باتجاه الأسواق ومراكز التجارة، وهو ما يجعل عاملي حجم السكان وبعد المسافة عن السوق من بين أهم العوامل المحددة لمركزية المدينة كمكان يتم خلاله تقديم الخدمة أو النشاط المطلوب.

فالتوزيع المكاني لمواقع المستوطنات البشرية يرتبط مباشرة بفكرة تقديم الوظائف.

- من الأسس أيضا أن النظام الهرمي للأماكن المركزية لا بد أن يرتبط بنظام هرمي لأقاليم الخدمات، وهو ما يجعل المراكز العليا تسيطر وأقاليمها على المراكز الأقل منها مرتبة وعلى

أقاليمها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حصول تداخل بين المراكز ومناطق نفوذها من درجات مختلفة بحيث تضم المراكز من درجات عليا وكذلك مناطق نفوذها على أعداد محددة من المراكز التي تليها في المرتبة ومناطق نفوذها وفق ثلاث قواعد أطلق عليها كريستالر "ك" (K) متمثلة في:

- قاعدة السوق ك=3
- ك=1+(3/1x6)=3

أي أن المكان المركزي الأعلى رتبة يقوم بخدمة مركزين فقط من بين المراكز الست الأدنى منه مرتبة والمتساوية في البعد، الأمر الذي يجعل المكان المركزي يتقاسم خدمة جيرانه ست مع مكانين مركزين آخرين، وعلى هذا النحو تتوالى المراكز فتكون 1، 2، 6، 18، 54، وتوالي مناطق الخدمة 1، 3، 9، 27، 81.

- قاعدة المرور أو المواصلات ك=4

ك=1+(6x 2/1)=4

ويتضح هنا أن تركز أكبر عدد من مراكز التجمع البشري يكون على طريق المرور واحد بين مكانين مركزيين، وبالتالي تقل تكاليف النقل الأدنى مرتبة بين المركزين الأعلى، ومنه فإن كل مركز برتبة أعلى يستطيع أن يخدم "4" مراكز (يخدم نفسه إضافة إلى عدد التجمعات الستة التي تحيط به)، بحيث يكون ترتيب المراكز على التوالي: 1، 3، 12، 48، 129، أما مناطق الخدمة فيكون عل الترتيب: 1، 4، 16، 64، 256.

- قاعدة الإدارة: ك= 7

ك= 1+(6x 6/5)+(6 x 6/1)=7

في هذه الحالة تكون جميع الأماكن المركزية الستة ذات الترتيب الأدنى ضمن منطقة الخدمة، وتكون السيطرة لمركز واحد فقط هو الأعلى رتبة، أي لا يكون هناك انقسام في المراكز الأدنى رتبة بين المراكز الأعلى رتبة.

الشكل (III-4): النشاط المركزي وقوة النفوذ في توزيع المدن وفق نموذج كريستالر.

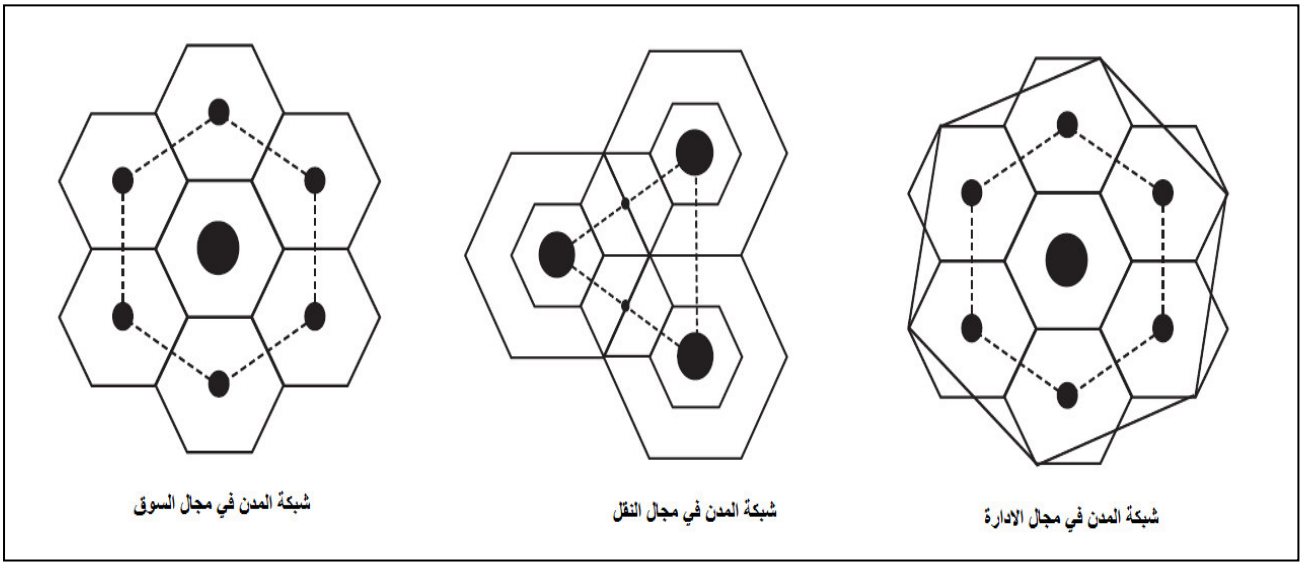

المصدر: (Bruno.d-O-C. et al, 2011)

استخدم كريستالر طريقة إحصائية لقياس درجة مركزية المدينة اعتمد فيها على عدد الهواتف وفق المعادلة التالية:

م= هـ – س (هَ / سَ)

حيث: هـ : عدد الهواتف في المدينة.

س: سكان المدينة.

هَ: عدد الهواتف في الإقليم.

سَ: عدد سكان الإقليم.

14- الهيمنة الحضرية:

هذا المؤشر يحدد لنا التناسب بين كل من عدد سكان المدينة الأولى وإجمالي سكان المدن الثلاث الموالية، حيث أن أهم ملاحظة تأخذ بعين الاعتبار هو أن نسبة المدينة الأولى إلى المدن الثلاث الموالية لها لابد أن تكون (1) واحد صحيح أو أقل من ذلك بقليل بحكم أن مجموع الكسور (2/1 +3/1+ 4/1) يكون غالبا أكبر من عدد سكان المدينة الأولى بقليل، ولحساب هذا المؤشر (مؤشر الهيمنة الحضرية) نستخدم الصيغة الآتية:

م هـ = س1/ س2+س3+س4

حيث:

م هـ = مؤشر الهيمنة.

س1 = عدد سكان المدينة الأولى(الكبرى).

س2+س3+س4 = عدد سكان المدينة الثانية+الثالثة+الرابعة.

حيث اعتبر هذا المقياس الأفضل كونه يعتمد على حجم المدن الثلاث المتتالية بدل حجم المدينة الثانية فقط وهو الشيء الذي يمكن من إجراء مقارنة بين أكثر من دولة والحكم على درجة هيمنة المدينة الأولى يكون أحسن مما يعطيه المقياس الأول.

وهنا يرى كينج جولدج (1987) أنه لا وجود لعلاقة قوية بين مستوى التنمية الاقتصادية والهيمنة الحضرية، ويستند في ذلك كون الهيمنة في الدول المتقدمة مثل (الدنمارك، السويد) كما في الدول النامية مثل(البيرو والمكسيك) وبذلك فيهي مرتفعة في الدول التي تتميز بالمركزية السياسية.

أما سميث (1985) فيرى أن الهيمنة الحضرية لا تقتصر على وجود مدينة أكبر من مدينة أخرى بقدر ما تفسر ذلك بوجود مدينة كبيرة بالنسبة لشبكة من المدن ككل مقارنة بمستوى السكان والبنية الاقتصادية بها(الجابري. ن، 2005).

15- قاعدة الرتبة والحجم :

وعلى العموم فكرة قاعدة المرتبة –حجم الأساسية تكمن في عملية ترتيب المدن في الدولة أو الإقليم، حيث إذا ما تم ترتيب المدن حسب عدد السكان فإن حجم المدينة الواقعة في مرتبة معينة ولتكن (ن) تساوي (1/ن) من عدد سكان المدينة الأولى كما يلي:

1/2، 1/3، 1/4 ، 1/5 ،.....،1/ن.

بصيغة أخرى فعدد سكان المدينة الثانية هو حاصل ضرب القيمة (1/2) من حجم سكان المدينة الأولى وهكذا (عبد الله محمد.ف ورفلة.ي، 2015).

والمعادلة هي: **Pn= P1/ RN** حيث أن:

P1/Pn = Rn/R1

حيث:

R1= ترتيب المدينة الأولى.

RN= ترتيب المدينة الصغرى.

PN= عدد سكان المدينة الصغرى.

P1= عدد سكان المدينة الأولى.

على هذا الأساس فإننا إذا تعرفنا على عدد سكان المدينة الكبرى يمكن لنا تقدير حجم سكان أي مدينة نظريا انطلاقا من عملية قسمة عدد سكان المدينة الكبرى على رتبة المدينة المعنية، لذا فإن ضرب ترتيب كل مدينة في عدد سكانها من المفترض أن يعطينا قيمة واحدة والتي تمثل عدد سكان المدينة الأولى.

هذا وقد استطاع الباحث (سنجر) قياسه للعلاقة الموجودة بين حجم المدن وأعدادها في مجموعة من الأقاليم الموجودة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا أسلوبا إحصائيا، ومن خلال ما تم تطبيقه على هذه الأقاليم أثبت أن زيادة حجم مدينة ما بأربع مرات مثلا، تؤدي إلى انخفاض عدد المدن ذات نفس الفئة الحجمية في الإقليم إلى الربع (الشواورة .ع، 2012).

خلاصة القول أن هذه النظرية تركز على تحديد خلل توزيع أحجام السكان على التجمعات البشرية وبالتالي إعادة التوازن لأحجام التجمعات البشرية ضمن الإقليم بهدف إحداث تنمية متوازنة اجتماعيا واقتصاديا للتخفيف من حدة الهيمنة الحضرية التي تختص بها تجمعات على حساب تجمعات أخرى.

15-1 مصفوفة الوظائف للتجمعات البشرية بحسب (نظرية زيف):

إن التراتب الخاص بمصفوفة التجمعات البشرية يعكس لنا وصف النظام الإقليمي الذي يرتكز على العلاقات الوظيفية المتبادلة، الاعتماد المتبادل بين التجمعات الحضرية الذي ينتج من التوزيع المكاني المتوازن.

ولتوضح فكرة تراتب مصفوفة الوظائف الخاصة بالسلع والخدمات في التجمعات البشرية، نحاول شرح هذا التراتب من خلال الشكل (**III-5**) كما يلي:(ضياء.ر.م، 2009)

في حلة وجود خلل في التراتب بين التجمعات البشرية (عدم التراتب)، فإن التجمع البشري F1 تقدم الخدمة رقم 1 و2 و3 إلى آخر خدمة لسكانها، بينما التجمع البشري F2 فإنها تقدم خدمة لسكانها رقم 3 و4 و5 و6 ولا تقدمه للتجمع F1 لأنها مزودة بالخدمة 1 و2، أما التجمع البشري F3 فإنها تقدم الخدمة رقم 5 و6 فقط لسكانها وتعتمد على كل من التجمعين F1 وF2 بتزويدها بالخدمة 1، 2، 3، 4، وهكذا بالنسبة لباقي التجمعات البشرية، في مثل هذه الحالات يكون الاعتماد بشكل كبير على المدينة في الرتبة الأولى، وباقي التجمعات البشرية تقدم نفس الخدمات تقريبا لسكانها.

أما في حالة التوازن الذي تطمح له نظرية الباحث (زيف)، فإنه عندما يكون تراتب بين التجمعات البشرية فالتجمع البشري F1 يقدم جميع الخدمات، والتجمع F2 يقدم الخدمة 2، 3، 4، 5،

6 لسكانها وتعتمد في نفس الوقت على خدمات التجمع F2 بتزويدها للخدمة رقم 1 والتجمع البشري F3 يقدم الخدمة رقم 3، 4، 5، 6 ،وتعتمد بتزيدها بالخدمة رقم 1 على F1 والخدمة رقم F2 يزودها التجمع البشري F2 وبالتالي نحصل على خط التوازن، وتم إدخال كل من الحجم ومدى الخدمة كمتغيرين أساسيين.

<u>الشكل رقم (III-5)</u>: يوضح التراتب وعدم التراتب لمصفوفة الوظائف.

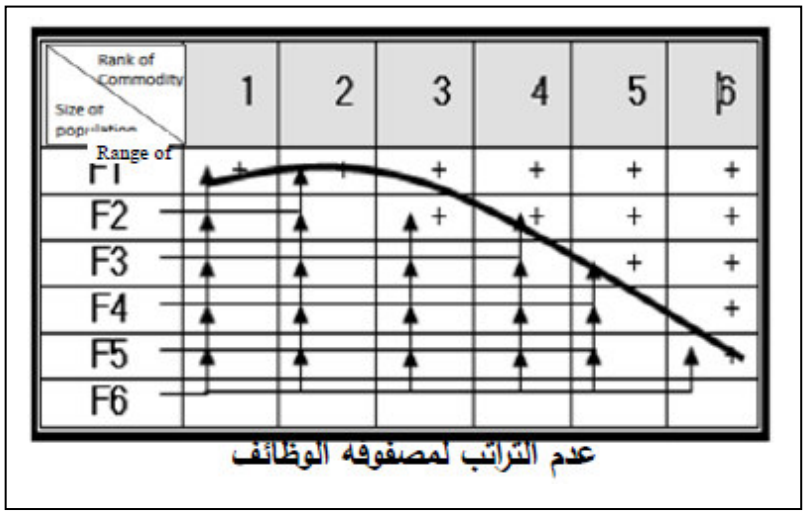

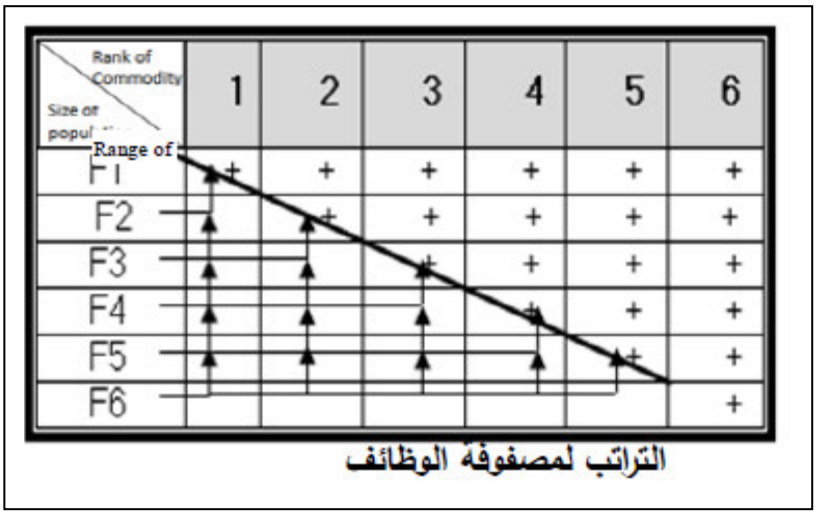

المرجع: (ضياء.ر.م، 2009)

16- التوازن الحضري(قانون مؤشر الانتروبي) :

يستخدم هذا المؤشر لقياس حجم الاختلال التوازني في الشبكة الحضرية للمدن ويتم الحصول عليه من خلال المعادلة التالية: (محو جميل.س وقادر عزيز.أ، 2017)

وهو مقياس نستطيع من خلاله معرفة مدى التوازن في توزيع أحجام التجمعات الحضرية ومعرفة نسبة الخلل في توزيعها عن طريق المعادلة التالية:

$$_H = \sum_{i=1}^{n} \text{Pi LnPi}$$

$$G = \frac{\text{H}}{\text{LnK}}$$

حيث أن:

-H: مجموع حاصل ضرب Pi LnPi لكل المدن.

Pi: نسبة عدد السكان في المدينة الأولى قياسا إلى عدد سكان كل مدينة.

G: مقدار الأنتروبي.

K= Ln: عدد المدن.

17- مقاييس التباين التنموي:

شاعت وتنوعت المقاييس المستخدمة في مقاييس التنمية ما بين اجتماعية واقتصادية، مادية، ولا مادية، نوعية كانت أو كمية.

من أهم هذه المقاييس والتي تميزت بتعدد الأبعاد وأولها في التنمية الاقتصادية مقياس التحليل العاملي المعد من طرف الباحث (بيري) والذي اعتمد من خلاله على 43 متغيرا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، حيث قدر هذا الأخير أهمية هذه العوامل باستخدام قيم العامل"Factor score "، ومنه توصل إلى تحديد أربعة أبعاد للتنمية ممثلة في:(هبة.م.إ، 2011).

- البعد التقني.
- البعد الديموغرافي.
- البعد الخاص بعلاقات الدخل والعلاقات الخارجية.
- البعد الخاص بالدول الكبرى والدول الصغرى.

لكن ما يعيب عن هذا المقياس الخاص بالتحليل العاملي أن العديد من المتغيرات الموضوعة من طرف " بري" كان مطولا أو مكررا، وهو ما يجعل من المؤشرات الناتجة معممة إلى درجة كبيرة ويصعب تفسيرها.

بعدها تلت هذه المحاولة محاولات عديدة ومتنوعة لإرساء مقاييس ومؤشرات للتنمية منها الأتي:

- معهد بحوث الأمم المتحدة.
- إير Eyre 1987.
- موريس Morris 1989.
- كول Cole 1981.
- رام Ram 1982.
- لجنة أزمة السكان 1987.

في مجمل هذه الإسهامات كلها تبين أن الناتج القومي لكل شخص هو المتغير الأنسب، غير أنه يهمل بشدة جوانب مهمة من التنمية، وبالرغم أن هذه المحاولات تبحث في الوصول إلى مؤشرات أكثر عمقا ودقة إلا أن كل منها لم يتوصل إلى مقياس أكثر شمولية يمس كل القضايا المطروحة.

من هذا المنطلق تم اقتراح مجموعة من المقاييس لتحديد درجة ومستوى التنمية على أجزاء المنطقة أو الإقليم نقوم من خلالها بإجراء تقييم كمي لمؤشرات لها علاقة بالخدمات والمعدات والاستثمار (COTE.M,1982) وهي كما يلي:

- ✓ **مؤشر درجة التنمية (IDD):** وتتم العملية بواسطة ترتيب الوحدات المكانية المطلوب قياس درجة التنمية الخاصة بها، ثم يتم إعطاء كل واحدة منها الدرجة الخاصة بترتيبها في كل متغير من متغيرات التنمية المختارة للدراسة.
- ✓ **مؤشر مرتبة التنمية (IDR):** يتم حساب هذا المؤشر بواسطة مجموع ناتج ضرب عدد مرات تكرار رمز مرتبة المنطقة في كل متغير من المتغيرات التي تم اختيارها لقياس التنمية.
- ✓ **مؤشر حالة التمية (IDS):** مقياس تم اختياره يتم الحصول عليه بواسطة قسمة مجموع تكرار المرتبة الأولى حسب التصنيف المعتمد في القياس.

وسنقوم بتوضيح كل هذه الحالات في الفصل التحليلي الخاص بقياس التفاوت التنموي على مستوى بلديات ولاية بسكرة حسب المؤشرات التي تم اختيارها.

1-17 قياس التباين التنموي بطريقة (Wroclaw Taxanomy):

تم تقديم هذه الطريقة من طرف أكاديمية الاقتصاد في بولندا، أساس هذه الطريقة هو تجميع العناصر المتشابهة، الخاضعة للدراسة الاقتصادية، في جانبها الإقليمي، بإعادة توزيع جميع تلك العناصر حسب المؤشرات القطاعية أو المكانية بصيغ مختلفة ومحددة في المسافات بأسلوب المصفوفة المتخالفة، ومن خلال إعادة تنظيم نقاط التوزيع وبما يمكن من توزيع المسافات باتجاه عمودي لترتيب المسافات في صفوف من القيم الناتجة في المصفوفة السابقة، وهو ما يتيح لنا توزيع المسافات بين عدد متدرج من المجموعات لتشكيل تدرج هرمي، أو غير هرمي.

أسلوب (Wiliamson): وهو مقياس يتم من خلاله تحديد حالة التفاوت الإقليمي ويتم حساب ذلك من خلال ثلاث صيغ رياضية وهي:(Wiliamson.G, 1975).

- **الصيغة لأولى= المرجح:**

$$Vw = \frac{\sqrt{\sum_i \left(Y_i - \overline{Y_i}\right)^2 \frac{p_i}{p_n}}}{\overline{Y}}$$

- **الصيغة الثانية= المرجح:**

$$\mathbf{V_{uw}} = \frac{\sqrt{\sum_i \left(X_i - \overline{Y}\right)^2}}{\overline{Y}}$$

- **الصيغة الثالثة = المطلق:**

الصيغة الثالثة= المطلق

$$\frac{\sum_{i=1} \left|Y_i - \overline{Y_i}\right| \frac{P_i}{P_n}}{\overline{Y}}$$

حيث تمثل كل من :

Yi = متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الإقليم.

Y = متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للدولة.

Pi = عدد سكان الإقليم (i).

Pn = سكان الدولة.

n = عدد الأقاليم.

إضافة إلى هذه المقاييس هناك مقاييس أخرى منها:

- **التحليل العاملي:** يتم من خلاله تحديد الأنماط المكانية، وكيفية توزيعها، حسب العلاقة القائمة، حسب العلاقات القائمة بين المتغيرات، المرتبطة بالظاهرة المدروسة، لحساب مساهمتها في تفسير التباين، في العوامل المشتقة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى احد أساليب البحث العلمي ألا وهي المقاربة النسقية، باعتبارها أحد الأساليب التي تتعامل مع المشكلات، والظواهر المختلفة بشكل واسع وشمولي، حيث أن هذا النوع من المقاربة يحاول الباحث من خلاله حصر كل العوامل التي لها ارتباط بمشكلة البحث ويقوم بدراستها كوحدة واحدة تتألف من عناصر وأجزاء تشكل فيما بينها تفاعلات من خلال شبكة من العلاقات والعمليات المختلفة داخل أو خارج بيئة النسق، وهو ما سيتم إسقاطه على ولاية بسكرة على اعتبار أنها نسق موحد يتكون من عناصر وأجزاء (مراكز عمرانية)، تتفاعل فيما بينها بواسطة علاقات مختلفة العوامل. والمقاربة النسقية باستطاعتها أن تميز بين العوامل الواقعة خارج بيئة النسق، وكذا العوامل التي تشكل جزء من النسق نفسه، وبذلك فالمقاربة النسقية لا تأخذ العوامل بطريقة منعزلة، ومستقلة بين عناصرها، بينما تنظر إليها ككيان واحد يتفاعل من خلال العلاقات المكونة له.

من هذا المنطلق يمكننا اعتبار المقاربة النسقية كأسلوب بحث علمي يختلف كل الاختلاف عن باقي أساليب ومناهج البحث العلمي الأخرى التي تعتمد في أسلوبها على تجزئة المعلومات وعزل البعض منها أو غض النظر عنها أثناء دراسة العلاقات التي تربط كل هذه الأجزاء والعناصر بعضها ببعض، ومن هنا نستشف الفكرة الأساسية التي يرتكز عليها هذا النوع من المقاربات وهو أن البحث عن سبب واحد لتحليل وتفسير العلاقات الموجودة بين الظواهر المدروسة بين العناصر المكونة لها وافتراض وجود ثبات أو عدم وجود أسباب أخرى تدخل ضمن هذا التحليل والتفسير يتعارض مع فكرة المقاربة النسقية وخصائصها الأساسية.

وفي نهاية هذا الفصل تطرقنا إلى عدة نماذج تحليلية تم اعتمادها من طرف علماء، وباحثين في دراسات مماثلة لموضوع دراستنا، والاعتماد عليها في تحليل فرضيات البحث المعتمدة في الدراسة هذا البحث الذي يعالج إشكالية التوازن في الشبكة الحضرية، واتجاهات التمركز الحضري الخاصة بحالة الدراسة.

مقدمة:

من خلال هذا الفصل سنقوم بعرض المجال المكاني والجغرافي الذي ستُبنى عليه الدراسة (منطقة الزيبان، وبالتحديد ولاية بسكرة) كحالة دراسة، وبحكم الأهمية التي يكتسبها الموقع الجغرافي بعوامله الطبيعة ممثلة في (طبيعة المناخ، حالة التضاريس، الموارد المائية، التربة، ...)، والعوامل البشرية من خلال (عدد السكان، تركزهم، تشتتهم، أعمارهم،.....)، فهي عوامل لها أهمية كبيرة في تحديد حالة الاستقرار السكاني، وتحركاتهم، فكل من العوامل الطبيعية والبشرية تستطيع أن تتحكم في عملية تدفق السكان وهجرتهم من المناطق الأقل استقطاب بحكم افتقارها لمقومات التنمية إلى المناطق الأكثر استقطاب ذات الخصائص الجاذبة للسكان، وهو ما سبب التباين بين المناطق، ومن هنا تنشأ العلاقات والتفاعلات بين المدن حسب الاحتياجات التي يهدف السكان لتحقيقها من الجانب الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، هذا التعقيد الذي ينشأ في النسق الحضري للمنطقة يتطلب البحث عن وجود توازن في الشبكة الحضرية ومحاولة توجيه التمركز الحضري للسكان والتنمية بطريقة سليمة ومدروسة.

لذا فإننا ومن خلال هذا الفصل سنقوم بإعطاء فكرة معمقة لمنطقة الدراسة جغرافيا (طبيعيا ،وبشريا، وتاريخيا واقتصاديا)، وإبراز أهم المقومات التنموية التي تزخر بها ولاية بسكرة من خلال عرض إحصائيات وتوقعات لديناميكية النمو الحضري التي تشهدها المنطقة، والاستفادة منها في تحليل فرضية البحث لحل الإشكال المطروح.

1- منطقة الزيبان (أصل المصطلح والتسمية):

تعددت الآراء حول أصل تسمية الزاب، واختلفت بين من يرجع أصل الكلمة رومانيا، وآخر عربيا، حيث تضاربت واختلفت التعريفات الخاصة بمصطلح الزاب حسب ورودها في المصادر والمراجع التاريخية كل حسب تأريخه لغتا واصطلاحا.

لغتا: يذهب ياقوت الحموي من خلال ما ورد في معجم البلدان إلى أن :

" فقد قال ابن الأعرابي :" زاب الشئ إذا جرى"، وقال سلمة " زاب يزوب إذا انسل هربا"، غير أن الشائع والمعتمد عليه هو أن زاب هو أحد ملوك الفرس القدماء، يدعى زاب بن توركمان بن منو شهر ابن أريج بن أفريدون حفر عدة أنهر في العراق فسمي باسمه وربما قيل لكل واحد زابي، والتسمية زابيا".(ياقوت.ح، 1979).

وفي الجمع هي الزوابي، حيث جاء في كتاب لسان العرب لأبن منظور أن : الزبية: هي الرابية التي يعلوها الماء، يقولون عام أزب:أي عام مخصب وكثير النبات، والأصل أن الزيبان:نوعان من نهر دجلة يتصلان به من الضفة اليسرى، حيث الزاب الأعلى أو الأكبر له شأن كبير في التاريخ الحربي بين العرب والبيزنطيين، والأسفل أو الأصغر، يسمى ما حولهما من الأنهار الزوابي وزاب يزوب إذا انسل هرب.(ابن منظور.ج.د،1995).

وفي قاموس المحيط للفيروز الأبادي، الزاب هو" زاب زوبا أي انسل هربا والماء جرى، والزاب بالأندلس هو كورة، منها نهر بالموصل، ونهر بالإربل، ونهر بين ما يجمع جوانب الأنهار، وزاب (ملك للفرس حفرها جميعا)".(الفيروز.أ،1996).

وعن أصل التسمية يقول عبد المجيد حبه نقلا عن مخطوط بمكتبة الصيد عبد الحليم : الزاب أيضا كوره صغيرة يقال لها ريغ: وهي كلمة بربرية معناها السبخة، والزاب أيضا كوره عظيمة ونهر جرار بأرض المغرب وعلى البر الأعظم عليه بلاد واسعة وقرى متواطئة بين تلمسان وسجلماسة في أقصى المغرب الأقصى والنهر متسلط عليها.

وعرفه أيضا قائلا: قال السلفي في معجم البلدان سمعت الأصم الميروقي يقول:

الزاب الكبير من بسكرة، وتوزر، وقسنطينة، وطولقة، وقفصة، ونفزاوة، وبادس. لذا يعتقد أن تسمية الزاب أطلقها العرب على هذه الجهة تشبيها بزوابي العراق، وتعتبر من أقدم الكلمات تسمية بحسب ما ورد في كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار كونها تعود انتسابا لأحد الثوار يسمى أبازبا الفارسي بالمنطقة في سنة (583 هـ، 1187 م). (صيد.ع.ح ،2000).

أما في الموسوعة العربية الميسرة الزاب نوعان من نهر دجلة يتصلان من الضفة اليسرى، فالزاب الأعلى أو الأكبر له شأن كبير في التاريخ الحربي بين العرب والبزنطيين، والزاب الأسفل هو الأصغر.

وحسب ما جاء في دائرة المعارف الإسلامية أن الزاب إقليم في بلاد الجزائر ،جمعه زيبان يضم المنطقة التي حول بسكرة، طولها 125 ميلا تقريبا من الغرب إلى الشرق وما بين 30 إلى 40 ميلا من الشمال إلى الجنوب.(صيد.ع.ح ،2000).

اصطلاحا:

يعود أصل كلمة الزاب إلى اسم مأخوذ من المدينة الرومانية "زابي" "Zabi" القديمة الواقعة في منطقة الحضنة بسهولها الواقعة عند السفوح الجنوبية للأطلس ،وهي مقرة، وطبنة حتى المنفذ الجنوبي لأودية لأوراس، وتلالها عند الفج (فج القنطرة) ،وهو ما طبع صفة التوسع على هذا الاسم "الزاب".

وعموما منطقة الزاب وجمعها "زيبان" تنقسم إلى أربعة أقسام لها صفة التمييز والاتصال وهذا ما جاء من خلال ابن خلدون:

"أن الزاب وحده من مدن قصر الدوسن بالغرب، إلى قصر تنومة وبادس في الشرق ،وهو وطن كبير يشمل على قرى متعددة وتجاورة جمعا جمعا. يعرف كل واحد منها بالزاب.وأولهما زاب الدوسن ثم زاب طولقة ثم زاب مليلي ثم زاب بسكرة ثم تهودة ثم زاب بادس، وبسكرة أم هذه القرى" (ابن خلون.ع.ر، 1965).

هذه الأقسام الأربعة هي:

أ- الزاب الشرقي:

حدوده من تلال الأوراس حتى شط ملغيغ يضم عدة مدن وقرى أهمها: سيدي عقبة ،خنقة سيدي ناجي، القصر، بادس، زريبة الوادي، تنومة، قيطون بياضة، المزيرعة، زريبة حامد، سيدي مصمودي والحوش.(الإبراهيمي.ط،2003).

ب-الزاب الصحراوي:

حدوده بين جبال الزاب ووادي جدي ويعرف باسم الزاب الظهراوي، أهم مدنه: بوشقرون، فرفار، ليشانة، العامري، فوغالة، البرج، ليوة، مخادمة، طولقة.

ت- الزاب الجنوبي:

وأهم مدنه أولاد جلال، الدوسن، اورلال، مليلي، أوماش.

ث- الزاب الشمالي:

يصل حتى الحدود الجنوبية الغربية لجبال الأوراس من بين مدنه:جمورة، برانيس ،مشونش، لوطاية، بني فرح، منبع الغزلان، القنطرة وطبنة حاضرة الزاب.

من خلال ما تقدم نكون قد تعرنا على أهم المدن والقرى الموجودة ضمن الزاب في وقتنا الحاضر، بيد أن العصر القديم سجل لنا منطقة عمران أوسع بكثير مما هي عليه الآن وهو ما ذكره العلامة ابن

خلدون بمجموع مائة قرية كل منها يحمل اسم الزاب منها ،زاب طولقة، زاب الدوسن، زاب بسكرة ،.....الخ (إسماعيل.ع، 1983).

ويذهب العلامة البشير الإبراهيمي في مؤلفاته إلى أن موقع منطقة الزاب هو جنوب مقاطعة قسنطينة في القطر الجزائري، ويشير إلى أن مصطلح الزيبان كان يطلق على سهول الحضنة ومدنها الواقعة في سفوح الأطلس الجنوبية ممثلة في مدن مسيلة، طبنة ومقرة الرومانية في ما بين القرون الهجرية الأولى والقرن الثامن والتي كانت تعرف قبل الإسلام باسم الزوابي.

ومن جهة أخرى يذكر الشريف الإدريسي في مؤلفه نزهة المشتاق في اختراق الآفاق الآتي:

"ومن المسيلة إلى طبنة، مرحلتان، وطبنة مدينة الزاب، وهي مدينة حسنة كثيرة المياه والبساتين والزروع والقطن والحنطة والشعير وعليها سور من تراب وأهلها أخلاط بها صنائع وتجارات وأموال أهلها متصرفة في ضروب التجارات والتمر بها كثير وكذلك سائر الفواكه".(الإدريسي.ش، 1957).

في المقابل يعتقد البعض أن تسمية المنطقة تعود لكثرة ما تملكه المنطقة من

نخيل ونبات أو لغزارة مياه أوديتها.

2- الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري:

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد؛ تحت سفوح كتلة جبال لأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 509.80 21 كلم2 وتظم 33 بلدية و 12 دائرة و يحدها:

ولاية باتنة من الشمال.

ولاية مسيلة من الشمال الغربي.

ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.

ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.

ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.

ولاية ورقلة من الجنوب.

3- الإطار الإداري:

صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و كانت تظم آنذاك 22 بلدية وستة (6) دوائر. وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير وولاية بسكرة التي أصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر، هي أولاد جلال،

سيدي عقبة، طولقة، الوطاية أما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية فبقيت بلدية على حدى، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:

بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.

بلدية القنطرة و عين زعطوط من ولاية باتنة.

بلدية الشعيبة (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة.

في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله آي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.

الخريطة رقم (IV-1): الموقع الجغرافي لولاية بسكرة.

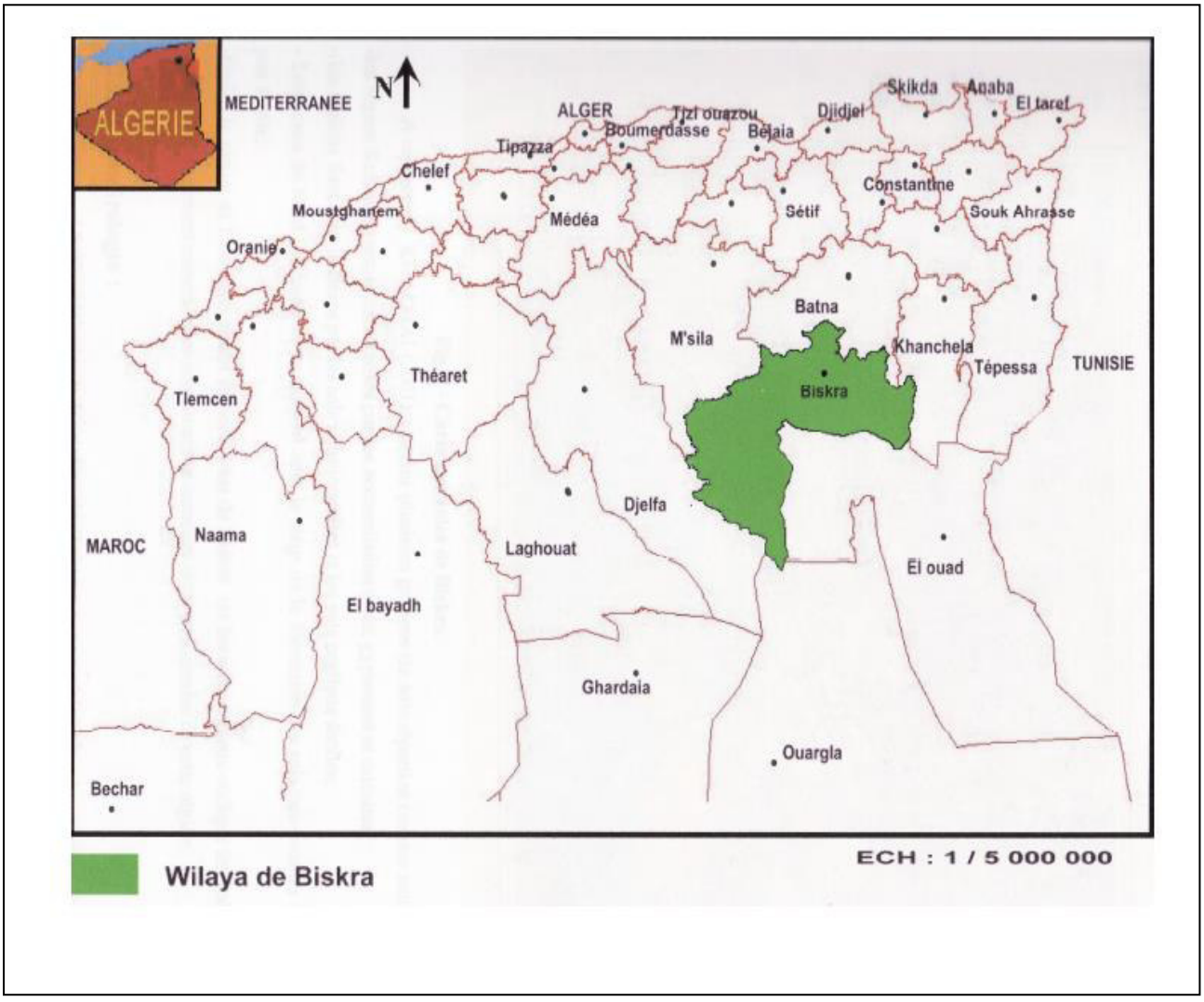

المصدر : (A.N.A.T ,2003).

الخريطة (IV –2):التقسيم الإداري لولاية بسكرة.

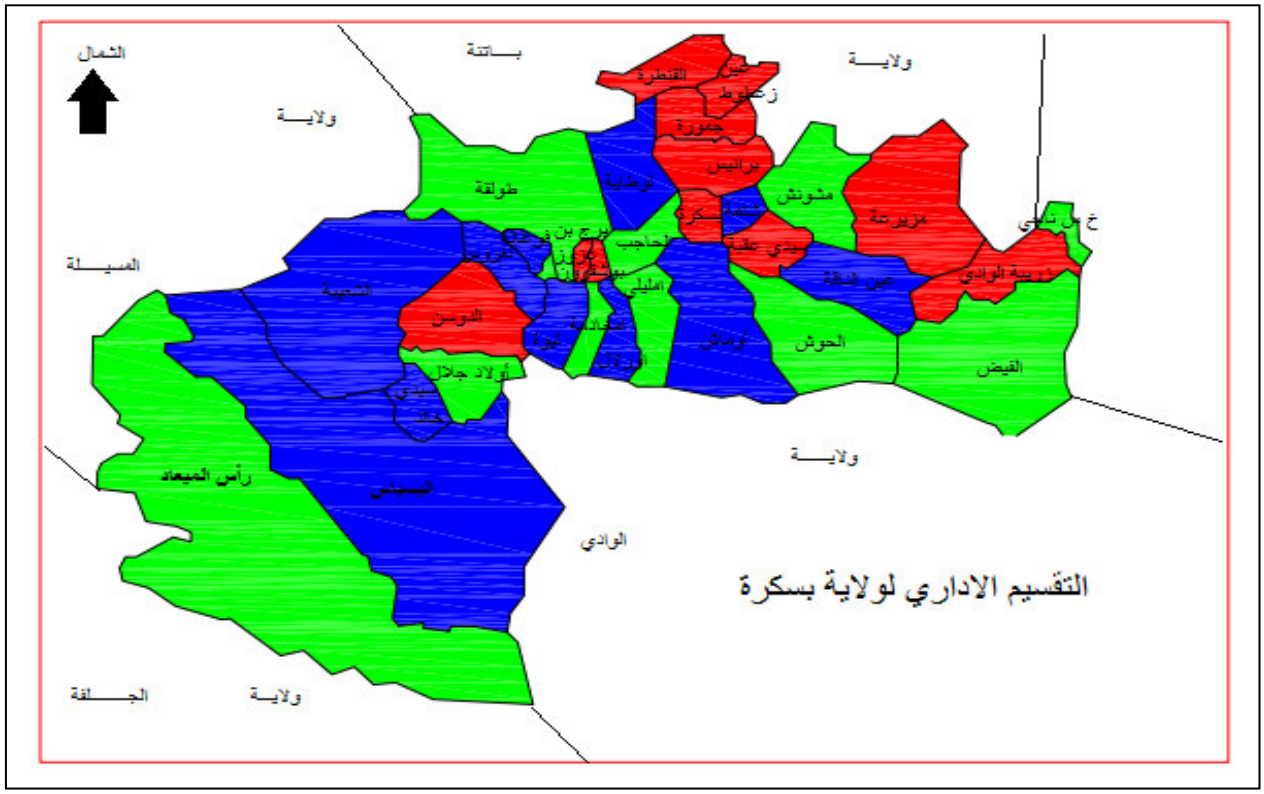

المصدر: (الباحث، 2017)، باستخدام برنامج أوتوكاد

4- المظاهر الطبيعية في جغرافية ولاية بسكرة:

4-1 أشكال التضاريس:

4-1-1 الجبال:

تعتبر جبال منطقة الزيبان في بسكرة امتداد لسلسلة الجبال الأوراسية تنضم في سلسلة جبال الأطلس الصحراوي، بمساحة تقدر بـ: 1166,26 كم مربع أي بنسبة 5,38 % وهي مقسمة إلى قسمين هما:(سنوسي.س، 2006).

4-1-1-1جبال الزاب الشرقي:

تمتد هذه الأخيرة خلف الجهة الغربية لسلسلة الكتل الأوراسية ممثلة في جبل (ثنية رحبة) بارتفاع 1031 م وجبل (الدباب) 513 م وكلها واقعة في جبال الكتلة الأولى، أما الكتلة الثانية فتبدأ من خلف الجهة الغربية للجبال الأوراسية، هذين الكتلتين مفصولتين بشبكة هيدروغرافية كثيفة مؤقتة تقع بين خطي كنتوري 200 – 300 م، وتعتبر الكتلة الجنوبية الثانية هي التي تعطي المظاهر الحقيقية لجبال الزاب الشرقي وأهمها: جبل (الثنية وكدية) بارتفاع 255م وجبل (قريش) بارتفاع 509م

وجبال (دكه) بارتفاع 406م وجبل (لدمية) بارتفاع 317م وتتخلل هذه الجبال أودية من أهمها واد (البراز)، برانيس وواد (بوزكه) بمحاذاة شتمة، حيث تعتبر السلسلة المحيطة بشمال لوطاية أهم جبال سلسلة الزاب الشرقي وتعمل كنقطة ربط واتصال مع جبال (امدوكال) تتراوح ارتفاعاتها من 400 – 1050م ممثلة في جبل (الزقاق، المالح، وجبل بن رقوبة)، وهي بمثابة حواجز للحماية من التصحر والتعرية. جبال الزاب الغربي:

تتكون هذه السلسلة الجبلية من كتلتين أساسيتين هما:

الأولى: هي امتداد للسلسلة الشمالية لجبال الزاب الشرقي يتراوح الارتفاع بها 300–500م أهم جبالها جبل (مقراوة) بارتفاع 483م وهي عبارة عن كتلة من الجبال المنفصلة والمجزأة عن باقي السلسلة الجبلية يفصل بينها وبين الكتلة الجنوبية الغربية سباخ سلقة وهي منطقة منخفضة بين الكتلتين بها شبكة مائية مؤقتة وكثيفة، وتتميز بتعرية مائية.

الثانية: هي جبال الكتلة الجنوبية الغربية لسلسلة جبال الزاب الغربي وأهمها جبل (بومنقوش) بارتفاع 408م وجبل (بوغزال) بارتفاع 435م وجبل (ملاق) بارتفاع 395م من أهم مميزاتها أنها ذات انحدارات شديدة وتتخللها شبكة هيدروغرافية كثيفة وغير دائمة أهمها واد (سالسو)، واد شعيب حيث كلما اتجهنا غربا تتباين الارتفاعات تتراوح بين 305–850م أعلاها جبل النعام وجبل قسوم 1087م أما أخفض نقطة فهي جبل (حشانة) 371م، والشيء الملاحظ أن سفوحها ذات انحدارات شديدة إلى متوسطة وهي من بين أهم ممرات هبوب الرياح انطلاقا من منطقة الحضنة وتحتوي على شبكة هيدروغرافية كثيفة ومؤقتة باتجاه شمال جنوب أهمها واد النعام ،واد فلاق، واد (السادوري).

<u>الصورة رقم (IV –1):</u>سهول سيدي عقبة أسفل جبل فرحوس 1442م.

المصدر : (الوردي .خ وآخرون ،2014)

الصورة رقم (IV –2):صورة لجبال أحمر خدو شرق الولاية.

المصدر : (الوردي .خ وآخرون ،2014)

4-1-2 المنخفضات: أهم هذه المنخفضات الآتي: (سنوسي.س، 2006).

سبخة سلقة: موقعها في الشمال الغربي لمنطقة لوطاية بين كتلتي جبال مقراواة ذات الارتفاع 483م والكتلة الجنوبية الغربية للمنطقة أي في الشمال الغربي لمنطقة بسكرة ممثلة في جبال بوغزال وبومنقوش غير أن ما ميز هذه السبخة (المنخفض) أو ما يطلق عليه بسبخة معدون هي التعرية المائية بنشاط كبير وحمولة هائلة تجعل منها منطقة غمرية.

أ- **سبخة الضلعة الحمراء:** موقعها في الطرف الجنوبي الغربي للكتلة الجبلية التي يمثلها جبل بومنقوش بارتفاع 408م وجبل بوغزال بارتفاع 435م حيث تتميز سفوحه بالانحدارات الشديدة (خاصة السفح الشمالي بها)، أما الشبكة الهيدروغرافية بها فهي كثيفة تصب جميعها في سبخة الضلعة الحمراء وسبخة الشمرة شمال منطقة أوماش.

ب-**سبخة طرفة بن لخضر:** موقعها في الشق الجنوبي الشرقي وتعتبر أهم ممول لشط ملغيغ تقدر مساحة المنخفضات بها بـ: 649,85 كم2 ، ما يميزها هو أنها منطقة غير قابلة للاستصلاح كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب لشط ملغيغ، كما أنها تعتبر امتداد للأراضي المنخفضة بالصحراء وتعتبر من بين العوائق في منطقة الزيبان لما تسببه من زحف للرمال وملوحتها الزائدة.

4-1-3 السهول: إن الإطار العام لجغرافية المنطقة ينقسم إلى ثلاث سهول هي: (سنوسي.س، 2006).

أ- **سهل لوطاية:** موقعه في الجهة الشمالية من المنطقة محاط بسلسلة من الجبال من الشرق تتضاءل وتتناقص كلما اتجهنا للغرب، وهو امتداد لسهل سلقة يبلغ طوله 56000م وعرضه 27000م وارتفاعه من الجهة الشرقية إلى الجهة الجنوبية حوالي 240م وفي الجهة الشمالية من 200 – 240م وكلما اتجهنا شمالا يرتفع السهل.

ب-**سهل سيدي عقبة:** يقع في الجهة الشرقية من أهم مميزاته أنه منبسط ومحاط بسلاسل جبلية في الجهة الشمالية من جبال الزاب الشرقي ونهايته سلسلة كتل الجبال الأوراسية يتسع كلما اتجهنا غربا، أما ارتفاعه فيتزايد من الجهة الشرقية نحو الجهة الغربية من 73 – 176م تقريبا عن مركز مدينة شتمه، به شبكة هيدروغرافية كثيفة مؤقتة ذات اتجاه شمالي جنوبي تتجه كلها نحو شط ملغييغ.

ت-**سهل طولقة الدوسن:** يضم جزء من طولقة ومنطقة الدوسن من مميزاته الإرتفاع والتموج يتسع كلما اتجهنا نحو الجنوب ومن الشرق نحو الجنوب الغربي ويقل الارتفاع فيه حيث يقدر بـ: 50م من الجهة الجنوبية الغربية تبعا لتناقص ارتفاعات سلسلة الأطلس الصحراوي. وفيه سهل الدوسن سهل فيضي من الدرجة الأولى بسبب وجود مجاري مائية ثانوية ورئيسية كثيفة منها واد الخافورة، واد فلاق، واد النعام، واد كاف النسورة، وبه الأسمطة سطحية قريبة من سطح الأرض، أما سهل طولقة فهو سهل تثري به شبكة مائية مؤقتة وكثيفة الأسمطة به قريبة من سطح الأرض.

4-1-4 جيولوجية المنطقة :(الوردي.خ، وآخرون، 2014).

من الناحية الجيولوجية، وحسب مديرية الصناعة والمناجم (2008)، تعتبر ولاية بسكرة منطقة تحول هيكلي من خلال انتقال الرواسب من النطاق الأطلسي في الشمال إلى منخفض الصحراء في الجنوب وهي عبارة عن مجموعة تكوينات الزمن الثالث (TERTIAIRES)، والزمن الرابع (QUATERNAIRES)، مميزة في أرض كلسية (FLUVIALES)، حيث تعتبر جميع التكوينات الجيولوجية للمنطقة جيرية، مع وجود حالات تبخر في بعض الطبقات المتداخلة. تحتوي هذه التشكيلات بصفة عامة على أملاح (الجبس والحجر الجيري)، والتي تؤثر على تكوين المياه السطحية والجوفية.

- ففي المناطق الجبلية من الناحية الشمالية للولاية: القنطرة، جمورة، برانيس والوطاية يغلب عليها الكريستالي.
- أما مناطق الناحية الشمالية الغربية للولاية: فوغالة، طولقة، الشعيبة، رأس الميعاد والبسباس أغلب التكوينات فيها هي الميوبليوسين وخاصة من الناحية الشمالية الغربية، أما المناطق الباقية فهي عبارة عن ترسبات الزمن الرابع. وفيما يخص تكتونية المنطقة فهي تقع في حيز يتعرض للهزات الأرضية لكن بدرجة ضعيفة، ومنذ عهود لم تسجل أي حركة زلزالية حتى نهاية 2016 أين تم تسجيل هزات أرضية على مستوى منطقة مزيرعة وما جاورها، وتعتمد كمية المياه المعدنية الممكن اختراقها في الطبقات الصخرية على مجموعة كبيرة من العوامل المتعلقة بالأبعاد الهندسية للطبقات، والخصائص الجيولوجية والتربة أيضا، ففي هذا الصدد، يمكن أن تقسم أراضي ولاية بسكرة إلى قسمين، يغطي الجزء الأول المنطقة الجبلية بالجهة الشمالية، وبعض الأماكن بالداخل وهي نوع من الحجر الجيري ينعدم فيها الغطاء النباتي، أما النوع الثاني فيغطي معظم السهول السهول، والهضاب التي توجد بها الواحات وهذا النوع غني بكربونات الكالسيوم.

<u>الخريطة رقم (IV –3):</u> الخريطة الطبوغرافية لولاية بسكرة.

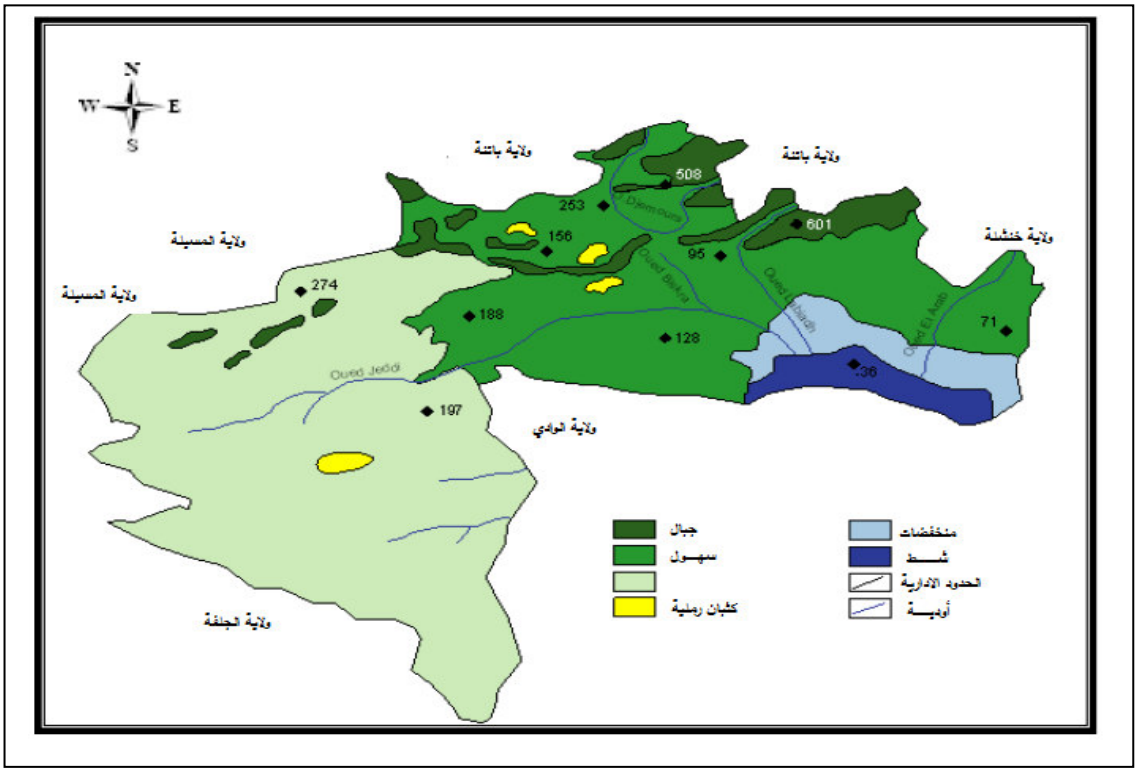

المصدر: البطاقة المناخية لولاية بسكرة.

الخريطة رقم (IV –4): مخطط تكتوني وجيولوجي لمنطقة الزيبان (بسكرة) وما جاورها.

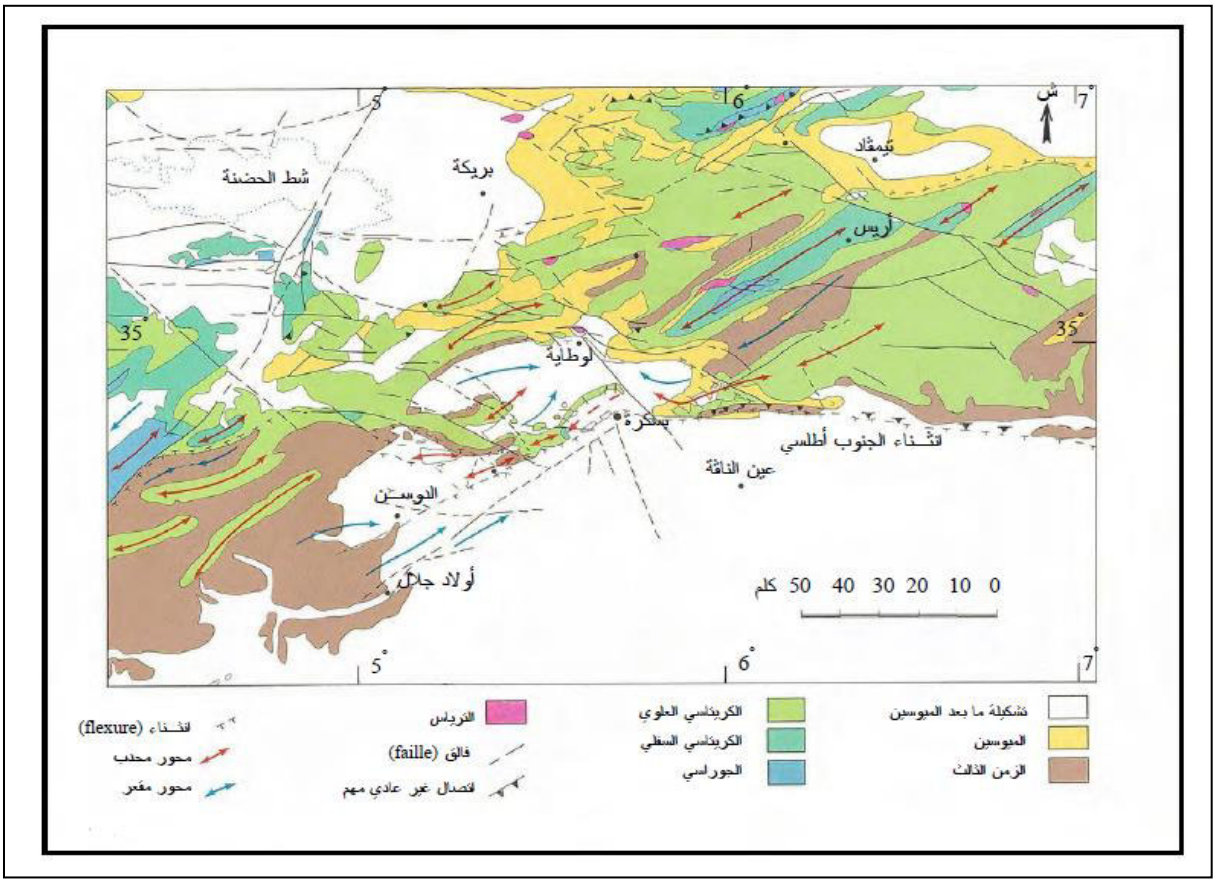

المصدر: الخريطة الهيدرولوجية لمنطقة بسكرة (1/50000)، وثيقة رقم 320، 1980.

الشكل رقم (IV–1): مقطع جيولوجي لولاية بسكرة.

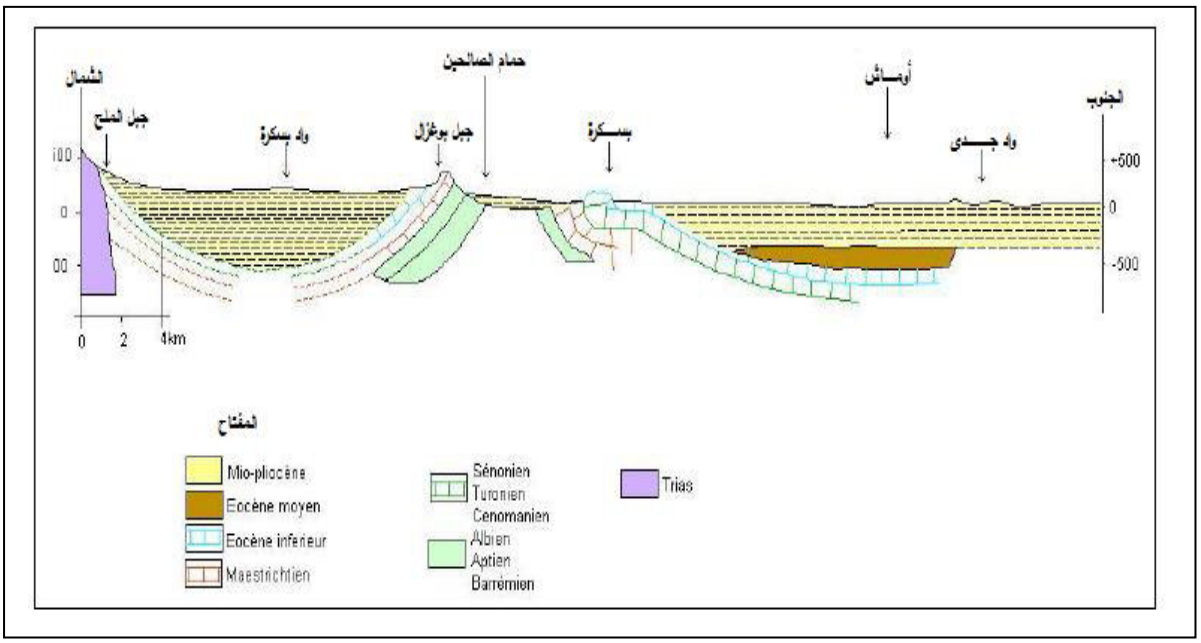

المصدر: الخريطة الجيولوجية لمنطقة بسكرة.

4-1-5 المياه السطحية و الجوفية:

4-1-5-1 المياه السطحية: تنقسم إلى ثلاثة مجموعات هي:(مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

أ- الأودية ذات المنبع الأوراسي:

تأخذ منبعها من قلب الأوراس، وتحتوي على أحواض كبيرة نذكر منها : وادي الحي ووادي عبدي اللذين يمثلان وادي بسكرة عند التقائهما. وادي العرب ووادي قطان اللذان يلتقيان عند زريبة الوادي ليشكلان وادي الزريبة.

جريان المياه في هذه الأودية قليل في فصل الشتاء ويجف من بداية شهر أفريل.

ب-أودية السفوح الجنوبية للأوراس:

تتميز بصغر أحواضها مما جعل جريانها قليلا و غير منتظم. فأودية الزاب الشرقي لا تصل إلى الشط إلاّ في حالة فيضانها. أما أودية ناحية أولاد جلال فتصب أغلبها في وادي جدي. أودية منطقة لوطاية تساهم في تغذية المياه الجوفية عن طريق نفوذها في التربة.

ت- وادي جدي:

يبلغ حوضه 26 000 كلم2 وطوله 500 كلم فهو المجمع الرئيسي والطبيعي لكل مياه الأطلس الصحراوي. كبقية الأودية الصحراوية فهو في أغلب الأوقات جاف فلا يمتلئ حوضه الكبير إلا في أوقات الفيضان.

الخريطة رقم (IV-5): شبكة المياه السطحية لمنطقة بسكرة.

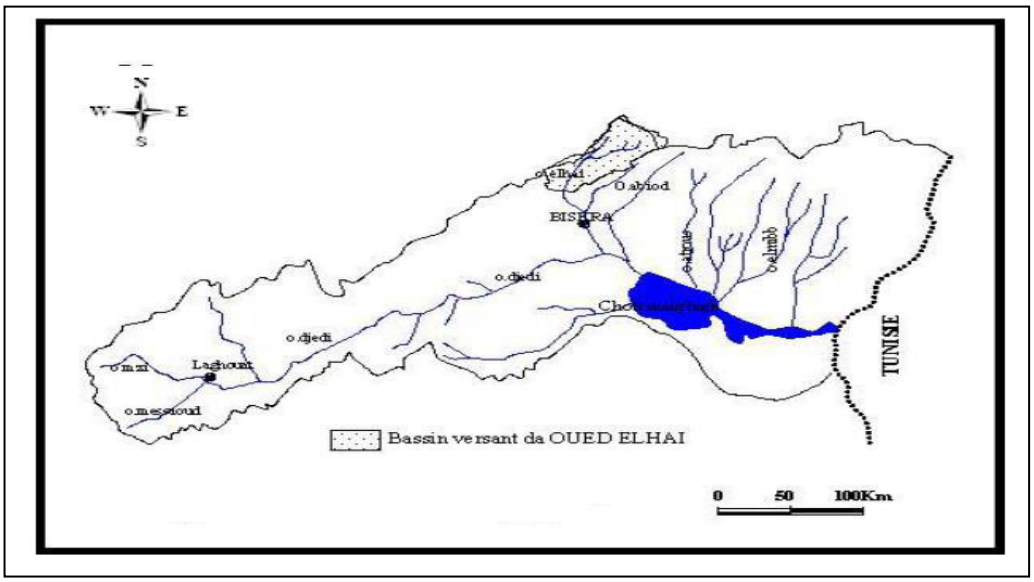

المصدر:(ANRH, 1992).

4-1-5-2 المياه الجوفية: و نذكر منها نوعين هما: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

- طبقة المياه الجوفية السطحية.
- طبقة المياه الجوفية العميقة.

أ- طبقة المياه الجوفية السطحية (Phréatique):

طبقة المياه الجوفية السطحية ونعني بها طبقات المياه المستغلة عن طريق الآبار والتي لا يزيد عمقها عن 40م، هذه الطبقة من المياه تجمعت في الطبقات الرسوبية و مصدرها يكون مياه الأودية المجاورة عن طريق النفوذ: كثيرة في المنطقة لكن منسوبها قليل. نذكر منها طبقة مياه وادي جدي، الدوسن، السعدة، طولقة وليشانة.

ت- **طبقة المياه الجوفية العميقة:** نلخص أهم طبقات المياه الموجودة هنا في ما يلي:

- **الطبقة الألبية (La nappe Albienne):** يبلغ متوسط عمق هذه الطبقة حوالي 1500م، تستغل حاليا في أولاد جلال، سيدي خالد والدوسن.
- **طبقة المياه الجوفية الكلسية (La nappe des Calcaires):** متواجدة شمال طولقة حيث تدعى طبقة مياه طولقة. هذه الطبقة متوسطة العمق و نوعية مياهها تزداد ملوحة.
- **طبقة المياه الجوفية الرملية (La nappe des Sables):** تتواجد هذه الطبقة في منطقة الزاب الشرقي فهي متوسطة العمق ومستغلة و لكنها تتطلب تقنيات خاصة للحفر والصيانة بسبب تواجد مخزون مياهها في طبقة من الغضار والرمل.

<u>الخريطة رقم (IV-6):</u> النظام المائي للصحراء الشمالية.

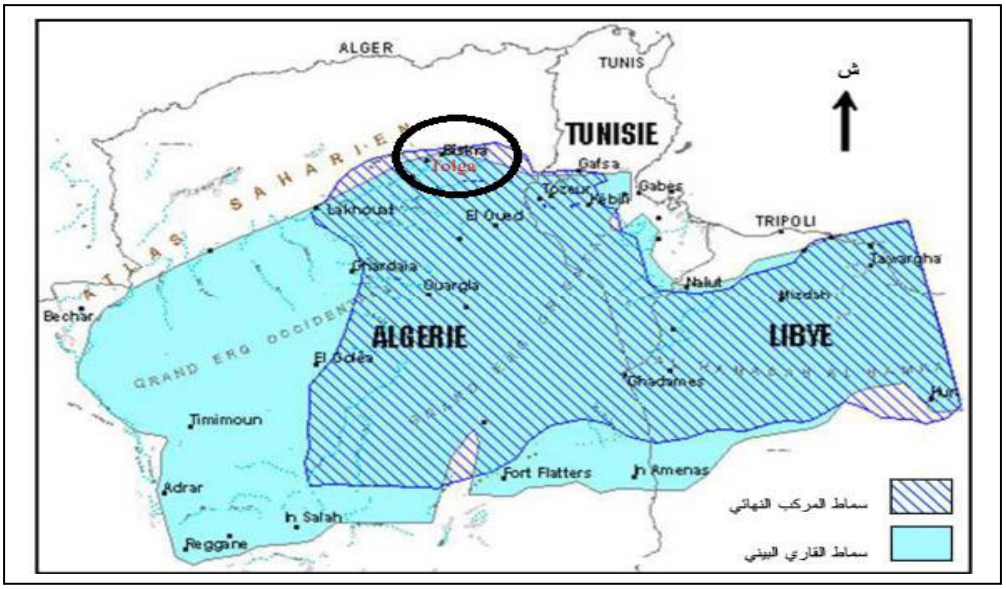

المصدر: (معلم.ص.د، 2011)

5- المناخ:

يعتبر المناخ من العوامل المهمة، من خلال ما يلعبه هذا الأخير من دور في حياة السكان ونشاطاتهم، كما يتحكم في توزيعهم على سطح الأرض، لذا سنحاول معرفة أهم السمات والخصائص المميزة للمناخ العام للمنطقة، وما له من أهمية في جذب السكان وطردهم، وما مدى تشجيع السكان على ممارسة نشاطاتهم خاصة منها الفلاحية التي تعتبر من أهم مقومات التنمية في منطقة الزيبان بولاية بسكرة.

ما يميز مناخ الولاية أنه شبه جاف إلى جاف، يمتاز فصل الصيف بالحرارة والجفاف وفصل الشتاء بالبرودة والجفاف أيضا.

5-1 الحرارة:

تقع ولاية بسكرة في نطاق يشكل فيه الأطلس الصحراوي الحد المناخي بين شمال وجنوب البلاد، وعلى بعد 30 كلم من جبال الأوراس يبدأ المناخ الصحراوي شبه الجاف، فعلى ضوء القياسات المسجلة بمحطة الأرصاد الجوية بالولاية، فإن متوسط درجة الحرارة لولاية بسكرة كما هو مبين في الجدول () يقارب عموما 21,8 °م، أما بالنسبة لمتوسط درجات الحرارة القصوى، والدنيا المسجلة خلال سنة 2013 فقد بلغت على التوالي 45,4°م في شهر يوليو، و03°م خلال شهر يناير.

الجدول رقم (IV-1): معدل درجات الحرارة المسجلة بولاية بسكرة خلال سنة2013.

الأشهر	يناير	فبراير	ماس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل
القصوى	19.9	23.9	27.4	32.9	36.9	42.1	45.4	44.0	39.4	32,8	25.5	22.3	32.7
المتوسطة	11.2	13.3	15.4	19.1	24.6	30.3	36	32.3	27.7	20.7	15	12.4	23.2
الدنيا	3.0	3.1	4.0	7.3	11.8	18.3	26.6	21.1	16.3	9.6	5.6	3.5	12.7

المصدر: (مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة، 2013).

البيان رقم (IV-1): بيان معدلات درجة الحرارة بولاية بسكرة خلال سنة 2013.

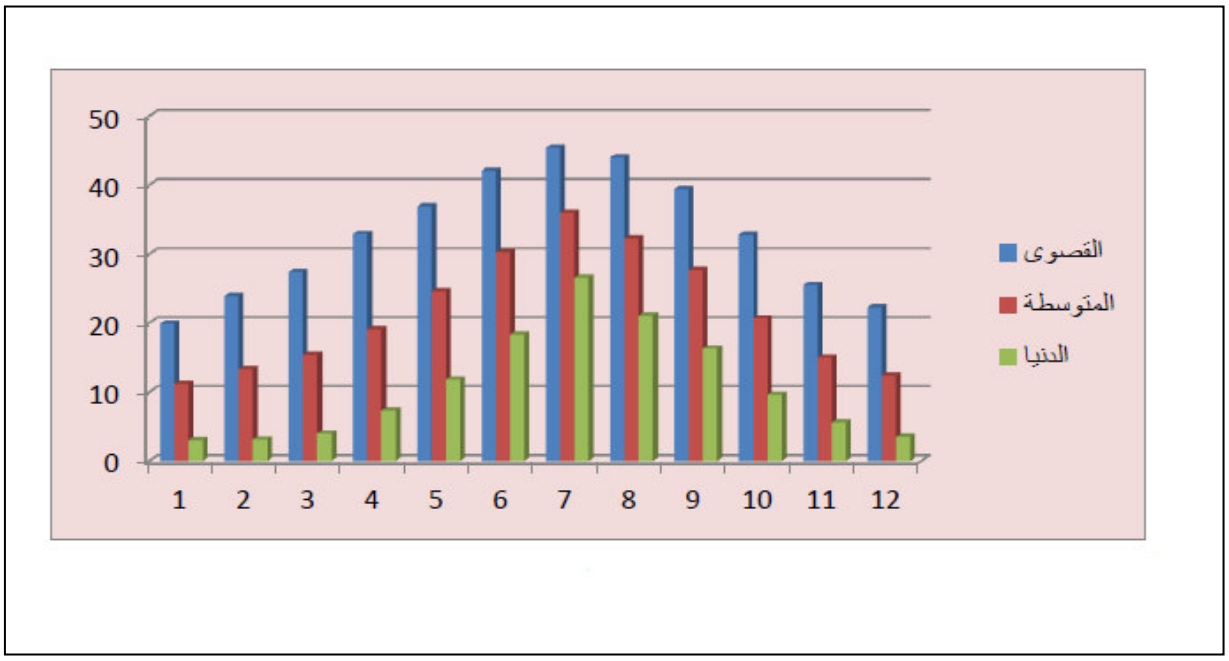

المصدر : (الوردي .خ وآخرون ،2014)

2-5 الأمطـار:

إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات الأمطار خلال 25 سنة الأخيرة؛ فإن بسكرة تقع في منطقة 0 – 200 مم ما عدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة.

غير أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشر قويا على مناخ المنطقة إذ أن كمية و كيفية سقوط هذه الأمطار مهمان جدا. قد تكون 60 إلى 70% من كمية الأمطار محصورة في الفصل البارد تنزل على شكل أمطار غزيرة إلى طوفانية تسبب انجرافا للتربة و أضرارا للزراعة.

فيما يلي كمية الأمطار التي سقطت خلال سنة 2013 والمقدرة بـ 143.5 مم وهي كمية معتبرة إذا ما قارناها بالسنة الماضية أين وصلت إلى 54.5 ملم، تجدر الإشارة إلى أن اكبر كمية تساقط عرفتها الولاية وصلت مقدار 294.1 ملم سنة 2004 وهذا منذ أكثر من 36 سنة.

الخريطة رقم (IV-7):خريطة توزيع التساقط بولاية بسكرة.

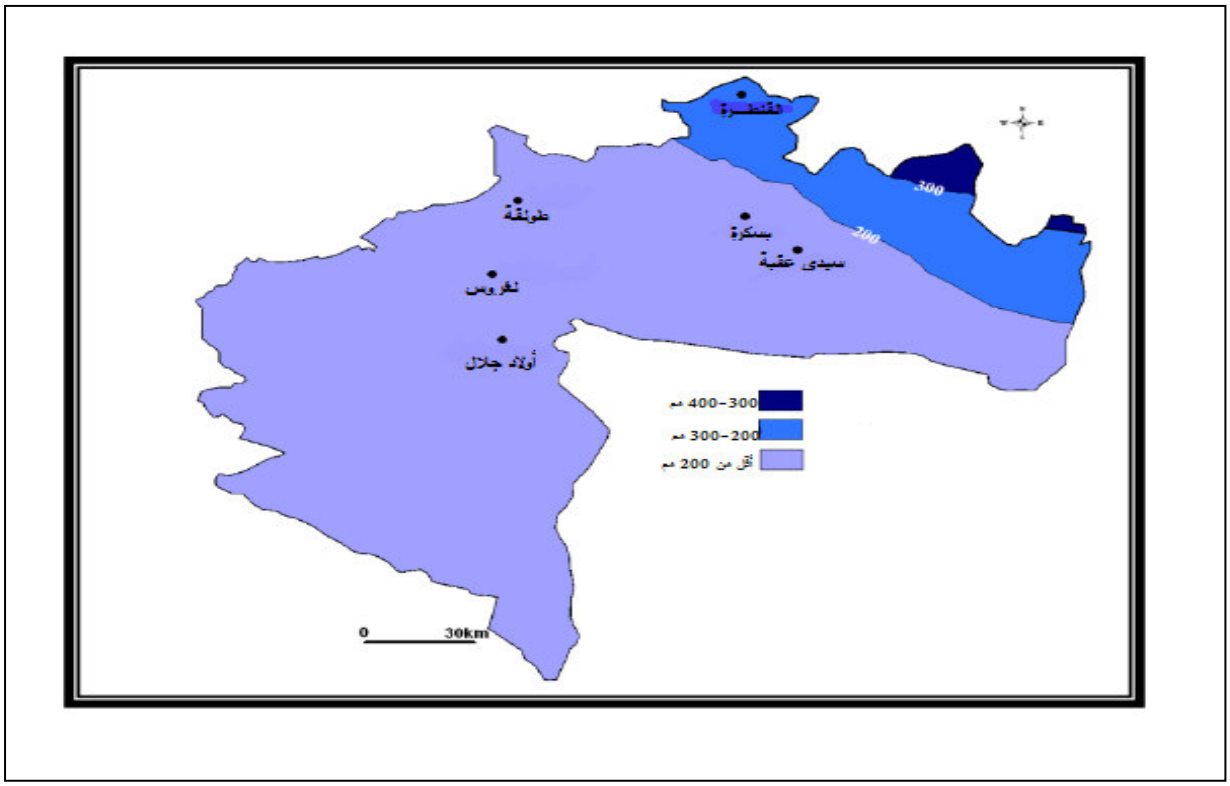

المصدر: محطة الأرصاد الجوية لولاية بسكرة.

الجدول رقم (IV-2): كمية الأمطار المتساقطة على ولاية بسكرة سنة 2013.

الأشهـــر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	مجموع
كمية الأمطار المتساقطة (ملم)	14.7	1.9	17.4	25.3	1.1	19.5	0	11.4	2.7	34.5	0	15	143.5

المصدر: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

الجدول رقم(IV-3): مقارنة لمعطيات محطة بسكرة خلال 21 سنة الأخيرة.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
كمية الأمطار المتساقطة	103	156	90	153	155	51	190	55	88.8	39.6	159	294.1	58.8	173	98.8	118.4	139.8	185.5	282.3	54.5	143.5

المصدر: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

الجدول رقم (IV-4): العوامل المناخية للولاية خلال سنة 2013.

الأشهر	درجة الحرارة (°C)	تساقط الامطار (مم)
جانفي	12.7	14.7
فيفري	12.1	1.9
مارس	18.2	17.4
أفريل	22	25.3
ماي	25	1.1
جوان	30	19.5
جويلية	34.3	0
أوت	32.3	11.4
سبتمبر	29.6	2.7
أكتوبر	26	34.5
نوفمبر	17.3	0
ديسمبر	12.1	15
المجموع أو المعدل السنوي	**22.7**	**143.5**

المصدر: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

البيان رقم (IV-2): درجة الحرارة وكمية الأمطار لولاية بسكرة 2013.

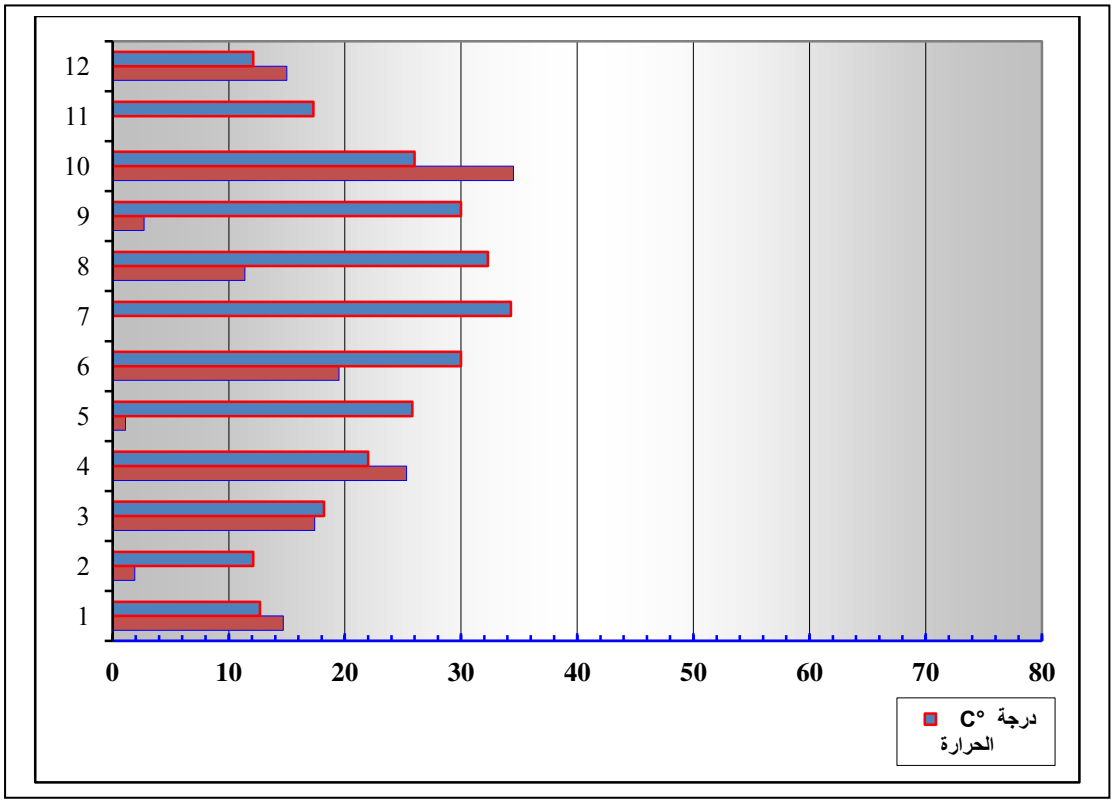

المصدر: (الباحث، 2017).

5-3 الرطوبة:

الجدول رقم (IV-5): معدل الرطوبة بمنطقة بسكرة.

الأشهـــر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	مجموع
الرطوبة (%)	54	46	42	36	32	28	28	32	41	46	44	59	143.5

المصدر: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ثلاثة أشهر من مجموع أشهر السنة تتعدى فيها نسبة الرطوبة القيمة (50%) كمعدل رطوبة يومي، أما أعلى نسبة للرطوبة فسجلت في شهر ديسمبر أين قدرت نسبة الرطوبة القيمة فيه (70%).

5-4 الرياح:

الرياح التي تتردد على منطقة الدراسة متعددة، حيث تعرف على مدار السنة هبوب رياح قوية باردة في فصل الشتاء القادمة من الاتجاه الشمالي الغربي (من السهول العليا)، ورياح رملية في فصل الربيع القادمة من الجهة الجنوبية الغربية على العموم، مع العلم أن الرياح لها دور كبير في انخفاض وزيادة درجة الحرارة، وعادة ما تسجل في الأشهر (جانفي، ماي، جوان)، أمل في فصل الصيف نسجل هبوب رياح " السروكو" القادمة من الجهة الجنوبية الشرقية وهي رغم قلتها (يوما31 خلال السنة) إلا أنها تؤثر بشكل كبير على المناخ المحلي للولاية.

الجدول رقم (IV-6): معدل قوة الرياح لولاية بسكرة.

الأشهر	يناير	فبراير	ماس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
القصوى	20.4	13.2	16.4	16.6	22.2	21	16.9	15.9	17.6	15	14.5	16.7	17.2
المتوسطة	2.9	2.4	5.2	5.5	6.8	4.5	4.5	3.5	3.8	3.2	4.1	3.4	4.2
الدنيا	1	2	4	5	4	5	2	2	2	2	1	1	30

المرجع: مدرية التخطيط لولاية بسكرة.

6- مظاهر وأنماط الاستقرار البشري لولاية بسكرة:

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العناصر المكونة لجغرافية أي منطقة، باعتباره مصدرا من مصادر الدعم، وقوى العمالة، وهو بمثابة الطاقة التي تدير مجموع الأنشطة الاقتصادية، لأن السكان هم المستهلكون لمنتجات الأنشطة، ومن ثمة أصبحت الدراسات المتعلقة بالسكان، وحالتهم المستقرة والمتحولة على حد سواء، أحد الأسس المهمة في عمليات التنمية، والتخطيط المستقبلي بكل مستوياته المحلية، الإقليمية والوطنية، فمن خلالها يمكن تحديد الاحتياجات المادية، والبشرية انطلاقا من دراسة الوضع القائم، واستشراف المستقبل، من خلال تحديد مواطئ الخلل ومحاولة تجنبها لتكون أكثر واقعية مع التطورات الاجتماعية، والاقتصادية، لذا سنتطرق بشيء من التفصيل إلى أهم السمات التي تميز منطقة الدراسة الزيبان (حالة ولاية بسكرة) التي تخص السكان رغم ما يعترضنا من صعوبات تخص نقص الإحصائيات الجديدة التي تقودنا للوصول إلى نتائج أكثر واقعية للولاية، وذلك من خلال:

- نتائج إحصائيات الديوان الوطني لسنة 1989، و 2008، باعتبارها نتائج حقيقية.
- إضافة إلى التوقعات المسجلة من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية نهاية سنة 2015.

6-1 تطور عدد سكان الولاية من 1966 إلى 2008:

تطور عدد سكان الولاية منذ الاستقلال تطورا مهما، حيث قدر سنة 1966 بـ 135.901 نسمة، ليرتفع في سنة 1977 إلى 206.856 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 3.8%.

في إحصاء سنة 1987، ونتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية للسكان من جهة، وكذا عامل الهجرة نحو الولاية من جهة أخرى، تضاعف عدد سكان الولاية إلى 430.202 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 6.88 %.

وفي إحصاء سنة 1998، ارتفع عدد السكان إلى 589.697 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 2.9%، ليرتفع بعدها إلى 730.134 نسمة في آخر إحصاء للسكن والسكان لسنة 2008 بنسبة نمو تقدر بـ 2.30 %.

فيما يلي رسم بياني يوضح تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008.

البيان رقم(IV-3):رسم بياني يوضح تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008.

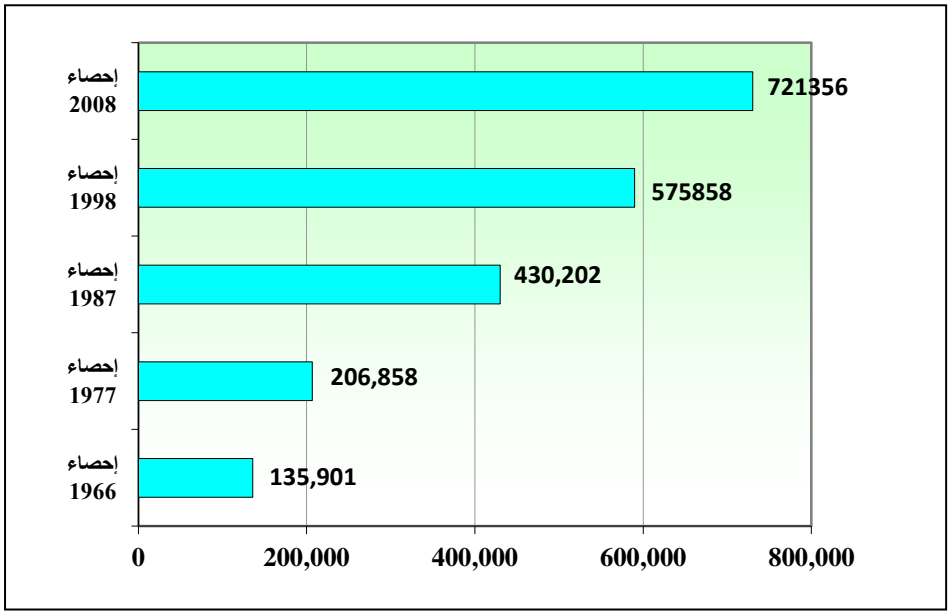

المصدر: (الباحث، 2017).

تقديرات السكان إلى غاية 2015/12/31 (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

أعطت تقديرات السكان إلى غاية 2015/12/31 النتائج النهائية التالية:

- نسبة النمو السنوي 2.30%.
- الكثافة السكانية 40 ساكن / كلم².
- العدد الإجمالي للسكان بلغ 869215 نسمة منهم :
- 443291 ذكور بنسبة 51%.
- 425924 إناث بنسبة 49%.
- توزيع عدد سكان الولاية حسب التشتت :
- تجمعات مقر البلديات 670410 نسمة أي بنسبة 77.13 %.
- تجمعات ثانوية 71050 نسمة أي بنسبة 8.18%.
- المناطق المبعثرة 117289 نسمة أي بنسبة 13.49%.
- السكان الرحل 10466 نسمة أي بنسبة 1.20 %.
- توزيع السكان بين حضريين و ريفيين:
- 531525 حضريون أي بنسبة 61.15 %.

- 337690 متمركزون في الأرياف أي بنسبة 38.85 %.

وهذا باعتبار اثني عشر تجمع سكني مصنف(أي مقرات الدوائر) كمناطق حضرية نظرا لدورها الإداري بالإضافة إلى توفر بعض المرافق الإدارية، الاجتماعية والثقافية الأخرى.

البيان رقم (IV-4):توزيع سكان الولاية حسب التشتت.

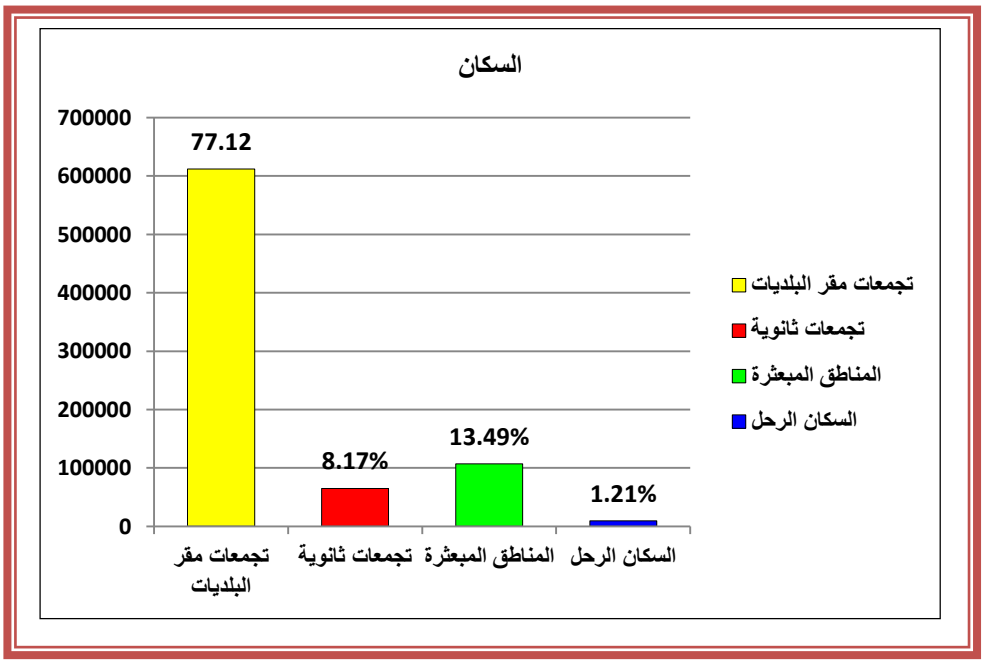

المصدر: (الباحث، 2017).

6-2 سكان الولاية إلى غاية 2013/12/31:

وبتطبيق نسبة النمو السنوية للولاية المقدرة بـ 2.30% (بين إحصاء 1998 واحصاء2008 للسكان والسكن) ، يقدر عدد سكان الولاية إلى غاية 2013/12/31 ، 830569 نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ 39 نسمة/كلم² وتتباين من بلدية لأخرى، حيث تصل إلى 1832 نسمة/كلم² ببلدية بسكرة مقابل 3 نسمة/كلم² ببلدية البسباس جنوب غرب الولاية.

توزيع السكان بين حضريين و ريفيين يعطي لنا 507893 حضريون أي بنسبة 61.15% مقابل 322676 متمركزون في الأرياف أي بنسبة 38.8% وهذا باعتبار اثني عشر تجمع سكني

مصنف(أي مقرات الدوائر) كمناطق حضرية نظرا لدورها الإداري بالإضافة إلى توفر بعض المرافق الإدارية، الاجتماعية والثقافية الأخرى.

الجدول رقم (IV-7):توزيع السكان حسب الجنس نهاية 2013 .

الجنس	العدد	النسبة المئوية (%)
الذكور	420.312	51
الإناث	410.257	49
المجموع	830.569	100

المرجع: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

الجدول رقم (IV-8):توزيع السكان حسب التشتت نهاية 2013.

التوزيع	العدد	النسبة المئوية (%)
تجمعات مقر البلديات	640.572	**77.12**
تجمعات ثانوية	67.891	**8.17**
مناطق مبعثرة	112.079	**13.49**
سكان رحل	10.027	**1.22**
المجموع	**830.569**	**100**

المرجع: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

3-6 توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات:

من خلال الجدول المبين أسفله والمتعلق بتوزيع الكثافة السكانية على مستوى بلديات ولاية بسكرة، نلاحظ أن هذه الكثافة تتفاوت من بلدية إلى أخرى، والذي يخضع إلى جملة من العوامل من أهمها عدد السكان ونسبة تمركزهم، حيث بلغت الكثافة السكانية الخاصة بالولاية بـ (39 ن/كلم2)، وهي في تباين من منطقة لأخرى، حيث وصلت إلى 1832 ن/كلم2 في بلدية بسكرة، مقابل 3و 5 ن/كلم2 في كل من بلديتي البسباس ورأس الميعاد على التوالي، بينما نجد في بلديات أخرى مثل بلدية طولقة مثلا وبالرغم من امتلاكها مساحة شاسعة مقارنة بعاصمة الولاية بسكرة فإن الكثافة السكانية بها

قليلة (52ن/كلم2)، وهذا مرده إلى كون بلدية بسكرة مركز استقطابي للسكان بحكم امتلاكها عوامل الجذب والاستقطاب ممثلة في المرافق والخدمات على اختلاف أنواعها تلبي الاحتياجات المطلوبة.

الجدول رقم (IV-9): توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات سنة 2013.

البلديـة	تقديرات السكان	المساحـة (كلم2)	الكثافة السكانية ساكن / كلم2
بسكـرة	233.890	127,7	1832
الحاجب	11.520	208,1	55
لوطايـة	12.706	406,1	31
جمـورة	14.303	250,8	57
برانيس	5.017	370,1	14
القنطـرة	12.985	239,1	54
عين زعطوط	4.291	170,7	25
سيدي عقبة	38.118	254,1	150
الحـوش	6.045	754,9	8
عين الناقة	13.687	507,8	27
شتمة	15.639	110,2	142
زريبة الوادي	24.979	500,9	50
خ. سيدي ناجي	3.459	80,1	43
الفيـض	14.505	1.375,1	11
امزيرعة	8654	960,8	9
امشونش	11.498	504,4	23
طولقـة	63.523	1.214,3	52
بوشقرون	14.929	57,9	258
برج بن عزوز	14.449	23,2	623
ليشانـة	11.218	39,6	283
فوغـالة	14.206	80,3	177
الغروس	18.665	237,6	79
اولاد جلال	71.935	320,9	224

الدوسن	30.307	621,6	49
الشعيبة	15.190	1.686,5	9
سيدي خالد	49.274	217,3	227
البسباس	12.240	3.633,6	3
راس الميعاد	24.979	4.783,9	5
اورلال	8.469	190,1	45
امليلي	7.391	371,6	20
امخادمة	6.219	151,6	41
اوماش	11.917	816,8	15
ليوة	24.362	242,1	101
مجموع الولاية	830.569	21.509,8	39

المصدر: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

4-6 توزيع السكان المقيمين حسب الفئات العمرية والجنس:

من خلال تحليل الجدول رقم (IV-10)، وهرم الأعمار لولاية بسكرة نلاحظ أن توزيع السكان بالمنطقة غلب عليه جنس الذكور عن جنس الإناث ولو بفارق ضئيل، في جميع الفئات العمرية، كما نسجل غالبية في الفئة الشبابية التي تتراوح أعمارها بين 15 إلى 29 سنة تفوق 90 %، مما يستلزم على السلطات الوصية الاهتمام أكثر بهذه الشريحة كقوة دافعة لتطوير التنمية المحلية والحضرية، واستثمار الموارد البشرية المتاحة للنهوض بعجلة التنمية الاجتماعية، الاقتصادية على الخصوص،

البيان رقم (IV-5):هرم الأعمار بولاية بسكرة.

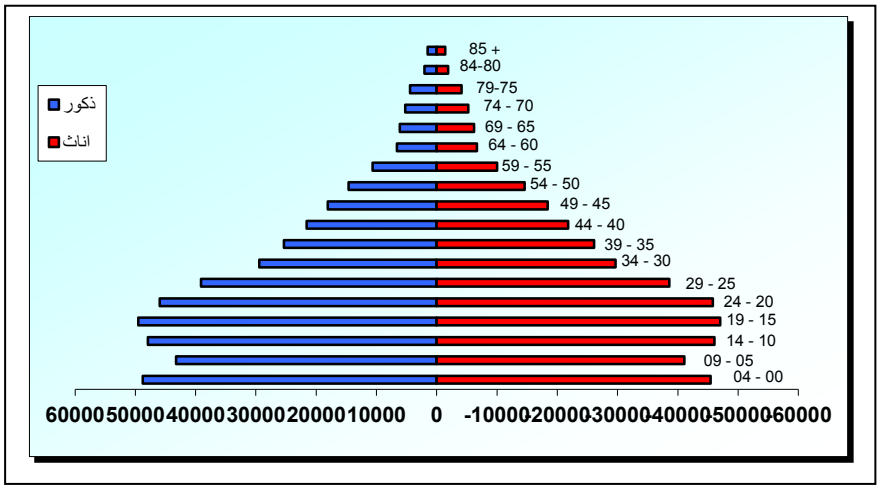

المصدر:(مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

الجدول رقم (IV-10):توزيع السكان المقيمين حسب الفئات العمرية والجنس لولاية بسكرة.

الفئات العمرية	التوزيـع		المجموع
	ذكور	إناث	
00 - 04	47.715	46.574	94.289
05 - 09	42.715	41.693	84.408
10 - 14	47.566	46.429	93.995
15 - 19	48.847	47.679	96.526
20 - 24	46.433	45.323	91.756
25 - 29	39.309	38.369	77.678
30 - 34	29.899	29.184	59.083
35 - 39	26.011	25.386	51.397
40 - 44	21.936	21.412	43.348
45 - 49	18.443	18.002	36.445
50 - 54	14.784	14.431	29.215
55 - 59	10.454	10.204	20.658
60 - 64	6.712	6.551	13.263
65 - 69	6.230	6.082	12.312
70 - 74	5.280	5.155	10.435
75 - 79	4.332	4.228	8.560
80 - 84	1.975	1.928	3.903
85 فما فوق	1.671	1.627	3.298
مجموع الولاية	420.312	410.257	830.569

المرجع: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

6-5 تطور الحركة الديموغرافية لولاية بسكرة:

عرفت الولاية تطورا ملحوظا للحركة الطبيعية للسكان، من خلال ما يبينه الجدول رقم(IV-11)، والبيان رقم (IV-6)، الذي يفسر التزايد المستمر في عدد الولادات بالمقارنة مع عدد الوفيات الذي عرف تراجع ملحوظا وخاصة في الفترة الممتدة بين السنة 2008 حتى 2013، وهي فترة تميزت بانتعاش في مستوى تقديم الخدمات الصحية والمعيشية، والإقبال على الزواج حيث بلغ عدد العقود الخاصة بالزواج 8370 عقد حتى نهاية عام 2013، وهو ما يفسر تعاظم الزيادة الطبيعية التي تباينت من بلدية إلى أخرى، حيث سجلت أقصاها في بلدية طولقة بما يعادل 64.24 % تليها بلدية أولاد جلال بنسبة قدرت بـ 50.26 % فاقت نسبة عاصمة الولاية التي سجلت نسبة 41.30 % التي سجلت نسبة لا يستهان بها في معدل الوفيات مقدرة بـ: 5.44 % بعد كل من طولقة (5.54 %)، وخنقة سيدي ناجي التي سجلت أقصى نسبة وفيات (5.85%)، وهو ما يعكس تدني المستوى الصحي لدى فئة واسعة من أوساط البلديات المذكورة خاصة وفيات الأطفال.

الجدول رقم (IV-11):تطور الحركة الديموغرافية للولاية منذ سنة 1999 حتى 2013 بولاية بسكرة.

السنة	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل وفيات الأطفال اقل من سنة	الزيادة الطبيعية بالألف
1999	25,99	4,83	37,65	21,16
2000	24,15	4,04	33,18	20,10
2001	24,01	4,22	37,20	19,79
2002	25,07	4,73	32,33	20,34
2003	25,00	4,00	29,21	21,00
2004	24,50	4,15	32,12	20,05
2005	24,51	4,26	35,92	20,25
2006	24,32	3,92	29,55	20,41
2007	23,14	3,92	29,35	19,23
2008	27,29	4,41	25,59	22,88
2009	27,65	4,08	24.45	23,57
2010	27,15	4,57	29,86	22,58
2011	28.31	4.53	23.81	23.77
2012	29.29	3.91	25.56	25.38
2013	28,69	3,56	26.92	25,13

المصدر: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

البيان رقم (IV-6): الحركة الديموغرافية للولاية منذ سنة 1999 حتى 2013 بولاية بسكرة.

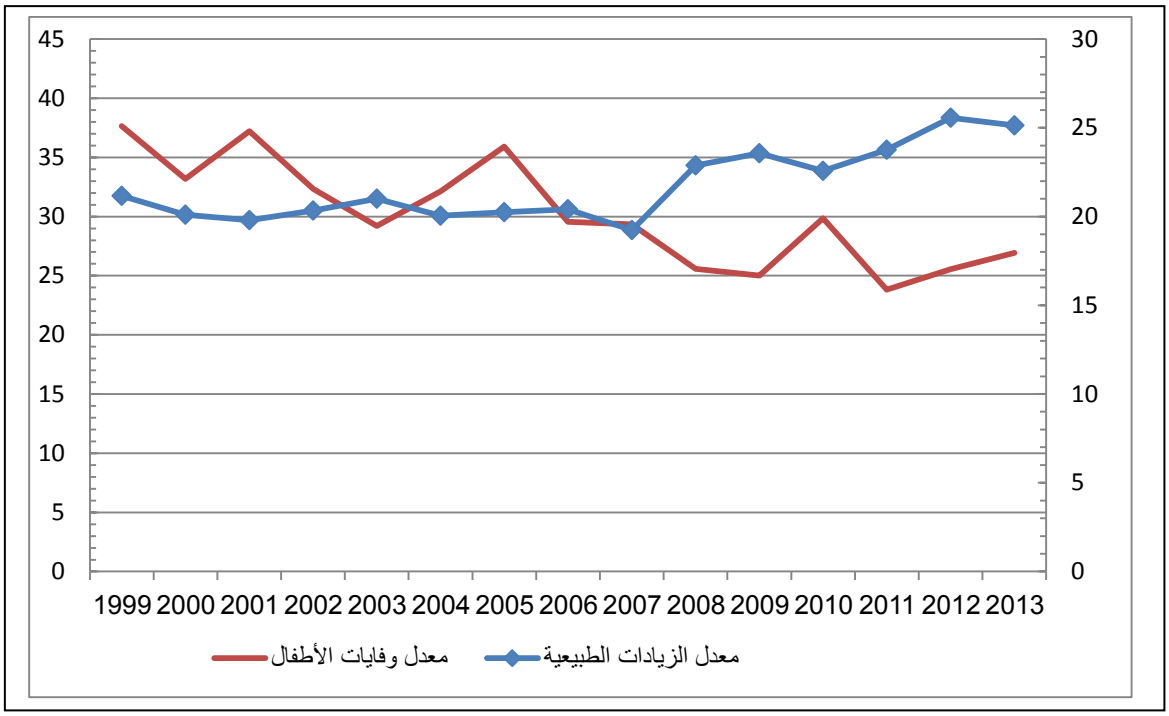

المصدر :(الباحث، 2017).

7- المعطيات الاقتصادية:

عرفت الولاية خلال التقسيم الإداري عام 1974م، ومن خلال صدور القانون المتضمن تقليص مساحة الولاية بهدف تسهيل عملية التسيير الجيد والفعال للإمكانيات التنموية المتاحة بالولاية، أين أصبحت ولاية بسكرة تتمتع بكل الصلاحيات التي تمكنها من الارتقاء بمقومات التنمية، وهي اليوم تمتلك كل الخدمات والمتطلبات اللازمة لسكانها من خلال المخططات التنموية على اختلافها بلدية كانت أو ولائية لإحداث نهضة تنمية تمتاز بالشمولية والاتساع، وعلى غرار كل الولايات فإن ولاية بسكرة لها خصوصياتها ومقوماتها الاقتصادية منها الفلاحية التي برزت فيها من خلال التنوع في إنتاجها الفلاحي المتنوع حيث ساهم مناخها وغناها بالمياه الجوفية وتربتها الخصبة من النهوض بهذا القطاع الحساس الذي تعدى الجهوية وبرز حتى على المستوى الوطني.

7-1 الإنتاج الفلاحي والحيواني لولاية بسكرة:

مكنت بداية تطبيق الإجراءات المتضمنة إستراتيجية برنامج التجديد الفلاحي والريفي في سنة 2009، وفي إطار تنفيذ عقود النجاعة الخاصة بتجديد الاقتصاد الفلاحي إلى تحقيق نتائج مشجعة خاصة في الفروع الزراعية الإستراتيجية، وكانت ولاية بسكرة من بين الولايات التي مستها هذه الإجراءات مما مكنها من تخطي مرحلة كبيرة في تطور الإنتاج الفلاحي والحيواني كما يلي:

7-1-1 الثروة الفلاحية:

تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـ 1.652.751 هكتار أي ما يقارب 77% من إجمالي المساحة الكلية للولاية. كما تقدر المساحة الصالحة للفلاحة بـ 185473 هكتار أي بنسبة 11% من المساحة الفلاحية، منها 104079 هكتار أراضي مسقية وتمثل 56.11 % من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة. علما أن عملية السقي تعتمد أساسا على المياه الجوفية والتي تتطلب تكاليف باهضة.

الثروة الفلاحية الأساسية بالولاية هي النخيل (حوالي 4286354 نخلة، منها 3894898 نخلة منتجة) تتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي (دوائر طولقة، فوغالة، اورلال)

بينما يقدر عدد نخيل دقلة نور المعروفة عالميا بـ 2638253 نخلة منها 2334566 نخلة منتجة .

فيما يخص الإنتاج الإجمالي للتمور فيقدر بـ 3770396 قنطار و حصة دقلة نور تمثل 2355162 قنطار أي بنسبة 62.46% معدل المردود للنخلة الواحدة من كل الأنواع 96.80 كلغ/نخلة منتجة، بينما مردود نخلة دقلة نور فهو 100.88 كلغ/نخلة، و هذه الأرقام تتفاوت من منطقة لأخرى.

تختص الجهة الشرقية من الولاية (دوائر سيدي عقبة، زريبة الوادي) بالزراعات الحقلية (فول، بطيخ...)، أما الجهة الشمالية فتعرف بالإضافة إلى المنتجات الفصلية بعض المنتجات الحمضية (مشمش، تفاح...)، والأشكال الآتية توضح نسبة المساحة وحجم الإنتاج على مستوى الولاية.

البيان رقم(IV-7):الاستغلال الفلاحي بولاية بسكرة.

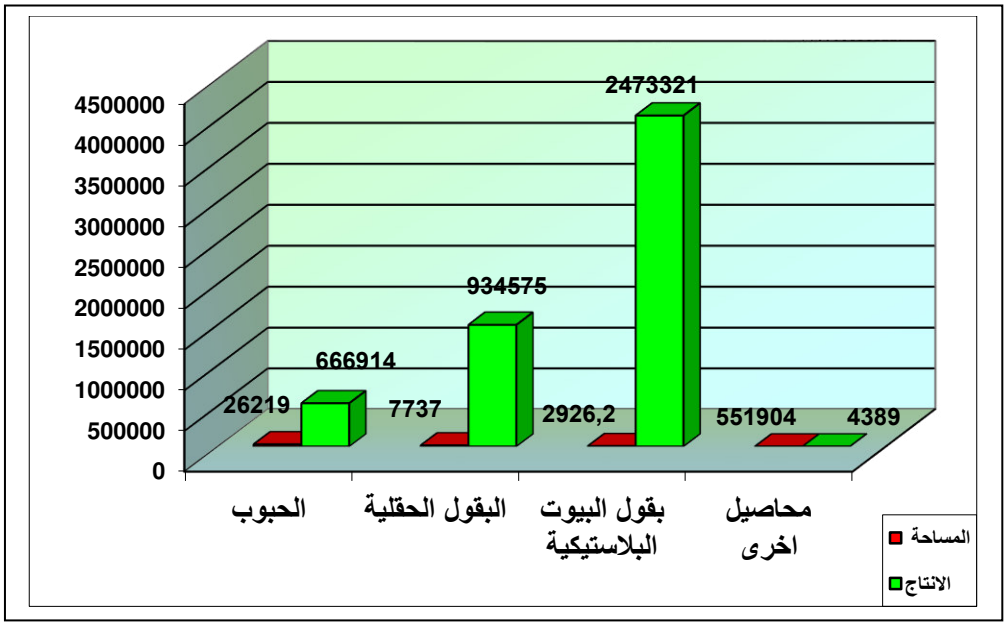

المصدر: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

البيان رقم(IV-8):إجمالي النخيل وحجم الإنتاج بولاية بسكرة.

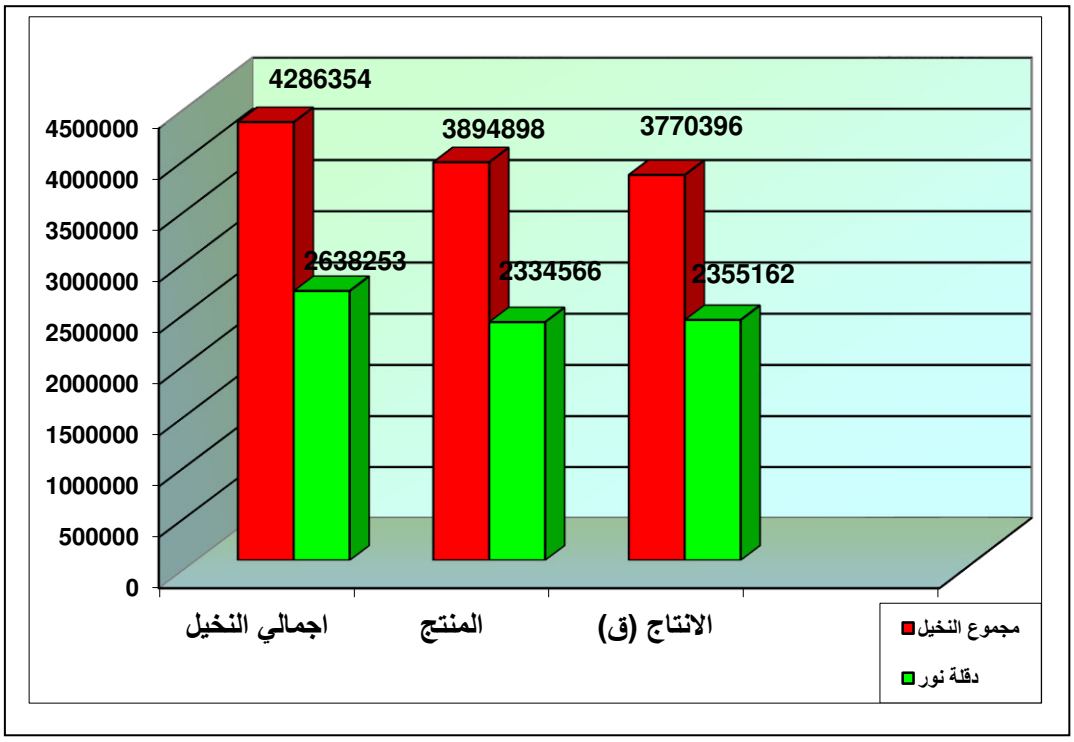

المرجع: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

7-1-2 الثروة الحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية مصدرا هاما من مصادر الثروة في الولاية، إذ يقدر عدد رؤوس الماشية بـ 1.285.010رأس، تتوزع كالتالي:

- ✓ الغنم: 985699 رأس.
- ✓ الماعز: 291448 رأس.
- ✓ البقر: 3996رأس.
- ✓ الإبل: 3050 رأس.
- ✓ الخيول:817 رأس.

يقدر الإنتاج من اللحوم الحمراء بـ 115816 قنطار و البيضاء بـ 11293 قنطار، بالإضافة إلى إنتاج الصوف والحليب، أما البيض فيبلغ 20524 وحدة.

وفي ما يلي أشكال توضيحية لتوزيع المواشي وحجم الإنتاج الحيواني بولاية بسكرة:

البيان رقم(IV-9):توزيع المواشي بولاية بسكرة.

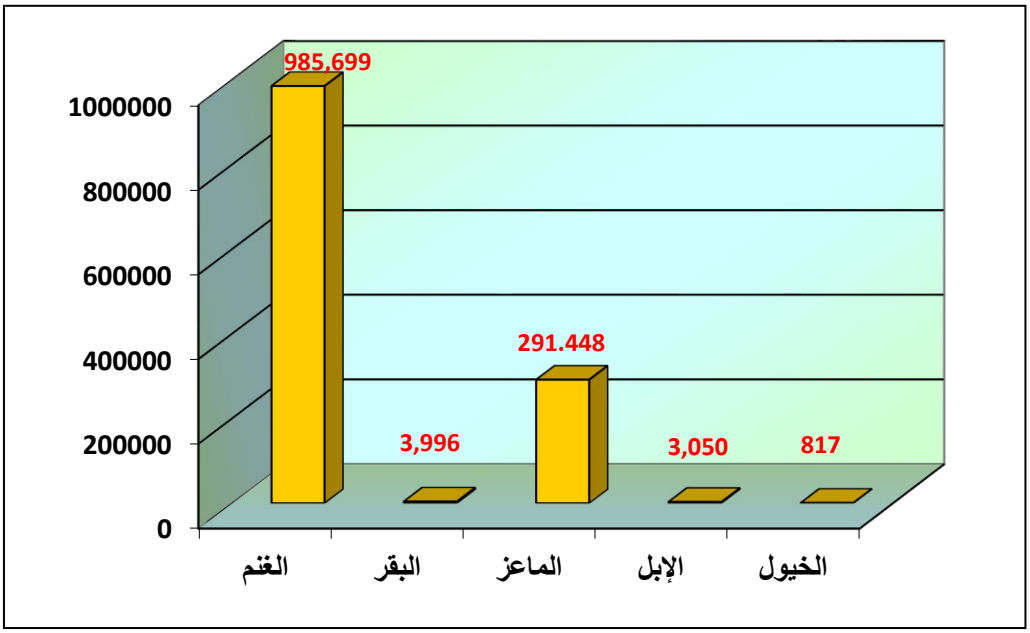

المصدر: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

البيان رقم(IV-10):الإنتاج الحيواني بولاية بسكرة.

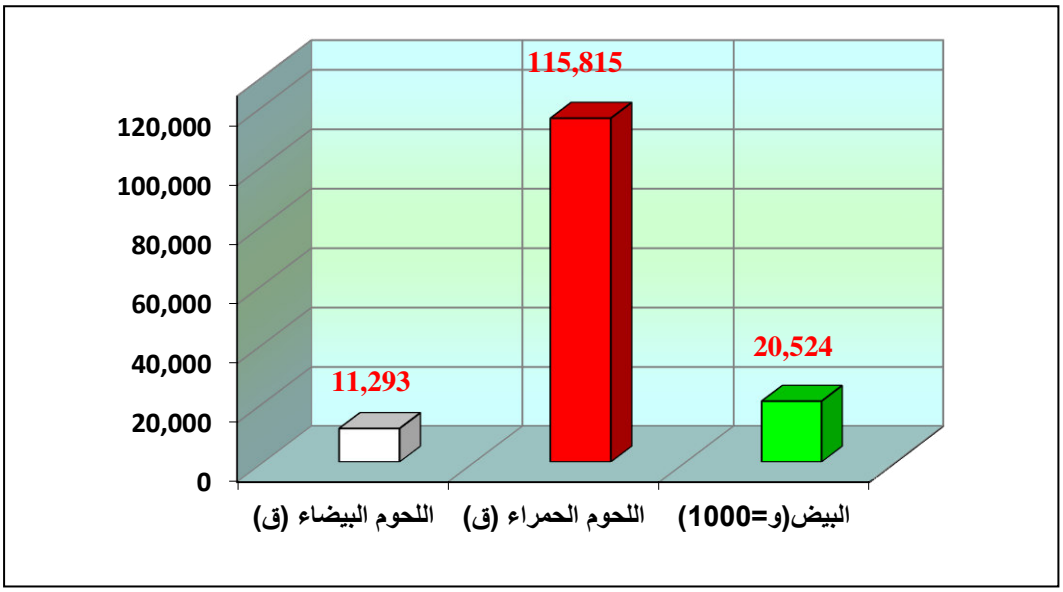

المصدر: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

والجدير بالذكر أن السياسة المنتهجة مؤخرا في مختلف البرامج التنموية الوطنية أعطت دعما معتبرا للقطاع الفلاحي سينعكس بالإيجاب على الفلاحة خاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي، والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية اللذين يساهمان بشكل فعال في توسيع الرقعة الفلاحية وإدخال الطرق الحديثة للسقي.

8- الثروة الاقتصادية:

إلى جانب القطاع الفلاحي استفادت الولاية من المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)، الذي سمح إلى حد كبير من عملية توجيه للصناعة داخل القطر بمجموعة من المدن المدعمة بمشاريع تنموية اختيرت أساسا لإحداث التوازن في الشبكة الحضرية على المستوى الوطني، وإعادة كفة الاتزان بين الشمال والجنوب والحد من ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن الحضرية.

عرفت ولاية بسكرة نسيجا صناعيا متنوعا، بحيث يتشكل من سبعة (07) مؤسسات في القطاع العام و 33 مؤسسة في القطاع الخاص بالإضافة إلى 38 منجم مستغل.

ويمس هذا القطاع مجموعة من المنتجات أهمها صناعة مواد البناء، الصناعات الغذائية الدقيق، الطرز والنسيج، الصناعات التقليدية، الخشب، الورق والطباعة.

يضم تراب الولاية منطقة صناعية واحدة، مناطق تجهيزات، مناطق حظائر وعدة مناطق للنشاطات تستطيع أن تستوعب العديد من المشاريع الاستثمارية.

وفي سبيل ترقية هذا القطاع الحساس وضعت السلطات عدة أوعية عقارية خصصت كمناطق للنشاطات قدرت بـ : 15 منطقة تضاف إلى المنطقة الصناعية التي تحضى بها الولاية بهدف برمجة إنجاز منطقة صناعية جديدة على مستوى إقليم بلدية أوماش تتربع على مساحة تقدر بـ: 200 هكتار قابلة للتوسعة في المستقبل مع اقتراح برمجة لخمسة مناطق نشطات جديدة موزعة عبر تراب الولاية.

فيما يخص شبكة النسيج الصناعي التي تحتويها ولاية بسكرة تعتمد على مجموعة من المؤسسات منها التي تختص في صناعة الآجر المخصص لبناء (آجر أحمر) ومنها مخصص لصناعة الجبس، وبها أخرى للصناعات الغذائية منها المطاحن ووحدات المياه المعدنية وتوظيب التمور، وأيضا النسيج وتحويل البلاستيك، كما شهدت الولاية عملية إنشاء مشاريع عملاقة تمثلت في مصنعين للإسمنت بطاقة إنتاج 4 ملايين طن سنويا.

كل هذه المعطيات جعلت من الولاية قبلة للمستثمرين وهو ما أظهرته المعطيات البيانية المستقاة من طرف المصالح الولائية التي تعكس مدى التطور الذي تشهده الولاية في مجال الاستثمار خلال السنة 2015 م أين اعتمدت الولاية ما يقارب (791) ملف استثماري موزعة على العديد من القطاعات منها 265 مشروع صناعي و206 مشروع فلاحي، 108 مشروع في البناء والأشغال العمومية والري، و66 مشروع مس قطاع الخدمات.

أما في مجال المناجم، فالولاية تتوفر على عدة ثروات منجمية محصية أهمها الملح، الكلس، الجبس والطين. نجد ثمانية وثلاثون (38) منجما في حالة نشاط من القطاعين العام والخاص أهمها جبل الملح بالوطاية مستغل من طرف المؤسسة الوطنية للملح بالوطاية. ينتج تشكيلة من الأملاح (الكيميائي، الصناعي وملح الطعام).

أما بقية المناجم الوطنية فمستغلة من طرف مؤسسات لها صلة مباشرة بقطاع البناء والأشغال العمومية كإنتاج الحصى للبناء والأشغال العمومية والطين لإنتاج المواد الحمراء.

9- المنشئات القاعدية بالولاية: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

شبكة الطرقات بالولاية ذات طبيعة و نوعية خاصة، فهي تتناسب مع الموقع الجغرافي المميز للولاية، منبسطة في الجزء الجنوبي حيث أنها معرضة للفيضانات والتآكل بالرياح أما الناحية الشمالية فتميزها تضاريس صعبة نوعا ما.

تمتد شبكة الطرق على طول 2411.62 كلم تستجيب حاليا بصفة مرضية لمتطلبات حركة المرور ما عدا بعض الطرق الولائية و البلدية، و هي موزعة على النحو التالي:

- ✓ الطرق الوطنية: 550,10 كلم .
- ✓ الطرق الولائية: 482,70 كلم
- ✓ الطرق البلدية: 1372.82كلم منها 707.08 كلم غير معبدة.

وتستجيب حاليا هذه الشبكة بصفة مرضية لمتطلبات حركة المرور ماعدا بعض الطرق الولائية و جزء هام من الطرق البلدية.

الخريطة رقم(IV-8): شبكة الطرق بولاية بسكرة.

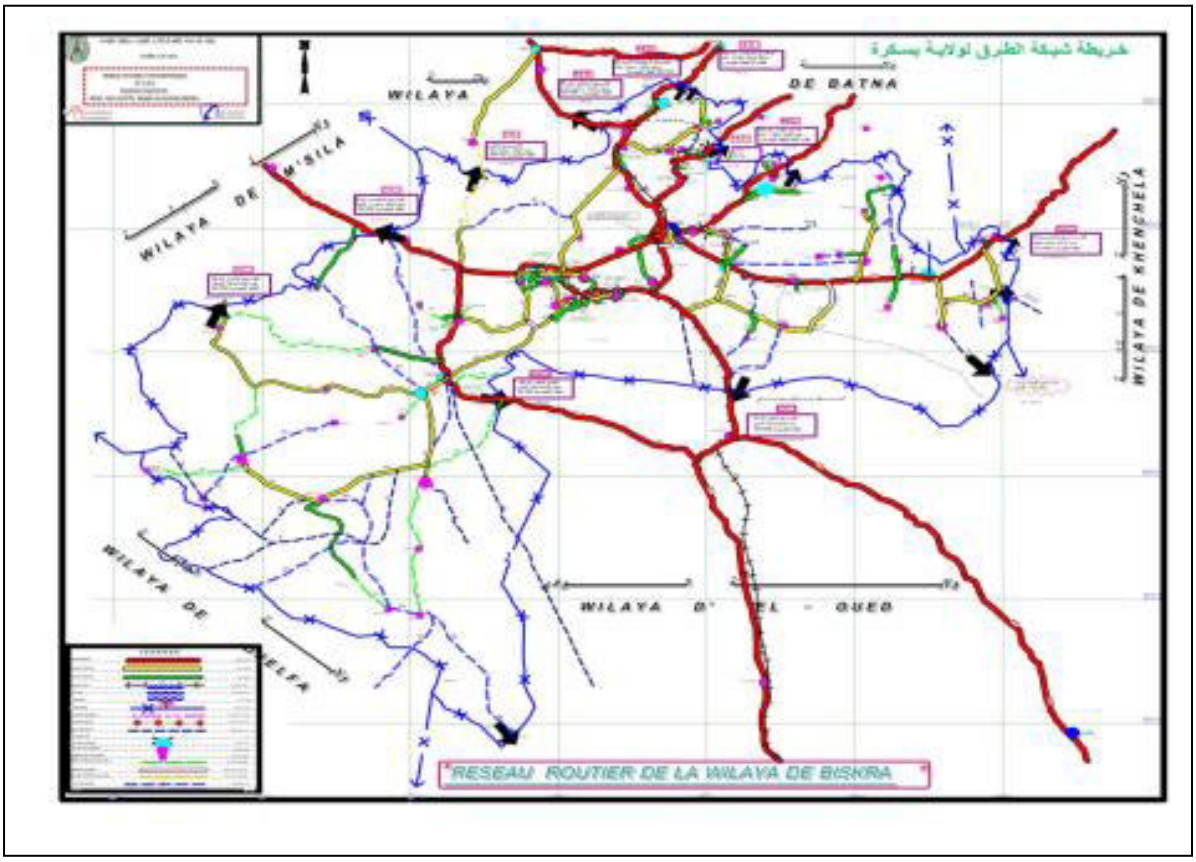

المصدر: (مديرية الأشغال العمومية لولاية بسكرة، 2012).

10- قطاع السكن والعمران بولاية بسكرة: (مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013).

في سبيل الارتقاء بهذا القطاع الحساس وتلبية حاجيات السكان من السكن تم برمجة العديد من الصيغ الخاصة بانجاز السكنات اختلف من سكنات (اجتماعية، ريفية، تساهمية ، ترقوية،....الخ)

مكنت من تخطي نسبة معتبرة من مشكلة السكن حيث قدر عدد السكنات إلى غاية نهاية سنة 2013 بالحضيرة السكنية الإجمالية لولاية بسكرة بـ: 158506 سكن منهم:

- سكنات مشغولة 120510 سكن بنسبة76.03 %.
- سكنات شاغرة 28207 سكن بنسبة 17.80 %.

- توزيع عدد السكنات حسب التشتت :

- تجمعات مقر البلديات 124326 سكن أي بنسبة78,44%.
- تجمعات ثانوية 12506 سكن أي بنسبة 7,89%.
- المناطق المبعثرة 21673سكن أي بنسبة13 ,67%.

البيان رقم(IV-11): توزيع الحضيرة السكنية بولاية بسكرة.

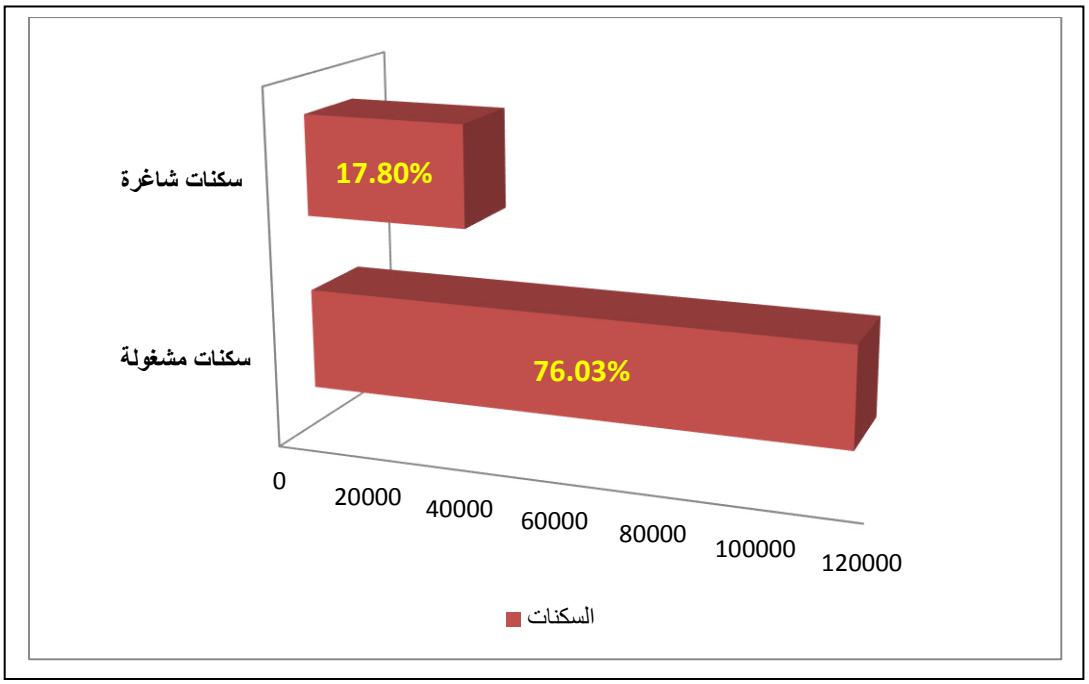

المصدر: (إعداد الباحث، 2017).

أما عن تقديرات الحضيرة السكنية لولاية بسكرة حتى 2013/12/31 فهي كما يلي:

تقدر الحضيرة السكنية الإجمالية بالولاية الى غاية 2013/12/31 بما فيها الخيم بـ 158506 مسكن ، وتتوزع الحظيرة المسكونة بين مقرات التجمعات الرئيسية للبلديات و باقي تراب البلدية حسب الشكل التالي:

- ✓ 124326 مسكنا في التجمعات الرئيسية أي بنسبة 78.44 %.
- ✓ 12506 مسكنا في التجمعات الثانوية أي بنسبة 7.89%.
- ✓ 21673 مسكنا في المناطق المبعثرة أي بنسبة 13.67%.

الجدول رقم(IV-12):وضعية السكنات حسب النوع والبرنامج بولاية بسكرة.

نوعية البرامج	عدد السكنات			
	المسجلة	المنتهية	في حيز الانجاز	الغير منطلقة
السكن الاجتماعي	34.004	23.221	8.888	1.895
السكن الاجتماعي التساهمي	11.051	7.341	2.786	924
السكن التطوري	3.100	3.100	/	/
السكن الريفي	30.630	22.313	6.522	1.795
أخرى	4.122	3.459	638	25
المجموع	82.907	59.434	18.834	4.639

المصدر: (مديرية السكن والتجهيزات العمومية، 2013).

من خلال الجدول نلاحظ الوتيرة السريعة الخاصة بانجاز كل من صيغ السكن الاجتماعي والريفي، والتطوري في هذه الولاية مقارنة بالصيغ الأخرى التي عرفت ثقل كبير على مستوى الانجاز وهو ما يفسر جهد الدولة ومساهمتها في منح الإعانات لذوي الدخل الضعيف وتثبيت السكان الريفيين في مناطقهم للحد قدر المستطاع من ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن والحد من التمركز السكاني والحضري في مناطق تشهد ضغطا في طلب الخدمات الخاصة بالمواطنين والشكل الموالي يوضح حالة هذه السكنات:

البيان رقم(IV-12):وضعية السكنات حسب النوع والبرنامج بولاية بسكرة.

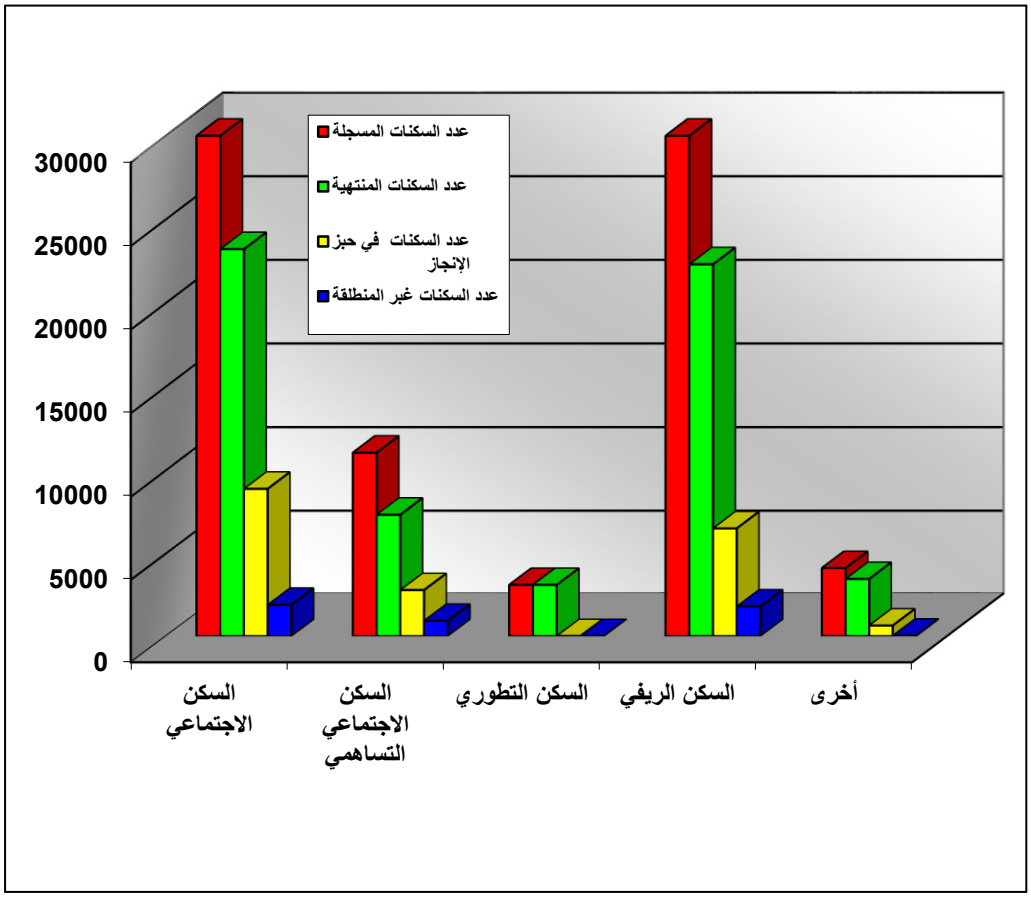

المصدر: من إعداد الباحث، 2017.

خلاصة:

من خلال تقديمنا لهذا الفصل استطعنا أن نستعرض، ونحدد أهم الخصائص التي تتمتع بها حالة الدراسة (ولاية بسكرة)، وهو ما مكننا من استنباط مجموعة من المميزات والمعطيات التي بإمكانها أن تكون مرجعا يستخدم في تحليل فرضيات البحث والوصول إلى تفسير الظاهرة المدروسة ووضع التصورات التي من الممكن أن تكون مدخلا لحل الإشكال المطروح.

حيث قمنا بجمع المعطيات والإحصائيات ذات الصلة بموضوع الدراسة وعلى رأسها المعطيات الطبيعية كونها محددا رئيسا في الاستيطان البشري على اعتبار أن كل من (المناخ، التضاريس، التربة، الموارد المائية وغيرها) من المعطيات التي تشجع الإنسان على التوطن وإنشاء مؤسسات بشرية تتمتع بموارد طبيعية تستغل في تلبية احتياجاته، كما تطرقنا إلى المعطيات البشرية ممثلة في (عدد السكان وتطور نموهم، الحراك السكاني واتجاهات تمركزهم، والتوزيع الجغرافي للسكان ضمن المجال المدروس، وكثافتهم،...)، باعتبار كل هذه المعطيات أحد المحددات المهمة في قياس المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية لأي منطقة أو إقليم، هذا وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى استعراض المعطيات الاقتصادية التي لا تقل أهمية عن المعطيات الطبيعية والبشرية في رسم المستقبل التنموي للولاية وتحديد مستوى الديناميكية التي تشهدها المنطقة ومدى استغلال الطاقات التنموية على اختلافها في توزيع البرامج التنموية للقضاء على التباين التنموي، والوصول إلى التوازن في توزيع مقومات التنمية من خدمات، وهياكل قاعدية تحد من ظهور مشكلة التركز الحضري والهجرة العشوائية باتجاه المدن التي تمتلك مميزات استقطابية للسكان، وعليه فإن كل هذه المعلومات بإمكانها أن تكون سندا لنا في عملية التحليل والتفسير للظاهرة المدروسة وتحديد مدى التوازن الموجود في الشبكة الحضرية بمنطقة الزيبان (حالة بسكرة) عن طريق معرفة أحجام المدن وتركز السكان ضمنها وما مدى نجاح التنمية بها للحد من التباينات في توزيعها، وتوجيه حركة السكان بطريقة تحفظ الاتزان في نظامها الحضري.

مقدمة:

عرف موضوع التوزيع المكاني للسكان جانبا من اهتمام الباحثين في جميع أقطار العالم، حيث تعددت العوامل المتحكمة في عملية التوزيع الجغرافي للسكان من اقتصادية إلى اجتماعية، تاريخية، حضارية، وحتى السياسية منها حسب اختلافها من مكان لآخر وما يحدث بينها من تداخل وترابط معقد لتشكل بذلك أهم الحقائق المهمة التي يهتم بها الباحثين، هذه الحقائق المتعلقة بالتوزيع المكاني للسكان وحركتهم المكانية تحتاج إلى تفاصيل وحقائق دقيقة وواقعية لأنها بمثابة عنصر مهم يدخل ضمن تكوين مظاهر السكان.

واستناد إلى الأهمية البالغة التي تكتنف ظاهرة التوزيع المكاني للسكان وتركزهم وبهدف الكشف عن حالة التوازن أو عدم التوازن الحاصلة للسكان، يستدعي بنا إلى ضرورة تحديد حالة التركز السكاني أو تشتتهم في مجتمع ما، حيث لا يتأتى ذلك إلا عن طريق استخدام مقاييس تحدد كثافة السكان وتوزيعهم، على هذا الأساس سنناقش من خلال فصلنا هذا استعراضا وتحليلا لمظاهر التباين المكاني لسكان إقليم ولاية بسكرة، وتوضيح الصورة التوزيعية لها مع تحديد الاتجاهات المتوقعة للتمركز السكاني بها، اعتمدنا خلالها على مجموعة من الأساليب الإحصائية والبيانية المشهورة لقياس التباينات المكانية للسكان، استخدمنا خلالها إحصائيات خاصة بالتعداد السكاني للأعوام 1998، 2008، 2015، من بين هذه المقاييس الآتي:

- نسبة التركز السكاني (معامل هوفر).
- منحنى لورنز.
- قرينة لورنز
- معامل جيني.

هذه المقاييس باستطاعتها أن تمكننا من كشف حقيقة مؤشرات التمركز السكاني بولاية بسكرة، ومعرفة الحالة الواقعية لحالة التفاعل الحاصل بين السكان والمساحة المكانية، والتي عن طريقها نحاول وضع إستراتيجية ترسم لنا سياسات إسكانية جديدة تمكننا من إعادة توزيع السكان بطريقة متساوية بالاعتماد على سياسات تنموية مكانية لخلق توازنات في الشبكة الحضرية للمراكز العمرانية بولاية بسكرة.

1- النمو الحضري بولاية بسكرة:

عرفت ولاية بسكرة كغيرها من ولايات الوطن نموا متسارعا لحجم السكان منذ مطلع الاستقلال ويرجع ذلك كله إلى جملة من الاعتبارات عامة منها كالتحسن الملحوظ في الظروف المعيشية، وخاصة العناية بالجانب الصحي للمواطن حيث تطور نمو السكان نحو الزيادة المستمرة وهو ما تفسره نتائج الإحصاءات الوطنية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (V-1): معدلات النمو السكاني بولاية بسكرة خلال الفترة (1966-2008).

السنوات	عدد السكان	الفترات الزمنية	معدل النمو السكاني
1966	135901	_	-
1977	206856	1977-1966	%3.80
1987	430202	1987-1977	%6.88
1998	575858	1998-1987	%2.90
2008	721356	2008-1998	%2.30

المصدر :الباحث، 2017 بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال المعطيات المدونة في الجدول رقم **(V-1)** تبين لنا أن ولاية بسكرة سجلت ارتفاعا متسارعا في عدد السكان حيث عرف تعداد 1977 أكبر زيادة بحكم الاستقرار الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال بمعدل نمو 6.88% للتواصل الزيادة في كل الإحصاءات التي عرفتها الجزائر (لاحظ الجدول رقم **(V-1)**، ليصل عدد سكان الولاية إلى 721356 نسمة بمعدل 2.30% عام 2008، وحسب الإحصاءات المسجلة من طرف الجماعات المحلية لولاية بسكرة فقد وصل عدد السكان ولاية بسكرة 869215 نسمة بمعدل نمو 2.30% بزيادة سكانية 139081 نسمة خلال سبعة سنوات وهي زيادة معتبرة إذا ما قورنت بفارق الزيادة بين التعداديين 1998 و2008 خلال عشر سنوات حيث كان 145498 نسمة فقط.

1-1 التوزيع النسبي لسكان ولاية بسكرة:

لمعرفة التوزيع الجغرافي للسكان سنقوم بقياس التوزيع النسبي للسكان على المساحات المختلفة للتقسيمات الإدارية للولاية حسب تعداد السكان للسنوات 1998 و2008 والنتائج المصرح بها لسنة 2015 والهدف من ذلك هو الوصول إلى حقيقة التركز السكاني بصورته الحقيقية لمختلف المراكز العمرانية بولاية وكثافتها السكانية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (V-2): التوزيع النسبي للسكان وكثافاتهم لولاية بسكرة للفترة (1998، 2008، 2015).

االمركز العمراني	الكثافة السكانية 1998	السكان % 1998	الكثافة السكانية 2008	السكان % 2008	الكثافة السكانية 2015	السكان % 2015	الفرق بين النسبتين 2008-1998	الفرق بين النسبتين 2015-2008
راس الميعاد	1.27	1.05	4.45	2.95	5.46	2.92	-0.03	1.9
البسباس	1.78	1.13	2.31	1.16	3.53	1.43	0.27	0.03
الشعيبة	2.77	0.81	5.5	1.29	9.43	1.77	0.48	0.48
الحوش	5.73	0.75	6.52	0.68	8.38	0.71	0.03	-0.07
امزيرعة	7.35	1.23	7.91	1.05	9.43	1.01	-0.04	-0.18
الفيض	9.08	2.17	9.16	1.75	11.04	1.69	-0.06	-0.42
اوماش	10.01	1.42	11.55	0.59	15.27	1.39	0.8	-0.83
برانيس	13.45	0.86	12.65	1.43	14.19	0.59	-0.84	0.57
امليلي	13.86	0.89	17.48	0.9	20.81	0.86	-0.04	0.01
امشونش	18.13	1.59	20.04	1.4	23.86	1.34	-0.06	-0.19
عين الناقة	19.8	1.75	21.63	0.51	28.21	1.6	1.09	-1.24
لوطاية	21.64	1.53	23.69	1.67	32.74	1.48	-0.19	0.14
عين زعطوط	23.43	0.69	27.47	1.55	26.31	0.5	-1.05	0.86
امخادمة	28.48	0.75	35.78	0.75	42.93	0.73	-0.02	0
اورلال	30.62	1.01	37.95	0.42	46.62	0.99	0.57	-0.59
خ. سيدي ناجي	31.54	0.44	39.16	1.03	45.19	0.4	-0.63	0.59
زريبة الوادي	32.7	2.84	42.56	3.67	52.19	2.92	-0.75	0.83
الدوسن	34.12	3.68	43	2.99	51.02	3.54	0.55	-0.69
طولقة	34.85	7.35	45.96	7.74	54.75	7.42	-0.32	0.39
القنطرة	39.44	1.64	47.74	1.58	56.83	1.52	-0.06	-0.06
الحاجب	40.34	1.46	48.66	1.4	57.93	1.35	-0.05	-0.06
جمورة	44.73	1.95	50.14	1.74	59.68	1.67	-0.07	-0.21
الغروس	54.07	2.23	69.06	2.27	82.21	2.18	-0.09	0.04
ليوة	65.92	2.77	88.46	2.97	105.31	2.84	-0.13	0.2
شتمة	78.74	1.51	124.31	1.9	148.51	1.83	-0.07	0.39
سيدي عقبة	102.87	4.54	131.87	4.65	156.99	4.45	-0.2	0.11
فوغالة	120.96	1.69	155.52	1.73	185.14	1.66	-0.07	0.04
أولاد جلال	142.17	7.92	197.06	8.77	234.6	8.4	-0.37	0.85
سيدي خالد	162.34	6.13	199.33	6	237.31	5.75	-0.25	-0.13
بوشقرون	186.53	1.88	226.67	1.82	269.84	1.74	-0.08	-0.06
ليشانة	220.71	1.52	248.79	1.37	296.46	1.31	-0.06	-0.15
برج بن عزوز	475.99	1.92	547.5	1.76	651.81	1.69	-0.07	-0.16
بسكرة	1394.39	30.92	1610.09	28.5	1916.78	28.16	-0.34	-2.42

المصدر: (الباحث، 2017)، اعتماد على الملاحق (1)، (2)، (3).

الخريطة رقم (**V-1**): الكثافة السكانية وتوزيعها على مستوى ولاية بسكرة، للأعوام 1998- 2008-2015

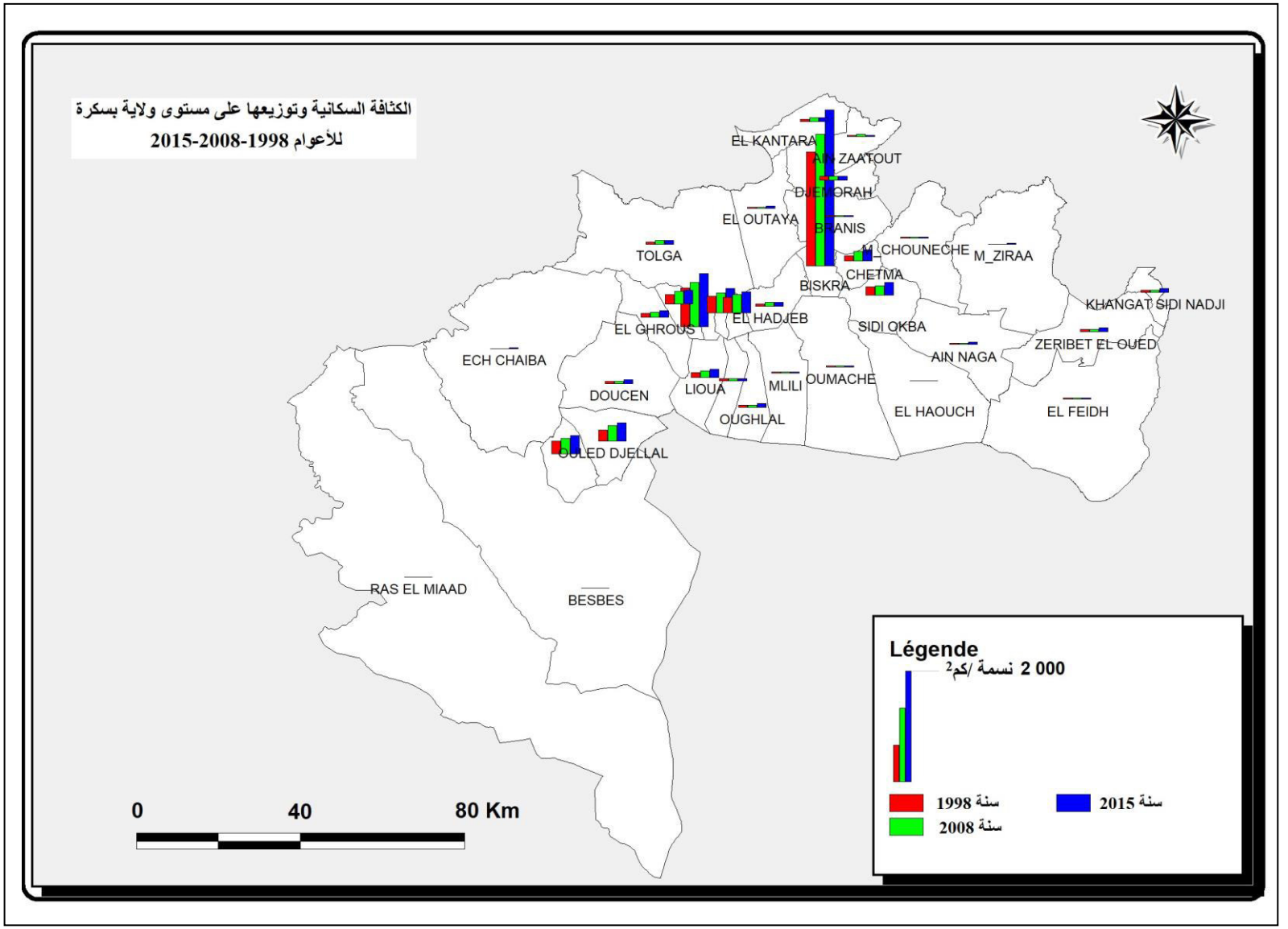

المصدر: (الباحث، 2017)

من خلال الجدول رقم(**V-2**) تبين أن هناك تغير في التوزيع النسبي* حيث ازداد نصيب ولاية بسكرة من السكان في الفترتين بين 1998-2008 و2008-2015 بسبب الهجرة الوافدة إلى المراكز العمرانية التي تشهد نقلة في عملية التنمية والإنتاج التي شهدتها ولاية بسكرة.

حيث كانت أكبر زيادة في المركز العمراني "عين الناقة" في الفترة 1998-2008 بلغ فرق الزيادة بها نسبة 1.09 % في الحين جاء المركز العمراني " أوماش" في المرتبة الثانية بنسبة 0.80%، وكان المركز العمراني (اورلال) في المرتبة الثالثة بـ: 0.57 %، ومركز "الدوسن" في المرتبة الثالثة بزادة تقدر بـ: 0.55% ثم مركز (الشعيبة) بنسبة 0.48% في المرتبة الخامسة وتلتها كل من "البسباس والحوش" بنسبة 0.27 % و0.03% على التوالي.

بينما كانت هذه النسبة بإشارة سالبة في بقية المراكز العمرانية وهي إشارة إلى أن التغير السكاني في المراكز العمرانية السابقة كان على حساب النصيب النسبي للمراكز الأخرى، كما تبين إلى أن هناك اتجاه للتركز السكاني في المراكز العمرانية ذات الإشارة الموجبة.

بينما سجلنا في الفترة بين 2008-2015 أكبر زيادة نسبية في المركز العمراني "رأس الميعاد" بـ: 1.9%، وكان مركز "عين زعطوط" في المرتبة الثانية بنسبة زيادة 0.86%، وجاء المركز العمراني (أولاد جلال) ثالثا بنسبة 0.85%، أما الرابع فكان مركز "زريبة الوادي" بـ: 0.83% وجاءت كل من "خنقة سيدي ناجي والبرانيس" بنسبتي 0.59% و0.57% على التوالي، كما سجلنا نسب موجبة في المركز العمراني "الشعيبة" بـ: 0.48%، و"طولقة مع شتمة" بنسبة زيادة قدرت بـ: 0.39% وهناك مراكز عمرانية أخرى هي: (ليوة، سيدي عقبة، لوطاية، فوغالة، لغروس، امليلي" بنسب تفاوتت بين 0.01 %إلى 0.20 %.

أما باقي المراكز العمرانية فأخذت الإشارة السالبة كدليل على ما حدث من تغير سكاني في المراكز العمرانية التي سبق ذكرها "ذات الإشارة الموجبة" من استقطاب لعدد من السكان الوافدين الجدد بفعل ما طرأ على السياسات التنموية خاصة توزيع السكنات الريفية كإستراتيجية لتثبيت البدو الرحل حيث سجلنا توزيع 1174 سكن ريفي بالمركز العمراني "رأس الميعاد" و 1146 في " أولاد جلال"، و1114 في "عين زعطوط" على سبيل المثال لا الحصر، كل هذه الزيادة النسبية في عدد السكان كان على حساب النصيب النسبي للمراكز العمرانية ذات الإشارة السالبة.

*** مقياس التغير في التوزيع النسبي هو الفرق الحاصل بين نسبة سنة 1998 و2008، والفرق بين نسبة سنة 2008 و2015 (غنيم. ع، 1993).**

خلاصة القول أن هذه النتائج بينت وجود تركز سكاني في **اتجاه منطقة الزاب الغربي** بفعل ما تملكه المنطقة من مقومات التنمية المكانية (خصوصا الفلاحية) التي تحقق فرص العمل والاستثمار بالمنطقة.

1-2 مؤشر التوزيع في المراكز العمرانية:

ولتوضيح تركز السكان ومدى علاقته بالنمو يمكننا استخدام مؤشر التوزيع (*مؤشر إعادة التوزيع هو عبارة عن النسبة المؤوية لسكان الولاية في نهاية الفترة المراد إعادة توزيع سكانها، ونحصل عليه بطرح النصيب النسبي في التعداد الأول من النصيب النسبي للتعداد الثاني، ثم نجمع الفروق للإشارة الموجبة أو السالبة حيث يمثل الناتج المؤشر المراد استخراجه* لكل فترة زمنية) (غنيم. ع، 1993) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (V-3): مؤشر التوزيع السكاني لولاية بسكرة للفترات (1998،2008،2015).

المركز العمراني	مؤشر التوزيع 1998	مؤشر التوزيع 2008	مؤشر التوزيع 2015
رأس الميعاد	**1.98**	**0.08**	**0.11**
البسباس	**1.90**	**1.87**	**1.60**
الشعيبة	**2.22**	**1.74**	**1.26**
الحوش	**2.28**	**2.35**	**2.32**
امزيرعة	**1.80**	**1.98**	**2.02**
الفيض	**0.86**	**1.28**	**1.34**
أوماش	**1.61**	**2.44**	**1.64**
برانيس	**2.17**	**1.60**	**2.44**
امليلي	**2.14**	**2.13**	**2.17**
امشونش	**1.44**	**1.63**	**1.69**
عين الناقة	**1.28**	**2.52**	**1.43**
لوطاية	**1.50**	**1.36**	**1.55**
عين زعطوط	**2.34**	**1.48**	**2.53**
امخادمة	**2.28**	**2.28**	**2.30**
اورلال	**2.02**	**2.61**	**2.04**
خ. سيدي ناجي	**2.59**	**2.00**	**2.63**
زريبة الوادي	**0.19**	**-0.64**	**0.11**
الدوسن	**-0.65**	**0.04**	**-0.51**

طولقة	**-4.32**	**-4.71**	**-4.39**
القنطرة	**1.39**	**1.45**	**1.51**
الحاجب	**1.57**	**1.63**	**1.68**
جمورة	**1.08**	**1.29**	**1.36**
الغروس	**0.80**	**0.76**	**0.85**
ليوة	**0.26**	**0.06**	**0.19**
شتمة	**1.52**	**1.13**	**1.20**
سيدي عقبة	**-1.51**	**-1.62**	**-1.42**
فوغالة	**1.34**	**1.30**	**1.37**
أولاد جلال	**-4.89**	**-5.74**	**-5.37**
سيدي خالد	**-3.10**	**-2.97**	**-2.72**
بوشقرون	**1.15**	**1.21**	**1.29**
ليشانة	**1.51**	**1.66**	**1.72**
برج بن عزوز	**1.11**	**1.27**	**1.34**
بسكرة	**-27.89**	**-25.47**	**-25.13**
مؤشر التوزيع	**%-0.02**	**%0.01**	**%2.16**

المصدر: الباحث، 2017)، اعتماد على الجدول(V-2).

من خلال نتائج الجدول رقم(**V-3**) نلاحظ أن مؤشر التوزيع بولاية بسكرة كان (- 0.02%) سنة 1998و 0.01 % سنة 2008 وأصبح 2.16% سنة 2015، وهذا يعني أن التركز السكاني يتجه نحو الزيادة في الفترتين الثانية والثالثة.

عن طريق مؤشر إعادة التوزيع يمكننا أن نتحصل على حجم السكان الواجب إعادة توزيعهم لإحداث نوع من التوازن في نهاية الفترة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{حجم السكان المراد توزيعهم} = \frac{\text{مؤشر إعادة التوزيع للفترة} \times \text{جملة السكان في نهاية الفترة}}{100}$$

الخريطة رقم (**V-2**): مؤشر التوزيع السكاني على مستوى ولاية بسكرة، للأعوام 1998- 2008-2015

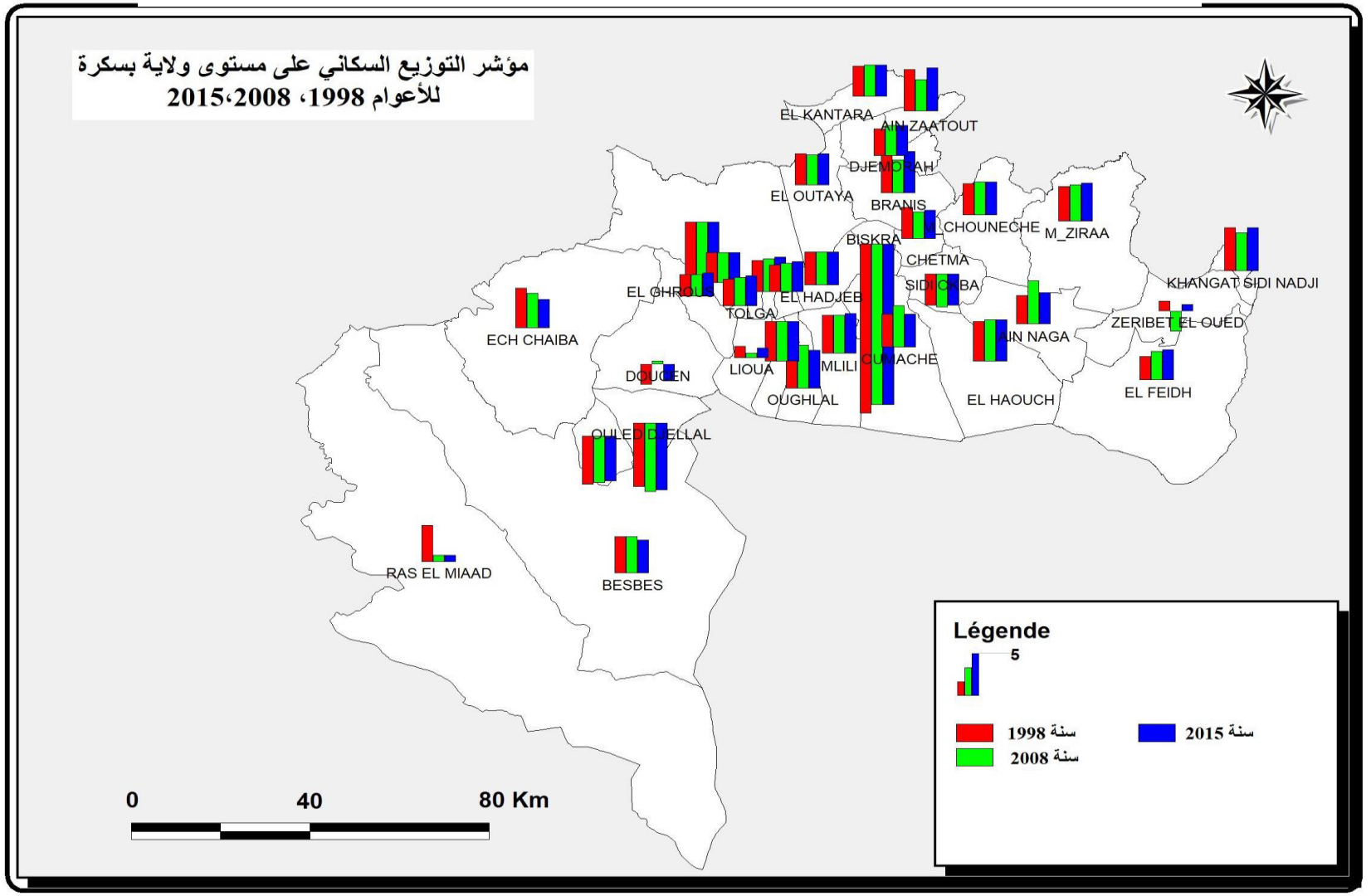

المصدر: (الباحث، 2017)

$$\text{حجم السكان المراد توزيعهم} = \frac{869215 \times 2.16}{100}$$

= **18775.04 نسمة**

وبناءا على هذه النتيجة يكون حجم سكان ولاية بسكرة الذي كان من المفترض إعادة توزيعهم لإحداث نوع من التوازن سنة 2015 هو 18775.04 نسمة.

2- مقاييس العلاقات السكانية – المكانية (مظاهر التباين المكاني السكاني):

2-1 نسبة التركز السكاني:

تعتبر هذه النسبة من النسب التي لها ارتباط وثيق وفعال بدراسة توزيع السكان بهدف معرفة نمط التركز السكاني في منطقة ما داخل الإقليم، ويقصد بها ميل السكان إلى التركز في منطقة واحدة داخل حدود الإقليم، أو التشتت داخل هذه الحدود، لأن دراسة التوزيع السكاني لا تولي الأهمية إلى التوزيع العددي المطلق للسكان بقدر ما تهتم بدراسة توزيع الكثافة في هذه الأقسام بتسليط الضوء على العلاقة بين التوزيع العددي ومساحة الرقعة المأهولة بالسكان (أبو عيانة.ف.م، 1993).

أي أن نسبة التركز السكاني تمثل مقياس لعلاقة توزيع السكان على وحدات الحيز المكاني.

2-1-1 طريقة حساب نسبة التركز السكاني: (لطيف.هـ-ك، 2013)

يتم حساب هذه النسبة من خلال حساب نصف الفرق الموجب بين النسبة المؤوية للمساحة والنسبة المؤوية لعدد السكان، وذلك باستخدام **معامل هوفر**، وبتطبيق معادلة نسبة التركز ينتج لدينا عدد من النماذج المختلفة للنسب تقاس هذه الأخيرة حسب مؤشرات رقمية تعرف بمعيار **درجة التركز**، تتراوح هذه الدرجة من النسبة الأقل (الأقرب إلى الصفر بالمائة) إلى النسبة الأكبر (المقاربة إلى 100%)، والتي تم تمثيلها بالدرجات الآتية بحسب (لطيف.هـ-ك، 2013):

3- من 0% - أقل من 24% متساوي التوزيع – ميل السكان للانتشار المتساوي على امتداد المنطقة.

4- من 24% - أقل من 50% متساوي التوزيع – ميل السكان للتركز إلى حد ما.

5- من 50% - 75% متوسط التركز – أي ميل السكان للتركز إلى حد ما.

6- من 75% - 100% شديد التركز – ميل السكان للتركز الشديد.

✓ **معادلة حساب التركز الحضري:**

نسبة التركز = 2/1 مج (س- ص). حيث أن :

س= النسبة المؤوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم الكلية.

ص= النسبة المؤوية لعدد السكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم الكلية.

مج= مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها البعض (أي مجموع القيم دون مراعاة الإشارة السالبة).

استنادا إلى ما تقدم فإن التوزيع المكاني للسكان يكون مثاليا إذا كانت نسبة التركز تساوي (صفر)، وكل ما زادت عن ذلك كان ذلك مؤشر إلى أن توزيع السكان يميل نحو التركز لا التشتت.

الجدول رقم (V-4):نسبة التمركز السكاني لولاية بسكرة للأعوام(1998، 2008، 2015).

المركز العمراني	1998 (س- ص)	2008 (س- ص)	2015 (س- ص)
بسكرة	-30.33	-27.91	-27.57
الحاجب	-0.49	-0.44	-0.38
لوطايـة	0.36	0.34	0.4
جمورة	-0.78	-0.58	-0.5
برانيس	0.86	1.13	1.13
القنطـرة	-0.53	-0.47	-0.4
عين زعطوط	0.10	0.28	0.29
سيدي عقبة	-3.36	-3.46	-3.27
الحوش	2.76	2.83	2.8
شتمـة	-0.99	-1.39	-1.31
عين الناقة	0.61	0.69	0.76
زريبة الوادي	-0.52	-0.66	-0.59
امزيرعة	3.24	3.41	3.46
الفيـض	4.23	4.65	4.7
خ. سيدي ناجي	-0.07	-0.05	-0.03

امشونش	0.76	0.94	1
طولقة	-1.7	-2.09	-1.77
بوشقرون	-1.61	-1.55	-1.47
برج بن عزوز	-1.81	-1.65	-1.58
ليشانة	-1.33	-1.18	-1.13
فوغالة	-1.31	-1.36	-1.29
الغروس	-1.13	-1.17	-1.07
اولاد جلال	-6.43	-7.27	-6.91
الدوسن	-0.79	-0.78	-0.65
الشعيبة	7.03	6.55	6.07
سيدي خالد	-5.12	-4.99	-4.74
البسباس	17.77	15.73	15.46
راس الميعاد	21.19	19.29	19.32
اورلال	-0.13	-0.15	-0.11
امليلي	0.83	0.83	0.86
امخادمة	-0.04	0.00	-0.02
اوماش	2.38	2.36	2.41
ليوة	-1.65	-1.84	-1.72
المجموع	120.22	118.03	115.20

إعداد الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق رقم (1) و(2) و(3).

2-2 حساب معامل هوفر لتركز السكان:

- معامل هوفر(التركز) لسنة 1998 = ½ x 120.22 = 60.11 % .
- معامل هوفر(التركز) لسنة 2008 = ½ x 118.03 = 59.02 % .
- معامل هوفر(التركز) لسنة 2015 = ½ x 115.20 = 57.60 %.

2-2-1 نتائج تحليل التركز السكاني بولاية بسكرة:

من خلال ما تم حسابه من نتائج في الجدول رقم: **(V-4)** أعلاه لوحظ أن جل المراكز العمرانية (بلديات) المكونة لإقليم ولاية بسكرة خلال الأعوام (1998، 2008، 2015) أن نسبة سكان المراكز العمرانية إلى مساحتها (س – ص) حملت الإشارة السالبة، باستثناء (لوطاية، برانيس، عين زعطوط، الحوش، عين الناقة، امزيرعة، أوماش، الفيض، امشونش، امليلي، الشعيبة، البسباس، رأس الميعاد)، فقد حملت الإشارة الموجبة، حيث أن الإشارة السالبة تشير إلى عدم عدالة توزيع السكان بالزيادة على مساحة المركز العمراني المعني، باعتبار أن ناتج (س-ص) لكل مركز هو دليل على نسبة عدد السكان الذين يجب أن يتركوا البلدية إلى خارجها لنتمكن من تحقيق عدالة التوزيع على المساحة، حيث نلمس النسبة الكبيرة في عاصمة الولاية (مدينة بسكرة) بنسبة تقدر بـ:(30.33%) عام 1998م ، و(27.91%) عام 2008م، بينما أصبحت (27.57%) عام 2015م يليها المركز العمراني (أولاد جلال) في الجنوب الغربي من الولاية بنسب (6.43 % و7.27% و6.99 %) على التوالي حسب الأعوام المذكورة، وبعدها المركز العمراني (سيدي خالد) بنسب قدرت بـ:(5.12%، 4.99، 4.74%) حسب تقديرات الأعوام المعتمدة في التحليل، وفي مقابل هذا فإن كل المراكز العمرانية التي حملت الإشارة الموجبة مساحتها ما زالت طاقتها الاستيعابية قابلة لاستقبال السكان، حيث سجلت أعلى النسب الموجبة في الجنوب الغربي من الولاية ممثلة في المركز العمراني (رأس الميعاد) بنسب قدرت بـ:(21.99%، 19.29%، 19.32%) للأعوام 1998 و2008 و2015م على التوالي بينما قدرت في مركز (البسباس) بـ: (17.77%، 15.73%، 15.46%) في نفس الأعوام على التوالي، أما مركز (الشعيبة) فكانت نسبه (7.03%، 6.55%، 6.07%)، ومن هذا المنطلق بات من الضروري خلق توازن في توزيع السكان داخل إقليم ولاية بسكرة مما يتيح لنا فرصة الحد من ظاهرة لتفاوت في مستويات التنمية بكل أنواعها الاقتصادية، الاجتماعية والعمرانية.

وللتوضيح أكثر قمنا بحساب معامل التركز من نتائج الجدول حيث تم تسجيل نسبة تقدر بـ:60.11% عام 1998 م، وتم تسجيل 59.02% عام 2008م وأصبح 57.60% عام 2015م وكلها نتائج تدل على نسبة تقع في المجال 50% إلى 75% وهو مؤشر يوضح ميل السكان للتركز إلى حد ما، ويمكن اعتباره عاليا ومنحرفا بدرجة كبيرة عن نمط التوزيع المثالي للسكان في التوزيع المحصور في المجال بين 0% إلى 24%، وهنا يعطينا معامل (هوفر) فكرة جد واضحة إلى وجود عوامل تحكمت في تباين التوزيع المكاني للسكان على مستوى إقليم ولاية بسكرة، منها المباشرة وعير

المباشرة، فالطبيعية منها خصت طبيعة السطح الأرض، التضاريس، التربة، المياه، أما البشرية فتمثلت في توفر فرص العمل، البرامج التنموية والاستثمارية التي تخص مدى توفر المشاريع الصناعية والبنى التحتية، فرغم أن جل المراكز العمرانية التي حملت الإشارة الموجبة تمتلك مقومات التنمية والاستثمار مثل توفر المياه والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة إلا أنها بحاجة إلى توطين أكثر للسكان من أجل تحقيق العدالة في التوزيع المكاني للسكان ومرد ذلك إلى افتقارها للمشاريع مما يجعلها مناطق طرد للسكان، وعليه فإن واقع الحال يدل على ضرورة إعادة توزيع السكان داخل إقليم الولاية.

3- التركز السكاني باستخدام منحى لورنز:

وهو أسلوب من الأساليب الكمية الكارتوغرافية لقياس درجة التركز السكاني، يتم بواسطتها التعرف على مدى التساوي أو عدم التساوي في توزيع السكان في منطقة أو إقليم محدد على امتداد فترات زمنية متعاقبة، وهو من الأساليب التي تم استخدامها في قياس تركز الدخل والثروة.

يمكن الإشارة إلى أن استخدام هذا المنحنى يكون فقط عندما يتم تقسيم المنطقة المراد دراستها إلى وحدات ذات مساحة صغيرة مقارنة مع عدد السكان، وفي هذه الحالة نقوم بعملية إنشاء جدول خاص يوضح لنا توزيع الوحدات المساحية الصغيرة بحسب فئات الكثافة السكانية في كل فئة، حيث يمكن لنا أن نقوم بعملية مقارنة بين توزيع السكان في كل التعدادات المتتالية بواسطة منحنى لورنز، مع ملاحظة أنه كلما زاد عدد السكان بمعدل واحد في جميع الوحدات المساحية ضمن الإقليم، فإن نمط التركز سيستقر ويثبت هو الأخر (أبو عيانة.ف.م، 1993).

هذا ويمكن الإشارة إلى أن منحنى لورنز لا يختلف في حساباته كثير على ما هو عليه في عملية حساب نسبة التركز، بيد أن الاختلاف يكمن في إمكانية دراسة التطور الحاصل في الكثافة السكانية بواسطة المنحنى بصورة أخرى وهي العلاقة بين المساحة والسكان على مستوى الإقليم بوحداته المختلفة.

وعليه فإننا إذا أردنا توضيح العلاقة السكانية – المكانية سواء كان للتركز أو التشتت باستخدام منحنى لورنز وتحليل معدل الانحدار في الكثافة يكون بعد جمع المراكز العمرانية والمعلومات الخاصة بالتعداد السكاني حسب المراحل المتتالية الآتية:

1- تحديد أقسام المدينة وفق حدودها الإدارية كما في التعداد السكاني.

2- حساب جملة السكان – وجملة المساحة الإجمالية لأقسام المركز العمراني والمجموع الكلي للسكان، ومساحة المركز العمراني كله.

3- حساب نسبة السكان في كل قسم إلى جملة سكان المركز العمراني.

4- حساب نسبة مساحة كل قسم إداري إلى جملة مساحة المركز العمراني.

5- ترتيب الأقسام الإدارية من الأدنى إلى الأعلى (أي ترتيبا تصاعديا)، وذلك بحسب ما ظهر في النسب بالمرحلة الرابعة ونضع ما يقابلها من نسب السكان لكل قسم.

6- جمع كل مجموعة من هاتين المجموعتين جمعا تراكميا بحيث تكون أول قراءتين من أدنى نسبة مساحية (في الخطوة الرابعة) وما يقابلها من نسبة سكانية (في الخطوة الثالثة) حتى الوصول إلى آخر قراءتين.

7- استخدام النسب التراكمية كمحاور لرسم منحنى (منحنى لورنز) مع وضع نسب السكان على المحور الأفقي ونسب المساحة على المحور الرأسي مع تقسيم كل محور إلى 100%.

الجدول رقم (V-5): توزيع الكثافة، النسب المؤوية، التراكمية للمساحات وسكان ولاية بسكرة (1998).

المركز العمراني	الكثافة السكانية	المساحة %	السكان %	تراكمي مساحة	تراكمي سكان
راس الميعاد	1.27	22.24	1.05	22.24	1.05
البسباس	1.78	16.89	1.13	39.13	2.18
الشعيبة	2.77	7.84	0.81	46.97	2.99
الحوش	5.73	3.51	0.75	50.48	3.74
امزيرعة	7.35	4.47	1.23	54.95	4.97
الفيض	9.08	6.39	2.17	61.34	7.14
اوماش	10.01	3.8	1.42	65.14	8.56
برانيس	13.45	1.72	0.86	66.86	9.42
امليلي	13.86	1.73	0.89	68.59	10.31
امشونش	18.13	2.34	1.59	70.93	11.90
عين الناقة	19.80	2.36	1.75	73.29	13.65
لوطاية	21.64	1.89	1.53	75.18	15.18

عين زعطوط	23.43	0.79	0.69	75.97	15.87
امخادمة	28.48	0.7	0.75	76.67	16.62
اورلال	30.62	0.88	1.01	77.55	17.63
خ. سيدي ناجي	31.54	0.37	0.44	77.92	18.07
زريبة الوادي	32.70	2.33	2.84	80.25	20.91
الدوسن	34.12	2.89	3.68	83.14	24.59
طولقة	34.85	5.65	7.35	88.79	31.94
القنطرة	39.44	1.11	1.64	89.90	33.58
الحاجب	40.34	0.97	1.46	90.87	35.04
جمورة	44.73	1.17	1.95	92.04	36.99
الغروس	54.07	1.10	2.23	93.14	39.22
ليوة	65.92	1.13	2.77	94.27	41.99
شتمة	78.74	0.51	1.51	94.78	43.50
سيدي عقبة	102.87	1.18	4.54	95.96	48.04
فوغالة	120.96	0.37	1.69	96.33	49.73
أولاد جلال	142.17	1.49	7.92	97.82	57.65
سيدي خالد	162.34	1.01	6.13	98.83	63.78
بوشقرون	186.53	0.27	1.88	99.10	65.66
ليشانة	220.71	0.18	1.52	99.28	67.18
برج بن عزوز	475.99	0.11	1.92	99.46	69.10
بسكرة	1394.39	0.59	30.92	100	100

المصدر: الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق رقم(1).

المنحنى رقم(V-1): منحنى لورنز لولاية بسكرة (حسب المراكز العمرانية) لعام 1998.

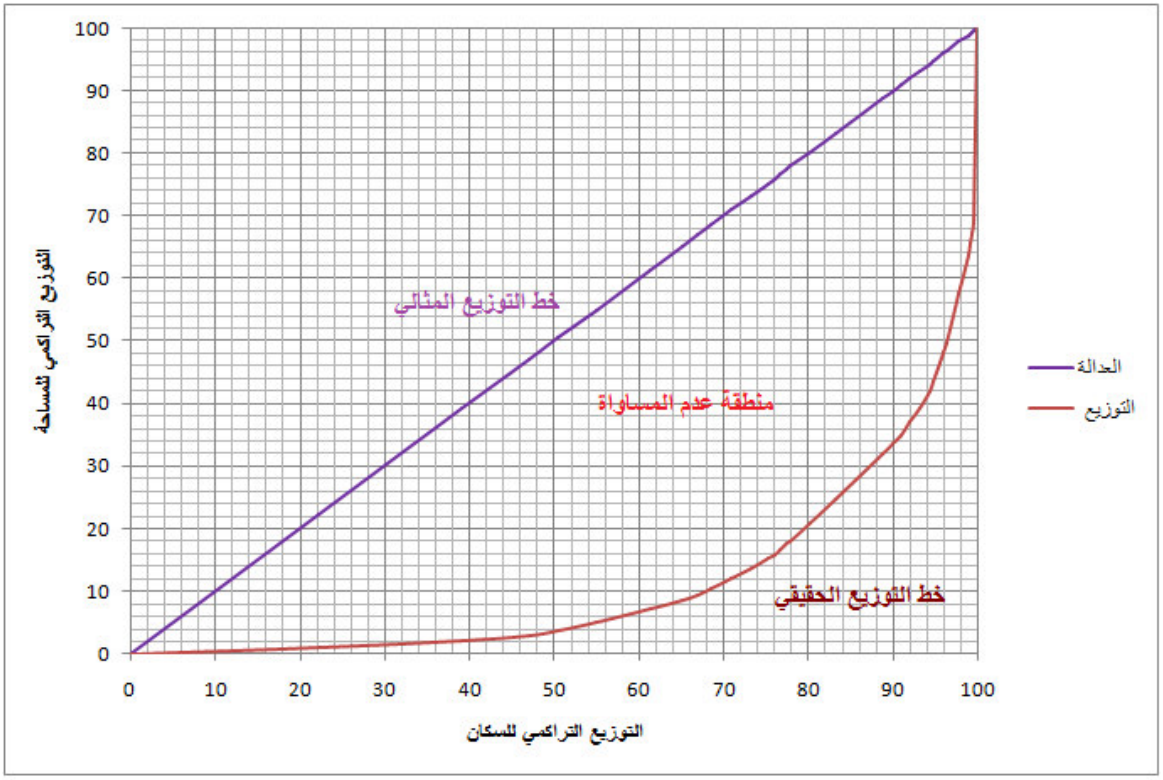

المصدر: الباحث، 2017)، بالاعتماد على الجدول رقم (V-5).

الجدول رقم(V-6): توزيع الكثافة، النسب المؤوية، التراكمية للمساحات وسكان ولاية بسكرة (2008).

المركز العمراني	الكثافة السكانية	المساحة %	السكان %	تراكمي مساحة	تراكمي سكان
البسباس	2.31	16.89	1.16	39.13	1.16
راس الميعاد	4.45	22.24	2.95	22.24	4.11
الشعيبة	5.50	7.84	1.29	46.97	5.40
الحوش	6.52	3.51	0.68	50.48	6.08
امزيرعة	7.91	4.47	1.05	54.95	7.13
الفيض	9.16	6.39	1.75	61.34	8.88
برانيس	11.55	1.72	0.59	66.86	9.47
أوماش	12.65	3.8	1.43	65.14	10.90

امليلي	17.48	1.73	0.90	68.59	11.80
امشونش	20.04	2.34	1.40	70.93	13.20
عين زعطوط	21.63	0.79	0.51	75.97	13.71
عين الناقة	23.69	2.36	1.67	73.29	15.38
لوطاية	27.47	1.89	1.55	75.18	16.93
امخادمة	35.78	0.7	0.75	76.67	17.68
خ. سيدي ناجي	37.95	0.37	0.42	77.92	18.10
اورلال	39.16	0.88	1.03	77.55	19.13
الدوسن	42.56	2.89	3.67	83.14	22.80
زريبة الوادي	43.00	2.33	2.99	80.25	25.79
طولقة	45.96	5.65	7.74	88.79	33.53
القنطرة	47.74	1.11	1.58	89.90	35.11
الحاجب	48.66	0.97	1.40	90.87	36.51
جمورة	50.14	1.17	1.74	92.04	38.25
الغروس	69.06	1.10	2.27	93.14	40.52
ليوة	88.46	1.13	2.97	94.27	43.49
شتمة	124.31	0.51	1.90	94.78	45.39
سيدي عقبة	131.87	1.18	4.65	95.96	50.04
فوغالة	155.52	0.37	1.73	96.33	51.77
اولاد جلال	197.06	1.49	8.77	97.82	60.54
سيدي خالد	199.33	1.01	6.00	98.83	66.54
بوشقرون	226.67	0.27	1.82	99.10	68.36
ليشانة	248.79	0.18	1.37	99.28	69.73
برج بن عزوز	547.50	0.11	1.76	99.46	71.49
بسكرة	1610.09	0.59	28.50	100	100

المصدر: الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق رقم(2).

المنحنى رقم (V-2): منحنى لورنز لولاية بسكرة (حسب المراكز العمرانية) عام 2008.

المصدر: الباحث، 2017)، بالاعتماد على الجدول رقم (**V-6**).

الجدول رقم(V-7): توزيع الكثافة، النسب المؤوية، التراكمية للمساحات وسكان ولاية بسكرة (2015).

المركز العمراني	الكثافة السكانية	المساحة %	السكان %	تراكمي مساحة	تراكمي سكان
راس الميعاد	5.46	22.24	2.92	22.24	3.00
البسباس	3.53	16.89	1.43	39.13	4.47
الشعيبة	9.43	7.84	1.77	46.97	6.30
الحوش	8.38	3.51	0.71	50.48	7.03
امزيرعة	9.43	4.47	1.01	54.95	8.07
الفيض	11.04	6.39	1.69	61.34	9.82
اوماش	15.27	3.8	1.39	65.14	11.25

برانيس	14.19	1.72	0.59	66.86	11.86
امليلي	20.81	1.73	0.86	68.59	12.75
امشونش	23.86	2.34	1.34	70.93	14.13
عين الناقة	28.21	2.36	1.60	73.29	15.78
لوطاية	32.74	1.89	1.48	75.18	17.31
عين زعطوط	26.31	0.79	0.50	75.97	17.83
امخادمة	42.93	0.7	0.73	76.67	18.57
اورلال	46.62	0.88	0.99	77.55	19.59
خ. سيدي ناجي	45.19	0.37	0.40	77.92	20.01
زريبة الوادي	52.19	2.33	2.92	80.25	23.02
الدوسن	51.02	2.89	3.54	83.14	26.67
طولقة	54.75	5.65	7.42	88.79	34.32
القنطرة	56.83	1.11	1.52	89.90	35.88
الحاجب	57.93	0.97	1.35	90.87	37.27
جمورة	59.68	1.17	1.67	92.04	38.99
الغروس	82.21	1.10	2.18	93.14	41.24
ليوة	105.31	1.13	2.84	94.27	44.17
شتمة	148.51	0.51	1.83	94.78	46.05
سيدي عقبة	156.99	1.18	4.45	95.96	50.64
فوغالة	185.14	0.37	1.66	96.33	52.35
اولاد جلال	234.60	1.49	8.40	97.82	61.01
سيدي خالد	237.31	1.01	5.75	98.83	66.94
بوشقرون	269.84	0.27	1.74	99.10	68.74
ليشانة	296.46	0.18	1.31	99.28	70.09
برج بن عزوز	651.81	0.11	1.69	99.46	71.83
بسكرة	1916.78	0.59	28.16	100	100.00

المصدر: الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق رقم(3).

المنحنى رقم (V-3): منحنى لورنز لولاية بسكرة (حسب المراكز العمرانية) عام 2015.

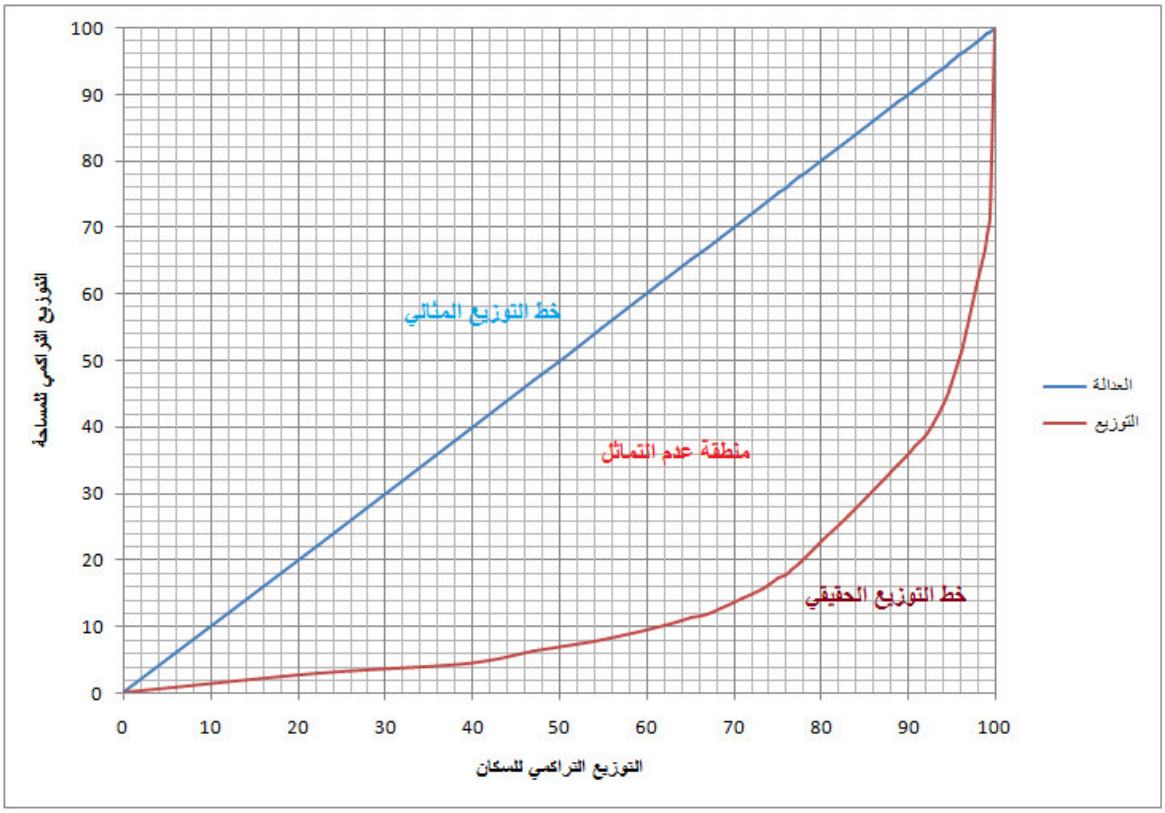

المصدر: الباحث، 2017)، بالاعتماد على الجدول رقم (V-7).

3-1 نتائج تحليل التركز السكاني باستخدام منحنى لورنز:

بالاعتماد على منحنى لورنز نستطيع ملاحظة متغيرات الأول مستقل والثاني تابع، بحيث المتغير التابع هو السكان لأننا نريد من خلال تحليلنا التوصل إلى العلاقة الموجودة بينه وبين المساحة، ويعود ذلك إلى كون الاحتمالات الموجودة في المساحة تعتبر أقل حدوثا خلال الزمن عكس السكان، كما أن المناطق المكانية رتبت تصاعديا حسب قيم المتغير الأول المراد قياس مدى التركز المكاني لقيم المتغير الثاني ألا وهو السكان فيه.

فالنقطة التي تقع في منتصف المربع على خط المساواة تعني أن 50 %م من السكان يتمركزون في 50% من مساحة الإجمالية، لذا فمنحنى لورنز هو نموذج تحليلي يعكس العلاقة الفعلية بين المساحة وعدد السكان.

من خلال نتائج الرسم البياني لمنحنى لورنز بدا واضحا أنه خلال السنة 1998 سجلنا نسبة 79% من السكان يتمركزون في 20% من المساحة الإجمالية لإقليم ولاية بسكرة، بينما تم تسجيل نسبة 87% من السكان تمركزوا في نسبة مساحة تقدر بـ: 30% من المساحة الإجمالية، ويتضح من خلال المنحنى عدم عدالة التوزيع المثالي للسكان كون أن 50% من السكان يتمركزون في نسبة 4% من المساحة الكلية للولاية.

فيما يخص النتائج المحصل عليها في العام 2008 فهي لا تكاد تختلف عن سابقتها حيت تم تسجيل تركز 78% من السكان في نسبة مساحة تقدر بـ: 20%، وتركز 86% من السكان في نسبة مساحة تقدر بـ: 30%، وسجلنا تركز 50% من السكان في6% من مجموع المساحة الإجمالية للولاية، كما لاحظنا استقرار في نسبة 78% من تركز السكان في 20% من المساحة عام 2015، وكانت نسبة 85% من تركز السكان في نسبة مساحة تقدر بـ: 30%، وتركز 50% من السكان في مساحة 7 % من المساحة الكلية للولاية.

من هنا نلاحظ أن بداية منحنى لورنز تكون مرتفعة القيمة عند المتغير التابع (المتمثل في السكان)، ومنخفضة على المحور المتغير المستقل (المتمثل في المساحة)، وهو ما يعكس شدة التركز. هذا وتمثل المساحة المحصورة بين المنحنى وخط التوزيع المتساوي مؤشرا توضيحيا لمدى تركز وتشتت المكاني للسكان فاتساع المساحة يدل على تركز السكان في المنطقة، أي البعد عن حالة المثالية في التوزيع، والعكس كلما صغرت المساحة أكثر دلت على اقتراب التوزيع المكاني للسكان من المثالية، وهو ما تم تسجيله من خلال المنحنيات **(V-1)**، **(V-2)**، **(V-3)** للأعوام 1998، 2008، 2015 على التوالي حيث سجلنا ابتعاد شديد لمنحنى التوزيع الحقيقي عن خط التوزيع المثالي مما زاد من اتساع مساحة عدم التماثل في منحنى لورنز ، وهو إشارة إلى أن الظاهرة السكانية بولاية بسكرة (التوزيع المكاني لها) تميل إلى التركز.

4- حساب التمركز السكاني باستخدام قرينة لورنز:

وهي تقنية تستخدم لأغراض متعددة منها قياس درجة التركز في التوزيعات المكانية، كما يتم استخدامها لقياس مدى الانتشار في تلك التوزيعات، ومن بين الاستخدامات المهمة هي قياس مدى الاختلاف الحاصل في التوزيعات التكرارية عن التوزيع المنظم حيث يتم قياس ذلك وفق المعادلة التالية:

$$I=(A-R) / (M-R)$$

حيث ان:

I= قرينة لورنز للتركز.

A= المجموع العام للتكرارات التراكمية للتوزيع.

R= المجموع العام للتكرارات التراكمية للتوزيع المنظم.

M= المجموع العام للتكرارات التراكمية للتوزيع المركز.

حيث إذا كان قرينة لورنز تساوي (صفر) يكون التوزيع منتظم، أما إذا كانت قرينة لورنز تساوي(1) يكون التوزيع مركزا.

الجدول رقم (V-8):حساب قرينة لورنز لولاية بسكرة سنة 1998 .

المركز العمراني	الكثافة الحسابية	الكثافة الحسابية تنازليا %	التكرارات النسبية التراكمية	توزيع منتظم	توزيع منتظم تراكمي	توزيع مركز	توزيع مركز تراكمي
رأس الميعاد	1.27	0.04	0.04	0.03	3.03	100	100
البسباس	1.78	0.05	0.09	3.03	6.06		100
الشعيبة	2.77	0.08	0.17	3.03	9.09		100
الحوش	5.73	0.17	0.34	3.03	12.12		100
امزيرعة	7.35	0.21	0.55	3.03	15.15		100
الفيض	9.08	0.26	0.81	3.03	18.18		100
أوماش	10.01	0.29	1.10	3.03	21.21		100
برانيس	13.45	0.39	1.49	3.03	24.24		100
امليلي	13.86	0.40	1.89	3.03	27.27		100
امشونش	18.13	0.52	2.41	3.03	30.30		100
عين الناقة	19.80	0.57	2.98	3.03	33.33		100
لوطاية	21.64	0.62	3.60	3.03	36.36		100

عين زعطوط	23.43	0.68	4.28	3.03	39.39		100
امخادمة	28.48	0.82	5.10	3.03	42.42		100
اورلال	30.62	0.88	5.98	3.03	45.45		100
خ. سيدي ناجي	31.54	0.91	6.89	3.03	48.48		100
زريبة الوادي	32.70	0.94	7.83	3.03	51.51		100
الدوسن	34.12	0.98	8.82	3.03	54.54		100
طولقة	34.85	1.00	9.82	3.03	57.57		100
القنطرة	39.44	1.14	10.96	3.03	60.60		100
الحاجب	40.34	1.16	12.12	3.03	63.63		100
جمورة	44.73	1.29	13.41	3.03	66.66		100
الغروس	54.07	1.56	14.97	3.03	69.69		100
ليوة	65.92	1.90	16.87	3.03	72.72		100
شتمة	78.74	2.27	19.14	3.03	75.75		100
سيدي عقبة	102.87	2.96	22.10	3.03	78.78		100
فوغالة	120.96	3.49	25.59	3.03	81.81		100
أولاد جلال	142.17	4.10	29.68	3.03	84.84		100
سيدي خالد	162.34	4.68	34.36	3.03	87.87		100
بوشقرون	186.53	5.38	39.74	3.03	90.90		100
ليشانة	220.71	6.36	46.10	3.03	93.93		100
برج بن عزوز	475.99	13.72	59.82	3.03	96.96		100
بسكرة	1394.39	40.19	100.00	3.03	100.0		100
المجموع	3469.78		A=509.00		R=1699.83		M=3300

المصدر: الباحث، 2017)، اعتماد على الملحق رقم(1).

بالتعويض في المعادلة المذكورة نتوصل إلى حساب قرينة لورنز لولاية بسكرة سنة 1998 م وهي كالآتي:

$I=(A-R) / (M-R)$

$I= (509 - 1199.83) / (3300 - 1199.83)$

$I= 690.83 / 2100.17$

$I= 0.32$

الجدول رقم (V-9): حساب قرينة لورنز لولاية بسكرة سنة 2008.

المركز العمراني	الكثافة الحسابية	الكثافة الحسابية تنازليا %	التكرارات النسبية التراكمية	توزيع منتظم	توزيع منتظم تراكمي	توزيع مركز	توزيع مركز تراكمي
رأس الميعاد	2.31	0.06	0.06	0.03	3.03	100	100
البسباس	4.45	0.11	0.17	3.03	6.06		100
الشعيبة	5.50	0.13	0.30	3.03	9.09		100
الحوش	6.52	0.16	0.46	3.03	12.12		100
امزيرعة	7.91	0.19	0.65	3.03	15.15		100
الفيض	9.16	0.22	0.87	3.03	18.18		100
أوماش	11.55	0.28	1.14	3.03	21.21		100
برانيس	12.65	0.30	1.45	3.03	24.24		100
امليلي	17.48	0.42	1.87	3.03	27.27		100
امشونش	20.04	0.48	2.35	3.03	30.30		100
عين الناقة	21.63	0.52	2.87	3.03	33.33		100
لوطاية	23.69	0.57	3.44	3.03	36.36		100

عين زعطوط	27.47	0.66	4.10	3.03	39.39		100
امخادمة	35.78	0.86	4.96	3.03	42.42		100
اورلال	37.95	0.91	5.87	3.03	45.45		100
خ. سيدي ناجي	39.16	0.94	6.81	3.03	48.48		100
زريبة الوادي	42.56	1.02	7.84	3.03	51.51		100
الدوسن	43.00	1.03	8.87	3.03	54.54		100
طولقة	45.96	1.10	9.98	3.03	57.57		100
القنطرة	47.74	1.15	11.12	3.03	60.60		100
الحاجب	48.66	1.17	12.29	3.03	63.63		100
جمورة	50.14	1.21	13.50	3.03	66.66		100
الغروس	69.06	1.66	15.16	3.03	69.69		100
ليوة	88.46	2.13	17.28	3.03	72.72		100
شتمة	124.31	2.99	20.27	3.03	75.75		100
سيدي عقبة	131.87	3.17	23.44	3.03	78.78		100
فوغالة	155.52	3.74	27.18	3.03	81.81		100
أولاد جلال	197.06	4.74	31.92	3.03	84.84		100
سيدي خالد	199.33	4.79	36.71	3.03	87.87		100
بوشقرون	226.67	5.45	42.16	3.03	90.90		100
ليشانة	248.79	5.98	48.14	3.03	93.93		100
برج بن عزوز	547.50	13.16	61.30	3.03	96.96		100
بسكرة	1610.09	38.70	100.00	3.03	100.0		100
المجموع	4159.98		A=524.53		R=1699.83		M=3300

المصدر: الباحث، 2017)، اعتماد على الملحق رقم(2).

بالتعويض في المعادلة المذكورة نتوصل إلى حساب قرينة لورنز لولاية بسكرة سنة 2008 م وهي كالآتي:

I=(A−R) / (M−R)

I=(524.53 − 1199.83) / (3300 −1199.83)

I= 675.30 / 2100.17

I=0.32

<u>الجدول رقم (V−10):</u>حساب قرينة لورنز لولاية بسكرة سنة 2015.

المركز العمراني	الكثافة الحسابية	الكثافة الحسابية تنازليا %	التكرارات النسبية التراكمية	توزيع منتظم	توزيع منتظم تراكمي	توزيع مركز	توزيع مركز تراكمي
رأس الميعاد	5.46	0.07	0.07	0.03	3.03	100	100
البسباس	3.53	0.11	0.18	3.03	6.06		100
الشعيبة	9.43	0.17	0.35	3.03	9.09		100
الحوش	8.38	0.19	0.54	3.03	12.12		100
امزيرعة	9.43	0.19	0.73	3.03	15.15		100
الفيض	11.04	0.22	0.95	3.03	18.18		100
أوماش	15.27	0.29	1.24	3.03	21.21		100
برانيس	14.19	0.31	1.55	3.03	24.24		100
امليلي	20.81	0.42	1.97	3.03	27.27		100
امشونش	23.86	0.48	2.45	3.03	30.30		100
عين الناقة	28.21	0.53	2.98	3.03	33.33		100

لوطايـة	32.74	0.57	3.55	3.03	36.36		100
عين زعطوط	26.31	0.66	4.21	3.03	39.39		100
امخادمة	42.93	0.87	5.08	3.03	42.42		100
اورلال	46.62	0.91	5.99	3.03	45.45		100
خ. سيدي ناجي	45.19	0.94	6.93	3.03	48.48		100
زريبة الوادي	52.19	1.03	7.96	3.03	51.51		100
الدوسن	51.02	1.05	9.01	3.03	54.54		100
طولقـة	54.75	1.10	10.11	3.03	57.57		100
القنطـرة	56.83	1.15	11.26	3.03	60.60		100
الحاجب	57.93	1.17	12.42	3.03	63.63		100
جمورة	59.68	1.20	13.63	3.03	66.66		100
الغروس	82.21	1.66	15.28	3.03	69.69		100
ليـوة	105.31	2.12	17.41	3.03	72.72		100
شتمـة	148.51	2.99	20.40	3.03	75.75		100
سيدي عقبة	156.99	3.16	23.57	3.03	78.78		100
فوغالة	185.14	3.73	27.30	3.03	81.81		100
أولاد جلال	234.60	4.73	32.03	3.03	84.84		100
سيدي خالد	237.31	4.78	36.81	3.03	87.87		100
بوشقرون	269.84	5.44	42.25	3.03	90.90		100
ليشانـة	296.46	5.98	48.23	3.03	93.93		100
برج بن عزوز	651.81	13.14	61.36	3.03	96.96		100
بسكـرة	1916.78	38.64	100.00	3.03	100.0		100
المجموع	4960.78	100.00	A=527.79		R=1699.83		M=3300

المصدر: الباحث، 2017)، اعتماد على الملحق رقم(3).

بالتعويض في المعادلة المذكورة نتوصل إلى حساب قرينة لورنز لولاية بسكرة سنة 2008 م وهي كالآتي:

$$I=(A-R) / (M-R)$$

$$I=(527.79 - 1199.83) / (3300 -1199.83)$$

$$I= 672.04 / 2100.17$$

$$\mathbf{I=0.31}$$

4-1 نتائج تحليل التمركز السكاني باستخدام قرينة لورنز:

من خلال ما تم حسابه وبالاعتماد على الجداول **(V-8)**، **(V-9)**، **(V-10)**، فإن قرينة لورنز لولاية بسكرة أخت القيم 0.32، 032، 0,31 في الأعوام 1998، 2008، 2015 على التوالي وهي قيمة تشير إلى بعدها عن التوزيع المكاني المثالي للسكان، ويمكن اعتبار التوزيع غير منتظم ويميل إلى التمركز أيضا بحكم أن قرينة لورنز تتراوح بين القيمة (0) عندما يكون التوزيع منتظم، والقيمة (1) عندما يكون مركزا.

5- حساب التمركز السكاني باستعمال معامل جيني:

هو أسلوب حسابي يستعمل للكشف عن مدى التفاوت في توزيع سكان المدن فيما بينها، بحيث يقيس نسبة مساحة المنطقة المحصورة بين منحنى لورنز وخط التماثل إلى مجموع مساحة المثلث الذي يكون خط التماثل وتره الإحداثي الأفقي قاعدته، ثم يتم تحديد الإحداثيات على منحنى لورنز تقابل تدرج النسب المجمعة على المحور الرأسي، ثم تستخرج قيمة هذه النقاط على المحور الأفقي، وحين جمع القيم التي تم الحصول عليها من المحور الأفقي يتم استخراج معامل جيني الذي يوضح نسبة تركز السكان في المنطقة وذلك وفق المعادلة التالية: (علي إبراهيم.ع، 1999).

$$\text{معامل جيني (دليل التركز)} = \frac{\text{مج ح} _ 550}{550 _ 1000}$$

حيث أن القيمة 550 هي قيمة ثابتة تشير لمجموع قيم (ح) تراكميا عندما تقترب درجة التركيز من المثالية وفيها تكون قيم (ح) عند التقاء الأعمدة بالمحور الرأسي كالآتي:

ح1=10، ح2=20، ح3=30، ح4=40، ح5=50، ح6=60، ح7=70، ح8=80، ح9=90، ح10=100 = 550.

وعندها يقترب منحنى لورنز إن لم ينطبق تماما على منحنى التوزيع المثالي إما القيمة 1000فتشير إلى أقصى تركز للظاهرة وتصبح قيمة (ح) العشرة متساوية، وكل واحد يخصها 100، ولذلك يكون مجموع ح= 10x100= 1000، وعندها ينحرف منحنى لورنز عن نمط التوزيع المثالي بعبارة أخرى فإن المساحة المحصورة بين المنحى وخط التوزيع المتساوي تمثل مساحة التركز، واتساعها يدل على تركز السكان في منطقة واحدة، أي البعد عن المثالية في التوزيع، وكلما صغرت هذه المساحة اقترب توزيع السكان من التوزيع المثالي.

5-1 حساب معامل جيني باستخدام منحنى لورنز عام 1998:

يتطلب حساب معامل جيني اعتماد منحنى لورنز باعتماد الوحدات المكانية (المراكز العمرانية) كأساس ويتم ترتيب تلك المراكز العمرانية المكانية وتوزيعها حسب تركز الظاهرة موضوع البحث (السكان) ترتيبا تصاعديا قبل جمعها تراكميا.

المنحنى رقم (V-4):معامل جيني لولاية بسكرة (حسب المراكز العمرانية) باستخدام منحنى لورنز عام 1998.

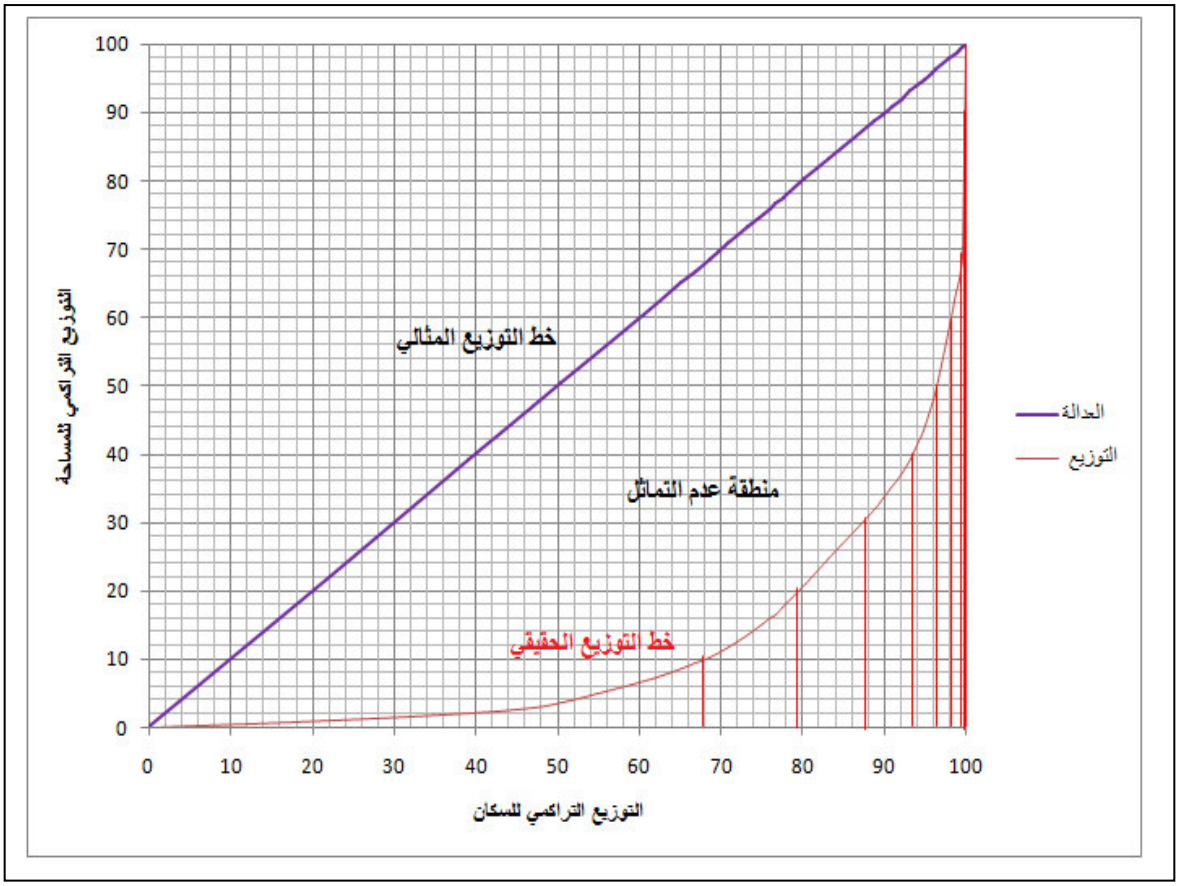

المصدر: الباحث، 2017)، بالاعتماد على الشكل رقم(**V-5**).

بالتعويض في المعادلة المذكورة سابقا نتوصل لمعامل جيني لعام 1998 كما يلي:

$$\text{معامل جيني لعام 1998} = \frac{550-(100+99.9+99.8+99.7+98.1+96.2+93.8+87.8+79.8+68)}{550-1000}$$

$$= \frac{550 - 923.1}{450}$$

= **0.82**

2-5 حساب معامل جيني باستخدام منحنى لورنز عام 2008:

المنحنى رقم(V-5):معامل جيني لولاية بسكرة (حسب المركز العمراني) باستخدام منحنى لورنز عام 2008.

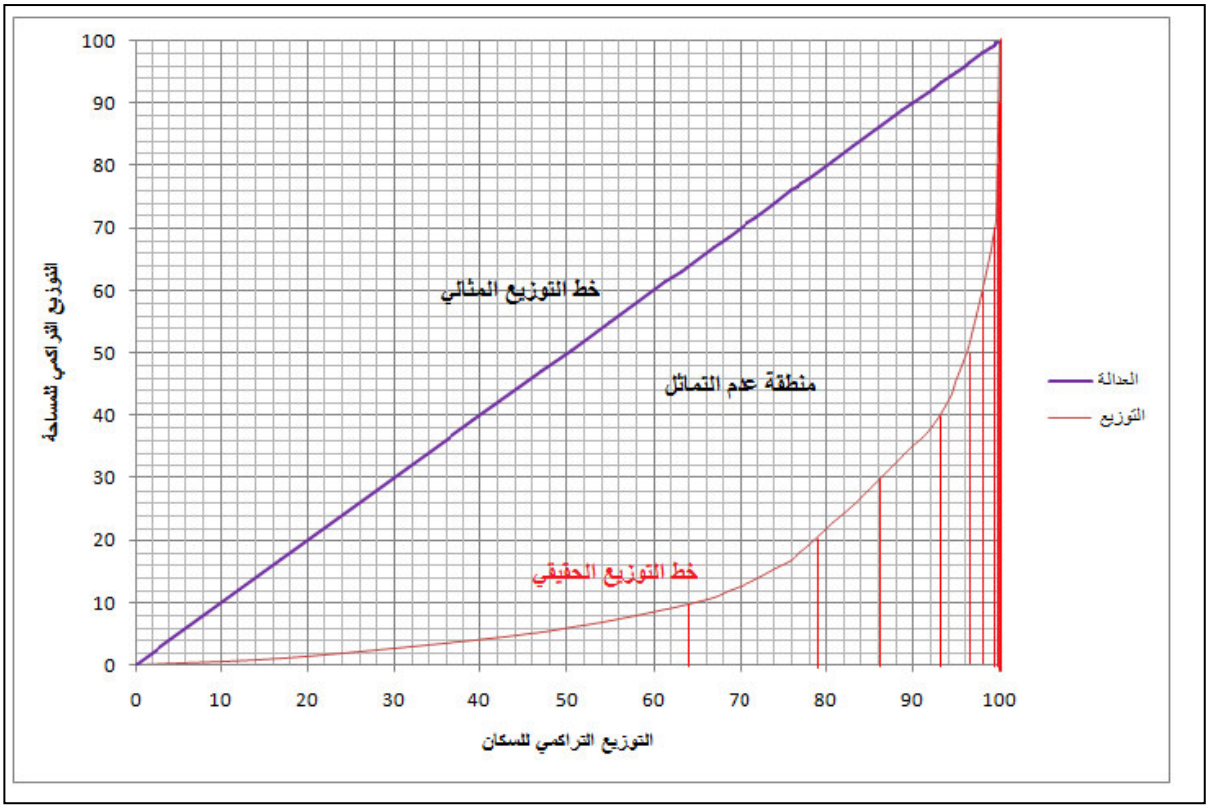

المصدر: الباحث، 2017)، بالاعتماد على الشكل رقم(**V-6**).

بالتعويض في المعادلة المذكورة سابقا نتوصل لمعامل جيني لعام 2008 كما يلي:

معامل جيني لعام 2008 = $\frac{550-(100+99.9+99.8+99.7+97.9+96.8+93.1+86.7+78.9+64)}{550-1000}$

$= \frac{550 - 916.8}{450}$

= **0.81**

3-5 حساب معامل جيني باستخدام منحنى لورنز عام 2015:

المنحنى رقم (V-6): معامل جيني لولاية بسكرة (حسب المراكز العمرانية) باستخدام منحنى لورنز عام 2008.

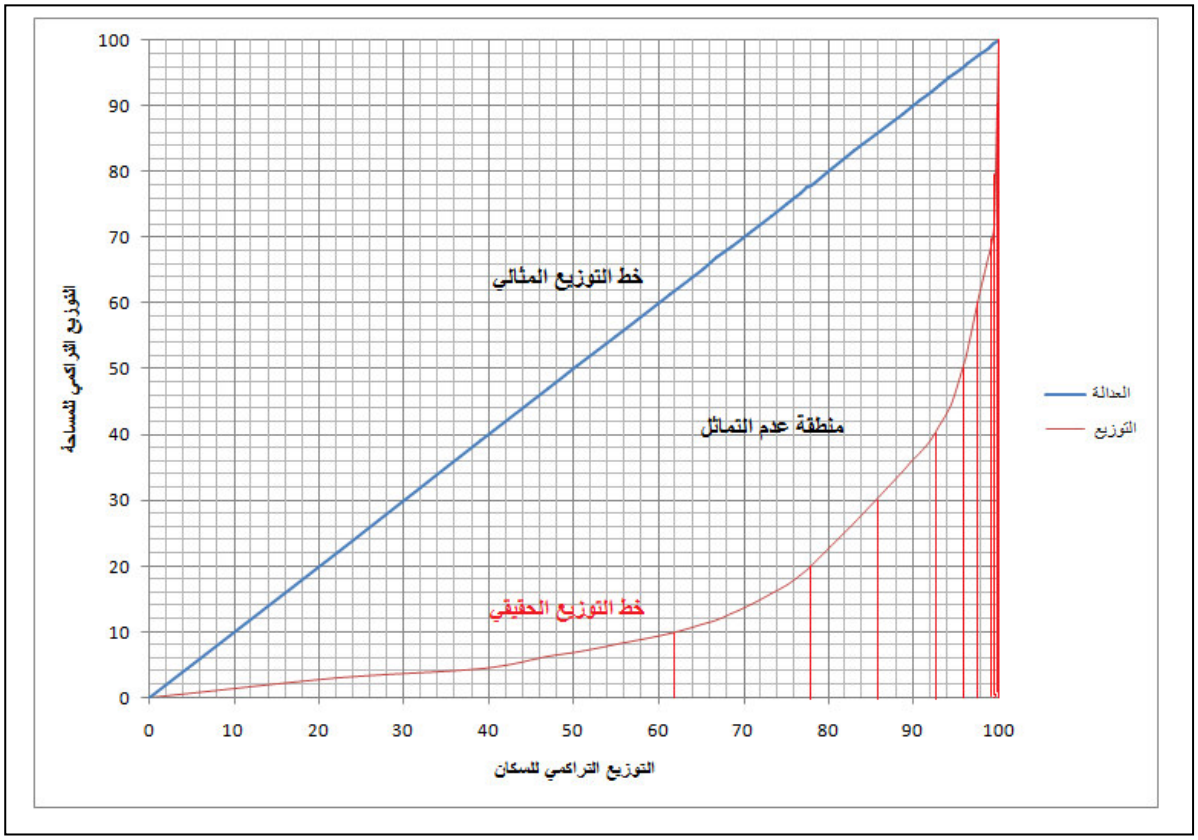

المصدر: الباحث، 2017)، بالاعتماد على الشكل رقم(V-7).

بالتعويض في المعادلة المذكورة سابقا نتوصل لمعامل جيني لعام 2015 كما يلي:

$$\text{معامل جيني لعام 2015} = \frac{550-(100+99.9+99.8+99.7+97.8+96+92.7+86+78+62)}{550-1000}$$

$$= \frac{550-911.9}{450}$$

$$= \mathbf{0.80}$$

5-4 نتائج تحليل التركز السكاني باستخدام معامل جيني :

من خلال حساب معامل جيني بالاعتماد على منحنى لورنز لولاية بسكرة للأعوام 1998، 2008، 2015 على التوالي تحصلنا على النتائج التالية: **0.82، 0.81، 0.80**، وعند مقارنة قيم معامل جيني فإننا تلاحظ أنها قريبة جدا من الواحد صحيح، وهذا دليل على أن التوزيع المكاني لسكان ولاية بسكرة يبتعد كل البعد عن التوزيع المثالي رغم أنه يتناقص باتجاه الصفر لكن بنسبة بطيئة جدا، وبعيد عن الحالة المثالية التي تقترب من القيمة (0) وهو دليل كذلك عن وجود تباعد كبير بين المراكز الحضرية الموزعة على مساحة ولاية بسكرة.

خلاصـــة:

تبين من خلال تحليل هذا الفصل أن ولاية بسكرة عرفت نموا حضريا سريعا خاصة بعد الاستقلال، هذا النمو الذي بلغ (2.30%) خلال عامي (2008، 2015)، كان نتيجة لعدة اعتبارات أولها الارتفاع في الزيادة الطبيعية التي قدرت بـ: (25.13%) عام 2015، حيث كان أقصاها بالمركز العمراني (طولقة) بنسبة (64.24%)، يلتها مركز (أولاد جلال) (50.26%)، ثم عاصمة الولاية بـ: (41.30%) هذه الاعتبارات رافقتها جملة من الامتيازات المحفزة على النمو الحضري منها التغير الملحوظ في نوعية الحياة، وارتفاع مستوى الخدمات خاصة منها الصحية التي ساهمت في التقليص من نسبة الوفيات، لكن هذه الزيادة المعتبرة في السكان كانت تعرف خللا في التوزيع المكاني الذي غلب عليه طابع التمركز وعدم الاتزان، فكل المؤشرات تشير إلى ذلك من خلال الأساليب الإحصائية المستخدمة حيث سجلنا مؤشرا للتوزيع بالولاية قدر بـ: (0.02%) عام 1998 ليصل إلى (2.16%) عام 2015 تمخض عنه حجم سكاني من المفترض أن يعاد توزيعه نهاية عام 2015 قدر بـ: (18775) نسمة من أجل إحداث التوازن السكاني ضمن إقليم الولاية، بينما وبعد قياس التمركز السكاني اتضح أن سمة التمركز هي السائدة في الولاية بدليل معامل (هوفر) للتركز الذي بلغ القيمة (60.11 %) عام 1998 ولم يتعدى الـ: (57.60%) عام 2015 وهي نسبة تميل إلى التركز الحضري للسكان أكثر منا إلى الانتشار، كما لاحظنا أن ما يعادل (79%) من السكان يقطنون في (20%) فقط من مساحة إقليم الولاية وكانت هذه النسبة مرتفعة رغم انخفاضها نوعا ما عام 200_ و2015 حيث استقرت في نسبة (78%) في نفس نسبة المساحة (20%) انطلاقا من معطيات منحنى لورنز.

وعليه فإن هذا الاستقطاب السكاني الذي عرفته بعض المراكز العمرانية بولاية خاصة منها عاصمة الولاية مدينة (بسكرة) هي الظاهرة التي لمسناها في توزيع السكان على مجمل المراكز العمرانية، حيث كان هذا التمركز على حساب التوازن ي الشبكة الحضرية مما سبب تباين واضح بين المراكز العمرانية في معدلات النمو السكاني، وهنا نشير إلى أن هناك مراكز عمرانية يمكن أن نصنفها كمراكز مستقطبة للسكان منها (بسكرة، أولاد جلال، طولقة، سيدي خالد، سيدي عقبة) بفعل جذبها للمهاجرين واكتسابها لمجموعة من الأنشطة والخدمات التجارية تنفرد بها عن باقي المراكز الأخرى، في المقابل هناك مراكز أخرى طاردة للسكان مثل (رأس الميعاد، البسباس، الشعيبة)، ومرد ذلك إلى الضعف الشديد والتدني في مستوى الخدمات التي تعرفه هذه المراكز العمرانية من الخدمات

والأنشطة، ومحدودية وجود فرص العمل التي بدورها تقلل من فرضية هجرة السكان إليها، وهنا ننوه إلى فكرة أن التباين في معدلات النمو والزيادة في التمركز السكاني مكانيا هو الذي بصم على إقليم ولاية بسكرة في الآونة الأخيرة وهو ما يحتم على متخذي القرار توجيه عملية التوزيع السكاني والتنموي، وإبعاده عن العشوائية المطلقة، والحد من استمراريته، فمثل هذه الظاهرة ستؤدي لا محالة إلى تعميق الفجوات الاقتصادية، والاجتماعية والعمرانية على المدى البعيد، ومنه وجب اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لاختيار الإستراتيجية التي من شأنها أن تعيد توزيع الثقل السكاني على مستوى إقليم الولاية وخلق التوازن في الشبكة الحضرية، وهي حقيقة لا تتحقق إلا من خلال بعث مبادرات تشجع على تخصيص استثمارات تنموية شاملة في جميع مناطق الولاية دون تضيق مجالها ضمن مدينة واحدة أو تفضيل بلديات عن بديات أخرى ليستفيد الجميع بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية ومنه إعادة توزيع السكان مكانيا بشكل يحقق نوع من التوازن في الشبكة الحضرية بفعل الشمولية في توزيع التنمية.

مقدمة:

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى موضوع شغل تفكير العديد من الباحثين في دراساتهم البحثية، ويتعلق الأمر بالتراتب الحضري والهيمنة الحضرية في المدن من خلالها أحجامها، حيث يُعبر حجم المدينة عن عدد سكانها، ويُعتبر أحد أهم المؤشرات والمقاييس العامة المُعتمدة والمعبرة عن وزن المدينة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال شكل توزيع المدن على الخريطة الجغرافية في أي إقليم، فللوهلة الأولى نميز ذلك التراتب الموجود في درجات العمران، حيث نشاهد عدد محدود من المدن الكبيرة من حيث أحجامها، بعدها تتوالى زيادة المدن كلما كان حجمها أقل، ومرد ذلك إلى ما يميز الإقليم من تركز سكاني وخدماتي في مراكز حضرية دون أخرى مسببا خللا هرميا في الشبكة الحضرية وبروز ظاهرة المدينة المهيمنة داخل الإقليم، وهذا ما يوحي لنا أن هناك علاقة مهمة بين توزيع المراكز الحضرية في الإقليم، وبين مراتب وأحجام المدن، وهو ما تم تناوله من طرف عدد كبير من الباحثين من واقع تجريبي تطرقوا من خلاله إلى دراسات حقيقية لحالة توزيع شبكة المراكز الحضرية في بعض الأقاليم، والبحث في مدى التوازن الموجود بين مراتب المراكز الحضرية وأحجامها ضمن تلك الأقاليم، وسنخص في هذا البحث دراسات كل من:

- مارك جيفرسون: قانون المدينة الأولى.
- زيف: قاعدة الرتبة–حجم.
- كريستالر: نظرية المحلات المركزية.

بالإضافة إلى نماذج تحليلية أخرى يمكننا أن نستعين بها في تحليلاتنا منها:

(متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى، مؤشر التقارب الحجمي، مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى، ومؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى).

وعليه سنقوم من خلال هذا الفصل بالتعرف على أهم السمات المميزة للشبكة الحضرية المكونة لإقليم ولاية بسكرة، عن طريق دراسة التراتب الحجمي للمراكز المكونة لمراكزها العمرانية للأعوام (1998، 2008، 2015) ومقارنتها، وهو ما يتيح لنا فرصة تحديد النمط الهرمي (مختل/متزن)، وهل يأخذ النظام الحضري لشبكة المراكز الحضرية نمط المدينة الأولى المهيمنة، أم يأخذ النمط المنتظم، وهو ما يعطي الفرصة للمخططين ومتخذي القرار من ضبط توجيه عملية التنمية ونشرها بطريقة منظمة وعادلة تسمح بفك التركز السكاني المقتصر على مراكز حضرية قليلة وبالتالي توزيع سكان أقرب للتوازن.

1- التحليل الهيكلي للبنية الهرمية في الشبكة الحضرية للمراكز العمرانية بولاية بسكرة:

تتمثل البنية الهرمية في ذلك التراتب الفئوي للمراكز العمرانية المكونة للإقليم، ويكون ذلك الترتيب انطلاقا من عدد سكان المراكز العمرانية وما تتصف به من تفضيل وظيفي وخدماتي لينعكس كل ذلك على مستوى التمركز الحضري بها، ومنه تحتل هذه المراكز العمرانية مواقع معينة ضمن التمثيل الهرمي، وعليه فإننا سنقوم باعتماد مجمل المعطيات الإحصائية المسجلة خلال سنوات (1998، 2008، 2015)، لمعرفة أهم التغيرات والتطورات الحاصلة في نمط التوزيع الحجمي لمختلف المراكز العمرانية الخاصة بولاية بسكرة كما يلي:

1-1 التوزيع الهرمي للفئات الحجمية في مدن الشبكة الحضرية بولاية بسكرة سنة 1998:

من خلال إحصائيات التعداد السكاني لعام 1998 وجدنا أن ولاية بسكرة مكونة من (33) مركزا عمرانيا متباينة في أحجامها السكانية كما هو موضح في الجدول رقم (**VI-1**) التالي:

الجدول رقم(**VI-1**): الفئات الحجمية للمراكز العمرانية بولاية بسكرة للأعوام (1998).

الفئات الحجمية / ن	عدد المراكز	نسبة المراكز%	عدد سكان المراكز	نسبة السكان%
أكثر من 100.000	1	3.03	178.064	30.92
من 100.000-50.000	0	0	0	0
من50.000-20.000	5	15.15	170.566	29.61
من20.000-10.000	8	24.24	100.782	17.50
من10.000-5000	13	39.39	101.624	17.64
أقل من 5000	6	18.18	24.822	4.31
المجموع	33	100	575858	100

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء 1998

حيث يتضح أن هناك:

- سيطرة للفئة الحجمية (5000-10000) نسمة بمجموع (13) مركزا عمرانيا وبنسبة 39.39% من إجمالي المراكز المكونة للولاية، حيث أن عدد سكانها لم يتعد 101624 نسمة وبنسبة مئوية 17.64% من إجمالي السكان المقدرة بـ: 575858 نسمة.

- تليها الفئة الحجمية (10000–20000) نسمة التي ضمت (8) مراكز عمرانية بنسبة تقدر بـ: 24.24% من إجمالي المراكز العمرانية، حيث بلغ حجمها السكاني 100782 نسمة وبنسبة مئوية قدرت بـ: 17.50%.
- بعدها تأتي الفئة الحجمية أقل من (5000) نسمة بـ: (6) مراكز عمرانية بنسبة مئوية تقدر بـ: 18.18% من إجمالي المراكز العمرانية وبتعداد سكاني قدر بـ: 24822 نسمة بنسبة 4.31%.
- أما الفئة الحجمية من (20000–50000) نسمة فقد ضمت (5) مراكز عمرانية بنسبة قدرت بـ: 15.15% من إجمالي المراكز العمرانية بتعداد سكاني قدره 170566 نسمة ونسبة مئوية مقدرة بـ: 29.61%.
- في الحين سجلنا غياب تام للفئة الحجمية من (50000–100000) نسمة ضمن الشبكة الحضرية للمراكز العمرانية لإقليم ولاية بسكرة في هذا التعداد السكاني.
- غير أننا سجلنا مركزا واحدا خص الفئة الحجمية أكثر من (10000) نسمة ضمن إجمالي المراكز العمرانية بتعداد سكاني قدر بـ: 178064 نسمة الذي انفردت به مدينة بسكرة عاصمة الولاية بنسبة مئوية تساوي 30.92% من مجموع سكان الولاية.

1–2 التوزيع الهرمي للفئات الحجمية في مدن الشبكة الحضرية بولاية بسكرة سنة 2008:

من خلال إحصائيات التعداد السكاني لعام 2008 ظهر التوزيع الحجمي لمجموع مراكز ولاية حسب الجدول رقم (**VI–2**) التالي:

الجدول رقم(**VI–2**): الفئات الحجمية للمراكز العمرانية بولاية بسكرة للأعوام (2008).

الفئات الحجمية / ن	عدد المراكز	نسبة المراكز%	عدد سكان المراكز	نسبة السكان%
أكثر من 100.000	1	3.03	205.608	28.5
من 50.000–100.000	2	6.06	119.046	16.5
من20.000–50.000	6	18.18	167.514	23.22
من10.000–20.000	13	39.39	158.768	22
من5000–10.000	7	21.21	54.491	7.55
أقل من 5000	4	12.12	15.929	2.2
المجموع	33	100	721.356	100

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء 2008.

حيث يتضح أن هناك:

- ظهور سيطرة للفئة الحجمية من (10000-20000) نسمة بـ: (13) مركز عمراني من إجمالي مراكز الولاية بنسبة 39.39% بعدما كانت هذه الفئة تضم (8) مراكز عمرانية فقط مسجلة بذلك زيادة بـ: (5) مراكز جديدة وبتعداد سكاني مقدر بـ: 158768 نسمة بنسبة 22% من إجمالي السكان المقدر بـ: 721356 نسمة وهي بذلك تسجل زيادة سكانية تساوي 57986 نسمة.
- بينما سجلنا تراجع في عدد مراكز الفئة الحجمية من (5000-10000) نسمة من (13) مركز عمراني إلى (8) مراكز بنسبة 21.21% من إجمالي عدد المراكز العمرانية وبتعداد سكاني قدره 54491 نسمة بعدما كان في التعداد السابق 101624 نسمة ونسبة مؤوية مقدرة بـ: 17.64%.
- تليها الفئة الحجمية من (20000-50000) نسمة بمجموع (6) مراكز عمرانية من إجمالي المراكز مسجلة هذه الفئة بذلك ارتفاع بمركز واحد عن التعداد السكاني السابق وبنسبة 18.18% وعدد سكان قدره 167514 نسمة، وهو بذلك ينخفض بـ: 3052 نسمة عن سنة 1998 ومسجلة نسبة تقدر بـ: 23.22%، ونشير هنا إلى أن هناك زيادة في عدد مراكز هذه الفئة وانخفاض في عدد سكانها مقارنة بمجموع سكان الولاية.
- أما في ما يخص الفئة التنموية أقل من (5000) نسمة فقد ضمت (4) مراكز عمرانية عام 2008 بدل (6) مراكز في عام 1998 بانخفاض مركزين بنسبة 12.12% من إجمالي المراكز العمرانية وبتعداد سكاني قدره 15929 نسمة بعد ما كان 24822 نسمة عام 1998 بنسبة 2.20% أي ; تراجع بحجم سكاني يعادل 8893 نسمة.
- في الحين سجلنا ظهور الفئة الحجمية (50000-100000) نسمة بعد ما كانت غائبة في تعداد العام 1998 بمركزين عمرانيين هما (أولاد جلال وطولقة) بنسبة قدرت بـ: 6.09% وتعداد سكاني قدره 119064 نسمة ونسبة 16.50 % من إجمالي مجموع سكان الولاية.
- أما فيما يخص الفئة الحجمية أكثر من (100000) نسمة فقد حافظت على موقعها ضمن البنية الهرمية لولاية بسكرة بنسبة 3.03% وتعداد سكاني قدره 205608 نسمة بزيادة قدرها 27544 نسمة ونسبة قدرها 28.50% من إجمالي سكان الولاية مما يدل على وجود سيطرة تامة لمدينة بسكرة ضمن الشبكة الحضرية ودليل ذلك استقطابها الكبير للسكان الذي يعادل 2754 نسمة في العام الواحد.

3-1 التوزيع الهرمي للفئات الحجمية في مدن الشبكة الحضرية بولاية بسكرة سنة 2015:

من خلال التعداد المسجل فسكان ولاية بسكرة لعام 2015 سجلنا الآتي ضمن الفئات الحجمية المكونة للشبكة الحضرية بها كما في الجدول رقم (**VI-3**):

الجدول رقم(**VI-3**): التصنيف الحجمي لبلديات ولاية بسكرة لعام (2015).

الفئات الحجمية / ن	عدد المراكز	نسبة المراكز %	عدد سكان المراكز	نسبة السكان%
أكثر من 100.000	1	3.03	244.773	28.16
من 100.000-50.000	3	9.09	193.328	22.24
من50.000-20.000	5	15.15	149.387	17.18
من20.000-10.000	16	48.48	229.877	26.44
من10.000-5000	6	18.18	43.739	5.03
أقل من 5000	2	6.06	8.111	0.39
المجموع	33	100	869.215	100

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على توقعات عدد السكان سنة 2015.

حيث يتضح أن هناك:

- استمرار سيطرة الفئة الحجمية (10000-20000) نسمة بزيادة (3) مراكز عمرانية لتصبح (16) مركز عمراني عن التعداد السابق2008، وبنسبة تقدر بـ: 48.48%، وتعداد سكاني عادل 229877 نسمة من إجمالي سكان الولاية المقدر بـ: 269215 نسمة وبنسبة مؤوية قدرها 26.44%، وهنا نلاحظ أن هذه الفئة الحجمية زادت بـ: 71109 نسمة عن التعداد السابق.
- أما فيما يخص الفئة الحجمية (5000-10000) نسمة فقد تراجعت بمركز عمراني واحد حيث أصبحت تضم (6 مراكز) بعدما كانت تحوي (7) عام 2008، وهي بذلك مسجلة نسبة 18.18% من إجمالي المراكز العمرانية وبتعداد سكاني قدره 43739 نسمة أي بنقصان 10752 نسمة ن ونسبة قدرت بـ: 5.03% من إجمالي عدد السكان.
- كما سجلنا تراجع للفئة الحجمية (20000-50000) بمركز عمراني واحد حيث أصبحت تحوي (5) مراكز عمرانية بنسبة 15.15% من إجمالي المراكز العمرانية، وبتعداد سكاني ساوى 149387 نسمة بنقصان قدر بـ: 18127 نسمة ونسبة مئوية تعادل 17.18% من إجمالي سكان الولاية.

- أما عن الفئة الحجمية أقل من (5000) نسمة فقد واصلت انخفاضها ، حيث أصبحت تضم مركزين عمرانيين وفقدت أثنين آخرين مسجلة نسبة 6.06% من إجمالي المراكز العمرانية وتعداد سكاني قدره 8111 نسمة بنقصان يساوي 7818 نسمة عن التعداد السابق 2008، مما أعطاها نسبة مئوية تقدر بـ:0.39% من إجمالي عدد السكان الولاية.
- أما فيما يخص الفئة الحجمية أكثر من (100000) نسمة فقدت حافظت على موقعها في الهرم الحضري المكون للشبكة الحضرية للولاية بمركز واحد ممثل في عاصمة الولاية (مدينة بسكرة)، وبنسبة 3.03% من إجمالي عدد المراكز وزيادة سكانية قدرت بـ: 39165 نسمة لتصبح في حدود 244773 نسمة أي بنسبة 28.16% من إجمالي السكان ككل لتبقى أهم مركز استقطابي للسكان ضمن الشبكة الحضرية المكونة لإقليم الولاية مما يكسبها صفة القطبية الأحادية والهيمنة الحضرية على شبكة النظام الحضري.

من خلال كل ما سبق من تحليل لمختلف الفئات الحجمية لمدن ولاية بسكرة اتضح الآتي:

- تراجع كبير في عدد المراكز العمرانية للفئة الحجمية الأقل من (5000) نسمة إلى درجة غيابها وهي إشارة إلى وجود هرم لشبكة حضرية من دون قاعدة إرتكازية.
- زيادة معتبرة في عدد المراكز العمرانية للفئة الحجمية من (10000–20000) نسمة حيث قفزت من (8) مراكز عمرانية سنة 1998 إلى (16) عام 2015 تركزت في وسط الهيكل الهرمي لشبكة النظام الحضري بولاية بسكرة.
- يفسر الهيكل العمراني لنظام الشبكة الحضرية بوضعه الحالي وجود خلل كبير يوحي بظهور الأحادية القطبية في قمة الهرم ممثلا في مدينة (بسكرة)، وهو ما يجعل هذا الهيكل العمراني يمتاز بتضخم كبير في توطين لأنشطة والخدمات بكثافة عالية بمدينة بسكرة ، ويجعل منها قطبا مستقطبا بامتياز للخدمات عكس باقي الفئات الحجمية الأخرى.
- ظهور مراكز عمرانية منافسة لمدينة بسكرة ممثلة في الفئة الحجمية من (50000–100000) نسمة فبعد غيابها التام عام 1998 ظهرت في عام 2008 ممثلة بمركزين عمرانيين هما (أولاد جلال وطولقة) ثم بثلاثة مراكز عمرانية عام 2015 بانضمام مدينة (سيدي خالد)، لكن دون الوصول إلى الحجم الذي يرشحهما للسيطرة على كامل الشبكة الحضرية بالولاية.

وبشكل عام يمكن أن نلاحظ أن النمو الحضري بولاية بسكرة لا يأخذ الشكل المنتظم، حيث أنه يقوم على حساب المدن الصغيرة الريفية بحكم التباين في التنمية وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة، من هذا نستطيع الوصول إلى نتيجة مفادها أن الشبكة الحضرية بالتوزيع الحالي الذي تأخذه أحجام المدن لا يمكننا من تحقيق تنمية متوازنة بحيث أن هناك مدن طاغية تعيق نمو مدن أي مدينة على حساب مدينة أخرى، كما نستنتج أن نمط التوزيع السكاني بوضعه الحالي سيؤدي إلى استمرار هيمنة المدينة الكبرى الممثلة بمدينة (بسكرة)، حيث أنها وباعتبارها مدينة أولية مهيمنة ومسيطرة عرفت عدة تحولات كبيرة كان لها الأثر في عملية التوزيع المكاني للسكان، فكان النمط السائد فيها هو النمط المتمركز مما جعلها تسيطر على الشبكة الحضرية من جانب ديموغرافي ووظيفي، أثرت خلالها الوظائف بشكل لافت للانتباه على استحواذها على كافة الخدمات والأنشطة وجعل منها قطبا حضريا جاذبا للسكان و الاستثمارات والخدمات وما ينجر عليها من تعميق الهوة والتباين في مستويات التنمية بين مختلف المدن يجعل منها عوامل تحول دون كفاءة الخدمات، وسببا في قلة فرص العمل، واستنزاف مفرط للموارد المتاحة وفي مجملها هي عبارة عن فروق اجتماعية، اقتصادية بين الأقاليم تحدث خللا في الشبكة الحضرية.

البيان رقم(VI-1): نسبة عدد المراكز العمرانية للفئات الحجمية لولاية بسكرة من(1998-2015).

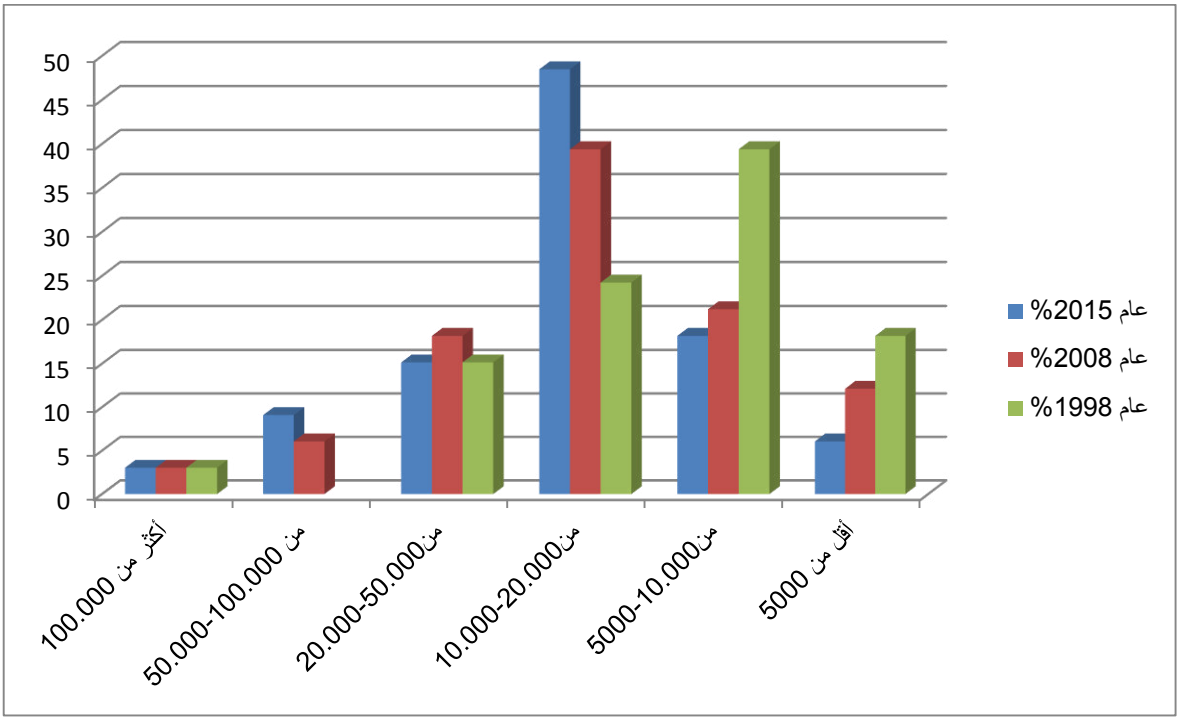

المصدر: (الباحث، 2017)، انطلاقا من الجداول رقم(VI-1)، (VI -2)،(VI -3).

البيان رقم(**VI-2**): نسبة سكان المراكز العمرانية للفئات الحجمية لولاية بسكرة من(1998-2015).

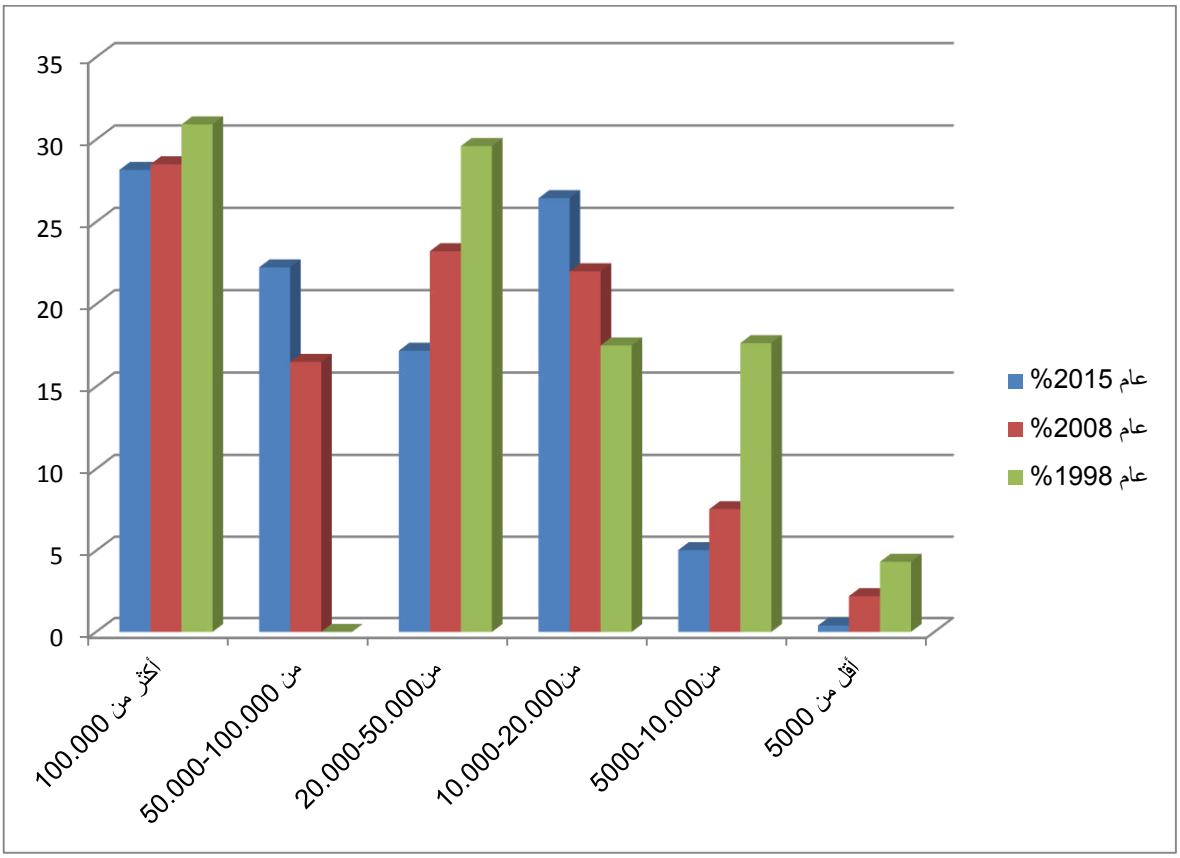

المصدر: (الباحث، 2017)، انطلاقا من الجداول رقم(VI-1)، (VI -2)،(VI -3).

2- دراسة الشبكة الحضرية لولاية بسكرة:

استطاع العديد من الباحثين أن يتناولوا موضوع نمو المدن من خلال أحجامها بهدف وضع معايير وأسس للحجم المثالي الذي تأخذه المدينة انطلاقا من كون المدينة تنمو وتتطور في فترات زمني، حيث تتميز كل مرحلة من هذه المراحل بمحددات ومعايير تختلف باختلاف العوامل الطبيعية والبشرية من شأنها أن ترهن تطورها من عدمه، وهنا نشير إلى أن حجم المدينة له عدة مؤثرات خارجية وداخلية تتحكم فيه وتحدد من خلاله وزن المدينة ومدى نشوء العلاقات المتبادلة بينه وبين باقي مدن الإقليم المحيطة به لذا سنقوم بتحليل التراتب الحجمي للمراكز العمرانية المكونة لولاية بسكرة وقياس مدى الخلل في أوزان الشبكة الحضرية خلال الفترات الزمنية 1998،2008، 2015 بإستخدام مجموعة أساليب تحليلية منها:

2-1 التراتب في الشبكة الحضرية بتطبيق قاعة الرتبة – حجم لولاية بسكرة:

تتعرض الشبكة الحضرية لعدة تغيرات في نظامها الحضري، فقد تصل إلى درجة النضج أو قد تكون أقل نضجا بفعل ابتعادها عن قاعدة الرتب- الحجم، ويعود ذلك إلى كبر حجم المدينة الكبرى عن ما هو متوقع، أو إلى وجود هيمنة حضرية، وهي وضعية تنتج بفعل غياب التكامل الوظيفي بين عناصر المنظومة الحضرية، وعليه فإن قاعدة زيف هي من بين أهم الأساليب التحليلية التي توضح لنا واقع حال النظام الحضري، وما يطرأ عليه من تغيرات مثل (الهيمنة الحضرية، التدرج الهرمي للمدن)، والقاعدة أيضا أسلوب يساعدنا في إجراء مقارنة بين توزيع المدن على مدى فترات زمنية ضمن الإقليم الواحد أو مجموعة من الأقاليم.

فالتوزيع الهرمي ضمن الأنظمة الحضرية يعكس لنا العلاقة العقلانية الموجودة وأسبابها المتعددة منها:

- أن وجود تدرج هرمي يدل على وجود هيمنة حضرية لمدينة واحدة أو مدينتين، ويوضح لنا من جانب آخر وجود تركز مشتت يمثل أرضية لحدوث نمو اقتصادي ذاتي.

أنه لكما كان توزيع المدن مبتعدا عن الخط المثالي فهو إشارة واضحة على وجود خلل في نظام الشبكة الحضرية وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى ظهور عدة مظاهر سلبية منها:

- زيادة كبيرة في عدد السكان.
- وجود ضغط كبير على الخدمات والتجهيزات بفعل الطلب عليها من طرف السكان.
- استهلاك مفرط للمجال بحكم الطلب الكبير عليه.

- وفي حالة الانحدار الشديد لمنحنى التراتب الحجمي للمدن فهذا دليل على وجود مدينة رئيسية مهيمنة على النظام الحضري تقدم خدماتها لمنطقة واسعة في الإقليم على حساب باقي المدن الأخرى.

أما عن الهدف من دراسة الترتيب الحجمي للمدن فهو يساعدنا على إعادة التوازن في شبكة النظام الحضري وفق ثلاثة احتمالات هي:

- تحفيز وتشجيع كل المدن الواقعة تحت الخط المثالي على الزيادة الحجمية.
- الحث على تقليل الزيادة الحجمية لجميع المدن الواقعة فوق الخط المثالي.
- الحد من الزيادة المستمرة لأحجام المدن الكبرى.

من هنا نود أن نعمل على كشف واقع الحال الذي يميز الشبكة الحضرية بولاية بسكرة وما يحدث ضمن نظامها الحضري، اعتمدنا في ذلك على قاعدة الرتبة – الحجم لزيف، وترتيب المراكز العمرانية ترتيبا تنازليا حسب الحجم السكاني خص الأعوام (1998، 2008، 2015).

2-1-1 قاعدة الرتبة- الحجم بولاية بسكرة لعام 1998:

من خلال الملحق رقم (1) يمكننا تقسيم مدن ولاية بسكرة حسب قانون المرتبة-حجم (لزيف) إلى:

- مراكز عمرانية تزيد عن الحجم المثالي المفترض وهي كل من (بسكرة،سيدي خالد، فوغالة، القنطرة، امشونش، لوطاية، ليشانة، الحاجب، أوماش، امزيرعة، البسباس، رأس الميعاد، اورلال)، والملاحظ هنا أن كل هذه المراكز العمرانية تزيد بعدد قليل من السكان تراوح بين 68 نسمة و1773 نسمة باستثناء المركز العمراني (بسكرة) الذي كانت الزيادة به مرتفعة جدا وصلت إلى37226 نسمة.
- مراكز عمرانية أقل في حجمها من الحجم المثالي المفترض، وقد تم تسجيل ذلك في كل من (أولاد جلال، طولقة، سيدي عقبة، الدوسن، زريبة الوادي، ليوة، لغروس، الفيض، جمورة، برج بن عزوز، بوشقرون، عين الناقة، امليلي، برانيس، الشعيبة، الحوش، امخادمة، عين زعطوط وخنقة سيدي ناجي)، حيث تفاوت بها النقصان من 6 نسمة إلى 24797 كأقصى حد في (أولاد جلال).
- من خلال ذلك يوضح لنا الملحق رقم (1) حجم الاختلال والانحراف الكبير بين الحجم الحقيقي والمتوقع (النظري)، وهو إشارة إلى عدم وجود تطابق بينهما، ففي الوقت الذي من المفترض أن يحصل المركز العمراني الثاني بعد (بسكرة) وهو (أولاد جلال) على (½) حجم المركز العمراني

الأول من الناحية المثالية، حيث نجد أنها تنقص عن ذلك بمقدار (43410) نسمة عن حجمها الحقيقي، وهو ما يتطلب إضافة عدد سكاني بقدر هذا الحجم لتحقيق الوضع المثالي.

ولو تتبعنا التوزيع الحقيقي لحجم المراكز العمرانية في الملحق رقم (1) لاكتشفنا أن المركز العمراني الأول (بسكرة) فاق (3) ثلاثة أضعاف ونصف المركز العمراني ذا الرتبة الثانية (أولاد جلال)، وأربعة أضعاف المركز العمراني الثالث (طولقة)، وخمسة أضعاف المركز العمراني الرابع (سيدي خالد)، بينما فاقت (70) ضعفا للمركز العمراني الأخير (خنقة سيدي ناجي) التي من المفترض أن تساوي (33/1) من حجم المركز العمراني الأول في وضعها المثالي، ومن هنا بدا واضحا وجود تفاوتا شديدا في هرمية المراكز العمرانية المكونة لمنطقة الدراسة.

وعند التمعن جيدا في المنحنى رقم (VI-1) ، يتضح لنا جليا أنه يبتعد عن الخط المثالي لحجم المراكز العمرانية النظري، وأن المراكز العمرانية لولاية بسكرة تتميز بعدم التكامل وظيفيا، وذلك من خلال شكل منحنى الحجم الحقيقي للمدن حيث يتضح لنا انحداره الشديد من أعلى شكل المنحنى خاصة بين المركز العمراني الأول (بسكرة) والثاني (أولاد جلال)، كدليل قاطع على أن المركز العمراني (بسكرة) هو المركز الأول والرئيسي المهيمن على كامل الشبكة الحضرية بإقليم الولاية، كما نلاحظ أن الابتعاد عن الخط المثالي كان ميزة المراكز العمرانية الواقعة فوق الخط المثالي بدأ من المركز العمراني ذا الرتبة (16) القنطرة حتى المركز العمراني ذا الرتبة (27) اورلال كإشارة إلى وجود خلل في التوزيع المكاني للسكان، ليعاود المنحنى في الانحدار الشديد مرة أخرى في المراكز العمرانية ذات الرتب الأخيرة وبخاصة منها (خنقة سيدي ناجي)، وعموما فإن الشبكة الحضرية لولاية بسكرة لعام 1998 تميزت بالاختلال وعدم التوازن، وأن ابتعاد المراكز العمرانية فيها عن خط التوزيع المثالي يرجع لكثرة المراكز العمرانية صغيرة الحجم التي تتطور وفي نفس الوقت تصف بالنمط الريفي لتستمر جميع هذه المراكز العمرانية تتبع المركز العمراني الرئيسي المهيمن (بسكرة) على النظام الحضري.

الخريطة رقم (VI_**1**_): حجم السكان الحقيقي وحجم السكان النظري على مستوى ولاية بسكرة، سنة 1998.

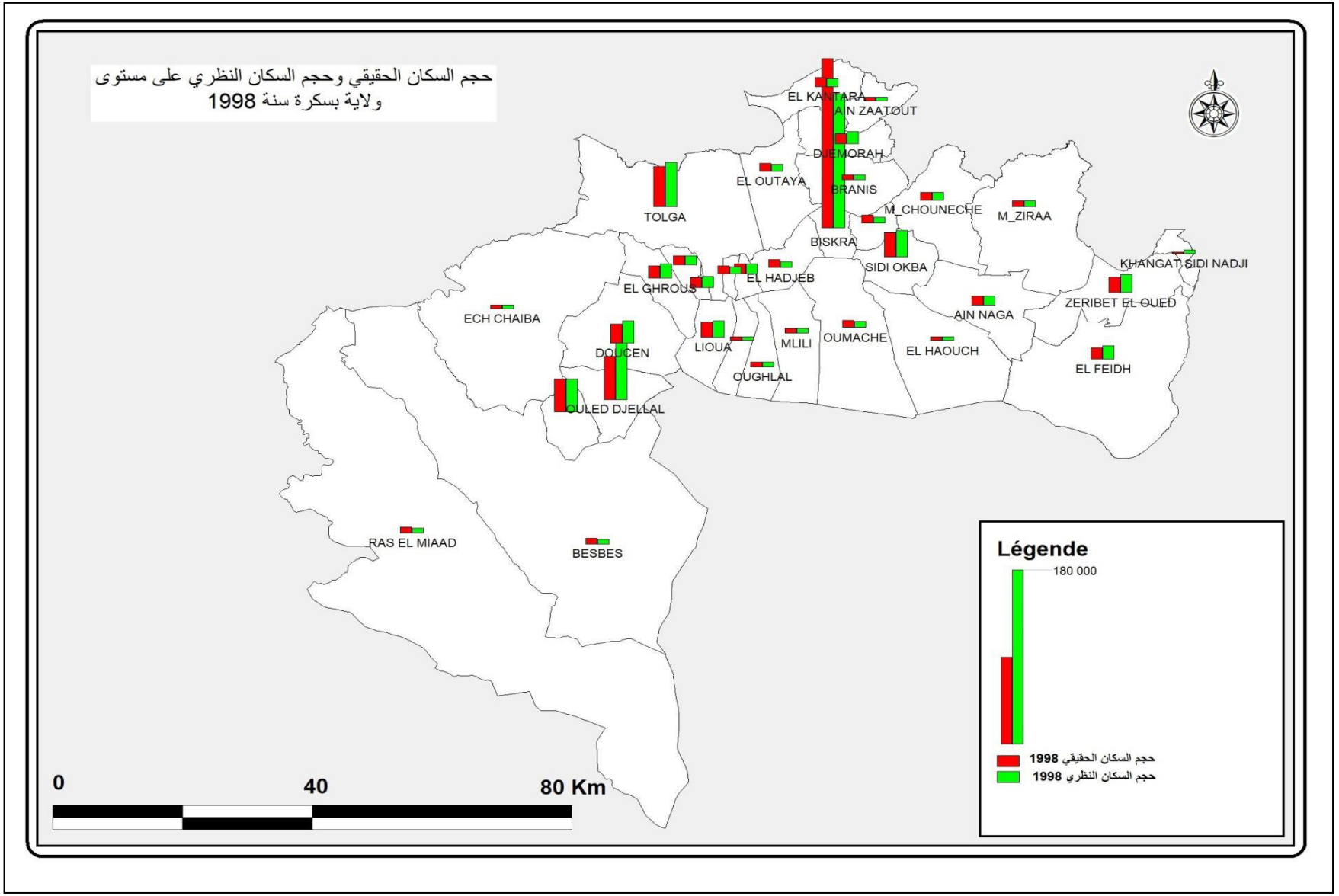

المصدر: (الباحث، 2017)

المنحنى رقم (VI-1): تطبق قاعدة الرتبة –الحجم على المراكز العمرانية لولاية بسكرة لعام 1998.

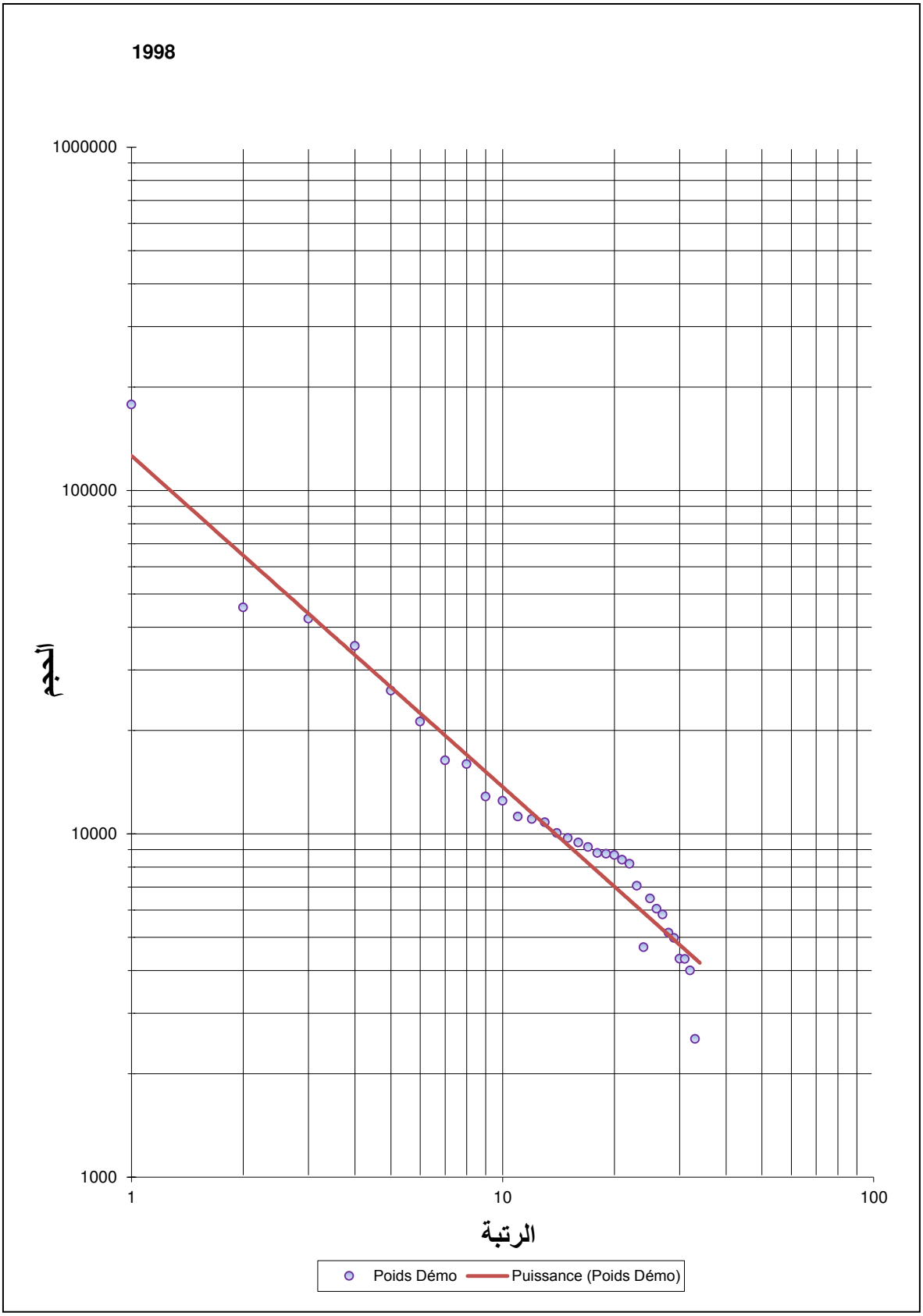

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1).

2-1-2 قاعدة الرتبة-الحجم بولاية بسكرة لعام 2008:

من خلال الملحق رقم (2) كان تقسيم المدن حسب قانون المرتبة-حجم (لزيف) إلى:

- مراكز عمرانية تزيد عن الحجم المثالي المفترض وقد سجلنا المدن التالية: (بسكرة، برج بن عزوز، جمورة، فوغالة، عين الناقة، القنطرة، لوطاية، البسباس ،أوماش، الحاجب، امشونش، ليشانة، امزيرعة، اورلال، امليلي)، وهي كلها متتالية في الترتيب باستثناء المركز العمراني (بسكرة) (من الرتبة 15 حتى 28)، وهي زيادات لم تتعدى (3237) نسمة، وكانت أقصى زيادة بالمركز العمراني (بسكرة) بتعداد سكاني بلغت زيادته 32199 نسمة عن التعداد السكاني السابق 2008.
- مراكز عمرانية أقل في حجمها من الحجم المثالي المفترض، وقد تم تسجيل ذلك في جميع المراكز العمرانية المتبقية باستثناء المراكز العمرانية التي سبق ذكرها أقصاها دائما في المركز العمراني (أولاد جلال) بـ: 24974 نسمة.
- في الحين سجلنا حالة انطباق واحدة بين الحجم الحقيقي والمثالي المفترض وكان بالمركز العمراني(الفيض).

وعليه ومن خلال الملحق رقم (2) الخاص بتراتب المراكز العمرانية لولاية بسكرة لعام 2008 يتضح لنا أن الانحراف ما يزال موجود بين الحجم الحقيقي والنظري بين المراكز العمرانية لولاية بسكرة خاصة بين المركز العمراني ذا المرتبة الأولى (بسكرة)، والمركز العمراني (أولاد جلال) في المرتبة الثانية بفارق حجمي يقدر بـ: (39567) نسمة أي بفارق ثلاثة أضعاف وربع (3.25) مقارنة بالحجم الحقيقي للمركز العمراني الأول، وهو ما يفسره الانحدار الشديد لمنحنى الحجم الحقيقي بين هذين المدينتين كما هو موضح في المنحنى رقم (VI-2)، وعند تتبعنا للتوزيع الحجمي للمراكز العمرانية لولاية بسكرة نسجل تحسن ضعيف خصت المركزين العمرانيين الواقعتين في المرتبتين المتتاليتين (طولقة) ثالثة و(سيدي خالد رابعة) مع بقاء التباين بين الحجم الحقيقي والنظري أين فاق الثلاثة أضعاف بالنسبة للمركز العمراني ذو الرتبة الرابعة مقارنة بحجم المركز العمراني الأول، وأربعة أضعاف بالنسبة للمركز العمراني في الرتبة الرابعة، بعدها سجلنا انحدار لمنحنى الحجم الحقيقي ابتداء من المركز العمراني ذا المرتبة الخامسة (سيدي عقبة) بستة أضعاف حجم المركز العمراني الأول، وقاربت الثمانية أضعاف بالنسبة للمركز العمراني السادس (الدوسن) لتفوق تسعة أضعاف ونصف بالنسبة للمركز العمراني في الرتبة السابعة (زريبة الوادي).

كما سجلنا حسب الملحق رقم (2) تحسن كبير في المرتبة والحجم الذي اقترب نوعا ما من الحجم المثالي المتوقع خص المركز العمراني (رأس الميعاد)، حيث انتقلت من المرتبة (25) عام 1998 إلى المرتبة (9) عام باعتباره قطب اقتصادي بترولي في المنطقة، وكذا المركز العمراني (شتمة) من الرتبة (20) عام 1998 إلى الرتبة (11) عام 2008 ومرد ذلك النمو العمراني الشديد الذي عرفه المركز العمراني بحكم قربها التماسي مع عاصمة الولاية (بسكرة) وتدعيمها بمرافق الخدمات خاصة منها الجامعية التي جعلت منها منطقة استقطاب للوافدين من المراكز العمرانية الأخرى، كما تراوحت المراكز الأخرى بالثبات وهي المراكز ذات المراتب الثمانية الأولى والمراكز ذات المراتب الثمانية الأخيرة إضافة إلى المركز العمراني (الحاجب)، وباقي المراكز العمرانية عرفت تغير بالنقصان في الرتبة تراوحت بين الدرجة الواحدة(1)، وخمس درجات(5).

ومن خلال المنحنى رقم (VI-2) لاحظنا وجود ابتعاد عن الخط المثالي بالنسبة للمراكز العمرانية الواقعة فوق الخط المثالي بدأ من المركز العمراني (جمورة) في الرتبة (15) حتى مركز (امليلي) ذا الرتبة (28) ثم ينحدر المنحنى بشدة باتجاه الأسفل ليفوق الحجم الحقيقي في آخر مركز عمراني (خنقة سيدي ناجي) (67) ضعف ونصف الحجم الحقيقي للمركز العمراني الأول(بسكرة).

وعموما فإنه وبالرغم من وجود تحسن في الحجم الحقيقي لمجموعة كبيرة من مدن ولاية بسكرة واقترابه من الحجم المثالي المتوقع إلا أن التباين وعدم التوازن في الشبكة الحضرية ما يزال يطبع على النظام الحضري لإقليم الولاية.

الخريطة رقم (VI –**2**): حجم السكان الحقيقي وحجم السكان النظري على مستوى ولاية بسكرة، سنة 2008.

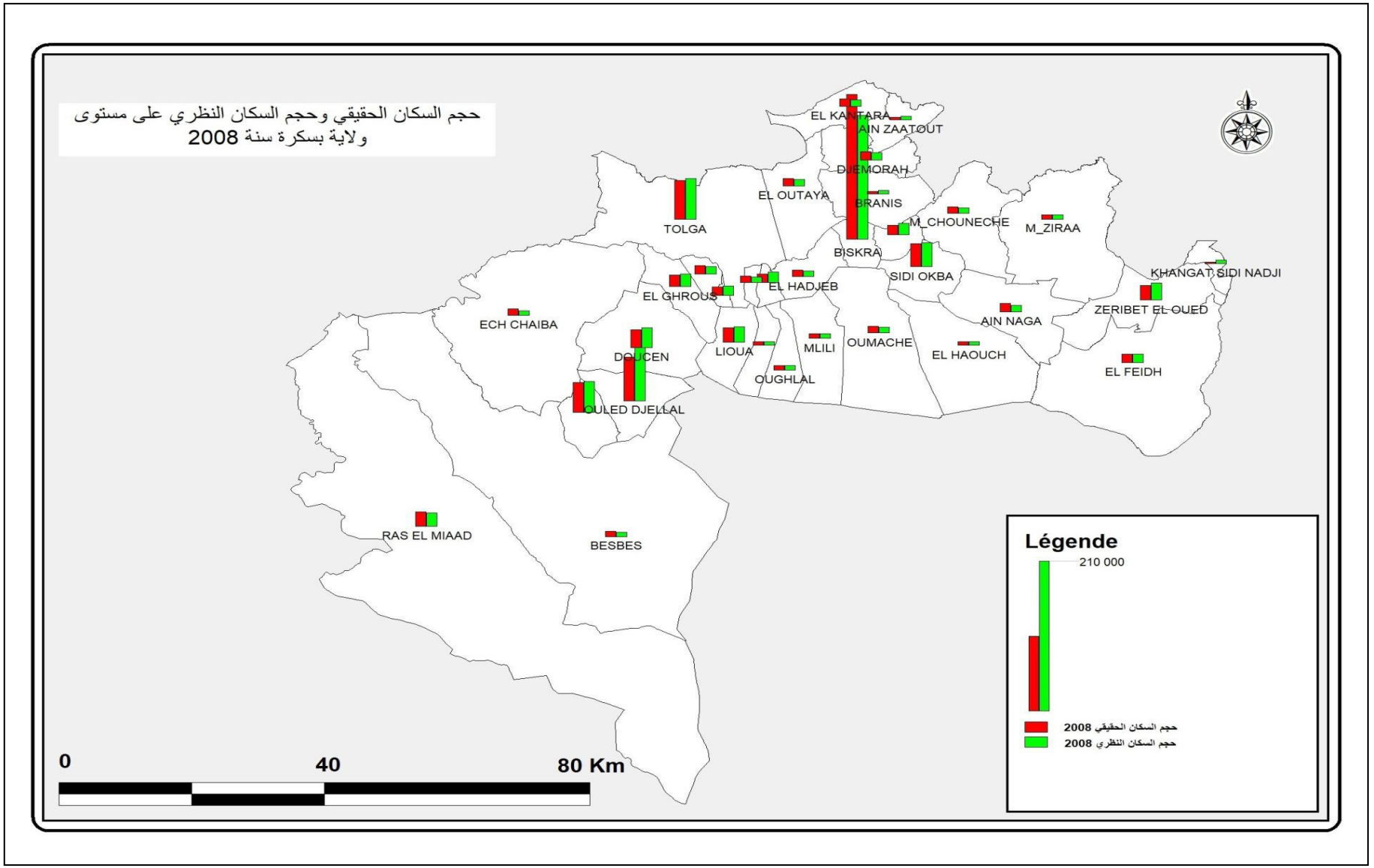

المصدر: (الباحث، 2017)

المنحنى رقم (VI–2): تطبق قاعدة الرتبة –الحجم على المراكز العمرانية لولاية بسكرة لعام 2008.

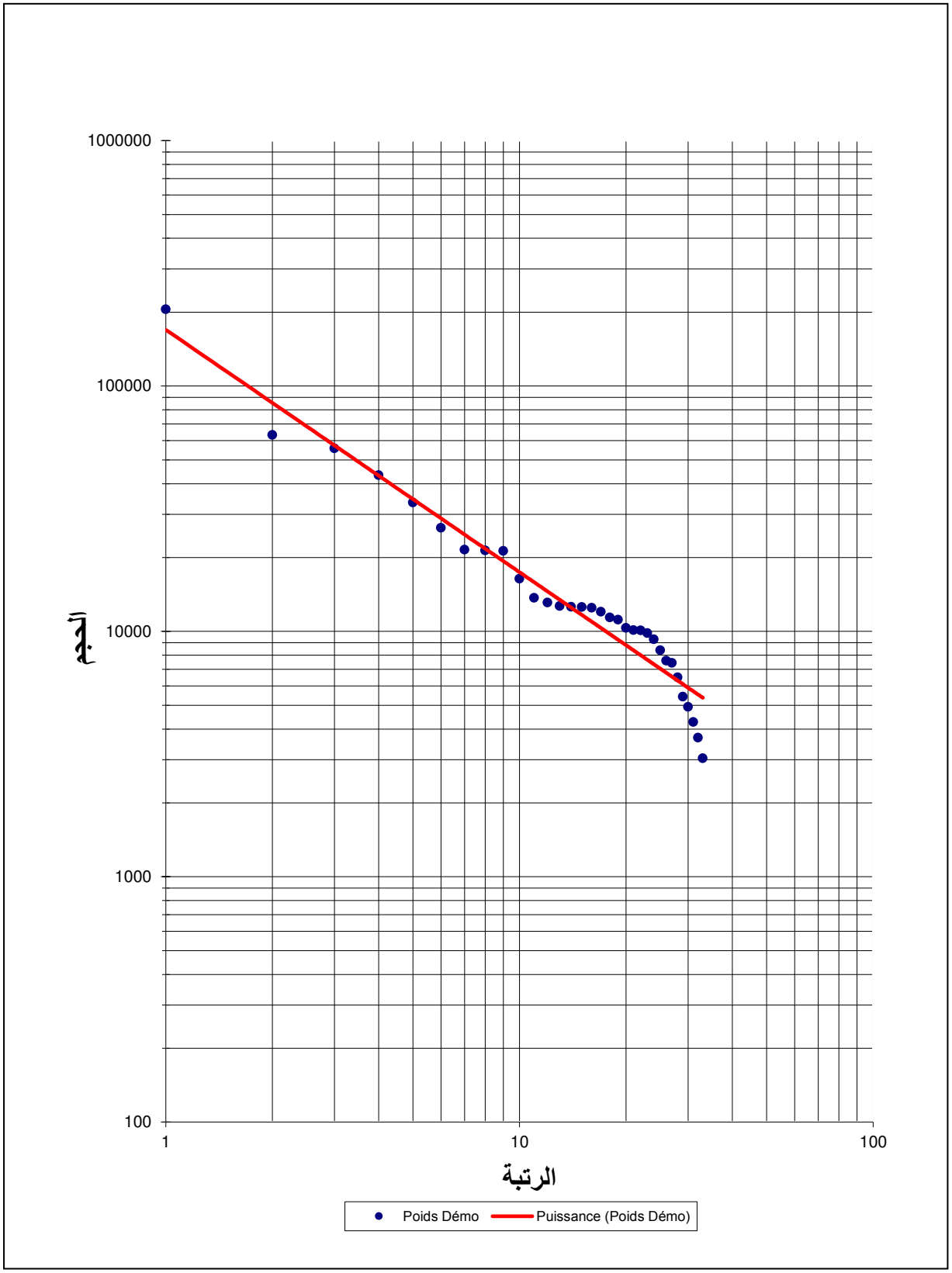

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2).

2-1-3 قاعدة الرتبة-الحجم بولاية بسكرة لعام 2015:

من خلال الملحق رقم (3) كان تقسيم المدن حسب قانون المرتبة-حجم (لزيف) إلى:

- مراكز عمرانية تزيد عن الحجم المثالي المفترض وقد سجلنا المراكز العمرانية التالية: (بسكرة، جمورة، فوغالة، عين الناقة، القنطرة، لوطاية، أوماش، الحاجب، امشونش، ليشانة، الشعيبة، البسباس، امزيرعة، اورلال، امليلي)، وهي كلها متتالية في الترتيب باستثناء المركز العمراني (بسكرة)، وهي زيادات لم تتعدى (2181) نسمة، وكانت أقصى زيادة بالمركز العمراني (بسكرة) بتعداد سكاني بلغت زيادته 29186 نسمة عن التعداد السكاني السابق في 1998.
- مراكز عمرانية أقل في حجمها من الحجم المثالي المفترض، وقد تم تسجيل ذلك في جميع المراكز العمرانية المتبقية باستثناء المراكز العمرانية التي سبق ذكرها أقصاها دائما في المركز العمراني (أولاد جلال) بـ: 31005 نسمة.

من خلال الملحق رقم (3) المفسر للعلاقة الموجودة بين الحجم الحقيقي للمراكز العمرانية المشكلة لإقليم ولاية بسكرة والحجم النظري المتوقع لزيف لاحظنا استمرار حالة عدم الاتزان الموجودة في الشبكة الحضرية بين المراكز العمرانية للولاية مع تسجيل هيمنة وسيطرة عاصمة الولاية (بسكرة) كعادتها على النظام الحضري، كما شاهدنا الانحدار الشديد لمنحنى الحجم الحقيقي بين المركزين العمرانيين الأول والثاني (أولاد جلال وطولقة) بقيمة تصل الثلاثة أضعاف وربع من حجمها، واستمرت صفة التفاوت الحجمي في باقي المراكز العمرانية لتصل تسعة أضعاف ونصف عند المركز العمراني صاحب المرتبة السابعة (زريبة الوادي)،وبالنظر إلى الملحق رقم (3) والمنحنى رقم (VI-3) فقد تم تسجيل صعود مضاعف وقوي في المرتبة خص المركز العمراني (الشعيبة) من الرتبة (24) إلى الرتبة (12)، وآخر أقل منه بالمركز العمراني (البسباس) من الرتبة (25) إلى الرتبة (21)، وعليه فإننا سجلنا خلال الفترتين (2008، 2015) حراكا سكانيا تسبب في حصول تبادل وتغير في القيم الحجمية والرتب الخاصة بالمراكز العمرانية للولاية .

وخلاصة القول أننا إذا تمعنا في الأحجام الحقيقية وأخضعناها للقياس مع نظيراتها المتوقعة (النظرية) فإن حالة التباين والاختلال المسجلة انعكست في فجوات في الحجم والرتب أغلبها لصالح الأحجام النظرية وهو ما يؤكد حالة من الاختلال بين واقع الحال والحالة التي يستحسن أن يشهدها النظام الحضري، مع تسجيل تطابق المركز العمراني الوحيد (بسكرة) مع النظرية المطبقة خلال فترة الدراسة ما يؤكد هيمنها ورئاستها للمنظومة الحضرية التي من شأنها أن تتسبب في إحداث انعكاسات

سلبية من شأنها أن تزيد من تعميق الهوة والاختلال المكاني الخاص بالشبكة الحضرية لإقليم ولاية بسكرة.

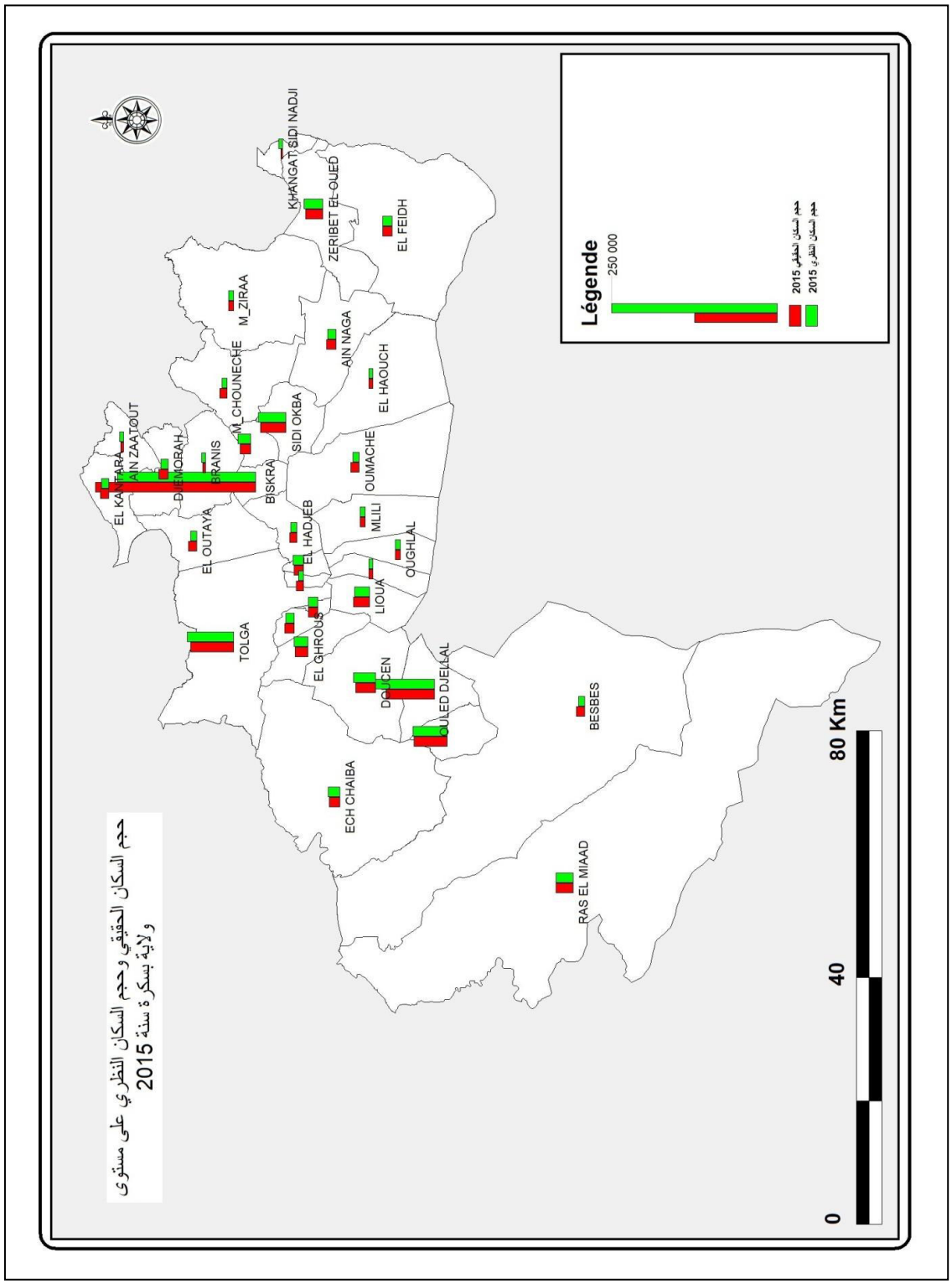

الخريطة رقم (VI_ 2_): حجم السكان الحقيقي وحجم السكان النظري على مستوى ولاية بسكرة، سنة 2015.

المصدر: (الباحث، 2017)

المنحنى رقم (VI-3): تطبق قاعدة الرتبة –الحجم على المراكز العمرانية لولاية بسكرة لعام 2015.

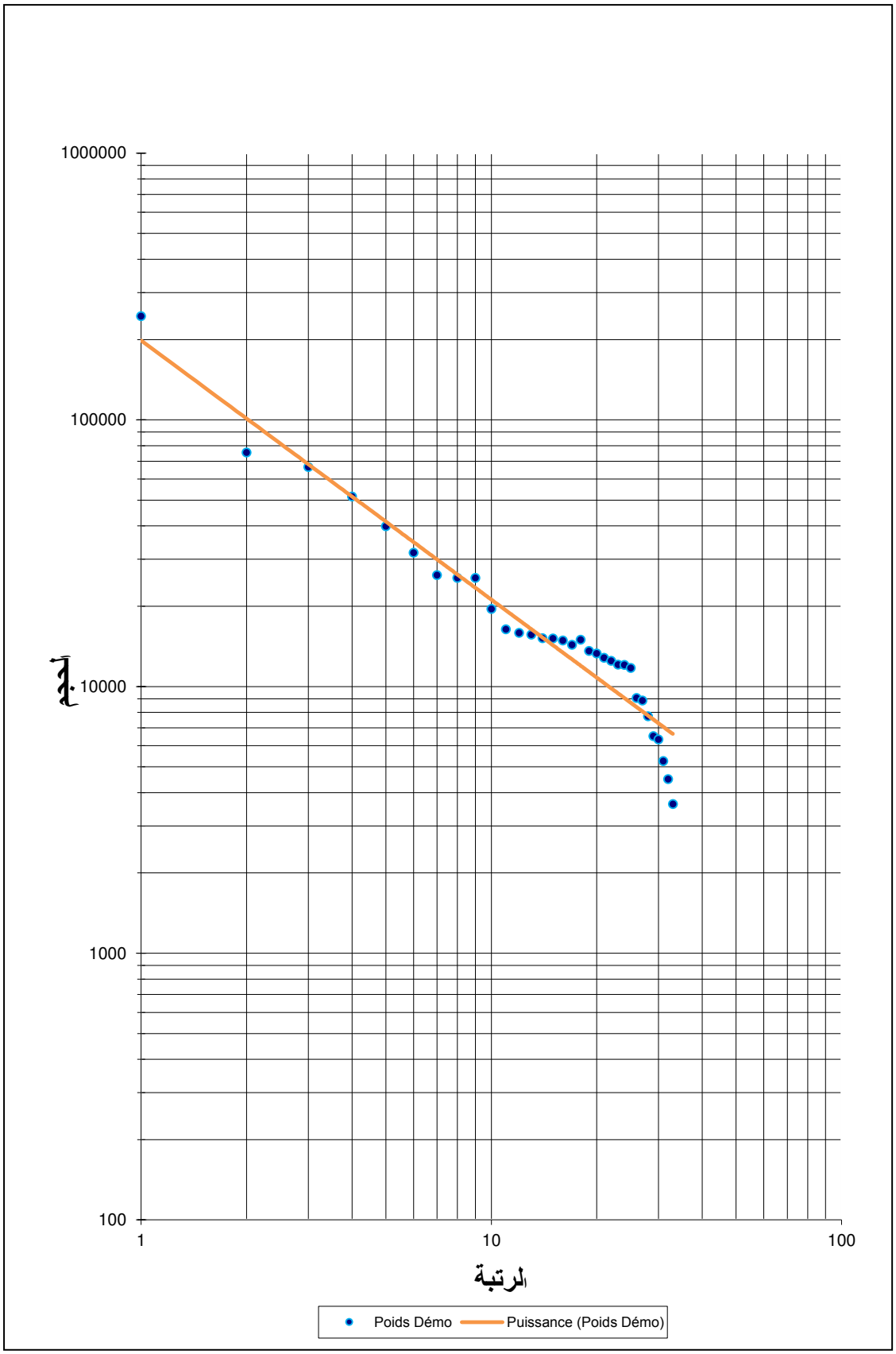

المصدر (الباحث، 2017)، بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (3).

البيان رقم (VI-3): تغير الترتيب الحجمي لمدن الشبكة الحضرية للمراكز العمرانية بولاية بسكرة.

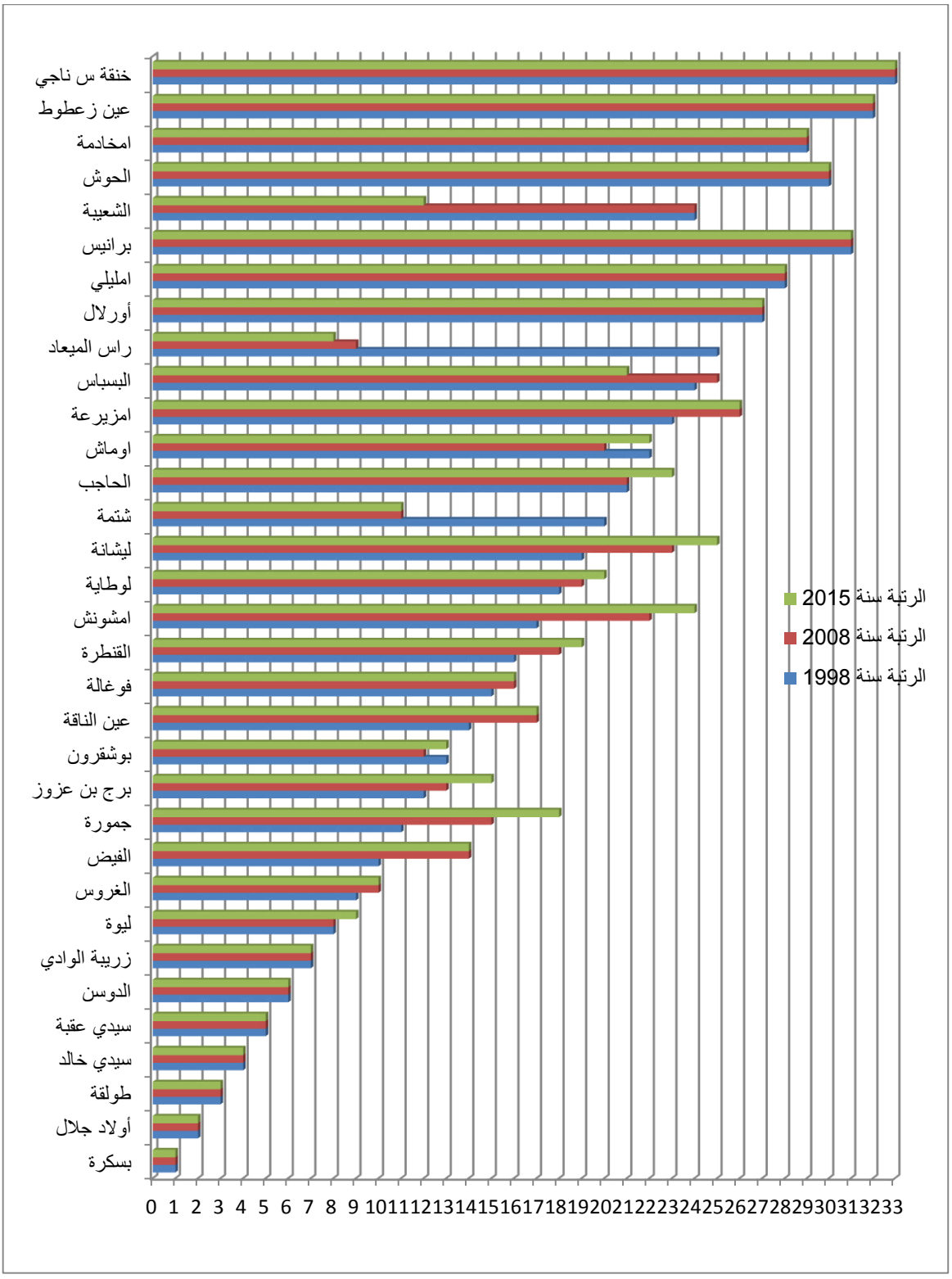

المصدر: (الباحث، 2017) بالاعتماد على الملحق رقم (7).

3- قياس الاختلال التوازني في شبكة النظام الحضري لولاية بسكرة:

للوصول إلى إستراتيجية تسمح لنا التعرف على حجم الخلل الذي طرأ على إقليم ولاية بسكرة الذي يرجع إلى عدة أسباب منها النمو الحضري المتزايد وبروز مدن مسيطرة تحضى بتفضيل في الخدمات والاستثمارات تجعل منها مناطق جذب للسكان بفعل ما توفره من مقومات وظروف معيشية يسعى إليها المواطنين

3-1 قياس الاختلال بواسطة قانون الأنتروبي:

سنطبق قانون الأنتروبي لقياس مؤشر التوازن الحضري، الذي بإمكانه مساعدة متخذي القرار التخطيطي من استشراف إستراتيجية تخطيطية متوازنة تجعل من إقليم ولاية بسكرة يتخذ مسارا متوازنا في منظومته الحضرية، وعليه فإنه وبالاعتماد على معادلة قانون الأنتروبي وكل من الملاحق (1) و(2) و(3) نتحصل على مؤشر التوازن الحضري لولاية بسكرة لأعوام 1998، 2008 و2015 وهي (أنظر ص 142):

$$_H = \sum_{i=1}^{n} \text{Pi LnPi}$$

$$G = \frac{\text{H}}{\text{LnK}}$$

$$G\ 1998 = \frac{\text{H}}{\text{Ln 33}}$$

$$G\ 1998 = \frac{2,82}{3,50} = 0,80$$

$$G\ 2008 = \frac{2,86}{3,50} = 0,82$$

$$G\ 2015 = \frac{2,88}{3,50} = 0,83$$

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج تطبيق قانون الأنتروبي إلى وجود خلل تعاني منه شبكة المنظومة الحضرية لإقليم ولاية بسكرة، حيث تم تسجيل مؤشر أنتروبي بقيمة 0.80 عام 1998 وهو ما يفسر وجود مقدار خلل في توازن الشبكة الحضرية بنسبة 20% ويمكن ملاحظة حجم هذا

الخلل من خلال معطيات الملحق رقم (1) حيث يتبين أن النظام الحضري للولاية تسيطر عليه مدينة مهيمنة واحدة تضم أغلب السكان والمقدر بنسبة 31% من مجموع سكان إقليم الولاية.

بينما في العام 2008 لاحظنا من خلال معطيات الملحق رقم (2) انخفاض بسيط في نسبة الخلل الموجود بالنظام الحضري لإقليم ولاية بسكرة ، حيث سجلنا قيمة الأنتروبي 0.82 وهو ما يعني وجود خلل في توازن النظام الحضري بنسبة 18% أقل بدرجتين من العام 1998 وهو يؤكد على استمرارية في المدينة المسيطرة والمهيمنة ممثلة في مدينة بسكرة على النظام الحضري.

أما في العام 2015 فإنه حدث انخفاض بسيط جدا ساوى 0.01 في نسبة الخلل الموجود بالنظام الحضري، حيث سجلنا القيمة 0.83 (انظر الملحق رقم (3))، مما يعطينا إشارة إلى بقاء الخلل في توازن شبكة النظام الحضري بنسبة 17% أقل بدرجة واحدة عن العام2008 .

من هذا المنطلق يمكن القول أن منظومة الشبكة الحضرية لإقليم ولاية بسكرة تتكون من مدينة واحدة رئيسية (بسكرة) تستحوذ على أكبر عدد من السكان وما يليها هي مدن صغيرة تظهر بينها مدن في طريق الصعود مثل (أولاد جلال، طولقة،..) بفعل ما تملكه من مقومات استثمارية وخدمات تستقطب الأيدي العاملة والسكان ويزيد من الاختلال في التوازن الحجمي لعناصر النظام الحضري.

4- مؤشر الأولوية (دليل الهيمنة الحضرية) كريستالر:

هي إحدى النظريات التي تعطينا التفسير الإستنتاجي الأول لتوزيع المدن المتوازن لتدرج أحجام المراكز الحضرية بدلالة الخدمات الحضرية، فمقياس الأولوية أو الهيمنة هو أبسط مقاييس التركز على اعتبار أنه ينسب عدد سكان المدينة الكبرى إلى مجموعة سكان المدن الثلاث التي تليها في الحجم السكاني، فإذا كانت النتيجة تساوي واحد صحيح فالنتيجة تدل على أن عدد سكان المدينة الأولى سيساوي مجموع المدن الثلاثة التي تليها وذلك يعني أن المدينة الأولى تهيمن على النظام الحضري بشكل عام من حيث عدد السكان والوظائف وكل الأنشطة على اختلافها وتزيد الهيمنة كلما زاد ت قيمة دليل الهيمنة عن قيمة الواحد صحيح وعكس ذلك صحيح.

الجدول رقم (**VI-4**): دليل الهيمنة الحضرية لـ(كريستالر) لولاية بسكرة للمدة (1998، 2008، 2015).

الفترة الزمنية	المركز العمراني الأول	المركز العمراني الثاني	المركز العمراني الثالث	المركز العمراني الرابع	دليل الهيمنة
1998	178064	45622	42316	35277	**1.45**
2008	205608	63237	55809	43315	**1.27**
2015	244773	75282	66479	51567	**1.27**

المصدر:(الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملاحق رقم (1)، (2)، (3).

يوضح لنا الجدول رقم (**VI-4**) دليل الهيمنة الحضرية لولاية بسكرة، فمن خلال نتائج الجدول سجلنا احتلال المركز العمراني " بسكرة" المرتبة الأولى من خلال عدد السكان يليها المركز العمراني "أولاد جلال" في المرتبة الثانية بعدها المركز العمراني "طولقة" في المرتبة الثالثة، والمركز العمراني "سيدي خالد" رابعا في الترتيب وبتقسيم عدد سكان ولاية بسكرة لعام 1998 المقدر بـ(178064 نسمة) على مجموع عدد سكان المراكز العمرانية الثلاثة الموالية لها في الترتيب من نفس العام والمقدر بـ(123215 نسمة) تحصلنا على مؤشرا قويا على هيمنة المركز العمراني "بسكرة" على باقي المراكز العمرانية الأخرى بدليل قيمته (1.45)، بينما انخفض دليل الهيمنة نوعا ما خلال العامين 2008 و2015 ليبلغ القيمة (1.27) وهي كذلك توحي وتؤكد استمرار هيمنة المركز العمراني "بسكرة"على باقي المراكز العمرانية المكونة لإقليم ولاية بسكرة.

5- التراتب الحجمي بحسب قانون المدينة الأولى لجيفرسون لمدن ولاية بسكرة:

يقوم هذا القانون على مبدأ هو التعرف على طبيعة العلاقة الموجودة بين مراتب المدن وأحجامها، يرى واضع هذا القانون (جيفرسون) أن هناك مدينة مسيطرة يكون لها تأثير واضح في جميع النواحي (الاقتصادية، السياسية، السكانية) أي ; الاتجاه نحو التمركز الحضري من خلال التركز السكاني والخدمات في تجمعات حضرية كبيرة، تحتل من خلالها مدينة المرتبة الأولى ضمن النظام الحضري، وتفرض هيمنتها على باقي المدن المكونة للأقاليم، كما تمتاز هذه المدينة، تمتاز هذه المدينة بتركز في (السلطة، الأنشطة، والخدمات، التجارة، الصناعة والسكان) مما يجعلها تكتسب الضخامة في الحجم على حساب باقي المدن الأخرى.

على ضوء ما طرحه الباحث جيفرسون سنقوم بكشف العلاقة بين مراتب المراكز العمرانية المكونة لولاية بسكرة وأحجامها بتطبيق قانون المدينة الأولى لمعرفة طبيعة النظام الحضري المكون للولاية خلال لأعوام (1989، 2008، 2015) في لآتي:

الجدول رقم(**VI-5**):تطبيق قانون المدينة الأولى لمدن النظام الحضري بولاية بسكرة 1998.

المركز العمراني	عدد السكان الفعلي	العدد النظري	الحجم الفعلي%	الحجم النظري%
بسكرة	178064	140838	100	100
أولاد جلال	45622	70419	25.62	30.00
طولقة	42316	46946	23.76	20.00

المصدر:(الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق رقم (1).

استنادا إلى قانون الذي وضعه مارك جيفرسون، وبناءا على نتائج الجدول رقم(2)لاحظنا أن المركز العمراني الموالي للمركز العمراني ذو المرتبة الأولى (بسكرة) لعام 1998 كانت أدنى من القيم النظرية حيث نجد المركز العمراني الثاني (أولاد جلال) بلغت قيمت حجمها الفعلي (25.62%) مقابل القيمة النظرية التي تبلغ القيمة (30%) أي أن نسبتها أقل من القيمة النظرية للمركز العمراني الثاني بقيمة (4.38%)، وأن عدد سكانها الفعلي يشكل (64.79%) من عدد السكان النظري، أما المركز العمراني الثالث (طولقة) بلغت قيمة حجمها الفعلي (23.76%) مقابل القيمة النظرية المقدرة بـ: (20%) أي أن نسبتها فاقت القيمة النظرية بـ(3.76%)، وعدد سكانها الفعلي يشكل (90.14%) من عدد السكان النظري، وهنا نستنتج أن قانون جيفرسون انطبق على المركز العمراني الأول دون المركز الثاني والثالث، وتسجيل سيطرة واضحة للمركز العمراني الأول (بسكرة) حيث كانت نسبة عدد سكان المركز العمراني الثاني (أولاد جلال) منخفض عن القيمة النظرية لجيفرسون، بينما كانت نسبة عدد سكان المركز العمراني الثالث (طولقة) مرتفعة عن القيمة النظرية، وعلى العموم فإن هيمنة المركز العمراني الأول وسيطرته واضحة ويتضح من خلاله التفاوت الكبير بين الأحجام السكانية النظرية والحقيقية، حيث أن قيمة نسبة الحجم الفعلي للمركزين الموالين مجتمعين (49.38%) للمركز العمراني الأول لم يصل حتى نصف الحجم الفعلي للمركز العمراني الأول ترتيبيا.

الجدول رقم(**VI-6**):تطبيق قانون المدينة الأولى للمراكز العمرانية بولاية بسكرة 2008.

المركز العمراني	عدد السكان الفعلي	العدد النظري	الحجم الفعلي%	الحجم النظري%
بسكرة	205608	176422	100	100
أولاد جلال	63237	88211	30.76	30
طولقة	55809	58807	27.14	20

المصدر:(الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق (2).

بناءا على نتائج الجدول(**VI-6**) المسجلة في العام 2008 وبتطبيق قانون جيفرسون لاحظنا أن قيم المراكز العمرانية الثلاث الموالية للمركز العمراني الأول زادت في القيمة الفعلية عن ما هو مفترض في قانون جيفرسون فقد وجدنا أن المركز العمراني الثاني في الترتيب (أولاد جلال) سجل قيمة للحجم الفعلي بمقدار (30.76%) مقابل القيمة النظرية (30%) أي أن نسبته فاقت القيمة النظرية بمقدار (0.76%)، كما شكل عدد سكانها الفعلي (71.69%) من عدد السكان النظري، وهي قيمة تطابقت إلى حد كبير مع المؤشر الذي حدده جيفرسون، بينما بلغت قيمة الحجم الفعلي للمركز

العمراني الثالث (طولقة) القيمة (27.14%) مقابل القيمة النظرية (20%)، وهي بذلك سجلت نسبة فاقت القيمة النظرية بـ: (7.14%)، وشكل عدد سكانها الفعلي (94.90%) من عدد السكان النظري، وهي نتائج توضح استمرارية لهيمنة المركز العمراني الأول (بسكرة) على النظام الحضري للولاية الذي يعرف خللا وتفاوتا في الأحجام السكانية النظرية والحقيقية.

الجدول رقم(**VI-7**):تطبيق قانون المدينة الأولى للمراكز العمرانية بولاية بسكرة 2015.

المركز العمراني	عدد السكان الفعلي	العدد النظري	الحجم الفعلي%	الحجم النظري%
بسكرة	244773	212584	100	100
أولاد جلال	75282	122387	30.76	30
طولقة	66479	81591	27.16	20

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق رقم(3).

بناءا على نتائج الجدول (**VI-7**) المسجلة في العام 2015 وبتطبيق قانون جيفرسون لاحظنا أن قيم المراكز العمرانية الثلاث الموالية للمركز العمراني الأول زادت في القيمة الفعلية عن ما هو مفترض في قانون جيفرسون فقد وجدنا المركز العمراني الثاني في الترتيب (أولاد جلال) سجل قيمة للحجم الفعلي بمقدار (30.76%) مقابل القيمة النظرية (30%) أي أن نسبتها فاقت القيمة النظرية بمقدار (0.76%)، كما شكل عدد سكانها الفعلي (61.51 %) من عدد السكان النظري، بينما بلغت قيمة الحجم الفعلي للمركز العمراني الثالث (طولقة) القيمة (27.16%) مقابل القيمة النظرية (20%)، وهو بذلك سجل نسبة فاقت القيمة النظرية بـ: (7.16%)، وشكل عدد سكانها الفعلي (81.48 %) من عدد السكان النظري، وهي نتائج توحي باستقرار نسبي في حالة النظام الحضري كما كان في 2008.

من خلال تطبيق هذا القانون في الفترات الزمنية (1998، 2008، 2015) كما هو موضح في الجداول أعلاه نجد بأن قانون جيفرسون انطبق على المركز العمراني (بسكرة) في الحين لم ينطبق على المراكز العمرانية الأخرى الموالية لها عام 1998 ، مع تسجيل تحسن طفيف خص المركز العمراني الثاني في الترتيب (أولاد جلال) حيث اقترب من المؤشر الذي اقترحه جيفرسون مع تسجيل ارتفاع في نسبة المركز العمراني الثاني عن النسب المثالية التي اقترحها جيفرسون (30، 20 %)، وهذا الانحراف يدل على مركز عمراني أول هو (بسكرة) مسيطر ومهيمن على النظام الحضري بسبب

تطابق مؤشر المركز العمراني الأول لجيفرسون عليه فقط دون المراكز العمرانية الأخرى على مدار السبعة وعشرون عام كاملة وهي المجال الزمني للدراسة، ويشير إلى إمكانية وجود مركزين عمرانيين أو أكثر مرشحة لتكون مراكز عمرانية مهيمنة هي الأخرى على النظام الحضري للولاية، فضلا على وجود مراكز عمرانية أخرى متوسطة تتهيأ وتستعد لتكون مراكز كبرى في المستقبل القريب إذا ما تهيأت لها الظروف لذلك، وهنا تشير معطيات التمركز الحضري إلى إمكانية وجود مراكز عمرانية منافسة لعاصمة الولاية (بسكرة) وبخاصة في الجنوب الغربي (أولاد جلال، طولقة، سيدي خالد)، ومرد ذلك إلى الطبيعة الجغرافية للولاية، وما تملكه هذه الجهة من مقومات استثمارية تستقطب اليد العاملة من على حساب مراكز عمرانية أخرى، لتصبح العوامل الطبيعية أحد العوامل المحددة لتطور العمران وتوجيه التمركز السكاني في المنطقة.

وعليه فإنا أخذنا لفكرة التركز الوظيفي كأولوية، يتبين لنا جليا أن هناك أولوية بارزة لعاصمة الولاية (بسكرة) من حيث توطن المنشئات الصناعية، والحركة التجارية، وجميع المؤسسات الإدارية والمالية المصرفية، وتمركزا واضحا للخدمات العمومية من مؤسسات صحية وتعليمية متخصصة لا تنافسها في ذلك مركز عمراني آخر ضمن المنظومة الحضرية لإقليم الولاية.

6- متوسط نصيب المدينة الأخرى من المدينة الأولى:

يعبر هذا المتوسط على مدى نصيب المركز العمراني الأول في ولاية بسكرة من سكان حضرها من جانب، ويدل على حالة التخلخل الحجمي لمراكز الولاية من جانب آخر، حيث أنه كلما ارتفعت قيمة المتوسط كلما تضاءلت هيمنة المركز العمراني الأول وعكس ذلك صحيح، ويتوقف ذلك على المراكز العمرانية المشكلة للولاية، فكلما كان توزيع سكان الولاية على مجموعة أكبر من مراكزها العمرانية كلما انخفض نصيب المركز العمراني الأول بها من مجموع سكانها، ويتم الحصول عليه من خلال قسمة مجموع نسب المراكز العمرانية الأخرى – التالية للمركز العمراني الأول على عدد المراكز العمرانية للولاية (عبد العال.أ، 1998).

7- مؤشر التقارب الحجمي:

هذا المؤشر يدل على مدى الفارق الحجمي بين المركز العمراني الأول والمراكز الأخرى بالولاية، حيث كلما كانت مراكز المنطقة المدروسة متقاربة الحجم ضعفت هيمنة المركز العمراني الأول والعكس صحيح، ويتوقف ذلك على نصيب المركز العمراني الأول من الولاية من جملة سكانها، يتم

الحصول عليه من خلال طرح (الجذر التربيعي لناتج قسمة مجموع نسب المراكز العمرانية الأخرى على عددها مضروبا في 100) من 100(عبد العال.أ، 1998).

8- مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى:

يبين هذا المؤشر أهمية المركز العمراني الأول مقارنة بالمراكز العمرانية الثلاثة الموالية بالولاية، نستطيع الحصول عليه من خلال طرح (الجذر التربيعي لمجموع نسب المراكز العمرانية التالية للمركز العمراني الأول) من 100 (عبد العال.أ، 1998).

9- مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى:

هذا المؤشر يعكس مدى هيمنة المركز العمراني الأول مقارنة بالمراكز العمرانية الثلاثة التالية لها في الحجم، حيث كلما صغرت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على قوة هيمنة المركز العمراني الأول والعكس صحيح، ونحصل عليه من خلال طرح (مجموع نسب المراكز العمرانية الثلاثة التالية للمركز العمراني الأول) من 100(عبد العال.أ، 1998).سنطبق هذه المقاييس على ولاية بسكرة في السنوات 1998، 2008، 2015 كالآتي:

يتضح لنا جليا من خلال الملحق رقم (4) لعام 1998 نتيجة متوسط نصيب المركز العمراني الأخر من المركز العمراني الأول الذي بلغ (6.98%) وهي إشارة إلى هيمنة واضحة للمركز العمراني (بسكرة) على باقي المراكز العمرانية المشكلة للولاية بحكم أنه يمثل متوسط متواضع جدا قياسا إلى ما بلغه المركز العمراني الأول (بسكرة) من نسبة عالية قدرت بـ: (30.92%) من المجموع الكلي للسكان، بينما بلغت قيمة مؤشر التقارب الحجمي (73.58%) وهو تنبيه إلى وجود حجم كبير غير متحكم فيه تدور حوله باقي المراكز العمرانية يؤكد على عدم وجود تقارب حجمي.

أما فيما يخص مؤشر درجة هيمنة المركز العمراني الأول فقد سجل القيمة (85.06%)، لتعطي لنا دلالة تؤكد صحة المؤشر الذي سبق، بينما مؤشر حدة الهيمنة المركز العمراني الأول فقد سجل القيمة(30.81%) أي أن فيه طغيان لهيمنة المركز العمراني الأول بقيمة (69.19%) كما هو موضح في البيان رقم (**VI-4**).

البيان رقم(**4-VI**):مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة للمراكز العمرانية بولاية بسكرة لعام 1998.

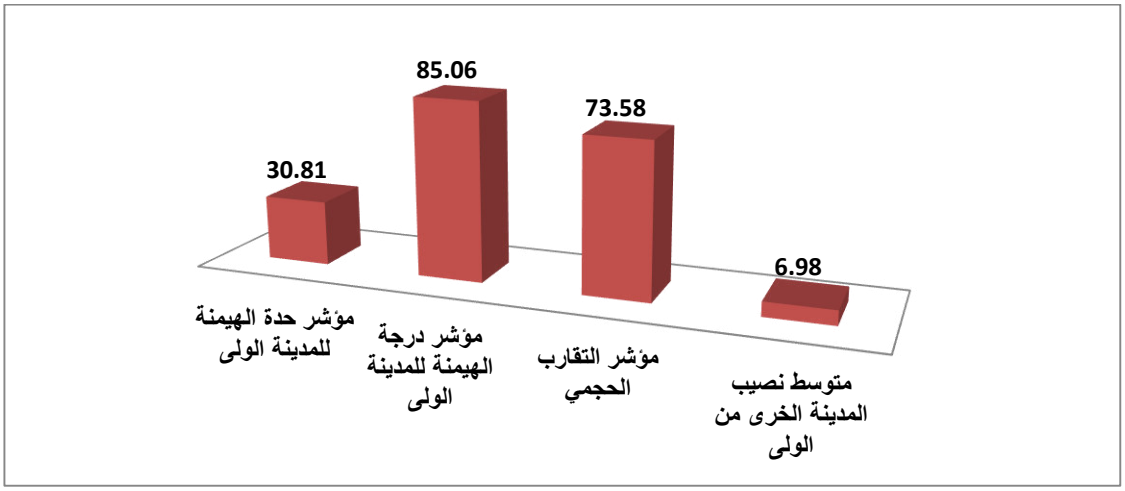

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق رقم(4).

أما فيما يخص العام 2008 فقد سجلنا حسب الملحق رقم (5) قيمة لمتوسط نصيب المركز العمراني الأخر من المركز العمراني الأول قدرت بـ: (7.84%)، بينما كان مؤشر التقارب الحجمي (72.01%)، وبلغت قيمة مؤشر درجة الهيمنة للمركز العمراني الأول (84.17%)، أما مؤشر حدة هيمنة المركز العمراني الأول فقد بلغ القيمة (21.01%) أنظر البيان رقم(**5-VI**).

البيان رقم(**5-VI**):مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة للمراكز العمرانية بولاية بسكرة لعام 2008

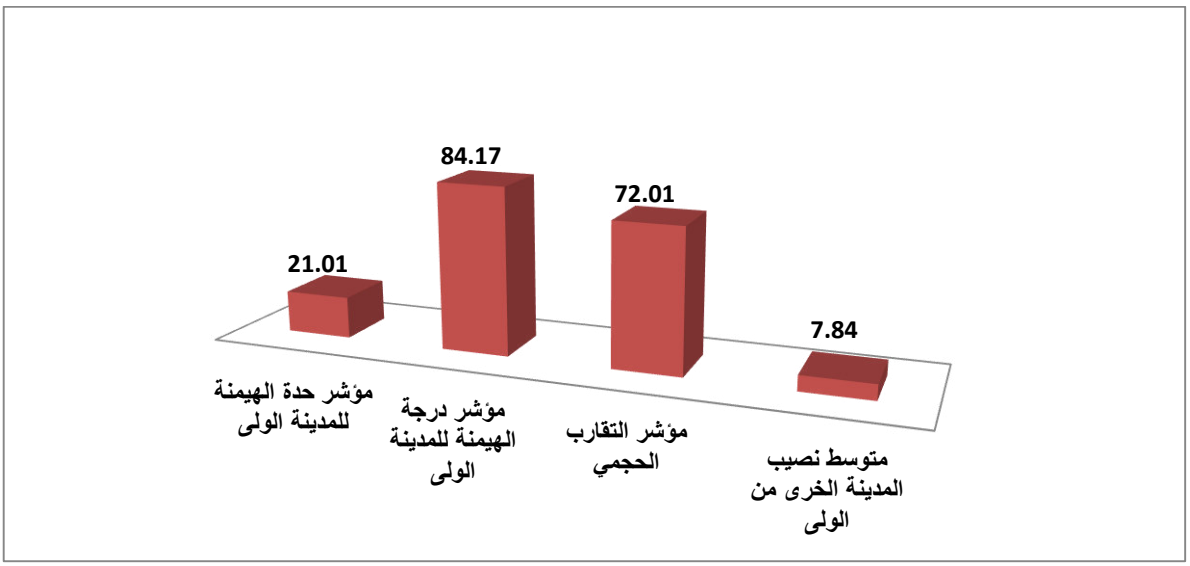

المصدر: (الباحث، 2017)، اعتمادا على الملحق رقم (5).

وفي عام 2015 وحسب الملحق رقم (6) فقد بلغت قيمة متوسط نصيب المركز العمراني الأخر من الأول (7.97%)، في حين كانت قيمة مؤشر التقارب الحجمي مساوية للقيمة (71.77%)، وسجلنا قيمة لمؤشر درجة هيمنة للمركز العمراني الأول بـ: (84.03%)، وكانت قيمة مؤشر حدة هيمنة المركز العمراني الأول هي (21.01%) أنظر البيان رقم **(6-VI)**

البيان رقم**(6-VI)**:مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة للمراكز العمرانية بولاية بسكرة لعام 2015.

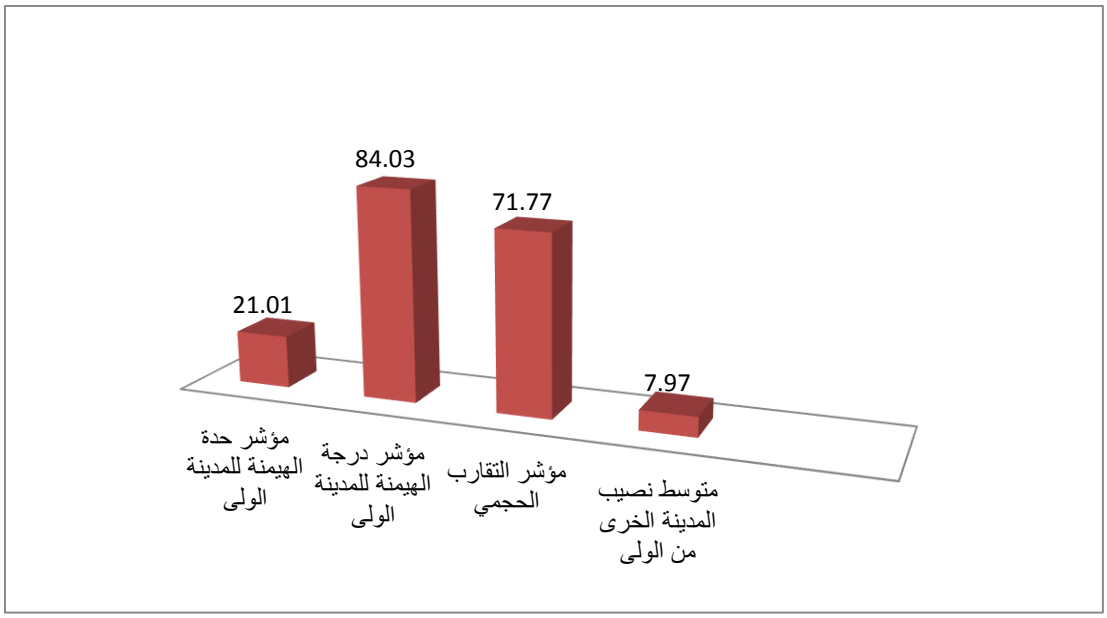

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الملحق رقم(6).

من ما سبق يتضح أن هذه القيم تشير في نتائجها إلى واقع الحال الذي يتميز به النظام الحضري لولاية بسكرة، وما يصاحبه خلال فترة الدراسة (1998-2015) من اختلال مكاني ووظيفي الذي أدى إلى وجود هيمنة وسيطرة حضرية مطلقة تمارس من قبل عاصمة الولاية (بسكرة) التي يمكن وصفها بالجسم العملاق الذي يحجب كل شيء عن باقي المدن الأصغر حجما ويختزلها، ويجعل بعضها يتسابق معها للوصول إلى مستواها الحجمي، وبعضها الأخر يحتمي تحت لوائها ويستند عليها لتلبية حاجاتها منها.

خلاصـــة:

من خلال هذا الفصل الذي عالج موضوع التراتب الحجمي لمدن الشبكة الحضرية المكونة لولاية بسكرة ، التي أثبتت وجود تباينات واضحة في أحجامها وتراتبها الهرمي خلال الفترة الزمنية المعنية بالدراسة (1998، 2008، 2015)، هذا التباين أدى بدوره إلى إحداث حالة من الاختلال وبروز العديد من المظاهر كان أبرزها المدينة الأولية أو(المهيمنة) ممثلة في عاصمة الولاية مدينة (بسكرة)، التي أثرت على باقي المدن الأخرى بفعل ما اكتسبته من أنشطة وخدمات جعل منها مركز استقطاب يتركز من خلاله السكان طلبا لتلبية احتياجاته المتعددة، كما بينت الأساليب التحليلية المطبقة على حالة الدراسة التي خصت بالدراسة التراتب الحجمي للمدن ضمن النظام الحضري لإقليم الولاية عدم انطباق هرم الأحجام المنتظم خلال جميع الفترات الزمنية المدروسة، حيث كانت أغلب المدن تعرف فائض أو زيادة في عدد السكان الحقيقي وابتعاده عن الحجم النظري المفترض باستثناء القليل منها الذي اقترب نوعا ما إلى الحجم النظري المتزن، وهو ما يفسر استمرار حالة اللاتوازن في الشبكة الحضرية بسبب عدم اعتماد التدابير اللازمة للتقليص من حدة الاختلال، وعليه فإن تيارات الهجرة الريفية بات هي الصفة الغالبة على مجمل البلديات التي تعاني من نقص في التنمية وتوفر الأنشطة والخدمات التي من شأنها أن تستقطب السكان، كما لم نشهد بوادر حدوث الاستقطاب العكسي الذي يحد من صفة اللاتوازن ويمهد لحدوث الانتشار للسكان لتحقيق توزيع أمثل، الذي لا يتأتى إلا من خلال اعتماد مبدأ التراتب الحضري بين المدن إقليم الولاية، عكس اعتماد فكرة الحصول على حجم أمثل للمدينة، وأن حدوث هذا التوازن لا يتم من خلال توزيع الأمثل للسكان فقط بل لفت الانتباه إلى ضرورة توزيع عادل للاستثمارات التي توفر فرص العمل للأيدي العاملة وجعلها مراكز جذب لا طرد لسكان جدد وتثبيت المقيمين، فحدوث الخلل المكاني في الهيكل الحضري لمدن إقليم ولاية بسكرة وظهور المدينة المهيمنة التي أصبحت تشكل ثقلا على المدينة المهيمنة في حد ذاتها سيؤدي لا محالة إلى تباين مكاني مستقبلا بين البلديات يحد من دفع عجلة التنمية بسبب التركيز القوي للاستثمارات في مواطن محدودة دون أخرى ناتج عن الخلل في توزيع ثمار التنمية بطريقة متوازنة تستقطب السكان.

فمن خلال نتائج الدراسة في هذا الفصل لاحظنا أن الاستقطاب السكاني الذي عرفته بعض مدن الولاية خاصة منها عاصمة الولاية مدينة (بسكرة) هي الظاهرة التي لمسناها في توزيع السكان على مجمل المدن، حيث كان هذا التمركز على حساب التوازن في الشبكة الحضرية مما سبب تباين واضح بين البلديات في معدلات النمو السكاني، وهنا نشير إلى أن هناك بلديات يمكن أن نصنفها كمراكز مستقطبة للسكان منها (بسكرة، أولاد جلال، طولقة، سيدي خالد، سيدي عقبة) بفعل جذبها للمهاجرين

واكتسابها لمجموعة من الأنشطة والخدمات التجارية تنفرد بها عن باقي المراكز الأخرى، في المقابل هناك مراكز أخرى طاردة للسكان مثل (رأس الميعاد، البسباس، الشعيبة)، ومرد ذلك إلى الضعف الشديد والتدني في مستوى الخدمات التي تعرفه هذه البلديات من الخدمات والأنشطة، ومحدودية وجود فرص العمل التي بدورها تقلل من فرضية هجرة السكان إليها، وهنا ننوه إلى فكرة أن التباين في معدلات النمو والزيادة في التمركز السكاني مكانيا هو الذي بصم على إقليم ولاية بسكرة في الآونة الأخيرة وهو ما يحتم على متخذي القرار توجيه عملية التوزيع السكاني والتنموي، وإبعاده عن العشوائية المطلقة، والحد من استمراريته، فمثل هذه الظاهرة ستؤدي لا محالة إلى تعميق الفجوات الاقتصادية، والاجتماعية والعمرانية على المدى البعيد، ومنه وجب اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لاختيار الإستراتيجية التي من شأنها أن تعيد توزيع الثقل السكاني على مستوى إقليم الولاية وخلق التوازن في الشبكة الحضرية، وهي حقيقة لا تتحقق إلا من خلال بعث مبادرات وتخصيص استثمارات تنموية شاملة في جميع مناطق الولاية دون تضيق مجالها ضمن مدينة واحدة ليستفيد الجميع بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية ومنه إعادة توزيع السكان مكانيا بشكل يحقق نوع من التوازن في الشبكة الحضرية بفعل الشمولية في توزيع التنمية وعليه فإننا توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن الهيكل العمراني لنظام الشبكة الحضرية بوضعه الحالي وجود خلل كبير يوحي بظهور الأحادية القطبية في قمة الهرم ممثلا في مدينة (بسكرة)، وهو ما يجعل هذا الهيكل العمراني يمتاز بتضخم كبير في توطين لأنشطة والخدمات بكثافة عالية بمدينة بسكرة ، ويجعل منها قطبا مستقطبا بامتياز للخدمات عكس باقي الفئات الحجمية الأخرى.
- ظهور مراكز عمرانية منافسة لمدينة بسكرة ممثلة في الفئة الحجمية من (50000-100000) نسمة فبعد غيابها التام عام 1998 ظهرت في عام 2008 ممثلة بمركزين عمرانيين هما (أولاد جلال وطولقة) ثم بثلاثة مراكز عمرانية عام 2015 بانضمام مدينة (سيدي خالد)، لكن دون الوصول إلى الحجم الذي يرشحهما للسيطرة على كامل الشبكة الحضرية بالولاية.
- بصم على النظام الحضري لإقليم مدينة بسكرة ظهور المدينة المهيمنة أو المسيطرة وهو ما أظهرته نتائج القياسات قانوني كريستالر ومارك جيفرسون، بسبب الهجرة الوافدة إلى مدينة بسكرة بفعل سياسة التفضيل المنتهجة واحتوائها على المرافق والبنى التحتية المشجعة على الهجرة الوافدة إليها لما تلبيه من فرص للعمل وغيرها من الخدمات.

- كان النمو الحضري بولاية بسكرة عشوائي غير منتظم في توزيعه مكانيا مما سبب تمركز سكاني في مراكز عمرانية دون سواها.
- اختلال في شبكة المنظومة الحضرية لولاية بسكرة وهو ما اتضح من خلال قانون الأنتروبي وبقاء المراكز العمرانية الصغيرة تتميز بالانخفاض في عدد السكان رغم المبادرات التي طرحتها السياسة الوطنية للرفع من مستوى هذه الأخيرة.

مقدمة:

تعتبر الأبعاد المكانية في عملية التنمية من أهم الركائز الأساسية التي بموجبها تتحقق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة، لكن ما يميز مدن اليوم، والأقاليم يعكس بقوة واقع التنمية التي تم تخصيصه، وتوزيعها بطريقة تفتقد للاعتبارات، والمقاييس المدروسة كونها تعد أحد أهم السبل الموجهة للخطط التنموية في ظل ما تعانيه المؤسسات البشرية اليوم من تباينات تنموية اقتصادية كانت أو اجتماعية بين المناطق والتجمعات العمرانية بين بعضها البعض أو داخل المنطقة الواحدة.

وهو ما أدى إلى ظهور دراسات تتخذ من ظاهرة التباين الإقليمي مجالا لدراستها، مما جعلها تأخذ موقعا لها في التحليل والقياس بدءا من اعتبار التخطيط التنموي الإقليمي كمفهوم، وعلم متخصص على يد النرويجي(كريستان شونهيدر، K.Schonheyder) مع مطلع القرن العشرين وبعدها الاهتمام الواسع بهذا الموضوع من خلال وضع أول خطة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية في الإتحاد السوفياتي سابقا مع منتصف عشرينيات القرن الماضي (غنيم.ع، وأبوزنط.م، 2010)، فظاهرة التباين التنموي تظهر في العادة بسبب غياب المساواة في عوائد النمو والتخصيصات الاستثمارية، ومكاسب التنمية بين وضمن مناطق الدولة، والإقليم الواحد أو إلى ضعفها أصلا، وهو ما يبرز المشاكل العديدة التي يمكن حصرها في جانبين مهمين بحسب(الشديدي.ح، 2012) وهما:

أولا: ظهور الوفورات الاقتصادية (الموقعية) في مدن دون سواها بسبب قوة الاستثمارات بها، وهو ما يجعل منها مناطق جاذبة لشتى العوامل الديناميكية (السكان، والأيدي العاملة)، والذي بدوره يشكل ضغط على الخدمات، والبنى التحتية فينجر عنه صعوبة تقديم الخدمات للحجم السكاني المتزايد باستمرار.

ثانيا: وهو الجانب الذي يمثل مدن أخرى تتميز بضعف الخدمات الأساسية، وتدنى مستوى المعيشة، والدخل مع غياب شبه تام لمقومات، وعوامل التطور نتيجة استقطاب المدن الأكثر تطورا وحجما لموادها، وإمكانياتها من(موارد، يد عاملة، سكان،.....).

لقد استطاع الباحثين والمنظرين على مر العصور أن يطوروا مفهوم التنمية، ومضمونها، وبعهدها المكاني في آن واحد، فمن ناحية المضمون فالتنمية لا تركز على ناحية واحدة دون أخرى، ومن ناحية البعد المكاني فهي تشمل كافة المناطق ضمن الإقليم حيث لا يتم تفضيل منطقة بتخصيص البرامج، والمشاريع التنموية على مناطق أخرى.

بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية لكل منطقة للحد من التباين الناجم عن الخلل الموجود في التنمية بين المناطق له انعكاسات سلبية تمس كل من التطور، والاستقرار الاجتماعي، واتجاهات التمركز الحضري بسبب هجرة السكان من المناطق الأقل تنمية إلى الأكثر تنمية.

لذا من الضروري مواجهة هذه المشاكل بواسطة الدراسة، والتحليل للظروف والوقائع التنموية على مستوى المناطق، وقياس مستوى التنمية فيها اعتمادا على مؤشرات تنموية مكانية يمكن اعتبارها أساس في رسم خطط تنموية، وتصورات موجهة لتحديد برامج وتخصيصات تنموية تحد من التباينات التنموية بين المناطق، وهو ما سنقوم بدراسة على مستوى ولاية بسكرة من خلال قياس مستوى التنمية بين مجموع مراكزها العمرانية، ومحاولة رسم خطة تنموية من شأنها أن تساعد متخذي القرار على إحداث العدالة في توزيع الاستثمارات من شأنها أن تحفظ الاستقرار الاجتماعي وإحداث التوازن في الشبكة الحضرية على افتراض أن هناك حالة من عدم التوافق، والانسجام بين الخطط التنموية للولاية (بين المراكز العمرانية المكونة لها).

1- مقاييس التنمية:

تتميز المقاييس المتعلقة بالتنمية بالتنوع فمنها الاقتصادية، والاجتماعية، والمادية، واللامادية، وأخرى كمية أو نوعية، فعلى اعتبار أن الإنسان هو لب جميع المواضيع ومحو اهتماماتها فهو متغير في الزمان والمكان، وبتغيره يتباين زمنيا ومكانيا هو الآخر، الشيء الذي يبصم على التنمية حالة التباين بقوة من حيث المفهوم، الأهمية، ودرجة الحاجة إليها، حيث تعددت معايير قياس التنمية بتعدد خصائصها، مقوماتها، ومعوقاتها من منطقة إلى أخرى بحسب درجتها المطلوبة.

وهنا نلمس أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية بحسب (عبد العال.أ، 1997) وهي:

- اختيار المتغيرات.
- تقدير أهمية هذه المتغيرات.
- وسيلة إيجاد مؤشر مركب.
- فائدة هذا المؤشر وجدوى استخدامه.

مع العلم أن المؤشر يمثل الأداة التي تصف بصورة كمية أو نوعية مختصرة حالة أو وضع معين.

2- بعض الإسهامات لقياس التنمية:

من بين الإسهامات المبكرة التي اهتمت بمثل هذه القضايا متعددة الأبعاد هو التحليل العاملي الذي وضعه (بري، Berry.B)، وهو مكونا من 43 متغير بين اقتصادي، واجتماعي، وسياسي حيث توصل إلى إيجاد أربعة أبعاد للتنمية وهي:

البعد التقني، البعد الديموغرافي، البعد الخاص بعلاقات الدخل، والعلاقات الخارجية، البعد الخاص بالدول الكبرى، والدول الصغرى(عبد العال.أ، 1997) ، فمن خلالها يتم تفسير العلاقات المكانية وتحديد العوامل المؤثرة في (قوة أو ضعف) الحاصل في مكان أو إقليم معين وتحديد الأسباب التي أدت إلى تطوره بوتيرة سريعة على خلاف باقي المناطق، والأقاليم، ومعرفة لأهم العوامل التي جعلت منه أكثر استقطابا لمختلف فعاليات.

في مقابل ذلك جرت عدة محاولات تهدف إلى صياغة مقاييس ومؤشرات أخرى للتنمية بسبب ما اعترض المؤشرات التقليدية المعتادة من عجز في قياس التنمية مثل الناتج القومي الإجمالي (GNP) ونموه، وهو اقتراح من الباحثين (Hicks & Streeten) مقياسا أطلقا عليه المقياس المادي لنوعية الحياة، يمثل هذا لأخير مقياسا ماديا مركبا يعتمد على مؤشرات مادية غير نقدية تخص الأوجه المختلفة للتنمية، بينما القصد من مركب هو اعتماده على دمج عدد من المؤشرات التي تلخص أوجه الرفاهية أو نوعية الحياة (الشديدي.ح، 2012)، حيث يهتم هذا المقياس اهتماماته على قضايا إشباع الحاجات الأساسية في سياق التقدم الاقتصادي، والاجتماعي.

تلت هذه المحاولات عدد كبير من الاقتراحات التي وضعها الباحثين باختلاف نظمهم العلمية، واعتمدوا مؤشرات متنوعة للتنمية، بهدف إيجاد مقياس له معنى من بينهم:

معهد بحوث الأمم المتحدة U.N Research Institute سنة 1972، أير Eyre سنة 1978، موريس Morris 1979، كول Cole 1981، رام Ram 1982، ولجنة أزمة السكان Population Crisis Commette، ومن خلالها اتفقوا جميعا على أن متغير الناتج القومي لكل شخص يعد المتغير الكافي والأنسب للاستخدام، غير أنه يهمل العديد من جوانب التنمية الهامة (عبد العال.أ، 1997)، ومنه حاول كل باحث إيجاد مؤشر جديد يقرب ويعكس أفكار أوسع وأعمق لقياس مشكل التنمية، والجدير بالذكر هنا أن هذه المؤشرات لم تكن المقياس الشامل لانفرادها بوجهات نظر معينة، مما ترك العديد من الموضوعات المهمة ذات الصلة بالتنمية عالقة ومن دون حل.

وقد قام معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية العام 1966 بمحاولة تركيب مقياس لمستوى المعيشة على المستوى القومي، حيث اعتمده (Drenowski) كمقياس من ناحية نظرية، بالمقابل اعتمده (Scott) تطبيقيا بنموذج احتوى 20 دولة بواسطة ثلاث عناصر تمثلت في(الشديدي.ح، 2012):

الأول: مثل الضروريات والحاجات الأساسية المادية من التغذية، الصحة والمأوى.

الثاني: مثل الضروريات والحاجات الأساسية المعنوية منها التعليم، الأمن، والتمتع بأوقات الفراغ.

الثالث: تمثلت في الحاجيات التي يطلق عليها الحاجات الأعلى وهي ما زاد عن إشباع الحاجات الأساسية كفائض الدخل مثلا.

3-أهمية قياس التنمية: لقياس التنمية أهمية كبيرة كونها تحقق لنا العديد من الأهداف أهمها حسب (الشديدي.ح، 2012):

- تقييم المراحل التي تم الوصول إليها ومدى تحقيق الأهداف المنشودة.
- رصد المعوقات التي تقف دون تحقيق الأهداف المراد التوصل إليها وما ينجر عنها من تعديلات في مسار العملية أو الاستمرار في نفس المسار.
- تحديد مدى الالتزام بالإطار الزمني لتحقيق الأهداف وهل وتيرة التنمية تتم بطريقة سليمة ومناسبة أم لا.
- مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق المختلفة سواء كانت دولا أو أقاليم بطريقة من شأنها أن تساعد على اختيار وتحديد الآلية الموجهة والمصححة للخلل.
- إمكانية الاستفادة من خبرات وتجارب الدولية والإقليمية في هذا المجال.
- اشتقاق مؤشرات وأدلة ومعاملات التنمية من الأهداف المراد الوصول إليها.

على ضوء ما تقدم وبحكم التنوع الموجود في مقاييس التنمية وتباينها من حيث مفهومها وأهميتها، ودرجة الحاجة إليها من مجتمع لآخر، ولأن لكل مقياس من مقاييس التنمية توجهاته وتصوراته التي ينفرد بها، وكون مؤشر دليل التنمية المعتمد من قبل هيئة الأمم المتحدة لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الحياة وجب علينا كباحثين التعمق أكثر من خلال تدعيم أبحاثنا بمؤشرات أخرى لا تقل أهمية في دلالاتها من شأنها أن تساعدنا على قياس التباينات التنموية بين المناطق والأقاليم، بحيث تتناسب

مع طبيعة المجتمع والمكان على قدر الاختلافات الموجودة، هنا يستطيع كل باحث اختيار الوسيلة التي يراها تناسب وتتوافق مع حالة الدراسة لقياس وضعية وحالة التنمية بها.

4- مقاييس مقترحة لقياس التباين التنموي (على مستوى المراكز العمرانية بولاية بسكرة):

بهدف التعرف على حالة التنمية المكانية بين المراكز العمرانية بولاية بسكرة، ومحاولة منا إلقاء الضوء على الحالة الراهنة لمستوى التنمية بهذه المراكز (33 مركز عمراني) الموزعة على إقليم ولاية بسكرة، وذلك عن طريق إبراز التباينات المكانية الموجودة في المؤشرات الدالة على التنمية والتي تم اختيارها للقياس مكونة من ثمانية(8) متغيرات ممثلة في لآتي:

1- قوة العمل %.

2- نسبة الإنتاج الفلاحي لكل بلدية%.

3- معدل البطالة%.

4- نسبة المنشئات المتوسطة والصغيرة نسبة إلى الولاية% .

5- معدل الأطباء لكل 10000 من السكان.

6- معدل الوفيات %.

7- نسبة التسرب المدرسي لتلاميذ الابتدائي.

8- التوفير اليومي لمياه الشرب ل/يوم/ساكن.

هذه المؤشرات قسمت إلى مؤشرات اقتصادية، وهي المؤشرات من الأول إلى الرابع، مؤشرات اجتماعية، وهي المؤشرات من الخامس إلى الثامن، الهدف من كل هذا هو محاولة تحليل واقع الحال للتنمية المكانية في المراكز العمرانية بولاية بسكرة بغية الوصول إلى تحديد أدق لمدى التنمية أو وضعها في كل مركز عمراني، من خلالها يمكنا تصنيف الحالات ومعرفة المراكز العمرانية التي تعرف تنمية حقيقية، والمراكز العمرانية التي تقع تحت طائل التنمية الظاهرية التي تعكسها الأرقام والنسب الوهمية، من هنا سنقوم بإجراء تحليلات معمقة لإعطاء صورة صحيحة وواضحة لواقع التنمية بالمراكز العمرانية بولاية بسكرة، واعتبارها خطوة من الخطوات التي تساهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع في الفترات اللاحقة.

يوضح الجدول التالي واقع وحال المؤشرات التنموية على مستوى المراكز العمرانية بولاية بسكرة انطلاقا من المؤشرات المعتمدة في التحليل الجدول رقم(**VII-1**):

الجدول رقم (VII-1):واقع حال المؤشرات التنموية في ولاية بسكرة (على مستوى المراكز العمرانية).

المؤشرات / المركز العمراني	قوة العمل %	الإنتاج الفلاحي%	معدل البطالة %	المنشئات المتوسطة والصغيرة نسبة للولاية %	معدل الأطباء لكل 10000 ساكن	معدل الوفيات%	التسرب المدرسي للطور الابتدائي %	التوفير اليومي لمياه الشرب ل/يوم/ساكن
رأس الميعاد	47.56	2.57	52.44	0.05	5.2	0.86	7.2	103
البسباس	52.29	1.56	47.71	0.19	4.9	1.57	8	150
الشعيبة	53.09	0.59	46.91	0.41	5.27	1.4	9.8	320
الحوش	64.67	2.48	35.33	0.15	9.93	3.01	10.4	455
امزيرعة	64.95	10.1	35.05	0.15	26.02	0.93	8.7	236
الفيض	67.19	3.34	32.81	0.65	6.2	3.42	11	64
أوماش	63.52	1.88	36.48	1.06	5.87	1.7	5.1	146
برانيس	71.82	0.55	28.18	0.34	25.91	1.61	7.9	217
امليلي	63.91	3.23	36.09	0.46	5.41	2.74	8.8	400
امشونش	67.99	0.79	32.01	0.67	11.31	4.31	6.5	200
عين الناقة	62.38	17.52	37.62	0.31	5.12	1.92	10	118
لوطاية	62	1.89	38	0.84	11.02	1.99	8	284
عين زعطوط	71.89	0.11	28.11	0.44	18.64	1.65	6.9	362
امخادمة	63.12	1.7	36.88	0.48	8.04	0.81	9	420
اورلال	63.72	0.93	36.28	0.92	10.63	2.03	11.4	410
خ. سيدي ناجي	65.56	0.11	34.44	0.14	6.93	5.85	2.1	89
زريبة الوادي	62.5	6.97	37.5	2.15	13.21	3.72	6.5	259
الدوسن	58.7	15.13	41.3	1.47	10.56	1.5	9.4	285
طولقة	62.83	1.72	37.17	4.52	18.1	5.54	10	180
القنطرة	66.21	0.13	33.79	1.94	15.4	2.65	6.6	224

الحاجب	62.36	2.61	37.64	0.6	5.21	2.81	9.9	350
جمورة	68.16	0.36	31.84	1.04	13.28	3.25	2.2	360
الغروس	59.62	1.82	40.38	1.14	6.43	1.08	12.3	167
ليوة	58.51	5.33	41.49	1.36	3.28	2.24	9.6	131
شتمة	59.23	1.67	40.77	1.06	8.77	2	9.1	543
سيدي عقبة	63.43	9.83	36.57	3.04	13.64	3.42	9.1	255
فوغالة	60.67	1.13	39.33	0.64	8.45	1.85	11.3	280
أولاد جلال	59.48	0.35	40.52	6.04	15.71	4.39	5.1	224
سيدي خالد	60.86	0.59	39.14	3.92	6.29	2.22	9	150
بوشقرون	65.79	0.92	34.21	1.09	8.04	1.9	11.2	377
ليشانة	68.05	1.76	31.95	0.94	12.48	1.17	10.5	300
برج بن عزوز	65.32	0.14	34.68	0.24	5.54	1.12	9.2	250
بسكرة	67.08	0.12	32.92	61.56	20.99	5.44	6.8	260

المصدر: (الباحث، 2017).

5- تراتب المؤشرات التنموية بالمراكز العمرانية لولاية بسكرة:

سنقوم بترتيب المؤشرات التنموية الثمانية للمراكز العمرانية للولاية حيث صنفت إلى نوعين:

الأولى: المؤشرات الايجابية: ممثلة في مؤشر (قوة العمل، الإنتاج الفلاحي، المنشئات المتوسطة والصغيرة، معدل الأطباء لكل 10000 ساكن، التوفير اليومي لمياه الشرب).

يتم الترتيب في هذه الحالة من خلال احتلال البلدية التي تحصلت على أعلى معدل المرتبة الأولى، بينما تحتل البلدية ذات المعدل الأقل المرتبة الأخيرة في الترتيب.

الثانية: وهي المؤشرات السلبية: تمثلت في كل من مؤشر (معدل البطالة، معدل الوفيات، التسرب المدرسي للطور الابتدائي).

يتم الترتيب هنا بطريقة معكوسة مقارنة بالمؤشرات ذات الآثار الإيجابية، بحيث يأخذ المركز العمراني ذو المعدل الأقل المرتبة الأولى، ويأخذ المركز العمراني ذو المعدل الأعلى المرتبة الأخيرة في عملية الترتيب كما هو موضح في الجدول رقم الجدول رقم (VII-2) أدناه.

المؤشرات / البلدية	قوة العمل %	الإنتاج الفلاحي%	معدل البطالة %	المنشئات المتوسطة والصغيرة نسبة للولاية %	معدل الأطباء لكل 10000 ساكن	معدل الوفيات%	التسرب المدرسي للطور الابتدائي %	اليومي لمياه الشرب ل/يوم/ساكن
راس الميعاد	33	10	33	33	31	2	10	31
البسباس	32	19	32	30	25	9	13	27
الشعيبة	31	25	31	25	29	7	23	10
الحوش	13	11	13	32	16	24	27	2
امزيرعة	12	3	12	31	1	3	14	19
الفيض	6	7	6	19	24	27	29	33
اوماش	16	13	16	13	26	12	4	28
برانيس	2	26	2	26	2	10	11	22
امليلي	14	8	14	23	28	22	15	5
امشونش	3	23	5	18	12	29	6	23
عين الناقة	21	1	21	27	32	15	26	30
لوطاية	23	12	23	17	13	16	12	13
عين زعطوط	1	33	1	24	4	11	9	7
امخادمة	18	17	18	22	20	1	17	3
اورلال	15	21	15	16	14	18	32	4
خ. سيدي ناجي	10	32	10	29	21	33	1	32
زريبة الوادي	20	5	20	6	10	28	5	16
الدوسن	29	2	29	8	15	8	21	12
طولقة	19	16	19	3	5	32	25	24
القنطرة	8	30	8	7	7	21	7	21
الحاجب	22	9	22	21	30	23	24	9
جمورة	4	27	3	14	29	25	2	8
الغروس	26	14	26	10	22	4	33	25
ليوة	30	6	30	9	33	20	22	29
شتمة	28	18	28	12	17	17	18	1

سيدي عقبة	17	4	17	5	8	26	19	17
فوغالة	25	20	25	20	18	13	31	14
اولاد جلال	27	28	27	2	6	30	3	20
سيدي خالد	24	24	24	4	23	19	16	26
بوشقرون	9	22	9	11	19	14	30	6
ليشانة	5	15	4	15	11	6	28	11
برج بن عزوز	11	29	11	28	27	5	20	18
بسكرة	7	31	7	1	3	31	8	15

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الجدول رقم(VII-1)، 2017.

6- تحليل تراتب المؤشرات التنموية بولاية بسكرة:

من خلال ترتيب واقع الحال للمؤشرات التنموية لولاية بسكرة، ومن ملاحظة نتائج الجدول رقم: () أتضح أن هناك تفاوت بارز في مراتب المؤشرات المعتمدة في عملية التحليل بكل مركز عمراني من مراكز إقليم الولاية، فعلى سبيل المثال لا الحصر سنقوم بإجراء مقارنة بين كل من المركزين العمرانيين (بسكرة عاصمة الولاية، ورأس الميعاد)، من نتائج الجدول نجد أن بسكرة احتلت المرتبة السابعة للمؤشر الأول (قوة العمل)، بينما احتلت المرتبة الأولى للمؤشر الرابع الخاص بـ: (المنشئات المتوسطة والصغيرة)، وكانت في المرتبة الواحد والثلاثون فيما يخص المؤشر السادس الخاص بمعدل الوفيات.

أما المركز العمراني (رأس الميعاد) فقد احتلت المرتبة الثالثة والثلاثون فيما يخص المؤشر الأول (قوة العمل)، ونفس المرتبة للمؤشر الرابع الخاص (بالمنشئات المتوسطة والصغيرة)، واحتلت المرتبة الثانية للمؤشر السادس الوفيات) الخاص بـ:(معدل والحال نفسه في باقي المراكز العمرانية للولاية، وهو ما يدل على وجود تفاوت واضح في مراتب المؤشرات التنموية المكانية على مستوى إقليم الولاية.

فإذا قمنا بإجراء مقارنة بين مراتب المراكز العمرانية الخمس الأولى لمؤشر (المنشئات المتوسطة والصغيرة) كمؤشر إيجابي فإننا نجدها مركز أكثر حسب الترتيب في المراكز العمرانية:

- بسكرة في المرتبة الأولى.

- (أولاد جلال) في المرتبة الثانية.
- (طولقة) في المرتبة الثالثة.
- (سيدي خالد) في المرتبة الرابعة.
- (سيدي عقبة) في المرتبة الخامسة.

حيث تعتبر هذه المراكز العمرانية الأكثر حضا استفادة من المنشئات المتوسطة الصغيرة، التي تخلق فرص عمل، وديناميكية في التنمية، ومنه استقطاب أكبر عدد من السكان الوافدين إليها، وهو ما يفسر تطابق هذا الترتيب مع الترتيب الحجمي (لعدد السكان) للمراكز العمرانية من خلال التحليل بواسطة قاعدة الرتبة–الحجم لزيف، حيث أخذت المدن نفس الترتيب للأعوام (1989، 2008، 2015)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (VII–3): مقارنة بين مراتب مؤشر التنمية ورتبة الحجم للمراكز من الفئة التنموية الأولى

المركز العمراني	الرتبة للمؤشر (المنشئات المتوسطة والصغيرة)	الرتب حسب الحجم السكاني قانون (الرتبة–الحجم)
بسكرة	المرتبة الأولى	المرتبة الأولى
أولاد جلال	المرتبة الثانية	المرتبة الثانية
طولقة	المرتبة الثالثة	المرتبة الثالثة
سيدي خالد	المرتبة الرابعة	المرتبة الرابعة
سيدي عقبة	المرتبة الخامسة	المرتبة الخامسة

المصدر: (الباحث، 2017).

وإذا أخذنا مؤشر سلبي المتمثل في المؤشر الثالث (معدل البطالة) فإننا نجد ترتيب المراكز العمرانية الخمس الأولى هي:

- (عين زعطوط) في المرتبة الأولى.
- (برانيس في المرتبة) الثانية.
- (جمورة) في المرتبة الثالثة.
- (لشانة) في المرتبة الرابعة.
- (امشونش) في المرتبة الخامسة.

ومنه فهذه المراكز العمرانية تعاني من شدة البطالة الناتجة عن عدم توفر فرص العمل بسبب غياب المنشئات التي من شأنها أن توفر فرصا أكبر للعمل فكانت مناطق طاردة للسكان وتركزهم، والجدول الآتي يعطينا تفسيرا لذلك:

الجدول رقم (VII-4):مقارنة بين مراتب مؤشر التنمية ورتبة الحجم للمراكز من الفئة التنموية الثالثة

المركز العمراني	الرتبة للمؤشر (معدل البطالة)	الرتبة للمؤشر (المنشئات المتوسطة والصغيرة)	الرتب حسب الحجم السكاني قانون (الرتبة-الحجم)
عين زعطوط	المرتبة الأولى	الثانية والثلاثون	الرابعة والعشرون
برانيس	المرتبة الثانية	الواحد والثلاثون	السادسة والعشرون
جمورة	المرتبة الثالثة	الثامنة عشر	الرابعة عشر
ليشانة	المرتبة الرابعة	الخامسة والعشرون	الخامسة عشر
امشونش	المرتبة الخامسة	الرابعة والعشرون	الثامنة عشر

المصدر: (الباحث، 2017).

في سبيل الوصول إلى تشخيص حالة مؤشرات التنمية بولاية بسكرة على مستوى المراكز العمرانية الموجودة(33) مركز عمراني اعتمدنا تقسيمها تقسيما ثلاثيا إلى ثلاث مراتب تنموية، نتج عنها ثلاث فئات تنموية مرقمة، يحمل كل منها رقم أو درجة تنحصر بين (1) و (3)، بعدها نقوم بتوزيع المراكز العمرانية على ثلاث مجموعات من حيث مراتب تنمية كل مؤشر ممثلة في الآتي:

- مجموعة المراكز العمرانية ذات المرتبة الأولى، تحمل الدرجة (1).
- مجموعة المراكز العمرانية ذات المرتبة الثانية، تحمل الدرجة (2).
- مجموعة المراكز العمرانية ذات المرتبة الثالثة، تحمل الدرجة (3).

هذا التقسيم ينطبق على المؤشرات الايجابية ولا ينطبق على السلبية أي(معدل البطالة، ومعدل الوفيات، والتسرب المدرسي الخاص بالطور الابتدائي)، حيث تكون العملية معكوسة تماما كما يلي:

- مجموعة المراكز العمرانية ذات المرتبة الأولى، تحمل الدرجة (3).
- مجموعة المراكز العمرانية ذات المرتبة الثانية، تحمل الدرجة (2).
- مجموعة المراكز العمرانية ذات المرتبة الثالثة، تحمل الدرجة (1).

حيث يتألف المقياس العام لقياس مستويات التنمية في المراكز العمرانية بولاية بسكرة من ثلاثة مؤشرات فرعية نستخدمها في تحليلاتنا للوقوف أمام حالة التنمية بالمراكز العمرانية لولاية من حيث التوافق والانسجام أو التباين في التوزيع هذه المؤشرات هي:

- ✓ مؤشر درجة التنمية Index of Development Degree (I.D.D).
- ✓ مؤشر مرتبة التنمية Index of Development Rank (I.D.R).
- ✓ مؤشر حالة التنمية Index of Development Status (I.D.S).

وفيما يلي سنتطرق إلى قياس هذه المؤشرات بحسب الترتيب:

6-1 مقياس مؤشر درجة التنمية (I.D.D):

يرتكز هذا النوع من المقاييس على ترتيب المراكز العمرانية المراد قياس درجة التنمية بها، بعدها يتم إعطاء كل مركز عمراني منها الدرجة الخاصة بترتيبها في كل متغير من المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في التحليل، وبالاعتماد على التقسيم المعتمد في المجموعات التنموية الثلاث المختارة سابقا بحسب خصائصها (ايجابية أو سلبية)، فينتج لدينا الجدول الأتي:

الجدول رقم (VII-5): درجات المؤشرات التنموية حسب المراكز العمرانية.

المؤشرات	قوة العمل %		الإنتاج الفلاحي %		معدل البطالة %		المنشئات المتوسطة والصغيرة نسبة للولاية %		معدل الأطباء لكل 10000 ساكن		معدل الوفيات %		التسرب المدرسي للطور الابتدائي %		التوفير اليومي لمياه الشرب ل/يوم/ساكن		.
المركز العمراني	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	د
راس الميعاد	33	3	10	1	33	1	33	3	31	3	2	3	10	3	31	3	3
البسباس	32	3	19	2	32	1	30	3	25	3	9	3	13	3	27	2	3
الشعيبة	31	3	25	3	31	1	25	3	29	3	7	3	23	3	10	1	1
الحوش	13	2	11	1	13	2	32	3	16	2	24	1	27	1	2	1	1
امزيرعة	12	2	3	1	12	2	31	3	1	1	3	3	14	2	19	2	2
الفيض	6	1	7	1	6	3	19	2	24	3	27	1	29	1	33	1	3
اوماش	16	2	13	2	16	2	13	2	26	3	12	2	4	3	28	3	3
برانيس	2	1	26	3	2	3	26	3	2	1	10	3	11	3	22	3	2

1	5	2	15	2	22	3	28	3	23	2	14	1	8	2	14	امليلـي
3	23	3	6	1	29	2	12	2	18	3	5	3	23	1	3	امشونش
3	30	1	26	2	15	3	32	3	27	2	21	1	1	2	21	عين الناقة
2	13	2	12	2	16	2	13	2	17	1	23	2	12	3	23	لوطايـة
1	7	3	9	3	11	1	4	3	24	3	1	3	33	1	1	عين زعطوط
1	3	2	17	3	1	2	20	2	22	2	18	2	17	2	18	امخادمة
1	4	1	32	2	18	2	14	2	16	2	15	2	21	2	15	اورلال
3	32	3	1	1	33	2	21	3	29	3	10	3	32	1	10	خ. سيدي ناجي
2	16	3	5	1	28	1	10	1	6	2	20	1	5	2	20	زريبة الوادي
2	12	2	21	3	8	2	15	1	8	1	29	1	2	3	29	الدوسن
3	24	1	25	1	32	1	5	1	3	2	19	2	16	2	19	طولقـة
2	21	3	7	2	21	1	7	1	7	3	8	3	30	1	8	القنطـرة
1	9	1	24	1	23	3	30	2	21	2	22	1	9	2	22	الحاجب
1	8	3	2	1	25	3	29	2	14	3	3	3	27	1	4	جمورة
3	25	1	33	3	4	2	22	1	10	1	26	2	14	3	26	الغروس
3	29	2	22	2	20	3	33	1	9	1	30	1	6	3	30	ليـوة
1	1	2	18	2	17	2	17	2	12	1	28	2	18	3	28	شتمـة
2	17	2	19	1	26	1	8	1	5	2	17	1	4	2	17	سيدي عقبة
2	14	1	31	2	13	2	18	2	20	1	25	2	20	3	25	فوغالة
2	20	3	3	1	30	1	6	1	2	1	27	3	28	3	27	اولاد جلال
3	26	2	16	2	19	3	23	1	4	1	24	3	24	3	24	سيدي خالد
1	6	1	30	2	14	2	19	1	11	3	9	2	22	1	9	بوشقرون
1	11	1	28	3	6	1	11	2	15	3	4	2	15	1	5	ليشانـة
2	18	2	20	3	5	3	27	3	28	3	11	3	29	1	11	برج بن عزوز
2	15	3	8	1	31	1	3	1	1	3	7	3	31	1	7	بسكـرة

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الجدول رقم(VII-1).

حيث يرمز بـ: م :المرتبة، د:الدرجة.

بعد الانتهاء من إعداد الجدول الخاص بدرجات مؤشرات التنموية نقوم بضرب مرتبة كل مؤشر بالدرجة التي يحصل عليها لكل مركز عمراني من المراكز العمرانية، منها نحصل على تراتب المراكز العمرانية وفقا لمقياس درجة التنمية، وفي هذه الحالة تحتل المرتبة الأولى المركز العمراني الذي يحضى بأقل قيمة والعكس صحيح كما هو موضح في الجدول رقم(VII-6)، وممثلا بالشكل رقم (VII-1).

الجدول رقم(VII-6):تراتب المؤشرات التنموية للمراكز العمرانية بالاعتماد على مقياس درجة التنمية.

الرتبة	القيمة	المركز العمراني
1	145	ليشانـة
2	176	زريبة الوادي
3	183	سيدي عقبة
4	193	بوشقرون
5	210	بسكـرة
6	220	امزيرعة
7	230	امخادمة
8	234	اورلال
9	241	القنطـرة
10	244	الحوش
11	245	طولقـة
12	246	الدوسن
13	246	عين زعطوط
14	248	جمـورة
15	258	لوطايـة
16	263	امشونش
17	273	برانيس
18	277	شتمـة
19	279	أولاد جلال
20	285	الحاجب
21	296	امليلـي

الفيـض	296	22
فوغالة	301	23
الغروس	306	24
أوماش	314	25
برج بن عزوز	387	26
سيدي خالد	389	27
خ. سيدي ناجي	397	28
ليـوة	405	29
عين الناقة	408	30
الشعيبة	415	31
راس الميعاد	463	32
البسباس	465	33

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الجدول رقم(VII-5).

البيان رقم (VII-1): بيان يوضح تراتب المراكز العمرانية حسب قيمتها وفق مقياس درجة التنمية.

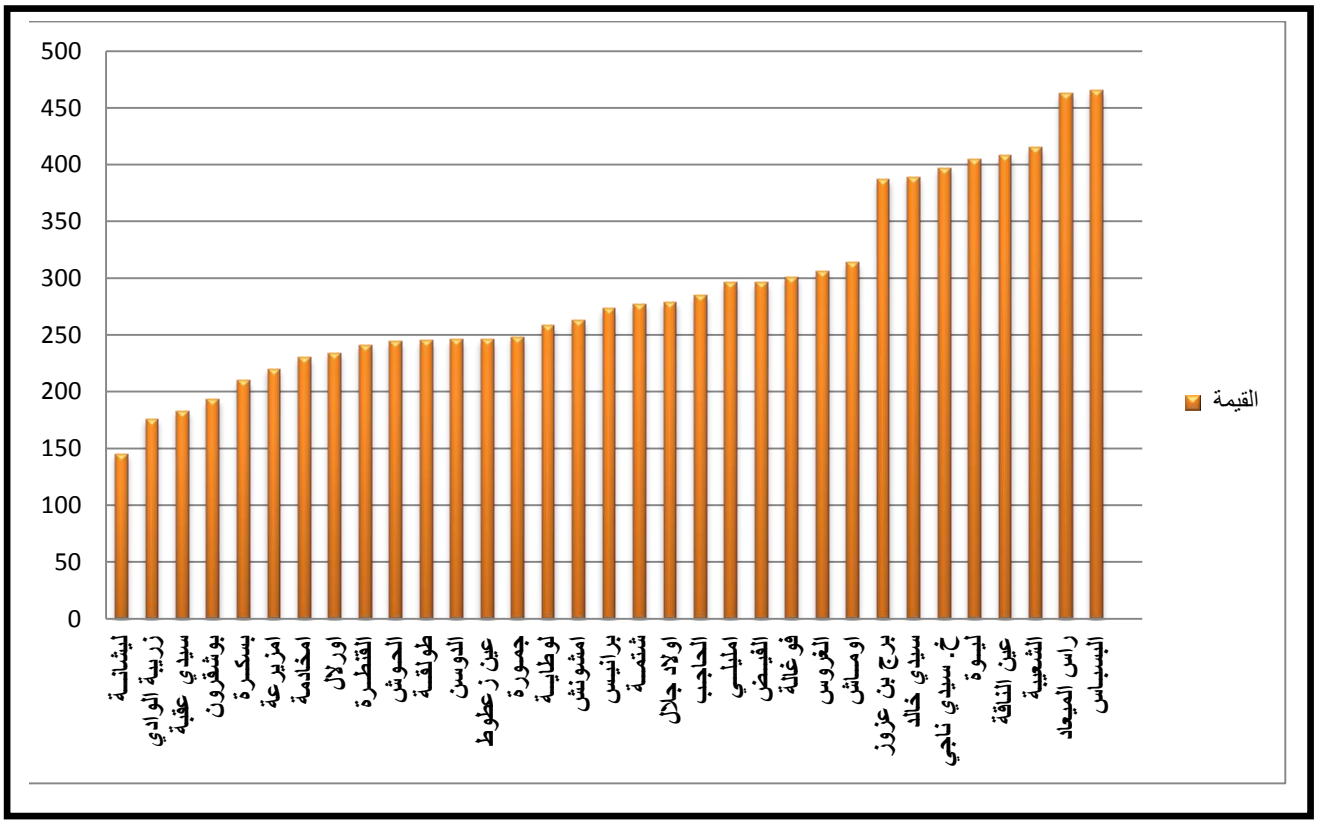

المصدر:(الباحث، 2017).

الخريطة رقم (VII-1):توزيع المراكز العمرانية لولاية بسكرة حسب مؤشر درجة التنمية.

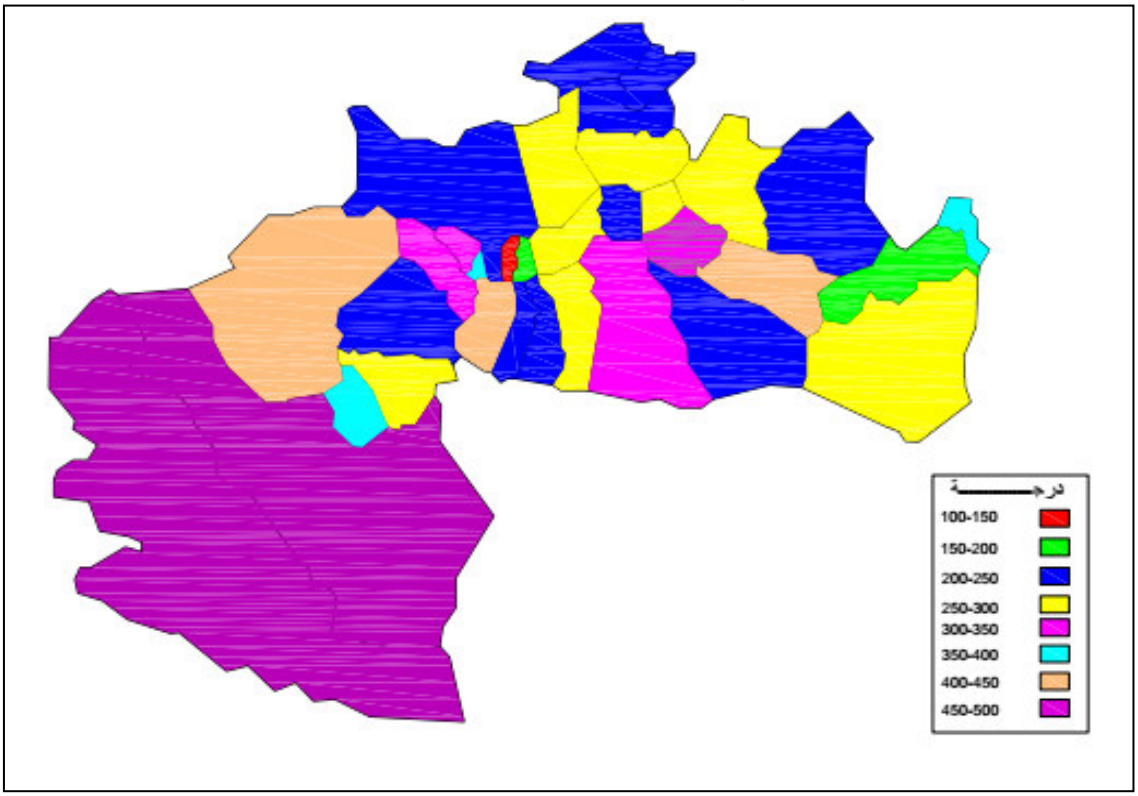

المصدر :(الباحث، 2017).

الخريطة رقم (VII-2):توزيع الفئات التنموية المراكز العمرانية ببسكرة حسب مؤشر درجة التنمية.

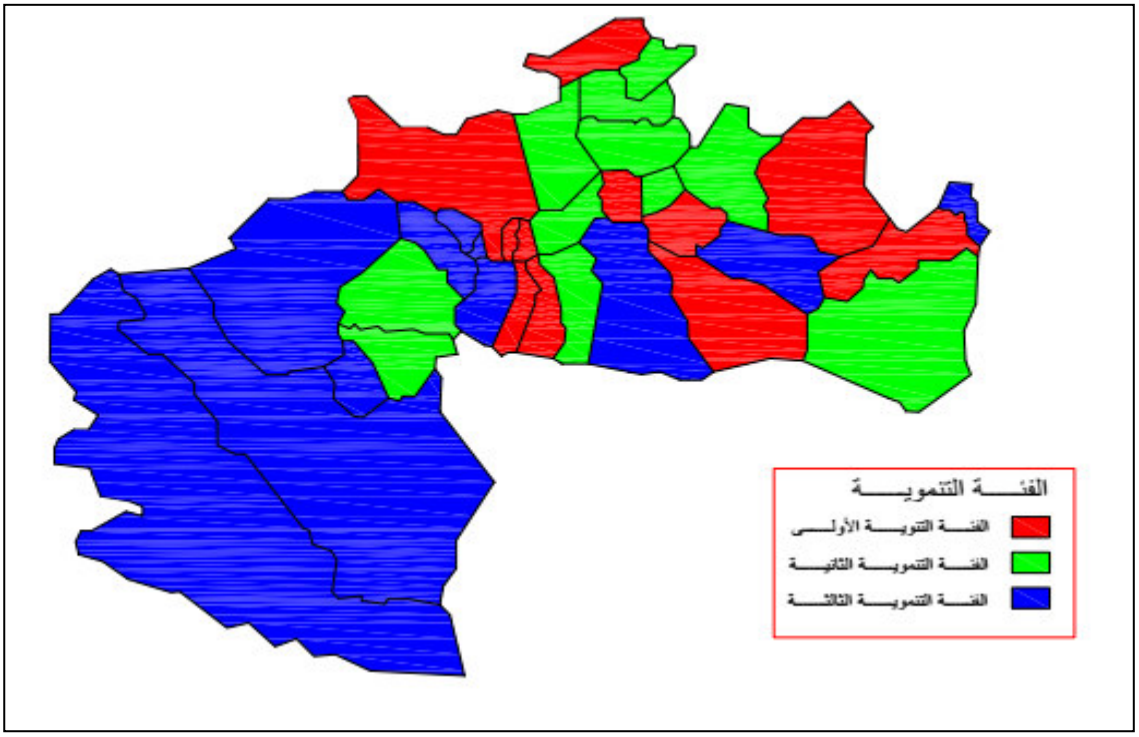

المصدر : (الباحث، 2017).

6-1-1 تحليل نتائج قياس التنمية لولاية بسكرة بواسطة مؤشر IDD:

من خلال الجدول رقم (VII-6)، والبيان الخاص بتراتب المراكز العمرانية لولاية بسكرة حسب قيمتها وفقا لمقياس درجة التنمية فإننا تحصلنا على ثلاث فئات تنموية تسلسلت حسب ما هو موضح في في الجدول التالي:

الجدول رقم (VII-7): يوضح الفئات التنموية الثلاثة بولاية بسكرة.

الفئة التنموية الأولى	الفئة التنموية الثانية	الفئة التنموية الثالثة
ليشانة	الدوسن	فوغالة
زريبة الوادي	عين زعطوط	الغروس
سيدي عقبة	جمورة	أوماش
بوشقرون	لوطاية	برج بن عزوز
بسكرة	امشونش	سيدي خالد
امزيرعة	برانيس	خ. سيدي ناجي
امخادمة	شتمة	ليوة
اورلال	أولاد جلال	عين الناقة
القنطرة	الحاجب	الشعيبة
الحوش	امليلي	رأس الميعاد
طولقة	الفيض	البسباس

المصدر: (الباحث، 2017).

6-2 مقياس مؤشر مرتبة التنمية (I .D.R):

تم الاستعانة بهذا المقياس كثاني وسيلة مقترحة من ضمن أهم المقاييس المعتمدة في قياس التنمية المكانية على مستوى المراكز العمرانية لولاية بسكرة، والذي يتمثل في مجموع ناتج ضرب عدد تكرار رمز مرتبة المركز العمراني في كل متغير من المتغيرات الثمانية التي تم اختيارها لقياس التنمية ممثلة في المراتب المنحصرة بين الأولى والثالثة كما تم تصنيفها في السابق إلى التصنيف الثلاثي في عدد نقاط رمز كل مرتبة، وذلك بافتراض أن قيمة المرتبة الأولى ثلاث نقاط (3ن)، وقيمة المرتبة الثانية نقطتان (2ن)، وقيمة المرتبة الثالثة نقطة واحدة (1 ن) حسب المعادلة (1) التالية:

R= P1n1+P2n2+P3n3

حيث أن:

R: مقياس مرتبة التنمية.

P :تكرار رمز المرتبة الأولى (من المرتبة الأولى إلى الحادية عشر).

P:تكرار رمز المرتبة الثانية (من المرتبة الثانية عشر إلى الثاني والعشرون).

P:تكرار رمز المرتبة الثالثة (من المرتبة الثالثة والعشرون إلى الثالثة وثلاثون).

n:نقاط رمز المرتبة.

بتطبيق هذه المعادلة وبالعودة إلى الجدول رقم(VII-8) نحصل على مقياس مرتبة التنمية لكل مركز عمراني من المراكز العمرانية لولاية بسكرة كما هو موضح في الجدولين رقم(VII-8) و(VII-9):

الجدول رقم (VII-8):مقياس مرتبة التنمية (I .D.R) بتطبيق المعادلة (1).

المركز العمراني	P1n1	P2n2	P3n3	R
راس الميعاد	(3X3)	(0X2)	(5X1)	14
البسباس	(1X3)	(2X2)	(5X1)	12
الشعيبة	(2X3)	(0X2)	(6X1)	12
الحوش	(2X3)	(3X2)	(3X1)	15
امزيرعة	(3X3)	(4X2)	(1X1)	18
الفيض	(3X3)	(1X2)	(4X1)	15
اوماش	(1X3)	(4X2)	(2X1)	13
برانيس	(5X3)	(1X2)	(2X1)	19
امليلي	(2X3)	(4X2)	(2X1)	16
امشونش	(3X3)	(2X2)	(3X1)	16
عين الناقة	(1X3)	(3X2)	(4X2)	13
لوطاية	(0X3)	(6X2)	(2X1)	14
عين زعطوط	(6X3)	(0X2)	(2X1)	20

امخادمة	(2X3)	(6X2)	(0X1)	18
اورلال	(1X3)	(6X2)	(1X1)	16
خ. سيدي ناجي	(3X3)	(1X2)	(4X1)	15
زريبة الوادي	(4X3)	(3X2)	(1X1)	19
الدوسن	(3X3)	(3X2)	(2X1)	17
طولقـة	(2X3)	(3X2)	(3X1)	15
القنطـرة	(5X3)	(2X2)	(1X1)	20
الحاجب	(2X3)	(3X2)	(3X1)	15
جمـورة	(4X3)	(1X2)	(3X1)	17
الغروس	(2X3)	(2X2)	(4X1)	14
ليـوة	(2X3)	(2X2)	(4X1)	14
شتمـة	(1X3)	(5X2)	(2X1)	15
سيدي عقبة	(3X3)	(4X2)	(1X1)	18
فوغالة	(0X3)	(5X2)	(3X1)	13
اولاد جلال	(3X3)	(1X2)	(4X1)	15
سيدي خالد	(1X3)	(2X2)	(5X1)	12
بوشقرون	(4X3)	(3X2)	(1X1)	19
ليشانـة	(5X3)	(2X2)	(1X1)	20
برج بن عزوز	(3X3)	(2X2)	(3X1)	16
بسكـرة	(5X3)	(1X2)	(2X1)	19

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الجدول رقم (VII-5).

الجدول رقم (VII-9): تراتب المؤشرات التنموية حسب المراكز العمرانية تبعا لمقياس مرتبة التنمية.

الرتبة	البلدية	القيمة
1	ليشانة	20
2	القنطرة	20
3	عين زعطوط	20
4	بوشقرون	19
5	بسكرة	19
6	زريبة الوادي	19
7	برانيس	19
8	سيدي عقبة	18
9	امخادمة	18
10	امزيرعة	18
11	الدوسن	17
12	جمورة	17
13	اورلال	16
14	امشونش	16
15	امليلي	16
16	برج بن عزوز	16
17	الحوش	15
18	طولقة	15
19	شتمة	15
20	اولاد جلال	15
21	الحاجب	15
22	الفيض	15
23	خ سيدي ناجي	15
24	لوطاية	14
25	ليوة	14
26	الغروس	14

27	راس الميعاد	14
28	فوغالة	13
29	اوماش	13
30	عين الناقة	13
31	سيدي خالد	12
32	الشعيبة	12
33	البسباس	12

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الجدول رقم(VII-8).

6-2-1 تحليل نتائج قياس التنمية لولاية بسكرة بواسطة مؤشر IDR:

من خلال الجدول رقم (VII-8) الخاص بتراتب المؤشرات التنموية حسب المراكز العمرانية تبعا لمقياس مرتبة التنمية ومقارنتها مع النتائج المحصل عليها حسب مقياس درجة التنمية وجدنا الأتي:

الجدول رقم (VII-10): تغير مراتب المراكز العمرانية بين الفئات التنموية حسب IDD و IDR

الفئة التنموية الأولى I.D.D	الفئة التنموية الأولى I.D.R	الفئة التنموية الثانية I.D.D	الفئة التنموية الثانية I.D.R	الفئة التنموية الثالثة I.D.D	الفئة التنموية الثالثة I.D.R
ليشانة	لشانة	الدوسن	جمورة	فوغالة	خ.سيدي ناجي
زريبة الوادي	القنطرة	عين زعطوط	اورلال	الغروس	لوطاية
سيدي عقبة	عين زعطوط	جمورة	امشونش	أوماش	ليوة
بوشقرون	بوشقرون	لوطاية	امليلي	برج بن عزوز	الغروس
بسكرة	بسكرة	امشونش	برج بن عزوز	سيدي خالد	رأس الميعاد
امزيرعة	زريبة الوادي	برانيس	الحوش	خ. سيدي ناجي	فوغالة
امخادمة	برانيس	شتمة	طولقة	ليوة	أوماش
اورلال	سيدي عقبة	أولاد جلال	شتمة	عين الناقة	عين الناقة
القنطرة	امخادمة	الحاجب	أولاد جلال	الشعيبة	سيدي خالد
الحوش	امزيرعة	امليلي	الحاجب	رأس الميعاد	الشعيبة
طولقة	الدوسن	الفيض	الفيض	البسباس	البسباس

المصدر:(الباحث، 2017).

من خلال تحليل نتائج الجدول المقارن بين مقياس درجة التنمية ومقياس مرتبة التنمية تبين أن هناك تغير في تسلسلات المراكز العمرانية عما كانت عليه غير أن أغلب المراكز العمرانية حافظت على مكانها ضمن التقسيم المرتبي المعتمد المكون من ثلاث فئات تنموية باستثناء ثلاث مراكز عمرانية في الفئة التنموية الأولى انتقلوا إلى الفئة التنموية الثانية وهم: (اورلال) التي احتلت التسلسل الثالث عشر ضمن الفئة التنموية الثانية بحسب مقياس مرتبة التنمية بعد أن كانت ضمن الفئة التنموية الأولى بحسب مقياس درجة التنمية أين أخذت التسلسل الثامن، بينما المركز العمراني (الحوش) الذي احتل الرتبة السابع عشر ضمن الفئة التنموية الثانية بحسب مقياس مرتبة التنمية بعدما كانت في التسلسل العاشر ضمن الفئة التنموية الأولى، واحتل المركز العمراني (طولقة) التسلسل السابع عشر ضمن الفئة التنموية الثانية بحسب مقياس مرتبة التنمية بعدما كانت في التسلسل الحادي عشر ضمن الفئة التنموية الأولى لمقياس درجة التنمية.

هذا وقد سجلنا صعود ثلاث مراكز عمرانية من الفئة التنموية الثانية بحساب قياس مرتبة التنمية إلى الفئة التنموية الأولى ممثلة في (عين زعطوط، برانيس والدوسن)، كما سجلنا صعود مركز عمراني (برج بن عزوز) إلى الفئة التنموية الثانية باحتلالها التسلسل السادس عشر بحسب مقياس مرتبة التنمية بعدما كانت في التسلسل السادس والعشرون بحسب مقياس درجة التنمية، بينما سجلنا تغير وحيد في الفئة التنموية الثالثة خص بلدية لوطاية التي نزلت إلى الفئة التنموية الثالثة بتسلسل الرابع والعشرون بحسب مقياس مرتبة التنمية بعدما كانت في التسلسل الخامس عشر في الفئة التنموية الثانية.

من خلال هذا التحليل تبين أن هذه التباينات الطارئة على المراكز العمرانية بولاية بسكرة تعود إلى تعدد المؤشرات المستخدمة في عملية القياس، وكذا طريقة القياس بين المقاييس، وعلى العموم نلاحظ أن الفئات التنموية الثلاثة لم تشهد تغيرات كثيرة في تسلسلها بحساب المقياسين السابقين، وخاصة الفئة التنموية الثالثة.

الخريطة رقم(VII-3):توزيع المراكز العمرانية لولاية بسكرة حسب مؤشر مرتبة التنمية.

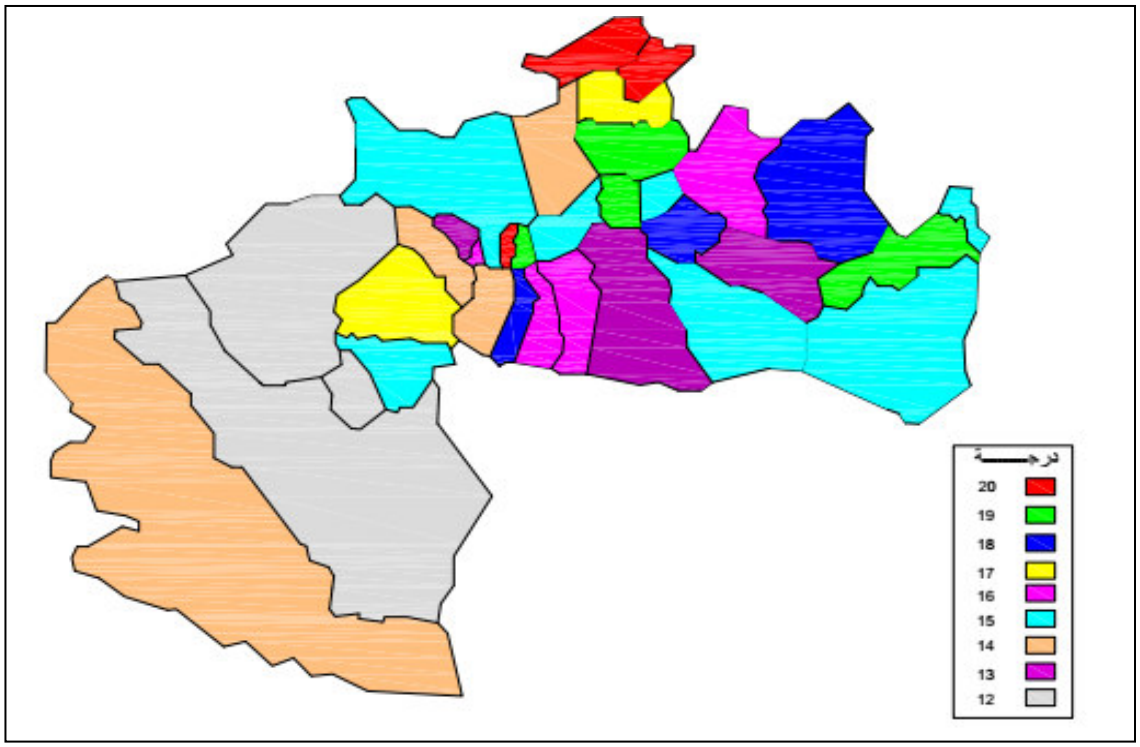

المصدر: (الباحث، 2017).

الخريطة رقم (VII-4):توزيع الفئات التنموية للمراكز العمرانية بولاية بسكرة حسب مؤشر مرتبة

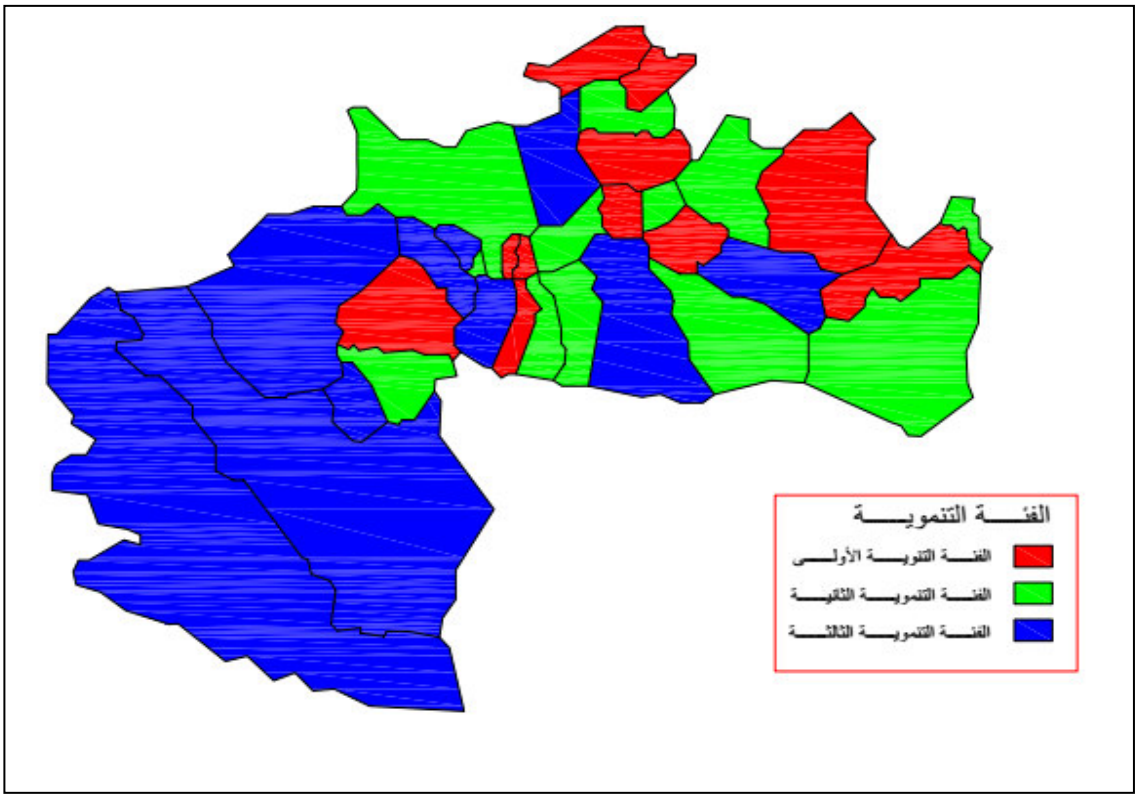

المصدر: (الباحث، 2017).

3-6 مقياس مؤشر حالة التنمية (I.D.S):

وهو كذلك مقياس تم اختياره يتم الحصول عليه بواسطة قسمة مجموع تكرار المرتبة الأولى حسب التصنيف الثلاثي للمراتب، أي من المرتبة الأولى إلى الحادية عشر اعتماد على الجدول رقم ()، على عدد المؤشرات المعتمدة في القياس ثم ضرب الناتج في العدد (100) حسب ما هو موضح في المعادلة (2) التالية:

$$S = \sum P1 \times 100$$

حيث أن:

S: حالة التنمية.

$\sum P1$: مجموع تكرار المرتبة الأولى.

بتطبيق هذه المعادلة وبالعودة إلى الجدول رقم (VII-11) نحصل على مقياس حالة التنمية لكل مركز عمراني من المراكز العمرانية المكونة لإقليم الولاية.

الجدول رقم (VII-11):مقياس حالة التنمية (I .D.S) بتطبيق المعادلة(2) .

المركز العمراني	مجموع تكرار م 1	عدد المؤشرات		R
راس الميعاد	3	8	100	37.5
البسباس	1	8	100	12.5
الشعيبة	2	8	100	25
الحوش	2	8	100	25
امزيرعة	3	8	100	37.5
الفيض	3	8	100	37.5
اومـاش	1	8	100	12.5
برانيس	5	8	100	62.5
امليلي	2	8	100	25
امشونش	3	8	100	37.5
عين الناقة	1	8	100	12.5

لوطايـة	0	8	100	0
عين زعطوط	6	8	100	75
امخادمة	2	8	100	25
اورلال	1	8	100	12.5
خ. سيدي ناجي	3	8	100	37.5
زريبة الوادي	4	8	100	50
الدوسن	3	8	100	37.5
طولقـة	2	8	100	25
القنطـرة	5	8	100	62.5
الحاجب	2	8	100	25
جمورة	4	8	100	50
الغروس	2	8	100	25
ليـوة	2	8	100	25
شتمـة	1	8	100	12.5
سيدي عقبة	3	8	100	37.5
فوغالة	0	8	100	0
أولاد جلال	3	8	100	37.5
سيدي خالد	1	8	100	12.5
بوشقرون	4	8	100	50
ليشانـة	5	8	100	62.5
برج بن عزوز	3	8	100	37.5
بسكـرة	5	8	100	62.5

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على الجدول رقم (VII-5).

الجدول رقم(VII-12):تراتب المؤشرات التنموية للمراكز العمرانية ببسكرة تبعا لمقياس حالة التنمية.

الرتبة	المركز العمراني	القيمة
1	عين زعطوط	**75**
2	ليشانة	**62.5**
3	بسكرة	**62.5**
4	القنطرة	**62.5**
5	برانيس	**62.5**
6	زريبة الوادي	**50**
7	بوشقرون	**50**
8	جمورة	**50**
9	سيدي عقبة	**37.5**
10	امزيرعة	**37.5**
11	الدوسن	**37.5**
12	امشونش	**37.5**
13	أولاد جلال	**37.5**
14	الفيض	**37.5**
15	برج بن عزوز	**37.5**
16	خ سيدي ناجي	**37.5**
17	رأس الميعاد	**37.5**
18	امخادمة	**25**
19	الحوش	**25**
20	طولقة	**25**
21	الحاجب	**25**
22	امليلي	**25**
23	الغروس	**25**
24	ليوة	**25**
25	الشعيبة	**25**
26	اورلال	**12.5**
27	شتمة	**12.5**

28	أوماش	**12.5**
29	سيدي خالد	**12.5**
30	عين الناقة	**12.5**
31	البسباس	**12.5**
32	لوطاية	**0**
33	فوغالة	**0**

المصدر: (الباحث، 2017)، حسب الجدول رقم (VII-11).

6-3-1 تحليل نتائج قياس التنمية لولاية بسكرة بواسطة مؤشر IDS:

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم (VII-12) أدناه لاحظنا أن المراكز العمرانية حافظت على مواقعها كما تم تسجيله في المقياسين السابقين، باستثناء تغيرات طفيفة جدا مست الفئات التنموية الثلاثة حيث انتقل المركز العمراني (امخادمة) من الفئة التنموية الأولى إلى الفئة التنموية الثانية بينما انتقل المركز العمراني (جمورة) من الفئة التنموية الثانية إلى الفئة التنموية الأولى، كما تم تسجيل انتقال المركز العمراني (خنقة سيدي ناجي) من الفئة التنموية الثالثة إلى الفئة التنموية الثانية، ونفس الحالة بالنسبة للمركز العمراني (رأس الميعاد)، بينما لاحظنا انتقال كل من (اورلال وشتمه) من الفئة التنموية الثانية إلى الفئة التنموية الثالثة.

إن ما حصل من تباين في درجات ومراتب وحالة التنمية بولاية بسكرة يعتبر نتيجة طبيعية بحكم التعدد المعتمد في المؤشرات التنموية المستخدمة، فهذا التباين لا يتعارض مع الفئات التنموية الثلاثة التي قمنا بتصنيفها، ويعود تفسير ذلك إلى أن ترتيب البلديات (امزيرعة، بسكرة، ليشانة،زريبة الوادي، سيدي عقبة، بوشقرون، القنطرة) استقرت في الفئة التنموية الأولى في جميع المقاييس التي تم استخدامها في تحليل الترتيب التسلسلي للمراكز العمرانية ، وحافظت كل من (فوغالة، الغروس، أوماش، سيدي خالد، ليوة، عين الناقة، الشعيبة، البسباس) على موقعها ضمن الفئة التنموية الثالثة مع تسجيل تباينات بسيطة لباقي المراكز العمرانية الأخرى والملاحظ أن الفئة التنموية الثانية طرأت عليها تغيرات عديدة بين الفئة التنموية الأولى والثالثة، باستثناء ثلاث مراكز عمرانية حافظت على موقعها ضمن الفئة الثانية وهي (أولاد جلال، الحاجب والفيض).

الجدول رقم(VII-13): تغير مراتب المراكز العمرانية للفئات التنموية على أساس المؤشرات الثلاث.

ف.ت.1 I.D.D	ف.ت.1 I.D.R	ف.ت.1 I.D.S	ف.ت.2 I.D.D	ف.ت.2 I.D.R	ف.ت.2 I.D.S	ف.ت.3 I.D.D	ف.ت.3 I.D.R	ف.ت.3 I.D.S
ليشانة	لشانة	**عين زعطوط**	الدوسن	جمورة	**امشونش**	فوغالة	خ.سيدي ناجي	**الغروس**
زريبة الوادي	القنطرة	**ليشانة**	عين زعطوط	اورلال	**أولاد جلال**	الغروس	لوطاية	**ليوة**
سيدي عقبة	عين زعطوط	**بسكرة**	جمورة	امشونش	**الفيض**	أوماش	ليوة	**الشعيبة**
بوشقرون	بوشقرون	**القنطرة**	لوطاية	امليلي	**برج بن عزوز**	برج بن عزوز	الغروس	**اورلال**
بسكرة	بسكرة	**برانيس**	امشونش	برج بن عزوز	**خ.سيدي ناجي**	سيدي خالد	رأس الميعاد	**شتمة**
امزيرعة	زريبة الوادي	**زريبة الوادي**	برانيس	الحوش	**رأس الميعاد**	خ. سيدي ناجي	فوغالة	**أوماش**
امخادمة	برانيس	**بوشقرون**	شتمة	طولقة	**امخادمة**	ليوة	أوماش	**سيدي خالد**
اورلال	سيدي عقبة	**جمورة**	أولاد جلال	شتمة	**الحوش**	عين الناقة	عين الناقة	**عين الناقة**
القنطرة	امخادمة	**سيدي عقبة**	الحاجب	أولاد جلال	**طولقة**	الشعيبة	سيدي خالد	**البسباس**
الحوش	امزيرعة	**امزيرعة**	امليلي	الحاجب	**الحاجب**	رأس الميعاد	الشعيبة	**لوطاية**
طولقة	الدوسن	**الدوسن**	الفيض	الفيض	**امليلي**	البسباس	البسباس	**فوغالة**

المصدر: (الباحث، 2017).

الخريطة رقم (VII-5):توزيع المراكز العمرانية بولاية بسكرة حسب مؤشر حالة التنمية.

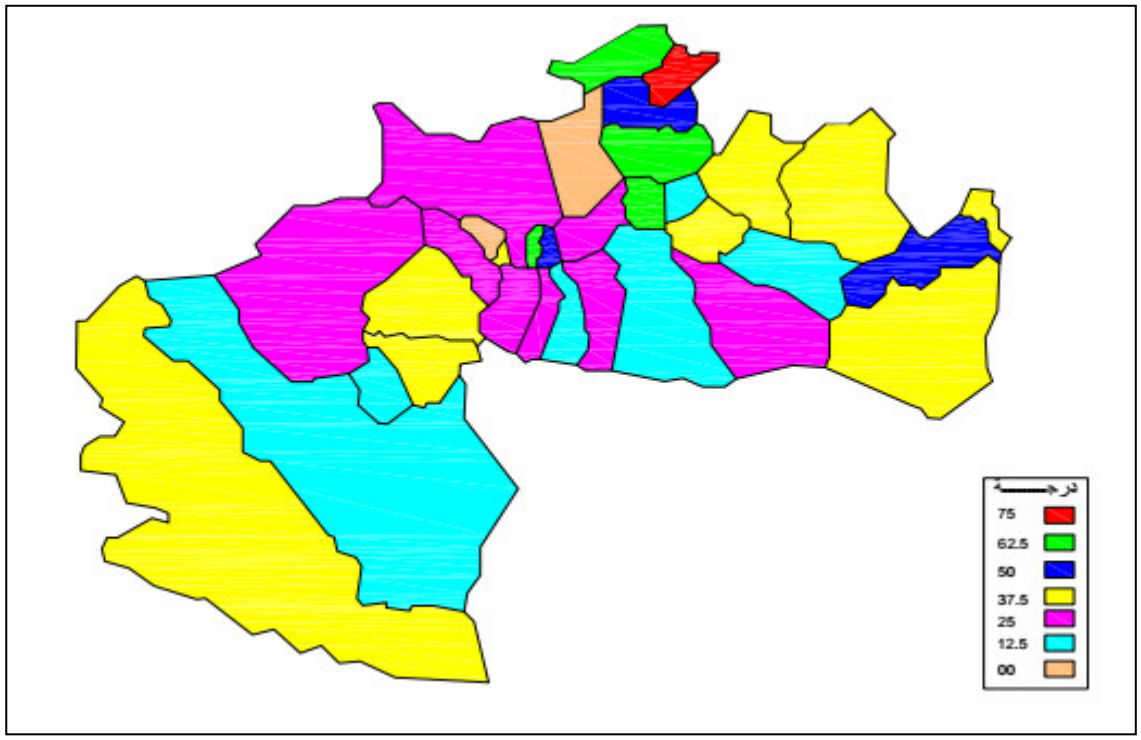

المصدر: (الباحث، 2017).

الخريطة رقم (VII-6):توزيع الفئات التنموية للمراكز العمرانية ببسكرة حسب مؤشر حالة التنمية.

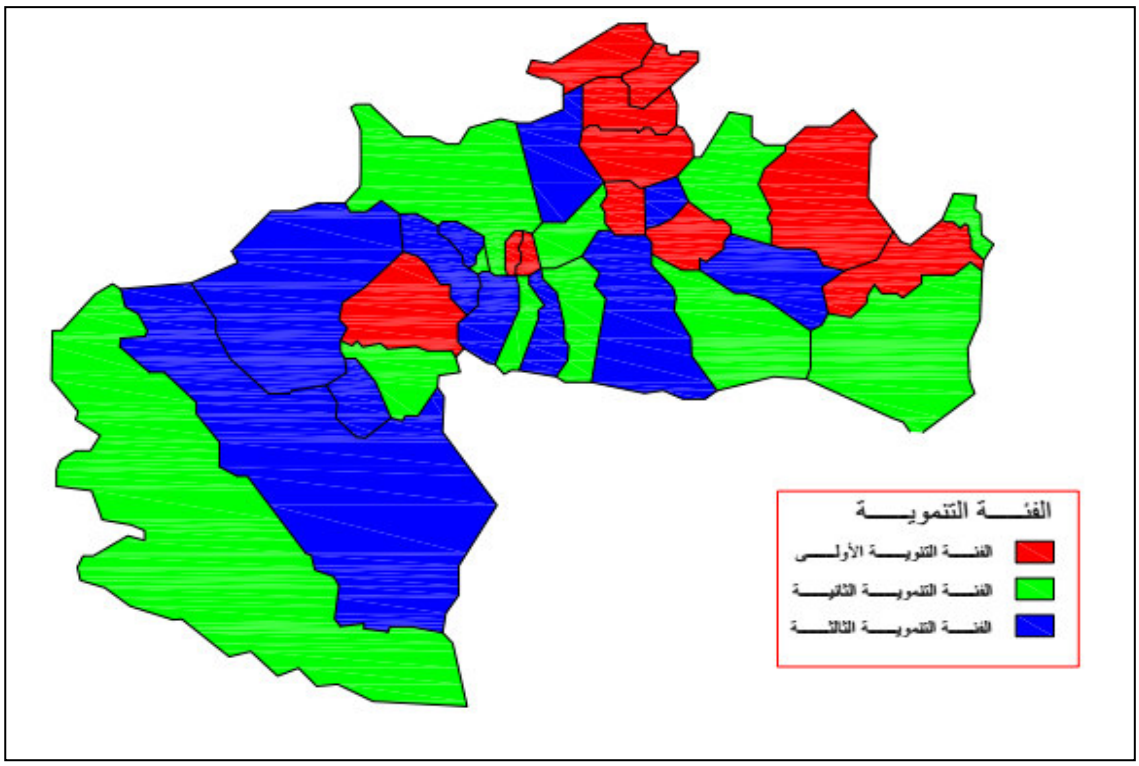

المصدر: (الباحث، 2017).

7- أثر التباين التنموي على التمركز السكاني بولاية بسكرة:

من أجل معرفة أثر التباين التنموي على التمركز السكاني واتجاهاته سنقوم بقياس ذلك بواسطة اختبار Kruskal wallis، ومن خلال ما تم تقسيمه لمجتمع الدراسة إلى ثلاث فئات تنموية على أساس مؤشرات (IDD, IDR, IDS)، سنقوم بحساب الفرق في الحجم السكاني بين الفئات التنموية الثلاثة والتحقق من ما إذا كان هذا الفرق بين الفئات الثلاثة له دلالة إحصائية أم لا.

تم تقسيم التمركز السكاني على أساس مؤشر التنمية IDD فتحصلنا على ثلاث مجموعات تنموية (مرتفعة، متوسطة، ضعيفة)، وقب لإجراء اختبار الفرضيات يجب التأكد أولا من طبيعة توزيع البيانات

7-1- اختبار طبيعة التوزيع:

بإستخدام اختبار shapiro wilks الذي يعطي نتائج دقيقة في العينات الصغيرة (أقل من 30 مركز عمراني في كل مجموعة تنموية)، كما هو مبين في الجدول رقم (VII-14).

الجدول رقم(VII-14): جدول يوضح طبيعة التوزيع باستخدام اختبار(shapiro wilks).

	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistique	Ddl	Signification	Statistique	Ddl	Signification
population	,275	33	,000	,686	33	,000

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول رقم (VII-14) إن المعنوية المحسوبة لمعامل shapiro wilks أقل تماما من القيمة 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، فنقول أن التوزيع السكاني في المراكز العمرانية ببسكرة لا تتوزع توزيع طبيعي، ومنه نستخدم الاختبارات اللامعلمية لاختبار فرضيات الدراسة

مما سبق قمنا بتقسيم المجتمع الإحصائي إلى 3 مجموعات باستخدام المؤشرات IDD ,IDR,IDS وبالتالي نستخدم اختبار Kruskal wallis.

2-7 اختبار فرضيات الدراسة:

1-2-7 اختبار أثر التباين التنموي على التمركز السكاني باستخدام مؤشرIDD :

H0 لا يوجد فروق بين متوسط عدد السكان في المجموعات التنموية الثلاثة، أي أن التمركز السكاني في المراكز العمرانية ببسكرة لا يتأثر بمؤشر التنميةIDD

H1 يوجد فروق بين متوسط عدد السكان في المجموعات التنموية الثلاثة، أي أن التمركز السكاني في المراكز العمرانية ببسكرة يتأثر بمؤشر التنمية IDD.

باستخدام اختبار Kruskal wallis نتحصل على الجدول رقم (VII-15).

الجدول رقم(VII-15): التباين التنموي لمؤشر IDD باستخدام اختبارKruskal wallis

			population
Khi-deux			,351
Ddl			2
Signification asymptotique			,839
Signification de Monte Carlo	Signification		,846c
	Intervalle de confiance à 95%	Borne inférieure	,839
		Borne supérieure	,853

a. Test de Kruskal Wallis

b. Critère de regroupement : groupement

c. Basée sur 10000 tableaux échantillonnés générés à partir de 2000000.

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على نتائج spss.

من خلال الجدول رقم (VII-15) نلاحظ أن المعنوية المحسوبة لاختبارKruskal wallis تساوي 0.839 وهي أكبر تماما من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي يوجد فروق بين متوسط عدد السكان في المجموعات التنموية الثلاثة، بمعنى أن التمركز السكاني في المراكز العمرانية ببسكرة يتأثر بمؤشر التنمية IDD.

2-2-7 اختبار أثر التباين التنموي على التمركز السكاني باستخدام مؤشرIDR :

H0 لا يوجد فروق بين متوسط عدد السكان في المجموعات التنموية الثلاثة، أي أن التمركز السكاني في المراكز العمرانية ببسكرة لا يتأثر بمؤشر التنميةIDR

H1 يوجد فروق بين متوسط عدد السكان في المجموعات التنموية الثلاثة، أي أن التمركز السكاني في المراكز العمرانية ببسكرة يتأثر بمؤشر التنمية IDR

باستخدام اختبار Kruskal wallis نتحصل على الجدول رقم (VII-16).

الجدول رقم(VII-16): التباين التنموي لمؤشر IDD باستخدام اختبار Kruskal wallis

	Population
Khi-deux	,234
Ddl	2
Signification asymptotique	,890

a. Test de Kruskal Wallis
b. Critère de regroupement : VAR00001

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على نتائج spss.

من خلال الجدول رقم (VII-16) نلاحظ أن المعنوية المحسوبة لاختبار Kruskal wallis تساوي 0.890 وهي أكبر تماما من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه يوجد فروق بين متوسط عدد السكان في المجموعات التنموية الثلاثة، بمعنى أن التمركز السكاني في المراكز العمرانية ببسكرة يتأثر بمؤشر التنمية IDR.

7-2-3 اختبار أثر التباين التنموي على التمركز السكاني باستخدام مؤشر IDS :

H0 لا يوجد فروق بين متوسط عدد السكان في المجموعات التنموية الثلاثة، أي أن التمركز السكاني في المراكز العمرانية ببسكرة لا يتأثر بمؤشر التنميةIDS

H1 يوجد فروق بين متوسط عدد السكان في المجموعات التنموية الثلاثة، أي أن التمركز السكاني في المراكز العمرانية ببسكرة يتأثر بمؤشر التنمية IDS

باستخدام اختبار Kruskal wallis نتحصل على الجدول رقم (VII-17).

الجدول رقم(VII-17): التباين التنموي لمؤشر IDD باستخدام اختبار Kruskal wallis

	POPULATION
Khi-deux	,035
Ddl	2
Signification asymptotique	,982

a. Test de Kruskal Wallis
b. Critère de regroupement : VAR00001

المصدر: (الباحث، 2017)، بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (VII-17) نلاحظ أن المعنوية المحسوبة لاختبار Kruskal wallis تساوي 0.982 وهي أكبر تماما من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه يوجد فروق بين متوسط عدد السكان في المجموعات التنموية الثلاثة، بمعنى أن التمركز السكاني في المراكز العمرانية ببسكرة يتأثر بمؤشر التنمية IDS.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الاختبار بدا واضحا من خلال نتائج القيمة المعنوية لاختبار Kruskal wallis أنها أكبر بكثير من مستوى المعنوية المقدر بـ: (0.05) حيث سجلنا القيمة (0.839) لمؤشر درجة التنمية IDD، والقيمة (0.890) لمؤشر مرتبة التنمية IDR، والقيمة (0.982) بالنسبة لمؤشر حالة التنمية IDS وهي كلها نتائج مدى العلاقة الموجودة بين مستوى التنمية والتمركز السكاني، حيث أن التمركز السكاني بولاية بسكرة يتأثر ويتجه نحو المناطق التي تحضى بأكبر قدر من البرامج التنموية.

الخلاصة:

من خلال عرض هذا الفصل الذي عالج موضوع التباين التنموي المكاني وعلاقته بالمكان والتمركز السكاني بولاية بسكرة، وما عرفته التنمية من اختلالات هيكلية واسعة كان لها الأثر البليغ على نمط التوزيع المكاني للسكان على مستوى إقليم الولاية بفعل السياسات والاستراتيجيات التنموية المنتهجة التي لم تأخذ في الحسبان الاعتبارات المكانية كون التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها علاقة مباشرة ومتلازمة مع البعد المكاني بالرغم من أن الكل يتفق على أن حالة التفاوت التنموي تُعتبر قاعدة أساسية عرفتها وتعرفها معظم الدول والأقاليم وأن وجودها حتمي لا محالة غير أنه من الممكن الحد والتضييق من حدة هذه التباينات، والتخفيف من آثارها.

فمن خلال تحليل وقياس التباين التنموي بولاية بسكرة أظهرت النتائج وجود تباينات ذات دلالات إحصائية مست التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء تحكمت فيها ظروف طبيعية ظاهرة للعيان وأخرى خفية بشرية بفعل نقص المعرفة العلمية والوعي بأهمية الأبعاد المكانية في رسم خطط تنموية شاملة تحقق التوازن بين مكونات الشبكة الحضرية للأقاليم.

تمخض عن التحليل ثلاث فئات تنموية (أولى، ثانية، ثالثة) اختلفت فيما بينها ترتيبيا على أساس مقاييس مؤشرات التنمية الخاصة برتبة، درجة وحالة التنمية أين برزت مراكز عمرانية في الفئة التنموية الأولى حافظت على موقعها الفئوي في قياس جميع المؤشرات، وأخرى ضمن الفئة التنموية الثالثة كذلك بينما مراكز عمرانية الفئة التنموية الثانية تأرجحت بين الأولى تارة والثالثة تارة والعكس، وهو ما يعكس حالة اللاتوازن الموجود بين مجموع المراكز العمرانية المكونة للشبكة الحضرية للولاية، فهناك مراكز عمرانية حققت معدلات تنموية مرتفعة وأخرى منخفضة ومنه ظهر التباين التنموي كظاهرة أعاقت جهود التنمية الشاملة بفعل تمركز مظاهر التنمية في أماكن (مراكز عمرانية معينة) بينما تقع الأخرى في دائرة الضعف التنموي وهو ما أدى إلى ظهور عدة مميزات بصمت على الوضع العام لحالة الشبكة الحضرية منها:

- التمركز المكاني لنشاط السكان، وهو ما سجل من خلال تأثير السياسات التنموية بفعل مظاهر التركز المتواصلة للاستثمارات وتوطين البرامج التنموية، وما ألحقته من تغير غير مستقر للتوزيع السكاني عبر المراكز العمرانية وهو ما بينته العلاقة الإرتباطية الواقعة بين مراكز الثقل السكاني للمراكز العمرانية ومراكز تمركز الأنشطة والخدمات والصناعة جعلت منها مواقع استقطاب خلاف الأخرى الطاردة وفق علاقة طردية بين مستوى التركز الحضري ومؤشرات التنمية.

- ثنائية الاقتصاد المكاني بظهور ثنائية بارزة مرتبطة بوجود مراكز عمرانية رئيسية محدودة التنمية كان لها صفة تسيير مجريات التنمية وتطويرها واكتسابها لوفورات استثمارية كوفورات الموقع حققت من خلالها هذه المراكز العمرانية أفضلية استقطاب كل أشكال الاستثمارات التنموية مقارنة مع باقي المراكز العمرانية التي لا تمتلك مثل هذه المقومات.
- أساليب نشر التنمية من خلال نشر الأنشطة والمشاريع الاستهلاكية والإنتاجية على مراكز عمرانية معينة دون أخرى، حيث تتمتع بعض المراكز العمرانية بالاستفادة من حصص استثمارية للمشاريع التنموية بسبب حالة التمركز السكاني فيها.
- غياب التراتب في الشبكة الحضرية لولاية بسكرة الذي يبنى على أساس العلاقات المتبادلة والمتفاعلة بين المراكز العمرانية لتخدم الطرفين المستقطب والمستقطب منه، واستمرار هيمنة وسيطرة عاصمة الولاية (بسكرة) كمركز عمراني أول في النظام الحضري شجع عملية بقاء النمط المكاني المحدود لتوطين مقومات التنمية مما أثر سلبا على نشر العدالة في توزيع الأنشطة، والخدمات لتحقيق التوزيع في التوزيع المكاني للسكان ومنه التوازن في الشبكة الحضرية للولاية.

كل هذا يستدعي من متخذي القرار تبني سياسات تنموية شاملة بين المراكز العمرانية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المكانية وتخصيص استثمارات حسب الإمكانيات والموارد المتاحة تحقق العدالة في توزيع وفرص العمل لإحداث التوازن السكاني.

خاتمة عامة:

ككل التجمعات العمرانية الموجودة عبر أزمنة التاريخ يسعى الإنسان جاهدا إلى اختيار المناطق ذات المواقع الغنية بمواردها الطبيعية ومقوماتها التنموية الهامة كالطرق، والأراضي الزراعية الخصبة، والموارد المائية وكل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمكان وأبعاده، فكل هذه الخصائص والمقومات هي أحد أهم الأسباب التي من شأنها أن ترتقي وتطور المراكز العمرانية، هذه المراكز التي اختلفت في تدرجها الهرمي حسب أعداد سكانها والظروف التي تتصل بالهجرة وأسبابها الداخلية والخارجية الناتجة عن حدوث قوى الجذب والطرد التي تتمتع بها المراكز العمرانية حسب أحجامها، كل هذا سيؤدي إلى حدوث اختلاف كبير في العلاقات والتفاعلات القائمة بين عناصر المراكز العمرانية مسببا فوارق وتباينات بينها، وهيمنة بعضها على البعض الآخر، وبروز الاختلال في هيكلة شبكة المنظومة الحضرية.

من هنا جاءت هذه الدراسة الموسومة تحت عنوان: التوازن في الشبكة الحضرية واتجاهات التمركز الحضري بمنطقة الزيبان لتخص ولاية بسكرة كحالة دراسة ومحاولة كشف واقع وحالة الشبكة الحضرية بالولاية، حيث تطرقنا إلى جملة من النماذج التحليلية التي تقيس التمركز السكاني واتجاهاته، حيث تبين من خلال التحليل أن ولاية بسكرة عرفت نموا حضريا سريعا خاصة بعد الاستقلال، هذا النمو الذي بلغ (2.30%) خلال عامي (2008، 2015)، كان نتيجة لعدة اعتبارات أولها الارتفاع في الزيادة الطبيعية التي قدرت بـ: (25.13%) عام 2015، حيث كان أقصاها بالمركز العمراني (طولقة) بنسبة (64.24%)، يليها المركز العمراني (أولاد جلال) بنسبة (50.26%)، ثم عاصمة الولاية بـ: (41.30%)، فكل المؤشرات تشير إلى ذلك من خلال الأساليب الإحصائية المستخدمة حيث سجلنا مؤشرا للتوزيع بالولاية قدر بـ: (0.02%) عام 1998 ليصل إلى (2.16%) عام 2015 تمخض عنه حجم سكاني من المفترض أن يعاد توزيعه نهاية عام 2015 قدر بـ: (18775) نسمة من أجل إحداث التوازن السكاني ضمن إقليم الولاية، بينما وبعد قياس التمركز السكاني اتضح أن سمة التمركز هي السائدة في الولاية بدليل معامل هوفر للتركز الذي بلغ القيمة (60.11 %) عام 1998 ولم يتعدى الـ: (57.60%) عام 2015 وهي نسبة تميل إلى التركز الحضري للسكان أكثر منها إلى الانتشار، كما لاحظنا أن ما يعادل (79%) من السكان يقطنون في (20%) فقط من مساحة إقليم

الولاية وكانت هذه النسبة مرتفعة رغم انخفاضها نوعا ما عام 200_ و2015 حيث استقرت في نسبة (78%) في نفس نسبة المساحة (20%) انطلاقا من معطيات منحنى لورنز.

ومنه فإن هذا التركز السكاني أدى إلى حدوث اختلال عميق في التدرج الهرمي لأحجام المراكز العمرانية وبروز ظاهرة المدينة الرئيسية المهيمنة على نسق النظام الحضري ممثلة في عاصمة الولاية مدينة (بسكرة)، التي أثرت على باقي المراكز العمرانية الأخرى بفعل ما اكتسبته من أنشطة وخدمات جعل منها مركز استقطاب يتركز من خلاله السكان طلبا لتلبية احتياجاته المتعددة، كما بينت الأساليب التحليلية المطبقة على حالة الدراسة التي خصت بالدراسة التراتب الحجمي للمراكز العمرانية ضمن النظام الحضري لإقليم الولاية عدم انطباق هرم الأحجام المنتظم خلال جميع الفترات الزمنية المدروسة، حيث كانت أغلب المراكز العمرانية تعرف فائض أو زيادة في عدد السكان الحقيقي وابتعاده عن الحجم النظري المفترض باستثناء القليل منها الذي اقترب نوعا ما إلى الحجم النظري المتزن، وهو ما يفسر استمرار حالة اللاتوازن في الشبكة الحضرية بسبب عدم اعتماد التدابير اللازمة للتقليص من حدة الاختلال.

وعليه فإن ما عرفته الشبكة الحضرية من تباين وفقدان التوازن بين المراكز العمرانية لإقليمها بفعل التركز السكاني واتجاهاته العشوائية سبب فقدان التراتب الحضري لها وابتعادها عن التوزيع الأمثل للسكان، ازداد حدة جراء التباين التنموي بين المراكز العمرانية، حيث انتهجت الدولة إستراتيجية تنموية لم تأخذ الأبعاد المكانية في نشر التنمية بطريقة تسمح بتوزيع السكان أو بالأحرى الأيدي العاملة لتخفيف الهجرة الريفية نحو مناطق الاستقطاب التي تحضى بمقومات الاستثمار دون الأخرى التي تفتقد إلى أدنى بوادر تجعل منها مناطق استثمارية تجذب العمالة وبالتالي استقرار السكان بها، وقد بدا ذلك واضحا من خلال تحليل وقياس التباين التنموي بولاية بسكرة وأظهرت النتائج وجود تباينات ذات دلالات إحصائية مست التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء تحكمت فيها ظروف طبيعية ظاهرة للعيان وأخرى خفية بشرية بفعل نقص المعرفة العلمية والوعي بأهمية الأبعاد المكانية في رسم خطط تنموية شاملة تحقق التوازن بين مكونات الشبكة الحضرية للأقاليم.

تمخض عن التحليل ثلاث فئات تنموية (أولى، ثانية، ثالثة) اختلفت فيما بينها ترتيبيا على أساس مقاييس مؤشرات التنمية الخاصة برتبة، درجة وحالة التنمية أين برزت مراكز عمرانية في الفئة التنموية الأولى حافظت على موقعها الفئوي في قياس جميع المؤشرات، وأخرى ضمن الفئة التنموية الثالثة

كذلك بينما المراكز العمرانية ذات الفئة التنموية الثانية تأرجحت بين الأولى تارة والثالثة تارة والعكس، وعليه فإن هذا التباين أثر على اتجاهات التمركز السكاني بإقليم الدراسة وهو ما أثبتته نتائج اختبار القيمة المعنوية لـ: (Kruskal wallis)، كل هذا يعكس حالة اللاتوازن الموجود بين مجموع المراكز العمرانية المكونة للشبكة الحضرية للولاية، فهناك مراكز عمرانية حققت معدلات تنموية مرتفعة وأخرى منخفضة ومنه ظهر التباين التنموي كظاهرة أعاقت جهود التنمية الشاملة بفعل تمركز مظاهر التنمية في أماكن (مراكز عمرانية معينة) بينما تقع الأخرى في دائرة الضعف التنموي.

من خلال نتائج الدراسة لاحظنا أن الاستقطاب السكاني الذي عرفته بعض مدن الولاية خاصة منها عاصمة الولاية مدينة (بسكرة) هي الظاهرة التي لمسناها في توزيع السكان على مجمل المدن، حيث كان هذا التمركز على حساب التوازن في الشبكة الحضرية مما سبب تباين واضح بين المراكز العمرانية في معدلات النمو السكاني، وهنا نشير إلى أن هناك مراكز عمرانية يمكن أن نصنفها كمراكز مستقطبة للسكان منها (بسكرة، أولاد جلال، طولقة، سيدي خالد، سيدي عقبة) بفعل جذبها للمهاجرين واكتسابها لمجموعة من الأنشطة والخدمات التجارية تنفرد بها عن باقي المراكز الأخرى، في المقابل هناك مراكز أخرى طاردة للسكان مثل (رأس الميعاد، البسباس، الشعيبة)، ومرد ذلك إلى الضعف الشديد والتدني في مستوى الخدمات التي تعرفه هذه البلديات من الخدمات والأنشطة، ومحدودية وجود فرص العمل التي بدورها تقلل من فرضية هجرة السكان إليها، وهنا ننوه إلى فكرة أن التباين في معدلات النمو والزيادة في التمركز السكاني مكانيا هو الذي بصم على إقليم ولاية بسكرة في الآونة الأخيرة وهو ما يحتم على متخذي القرار توجيه عملية التوزيع السكاني والتنموي، وإبعاده عن العشوائية المطلقة، والحد من استمراريته، فمثل هذه الظاهرة ستؤدي لا محالة إلى تعميق الفجوات الاقتصادية، والاجتماعية والعمرانية على المدى البعيد، ومنه وجب اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لاختيار الإستراتيجية التي من شأنها أن تعيد توزيع الثقل السكاني على مستوى إقليم الولاية وخلق التوازن في الشبكة الحضرية، وهي حقيقة لا تتحقق إلا من خلال بعث مبادرات تشجع على تخصيص استثمارات تنموية شاملة في جميع مناطق الولاية دون تضيق مجالها ضمن مدينة واحدة أو تفضيل بلديات عن بديات أخرى ليستفيد الجميع بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية ومنه إعادة توزيع السكان مكانيا بشكل يحقق نوع من التوازن في الشبكة الحضرية بفعل الشمولية في توزيع التنمية وعليه فإننا توصلنا إلى النتائج التالية:

- التمركز المكاني لنشاط السكان، وهو ما سجل من خلال تأثير السياسات التنموية بفعل مظاهر التركز المتواصلة للاستثمارات وتوطين البرامج التنموية، وما ألحقته من تغير غير مستقر للتوزيع السكاني عبر المراكز العمرانية وهو ما بينته العلاقة الإرتباطية الواقعة بين مراكز الثقل السكاني

لها ومراكز تمركز الأنشطة والخدمات والصناعة جعلت منها مواقع استقطاب خلاف الأخرى الطاردة وفق علاقة طردية بين مستوى التركز الحضري ومؤشرات التنمية.

- ثنائية الاقتصاد المكاني بظهور ثنائية بارزة مرتبطة بوجود مراكز عمرانية رئيسية محدودة التنمية كان لها صفة تسيير مجريات التنمية وتطويرها واكتسابها لوفورات استثمارية كوفورات الموقع حققت من خلالها هذه المراكز العمرانية أفضلية استقطاب كل أشكال الاستثمارات التنموية مقارنة مع باقي البلديات التي لا تمتلك مثل هذه المقومات.
- أساليب نشر التنمية من خلال نشر الأنشطة والمشاريع الاستهلاكية والإنتاجية على مراكز عمرانية معينة دون أخرى، حيث تتمتع بعض المراكز بالاستفادة من حصص استثمارية للمشاريع التنموية بسبب حالة التمركز السكاني فيها.
- غياب التراتب في الشبكة الحضرية لولاية بسكرة الذي يبنى على أساس العلاقات المتبادلة والمتفاعلة بين المراكز العمرانية لتخدم الطرفين المستقطب والمستقطب منه، واستمرار هيمنة وسيطرة عاصمة الولاية (بسكرة) كمدينة أولى في النظام الحضري شجع عملية بقاء النمط المكاني المحدود لتوطين مقومات التنمية مما أثر سلبا على نشر العدالة في توزيع الأنشطة، والخدمات لتحقيق التوزيع في التوزيع المكاني للسكان ومنه التوازن في الشبكة الحضرية للولاية.
- بصم على النظام الحضري لإقليم مدينة بسكرة ظهور المدينة المهيمنة أو المسيطرة وهو ما أظهرته نتائج القياسات قانون "كريستالر" الذي فاق قيمة الواحد صحيح، وعدم توافق النتائج المحصل عليها مع ما طرحه قانون "مارك جيفرسون"، بسبب الهجرة الوافدة إلى مدينة بسكرة بفعل سياسة التفضيل المنتهجة واحتوائها على المرافق والبنى التحتية المشجعة على الهجرة الوافدة إليها لما تلبيه من فرص للعمل وغيرها من الخدمات، حيث أن إقليم ولاية بسكرة تتكون من مركز عمراني واحدة رئيسي (بسكرة) تستحوذ على أكبر عدد من السكان سجل نسب 31%، 28.5%، 28.16% خلال فترات الدراسة، وما يليها هي مراكز عمرانية أقل في الحجم تظهر بينها مراكز في طريق الصعود مثل أولاد جلال، طولقة.
- النمو الحضري بولاية بسكرة لا يأخذ الشكل المنتظم، حيث أنه يقوم على حساب المراكز العمرانية الصغيرة الريفية بحكم التباين في التنمية وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة، من هذا نستطيع القول أن الشبكة الحضرية بالتوزيع الحالي الذي تأخذه أحجام المراكز العمرانية لا يُمكننا من تحقيق تنمية متوازنة، حيث نشهد تراجع كبير في عدد المراكز العمرانية للفئة الحجمية الأقل من (5000) نسمة إلى درجة غيابها وهي إشارة إلى وجود هرم لشبكة حضرية من دون قاعدة إرتكازية تبين محدودية المراكز العمرانية الصغيرة في نشر التنمية عبر إقليم الولاية.

- اختلال في شبكة المنظومة الحضرية لولاية بسكرة وهو ما اتضح من خلال قانون الأنتروبي حيث سجلنا اختلالا تراوح من 17% إلى 20%، وبقاء المدن الصغيرة تتميز بالانخفاض في عدد السكان رغم المبادرات التي طرحتها السياسة الوطنية للرفع من مستوى هذه الأخيرة.

كل هذا يستدعي من متخذي القرار تبني سياسات تنموية شاملة بين المراكز العمرانية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المكانية وتخصيص استثمارات حسب الإمكانيات والموارد المتاحة تحقق العدالة في توزيع وفرص العمل لإحداث التوازن السكاني والتنموي ومنه الاقتراب من التوازن في الشبكة الحضرية.

التوصيات وآفاق الدراسة:

لكي يتسنى لنا القضاء على الاختلالات الموجودة في النظام الحضري نقترح الآتي:

- الرفع من مستوى المدن الصغيرة وتطويرها بواسطة استغلال الإمكانات والموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة من التنوع الموجود بها، وبعث مسار الاستثمار بها للحد من الهجرة وتثبيت السكان بها.
- التأكيد على أهمية التنمية الريفية كإستراتيجية توجه عملية النمو الحضري وتضبط مساره بطريقة سليمة من خلال توزيع عادل وفعال للأراضي الزراعية وتثمينها.
- تفعيل التشريعات القانونية المتعلقة بالتخطيط والعمران من خلال إعادة الحقيبة الوزارية التي تعنى بالتخطيط ودعهما بلجان تسعى إلى وضع استراتيجيات تحد من الاختلالات الموجودة في النظم الحضرية عن طريق تحليل البيانات التنموية الموجودة بين المراكز العمرانية.
- تشجيع وسائل ودعائم الاستثمار الداخلية والخارجية والحث على ضرورة إحداث تنمية حضرية فعالة داخل الأوساط وفق شمولية في الدراسة والمتابعة.
- الرفع من رتب المراكز العمرانية الصغيرة بالفئات الحجمية وتبني استراتيجيات تنموية تعتمد على الموارد الطبيعية المتاحة في كل منطقة لاستقطاب السكان وجعلها قواعد إرتكازية لنشر التنمية، وبعث مسار الاستثمار بها للحد من الهجرة وتثبيت السكان بها.
- الحد من الزيادة المستمرة في الفئة الحجمية من (10000-20000) نسمة على حساب الفئة الحجمية من (5000-10000) وأقل من (5000) نسمة من خلال إعادة توزيع السكان مكانيا لإحداث التوازن البنية الهرمية لنظامها.
- الحد من تزايد الهيمنة الحضرية للمركز العمراني الرئيسي (بسكرة) من خلال انتهاج استراتيجيات تنموية تقوم بنشر التنمية بعدالة عبر أنحاء إقليم الولاية.
- إعادة النظر في الأساليب التخطيطية المتبعة والاعتماد على أسلوب التخطيط الإقليمي والاستفادة من محاور التنمية كأسلوب يقوم بنشر التنمية بدلا من تركيزها على مستوى إقليميي.

– ضرورة النظر إلى مجموع المراكز العمرانية للولاية كنسق متكامل يقوم على مبدأ التكامل الوظيفي من خلال التفاعل وإجراء دراسات تحليلية تكشف طبيعة التفاعل الحاصل ووضع حلول على مستوى مكاني أكبر من المحلي كآلية لتحقيق التكامل وعدم الاكتفاء على كل تجمع عمراني منفصل بحد ذاته

❖ **نموذج مقترح لإعادة التوازن في الشبكة الحضرية بولاية بسكرة:** من خلال الشكل يتضح لنا النموذج المقترح في شكل نسق يتميز بالديناميكية، والسبب وجود تفاعل بين عناصره الثلاثة (المدخلات، العمليات والمخرجات)، وكل ذلك داخل حدود النسق والبيئة المحيطة، فهو نظام مفتوح على البيئة به مخرجات أنتجت حاجات جديدة زودت بها النسق متأثرة بالبيئة الموجودة.

الشكل: يوضح لنا تطبيق المقاربة النسقية على توازن الشبكة الحضرية.

المصدر: (الباحث، 2017)

ولتنفيذ ذلك نقترح مراحل لعملية التنمية تساعد متخذي القرار التخطيطي، ففي المرحلة الأولى نتبع إستراتيجية التركيز من خلال اختيار المراكز العمرانية التي تحوي موارد طبيعية، فيتم استثمارها بطريقة سريعة وتحقق لنا عوائد غير مكلفة، بعدها نتبع إستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة (أقطاب النمو) نشكل من خلالها مراكز عمرانية تعمل كأقطاب نمو تنمي المراكز المحيطة بها وما يقع تحت مجال نفوذها بعدها نتبنى إستراتيجية الانتشار لننمي ما تبقى من المراكز العمرانية على أساس ما تَكَون لدينا من مصادر اقتصادية من المراكز التي تم تنميتها وتحصلنا على عوائد ننمي بها باقي المراكز العمرانية.

وفي الأخير فإن هذه الدراسة عبارة عن مساهمة تبحث في دراسة الأنظمة الحضرية وطرق توازنها باعتبارها أحد المواضيع المهمة التي تفتح آفاق بحثية جديدة في مجال تنظيم المجال واستنباط نماذج تحليلية جديدة في بحوث مشابهة.

المراجع بالعربية:

- **إبـراهيم.ن-أ،** (2012). النمـو الحضـري فـي مركـز جبـل خليـل (الاتجاهـات ،الأنمـاط ،والأسـباب ،والآثار):(مـدن الخليـل، حلحـول ،ودورا) كحالـة دراسية.ماجسـتير فـي الجغرافيا.كلية الدراسات العليا في جامعة بنزرت.فلسطين.ص 22.
- **الإبراهيمـي.ب،** (1997). آثـار البشـير الإبراهيمـي (1952-1954).جمـع وتوثيـق أحمـد طالب الإبراهيمي.دار العرب الإسلامي .الجزء (4).بيروت.لبنان.ص 352-353.
- **الإبراهيمي.ط،** (2003). (نظرة في مشهد وصفي خلدوني لزاب بسكرة).الجمعية الخلدونية للأبحاث والدراسات التاريخية لولاية بسكرة.العدد (2).بسكرة. الجزائر.ص 30.
- **ابن خلدون.ع-ح،** (1965). كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربـر ومـن عاصـرهم مـن ذوي السـلطان الأكبر.الجـزء (6).دار العلـم للنشر.بيروت.لبنان.ص 91.
- **أبن منظور،** (1995). لسان العرب.دار صادر.المجلد (3).بيروت.لبنان.ص 319.
- **أبن منظور،** (2003). لسان العرب.دار الصفاء.الطبعة الأولى.بيروت.لبنان.
- **أبو الفتوح.ح،** (1997). التجمعات ذات القيمة الحضارية بالمدن العملاقة بالدول النامية صـياغة وتقيـيم سياسـات التنميـة مـع ذكـر خـاص للقـاهرة التاريخية.رسـالة دكتوراه.كليـة الهندسة.جامعة القاهرة.
- **أبوعيانـــة.ف-م،** (1993). جغرافيـة السـكان أسـس وتطبيقـات.دار المعرفة.الطبعـة الرابعة.الإسكندرية.جمهورية مصر العربية.ص 41.
- **أبورمـان.م-ع والعـاني.م-ج،** (2005). نظريـات وأسـاليب التخطـيط الإقليمـي.دار الصـفاء للنشر والتوزيع بعمان. الطبعة الأولى.الأردن.ص 18-24.
- **أحمد-ع وإسلام-غ،** (2018). نموذج استرشادي مقترح لتحقيق التنمية الإقليمية للمساعدة فـي الخـروج من الـوادي الضـيق بمصـر، مجلـة العلـوم الهندسـية، المجلد رقم (46)، العـدد (01)، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ص 46-72.
- **الإدريسـي.ش،** (1957). نص:هنـري بيـرس. وصـف إفريقيـا الشـمالية والصـحراوية (نزهـة المشتاق في اختراق الآفاق).مكتبة معهد الدروس العليا الإسلامية.الجزائر.ص 65.

- **أسماء.ع–م،** (2004). محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الإقليمية. رسالة ماجستير غير منشورة.كلية الهندسة.جامعة القاهرة.جمهورية مصر العربية.ص 13.
- **إسماعيل.ع.** (1983). الصحراء الكبرى وشواطئها.المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر.ص 143.
- **أشرف.ب–س،** (2015). محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995–2013).رسالة ماجستير في الاقتصاد.كلية التجارة.الجامعة الإسلامية.غزة.فلسطين.ص 31.
- **براقدي.س،** (2008). أثر التنمية على المدن.المؤتمر الإقليمي حول المبادرات والإبداع التنموي في المدن العربية.عمان. البتراء العقبة.المملكة الأردنية.
- **بلقاسم.د،** (2014). طرق وتقنيات البحث العلمي.محضرة (مفاهيم أساسية). المستوى الأول جذع مشترك.جامعة قاصدي مرباح.ورقلة.الجزائر.
- **بودفيل.ج،** (2000). الحيز وأقطاب النمو.ترجمة كامل البشير الكناني.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .بغداد.ص 46.
- **التابعي.ك،** (1993). تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية.دار المعارف.القاهرة.جمهورية مصر العربية.ص 23.
- **توفيق.ع وصفاء.ع ،** (2011). قياس وتحليل التفاوت الإقليمي بين محافظات العراق باستخدام بيانات عام 2007.مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية.كلية الإدارة والاقتصاد.قسم الاقتصاد.جامعة كربلاء.العراق.ص 127–174.
- **الجابري.ن–ي،** (2005). تحليل النظام الحضري بمكة المكرمة الإدارية – دراسة في جغرافية العمران.دكتوراه قسم الجغرافيا.جامعة أم القرى.مكة المكرمة.
- **الجار الله.أ وآخرون،** (2014).أطلس رقمي لمزايا المناطق الإدارية النسبية في المملكة العربية السعودية.كلية العمارة والتخطيط.قسم التخطيط الحضري والإقليمي.جامعة الدمام.المملكة العربية السعودية.ص 8.
- **جاكلين.ب،** (1989). الجغرافيا الحضرية.ترجمة عبد القادر حليمي.opu.الجزائر.

- **الجبـوري.ح–ع،** (2011).التحليـل المكـاني للتركـز السـكاني وطـرق قياسـه فـي محافظـة القادسـية للمـدة (1987–2008).مجلـة القادسـية للعلـوم الإنسـانية.كلية الآداب.جامعـة القادسية.المجلد (14).العدد (3).ص 181–194.
- **الجخيـدب.ب،** (2007). أحجـام عواصـم دول مجلس التعـاون الخليجـي دراسـة فـي نظريـة الرتبة والحجم.محكم منشور في مجلة التعاون.عدد (63). ص 4.
- **الجخيدب.ب،** (2007). خصائص الاستقطاب لمراكز النمو العمراني بمنطقة عسير.محكم منشور في مجلة الإنسانيات بدمنهور.العدد(25).جمهورية مصر العربية.ص 8.
- **حبـه.ع–م،** تذكرة أولى الألباب بملخص تاريخ بسكرة والزاب.مخطوط موجود بمكتبة عبد الحليم الصيد.بسكرة.ص 2.
- **حسـام الـدين.س– م،** (2008) دور البعد المكاني فـي تخطـيط برامج ومشروعات التنميـة المحلية الريفية.رسالة ماجستير في التخطيط الإقليمي.كلية التخطيط العمراني والإقليمي.قسم التنمية الإقليمية.جامعة القاهرة.جمهورية مصر العربية.ص 06.
- **الحســـيني.س،** (1979). تنميـــة العـــالم الثالـــث بـــين المركزيـــة الحضـــرية والتـــوازن الإقليمي.حوليـات كليـة الإنسـانيات والعلـوم الاجتماعية.العـدد الثـاني عشـر. جامعـة قطر.قطر.ص 63–97.
- **الحكيم.ع–س،** (1988). أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى في مصر.ندوة التوسيع الحضري.معهد التخطيط القومي.مؤسسة فريد ريتش إيبرت القاهرة.جمهورية مصر العربية.ص 05.
- **حمدان.ج،** (1988).جغرافية المدن.مكتبة عالم الكتب. القاهرة. جمهورية مصر العربية.ص 348–351.
- **الخيـر.ص،** (2000). التنميـة والتخطـيط الإقليمـي.وزارة الثقافـة السورية.دمشق.سـوريا.ص 14.
- **الـدجاني.د وعابـدين.ي،** (2009). اتجاهـات التركـز الحضـري فـي الجمهوريـة العربيـة السـورية.مجلة جامعـة دمشـق للعلـوم الهندسـية.المجلد (25). العـدد (2).كليـة الهندسـة المعمارية. قسم التخطيط والبيئة.جامعة دمشق.الجمهورية العربية السورية.ص 519–539.

- **الدريدي.د-ح،** (2004). كتاب الأهرام الاقتصادي. المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر. مستقبل التخطيط العمراني الحضري. الفصل الخامس.العدد (197). جمهورية مصر العربية.ص 81-86
- **رانية.ج-ق وكايد.أ،** (2014). تحليل أنماط التوزيع المكاني للمدن الأردنية باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية.دراسات مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.عمادة البحث العلمي وضمان الجودة. المجلد (41).العدد (2).الجامعة الأردنية.الأردن.ص 534-535.
- **رائد.أ-ص،** (2008). محاضرات في جغرافية العمران.كلية الآداب.قسم الجغرافيا.الجامعة الإسلامية.غزة.فلسطين.ص 1-37.
- **ربحي.م-ع وعثمان.م-غ،** (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق.دار الصفاء للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.عمان.الأردن.ص 59.
- **رجاء.و-د،** (2000). البحث العلمي:أساسياته وممارساته العلمية. الطبعة الأولى.دار الفكر.دمشق.سوريا.ص 270-286.
- **رجراج.م وحداد.م،** (2014). التجديد الريفي وآثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف.مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة.ص 793.
- **رشا.ج-م وفؤاد.ع-م،** (2016). التراتب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة بابل للمدة 1998-2015.مجلة كلية التربية للبنات.جامعة الكوفة.العراق.ص 95-112.
- **رولا.أ-م،** (2010). التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية المستدامة.مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية.المجلد (26).العدد الأول.دمشق.سورية.ص 275.
- **الزبيدي.م-ج-إ،** (2009). آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق.مجلة ديالي.المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي.العدد(40). العراق.ص 600
- **الزبيدي.م-ج-إ،** (2012).التنمية المكانية بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الوظيفية.مجلة المخطط والتنمية.معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا.العدد (26).العراق.ص 109.

- **ساطع عباس.س وعبد القادر.د،** (2012). ديناميكية النمو الحضري في العراق.مجلة المخطط والتنمية.العدد (26).المعهد العالي للتخطيط الحضري الإقليمي.العراق.ص241.
- **ستي عباس.س،** (2013). دور النمو التقني للأقطاب في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للمدن (مدينة البصرة نموذجا).مجلة الهندسة والتكنولوجيا.المجلد (31).الجزء (A).العدد (5).العراق.
- **سحر.س، (2003).** المنهج النظري للنسق الحضري المصري في ظل التغيرات العالمية المحلية. رسالة ماجستير.كلية التخطيط الإقليمي والعمراني. قسم التنمية الإقليمية. جامعة القاهرة. مصر.
- **سرحال.ع،** (2000). استيعاب السياسات القطاعية.مقال إشكالية مقدمة لإدارة البرنامج في مجلس الإنماء والإعمار.بيروت.لبنان.ص 1-7.
- **سعد الشديدي.ح-أ،** (2012). التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة وآليات موجهة. مجلة المخطط والتنمية. معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا.العدد (26). جامعة بغداد.العراق. ص 219.
- **السعدي.م_ص،** (1989). التخطيط الإقليمي نظرية – توجيه – تطبيق.بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع.جامعة بغداد. العراق.ص 1833.
- **سلوى.ت-ر،** (1995). تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية.ماجستير في التخطيط الإقليمي.كلية التخطيط الإقليمي والعمراني.جامعة القاهرة.جمهورية مصر العربية.ص 29.
- **سليمان.أ،** (2014). مفهوم النسق في الفلسفة (النسق: الإشكاليات والخصائص).مجلة جامعة دمشق.المجلد (30).العدد (3+4).سوريا.ص 367-400.
- **السمالوطي.ن،** (1991). علم اجتماع التنمية:دراسة في اجتماعيات العالم الثالث.دار النهضة.بيروت.لبنان.ص 53.
- **سنوسي.س،** (2006). التصحر في الزيبان وانعكاساته على التهيئة-ولاية بسكرة.مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في التهيئة الإقليمية.كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية.قسم التهيئة العمرانية.جامعة منتوري قسنطينة.الجزائر.

- **سوســـن.ع**، (1989). دراســات فــي التنميــة المحليــة الحضــرية والريفيــة المســتحدثة الصحراوية.المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.القاهرة.جمهورية مصر العربية.ص 10.
- **ســـــويدان.م-ع**،(2015). مــدخل إلـــى التوزيـــع المتـــوازن للســـكان فـــي مصـــر (بـين الحضـر والريف).المجلـة العالميـة للتخطـيط العمرانـي والتنميـة المسـتدامة.المجلد (2).العدد (2).ص 6.
- **السـيد البشـري.م-أ وعبـد العظـيم.ع-أ**، (2016). دراسـات وأبحـاث جغرافية.مدونـة تهـتم بجميع فروع الجغرافيا الطبيعية والبشرية.
- **السـيد البشـري.م-أ**، (2013). التحضـر والبعـد المكـاني للتنمية.مجلـة كليـة التربية.العـدد السابع.جامعة الخرطوم.السودان. ص 121.
- **شـــازادا.ج-ج**، (2008). نظـام المسـتقرات الحضـرية فـي إقلـيم كردسـتان العراق.المجلـة الأكاديميـــة (المخطـــط والتنميـــة). العـــدد (19).المعهـــد العـــالي للتخطـــيط الحضـــري والإقليمي.جامعة بغداد.العراق.ص 85-112.
- **الشواورة.ع-س**، (2012). التخطيط العمراني الريفي والحضري.دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.الطبعة الأولى. عمان. الأردن.
- **الصادق.م-ت**، (1986). التنمية في دول مجلس التعاون.عالم المعرفة.الكويت.ص 43.
- **صـــيد.ع-ح**، (2000). أبحـــاث فـــي تـــاريخ زيبـــان بســـكرة.الطبعة (1).مطبعـــة وادي سوف.الجزائر.ص 6.
- **الضـبع.ع**، (2003).علـم الاجتمـاع الحضـري. الطبعـة الأولـى. دار الوفـاء لـدنيا الطباعـة والنشر بالإسكندرية.جمهورية مصر العربية. ص 33.
- **ضياء.ر-م**، (2009).أساليب تخطيطية في تحليل الهيكل المكاني لمحافظة واسط (دراسة إقليمية).مجلـة واسـط للعلـوم الإنسـانية.المجلد (5).العـدد (12).جامعـة واسـط.العراق.ص 197-224.
- **طعميـــــة.أ-م**، (2012). التـــوازن الحضـــري الريفي.رســـالة دكتـــوراه فـــي الهندســـة المعماريـة.تخطيط عمراني.كليـة الهندسة.قسـم التخطـيط والتصـميم العمراني.جامعـة عـين شمس.جمهورية مصر العربية.ص 30.

- **عبد العال.أ،** (1992). المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر.مجلة الآداب والعلوم الإنسانية.المجلد (10).جامعة المنيا.جمهورية مصر العربية.ص 85-86.
- .هيمنة المدن المصرية.دراسات في جغرافية المدن.المجلة العلمية.كلية الآداب.جامعة المنيا.ص3.
- **عبد الله محمد.ف و رفلة .ي،** (2015). مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدينة النجف، مجلة البحوث الجغرافية. العدد (21).كلية التربية للبنات. جامعة الكوفة.العراق.
- **عبد المقصود.ع-ف،** (1989).المدن الثانوية كمحدد وأساس لصناعة خطة قومية حضرية في مصر. رسالة دكتوراه الفلسفة في تخطيط المدن. كلية الهندسة المعمارية. جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية.
- **عبد المقصود.ع-ف،** (2002). اتجاهات الاستقطاب العكسي في مصر في القرن الجديد.النشرية العلمية لبحوث العمران.كلية التخطيط العمراني.جامعة المنوفية.العدد(2). جمهورية مصر العربية.ص 3.
- **عبد المنعم.ش،** (1981). مجتمع المدية الاجتماع الحضري.دار النهضة للطباعة والنشر.بيروت. لبنان.
- **علام.أ-خ وآخرون،** (1995). التخطيط الإقليمي.مكتبة الأنجلو مصرية.الطبعة الأولى.جمهورية مصر العربية.ص 312-316.
- **علي إبراهيم.ع، (1999).** الأساليب الإحصائية والجغرافيا. دار المعرفة الجامعية. جامعة الإسكندرية. جمهورية مصر العربية.ص 140-144.
- **العمار.ع - ك،** (2009). مساهمة نظرية-تحليلية في تسيير آليات العلاقات الاقتصادية المكانية. مجلة آداب الكوفة.المعهد العالي للتخطيط الحضري الإقليمي. المجلد (1).العدد (4). العراق .ص 141-162.
- **عياصرة.ث،** (2014). الملامح الجغرافية للنظام الحضري في الأردن.مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد (41).العدد(2).ص 417.

- **العيكلـي.ع،** (2009). التركيـب الاقتصـادي للسـكان فـي مملكـة البحـرين بموجـب تعـداد 2001.مجلـــة البحـــوث الجغرافية.المجلـــد (1).العـــدد (11).كليـــة الآداب.جامعـــة البصرة.العراق.ص 283-236.
- **العيـــوني.ن وآخـــرون،** (2011). كتـــاب الجغرافيـــا. وزارة التربيـــة.المركز الـــوطني البيداغوجي.الجمهورية التونسية.
- **غنيم.ع،** (1993). دراسات في جغرافية العمران والتخطيط البيئي لدولة الإمارات العربية المتحـدة.دار القـراءة للجميـع للنشـر والتوزيع.الطبعـة الأولى.دبي.دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة.ص 63.
- **غنيم.م-ع وأبو زنط.م،** (2010). الفوارق التنموية المكانية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظـيم للمـدن والقرى فـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية حالـة دراسـة.مجلة دراسـات العلـوم الإنسانية والاجتماعية.المجلد (37). العدد (3).ص 525-535.
- **فرحـي.ع،** (2002). العمـران المسـتقبلي والبعـد الإنسـاني.مجلة CORRIER DU SAVOIR.العدد (02).جامعة محمد خيضر .بسكرة .الجزائر.ص 95-101.
- **الفيروز.أ،** (1996). القاموس المحيط.دار صادر.الطبعة (5).بيروت.لبنان.ص 122.
- **القبـــاني.هـ-ف،** (2007). المدينـــة التعريـــف والمفهـــوم والخصـــائص دراســـة التجمعـــات الحضـرية فـي سـوريا. جامعـة دمشـق.كلية الهندسـة المعمارية.قسـم التخطـيط العمرانـي والبيئة.دمشق.سوريا.
- **الكنـاني.ك،** (2008). الموقـع الصـناعي وسياسـات التنميـة المكانيـة. دار الصـفاء للنشـر والتوزيع.الطبعة الأولى.عمان. الأردن.ص 27.
- **لـدرع.ط،** (2013). الاتجاهـات الحديثـة فـي نظريـة التخطـيط العمرانـي: مـن عموميـات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع. مجلة بريد المعرفة.العدد (16).جامعة محمد خيضر .بسكرة .الجزائر.ص 107-124.
- **لطيـــف.هـ-ك،** (2013). مؤشـرات التمركـز (Measures Concentration) لسـكان محافظـــة المثنى.مجلـــة الأســـتاذ. المجلـــد الأول. العـــدد (204).كليـــة التربية.قســـم الجغرافية.جامعة واسط. العراق.ص 413-446.

- **لطـرش.س، (2011)**. مورفولوجيـة المدينـة دراسـة تـأثير النمـو السـكاني– دراسـة ميدانيـة بمدينـة سطيف. مذكرة ماجستير فـي الديموغرافيا الحضـرية. قسم العلوم الاجتماعيـة. كليـة العلوم الاجتماعية والإنسانية.جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.
- **لطيفة.ص–م**، (1991).نموذج مقترح لتطوير تدريس مقرر أسس المناهج وتنظيماتها في ضوء أسلوب النظم (دراسة تجريبية على طالبات جامعة أم القرى في مكة المكرمة).رسالة دكتوراه.كليـة التربية.قسـم المنـاهج وطـرق التـدريس. جامعـة أم القرى.المملكـة العربيـة السعودية.ص 65–87.
- **محمـود.ع–م**، (2011). التبـاين التنمـوي المكـاني فـي الأردن.المجلـة الأردنيـة للعلـوم الاجتماعية.المجلـد (4).العـدد (2).عمـادة البحـث العلمي.الجامعـة الأردنيـة.الأردن.ص 180–202.
- **محمـد جـواد.ع–ش**، (2010).التنمية الإقليمية " مفهومها وأهدافها وإستراتيجياتها"، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد (02)، جامعة بابل، العراق، ص 234–246.
- **محو جميل، س وقادر عزيز، أ**، (2017). التحليل المكاني للنمو الحضري غير المتوازن في محافظة أربيل، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد رقم12(العدد 1).العراق
- **معتـوق.أ**، (2009). بيانـات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية (دراسة حالة الأقاليم السورية).ماجستير في الهندسة المعمارية.كلية الهندسة المعمارية.قسم التخطيط والبيئة.جامعة دمشق.سوريا.ص 105.
- **معلـم.ص–د**، (2011). المـوارد المائيـة واسـتعمالاتها بـدائرة طولقـة (ولايـة بسـكرة).مذكرة ماجستير في تهيئة الأوساط الفيزيائية (المياه والتهيئة).كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية.قسم التهيئة العمرانية.جامعة منتوري.قسنطينة.الجزائر.ص 86.
- **مهـا.س–ك**، (2001). منهج لتأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني.رسالة دكتوراه في التخطيط الإقليمي.كلية الهندسة.قسم الهندسة المعمارية.جامعة طنطا.جمهورية مصر العربية.

- **ميشيل.د،** (1980).معجم علم الاجتماع.ترجمة الحسن إحسان محمد. دار الرشيد للنشر. بغداد.العراق.ص 18.
- **نجا.ع-أ،** (2002). النمو العمراني للمدن المصرية وتأثيره على المناطق الأثرية.دكتوراه في الفلسفة في الهندسة المعمارية.كلية الهندسة. قسم الهندسة المعمارية.جامعة طنطا.جمهورية مصر العربية.ص 5.
- **نظال.م-ب،** (2012). الهيمنة الحضرية للخرطوم الكبرى الأسباب والحلول.مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية.العدد الثاني. السودان.
- **نهاد.م-أ،** (2004). التطور العمراني للتجمعات الواقعة جنوب محافظة جنين واقتراح إقامة مركز خدمات مشترك.رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي.كلية الدراسات العليا.جامعة النجاح.نابلس.فلسطين.ص 46.
- **نيكلاس.ل،** (2010). مدخل إلى نظرية الأنساق.ترجمة يوسف فهمي حجازي.منشورات الجمل كولونيا (ألمانيا).بغداد.ص 213.
- **هبة.م-أ،** (2011). دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية في إطار مراحل التنمية الاقتصادية.ماجستير في التخطيط الإقليمي والعمراني.كلية التخطيط الإقليمي والعمراني.قسم التنمية الإقليمية.جامعة القاهرة.جمهورية مصر العربية.ص 5/20-5/21.
- **هوشيار.م،** (2006). تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري.كلية التخطيط والإدارة.جامعة البلقاء التطبيقية. دار الصفاء للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.عمان. الأردن.
- **هيلدبرت.إ،** (1994). الحيز الجغرافي.ترجمة محمد إسماعيل الشيخ.مطبوعات جامعة الكويت.الكويت.ص 124.
- **الوردي.خ وآخرون،** (2014). الاستخدامات السياحية للموارد المائية بالأقاليم الصحراوية (السياحة العلاجية في صحراء الجزائر) دراسة حالة بسكرة.المجلة الدولية البيئة والماء.المنظمة الأوروغربية للأبحاث البيئية والماء والصحراء.المجلد (3).العدد (2).مانشستر.بريطانيا.ص 142.
- **الوكيل.ش،** (2006). التخطيط العمراني مبادئ-أسس-تطبيقات.كلية الهندسة. الجزء الأول.جامعة عين شمس.جمهورية مصر العربية.

- **الوتار . ف والوتار. و ، (2008)** . الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدمة . المؤتمر الإقليمي حول المبادرات والإبداع التنموي في المدن العربية . عمان . البتراء . العقبة. المملكة الأردنية.
- **ياقوت.ح، (1979)**. معجم البلدان.الجلد (3).دار صادر.بيروت.لبنان.ص 123.

المراجع بالأجنبية:

- **Alden.J & Morgan.R**, (1974)"Regional Planning Comprehensive View". Great Britain. First Published by Leanard Hill Books. P5-9
- **Bertalanffy.L.V**, (1968).General Systems théorie.g.braziller. New York.
- **Bruno.d-O-C. et al**, (2011).Economia Regional Urbana(Teoriase Metodos Com enfase no Brasil).Instituto de Pesquisa Economica Aplicada-ipea.pp58-59.
- **Christallar.W** (1966). Central Placesin Sathern Germany trastated by.C.W.Baskin.Englwood Cliffs.N.J.Prentice Hall.Inc .
- **Clower.R.J**, (1966). Growth Without Development.Evanston.p84.
- **Cote.M,** (1982). Méthodologie d'approche. Revue Rhummel n° 02. Constantine.
- **Davies.W.K.D** ,(1967).Centrality and The Central Place Hierarchy Urban Studies. Volume(4). issue (1). Geography at University College, Swansea. p 61-79.
- **Fridman.J**, (1969).Régional Policy A case Study of Venzuela.M.I.T.p156.
- **Friedman.J**,(1978). "The Role of Cities in National Development" : Systems of Cities – Oxford University Press.New York .p 72.
- **Harvey.D,**(1969).Explanation in Geography. Edward Arnold.Landon.
- **Isard.W,** (1956). " Economic-Location and Space ". New York the technolgy press end John Wiely and Sons.N.Y.USA.p310.
- **Jagt.j,** (2009).Urban Networks: The Dutch way of territorial.The National Policy for Urban Networks in the Netheriands.Ministry of Housing Planning and the Environment.Katowice.p9.
- **Jean .P.R** ,(2002) .Integrated Transportation and Land Use Modeling .Washington.p 5.
- **Jones.E**, (1969), Towns and Gities .London.p 85.
- **Leo.J & Ved.P**, (1971). Urbanization and National Development. Uuited States of America, Sage Puplication. 1971. p228.
- **Lorenzo ,G** (2005). Bellu and Pado Liberati.Charting Income Inequality.FAO.Rome.Italy.pp 1-17.

- **Losch .**A, (1959). The Economies of Location .Yale University Press.Newhaven.
- **Meijers.E,** (2006).The naotion of complementarity urban networks: definition.value.measurement and development. Paper presented at the 10th UNECE conference on Urban and Regional Research.Bratislava.p1-7.
- **Polus.S,**(1982).The Urban Growth Patten for the per Euphrate Région of Iraq.PhD.The Submitted To The University of Sheffeld.
- **Slatnia.K & Farhi.A**, (2015). Le Decongestionnement Urrban et le Desquilibre Micro Regional. Cas de Biskra.Courrier de Savoir n°19.Université Mohamed Khider.Biskra.Algérie.pp.23-36.
- **Walliser.B**,(1977).Systémes et modéles.introduction critique a' l'analyse des systémes.Seuil.Paris.
- **Wen.T & Others**, (2013). Optimal City Hershey A Dynamic Programming Approach to Centra Place theory. Institutional Knowledge at Singapore Management University. Singapore Management University .p 1-38
- **Wiliamson.G,** (1975).(Regional Inequality and The Process of National Development) in. Fridman.J and Alonso.W Regional Policy.MT.Cambridge. p 169-180.

خرائط، تقارير ونشريات إحصائية:

- البطاقة المناخية لولاية بسكرة.
- الخريطة الهيدرولوجية لمنطقة بسكرة (50000/1)، وثيقة رقم 320، 1980.
- الخريطة الجيولوجية لمنطقة بسكرة.
- الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH)، 1992.
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة.
- محطة الأرصاد الجوية لولاية بسكرة.
- مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013.
- مديرية الأشغال العمومية لولاية بسكرة، 2012.
- مديرية السكن والتجهيزات العمومية، 2013.
- الخلايا الجوارية التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية، بسكرة،2013.
- الديوان الوطني للإحصاء(1989).
- الديوان الوطني للإحصاء(2008).

الملحق رقم (1): التوزيع الحجمي للمراكز العمرانية لولاية بسكرة 1998

الرتبة	معكوس الرتبة	المركز العمراني	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	مقدار الاختلال	Pi	Ln Pi	Pi Ln Pi
1	1	بسكـرة	178064	140838	37226	0.31	1.171	0.36
2	0.5	أولاد جلال	45622	70419	-24797	0.079	2.538	0.2
3	0.333	طولقـة	42316	46946	-4630	0.073	2.617	0.19
4	0.25	سيدي خالد	35277	35209	68	0.061	2.796	0.17
5	0.2	سيدي عقبة	26139	28168	-2029	0.045	3.101	0.14
6	0.167	الدوسن	21212	23473	-2261	0.037	3.296	0.12
7	0.143	زريبة الوادي	16379	20120	-3741	0.028	3.575	0.1
8	0.125	ليـوة	15960	17605	-1645	0.028	3.575	0.1
9	0.111	الغروس	12846	15649	-2803	0.022	3.816	0.09
10	0.1	الفيـض	12482	14084	-1602	0.022	3.816	0.08
11	0.091	جمـورة	11218	12803	-1585	0.019	3.963	0.08
12	0.083	برج بن عزوز	11043	11736	-693	0.019	3.96	0.08
13	0.077	بوشقرون	10800	10834	-34	0.019	3.963	0.07
14	0.071	عين الناقة	10054	10060	-6	0.017	4.074	0.07
15	0.067	فوغالة	9713	9389	324	0.017	4.074	0.07
16	0.063	القنطـرة	9430	8802	628	0.016	4.135	0.07
17	0.059	امشونش	9143	8285	858	0.016	4.135	0.07
18	0.056	لوطايـة	8787	7824	963	0.015	4.199	0.06
19	0.053	ليشانـة	8740	7413	1327	0.015	4.199	0.06
20	0.05	شتمـة	8677	7042	1635	0.015	4.199	0.06
21	0.048	الحاجب	8394	6707	1687	0.015	4.199	0.06
22	0.045	أوماش	8175	6402	1773	0.014	4.268	0.06
23	0.043	امزيرعة	7060	6123	937	0.012	4.422	0.05
24	0.042	البسباس	6481	5868	613	0.011	4.509	0.05
25	0.04	رأس الميعاد	6053	5634	419	0.011	4.509	0.05
26	0.038	اورلال	5820	5417	403	0.01	4.605	0.05
27	0.037	امليلـي	5151	5216	-65	0.009	4.71	0.04
28	0.036	برانيس	4976	5030	-54	0.009	4.71	0.04
29	0.034	الشعيبة	4675	4856	-181	0.008	4.828	0.04
30	0.033	الحـوش	4328	4695	-367	0.008	4.828	0.04
31	0.032	امخادمة	4317	4543	-226	0.007	4.961	0.04
32	0.031	عين زعطوط	4000	4401	-401	0.007	4.961	0.03
33	0.03	خ. سيدي ناجي	2526	4268	-1742	0.004	5.521	0.02
المجموع	**4.089**	/	**575858**	**575858**				2.82

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الديوان الوطني للإحصاء، 1998.

الملحق رقم (2): التوزيع الحجمي للمراكز العمرانية لولاية بسكرة 2008.

الرتبة	معكوس الرتبة	المركز العمراني	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	مقدار الاختلال	Pi	Ln Pi	Pi Ln Pi
1	1	بسكـرة	205608	176422	29186	0.285	1.255	0.36
2	0.5	أولاد جلال	63237	88211	-24974	0.088	2.43	0.21
3	0.333	طولقـة	55809	58807	-2998	0.077	2.536	0.2
4	0.25	سيدي خالد	43315	44106	-791	0.06	2.813	0.17
5	0.2	سيدي عقبة	33509	35284	-1775	0.046	3.079	0.14
6	0.167	الدوسن	26455	29404	-2949	0.037	3.296	0.12
7	0.143	زريبة الوادي	21541	25203	-3662	0.03	3.506	0.1
8	0.125	ليـوة	21416	22053	-637	0.03	3.506	0.1
9	0.111	رأس الميعاد	21278	19602	1676	0.029	3.54	0.1
10	0.1	الغروس	16408	17642	-1234	0.023	3.772	0.09
11	0.091	شتمـة	13699	16038	-2339	0.019	3.963	0.08
12	0.083	بوشقرون	13124	14702	-1578	0.018	4.02	0.07
13	0.077	برج بن عزوز	12702	13571	-869	0.018	4.017	0.07
14	0.071	الفيـض	12602	12602	0	0.017	4.074	0.07
15	0.067	جمـورة	12574	11761	813	0.017	4.074	0.07
16	0.063	فوغالة	12488	11026	1462	0.017	4.074	0.07
17	0.059	عين الناقة	12032	10378	1654	0.017	4.074	0.07
18	0.056	القنطـرة	11415	9801	1614	0.016	4.035	0.06
19	0.053	لوطايـة	11155	9285	1870	0.015	4.099	0.06
20	0.05	أوماش	10336	8821	1515	0.014	4.268	0.06
21	0.048	الحاجب	10126	8401	1725	0.014	4.268	0.06
22	0.045	امشونش	10107	8019	2088	0.014	4.268	0.06
23	0.043	ليشانـة	9852	7671	2181	0.014	4.268	0.06
24	0.042	الشعيبة	9280	7351	1929	0.013	4.342	0.06
25	0.04	البسباس	8392	7057	1335	0.012	4.422	0.05
26	0.038	امزيرعة	7601	6785	816	0.011	4.509	0.05
27	0.037	اورلال	7444	6534	910	0.01	4.605	0.05
28	0.036	امليلـي	6497	6301	196	0.009	4.71	0.04
29	0.034	امخادمة	5425	6084	-659	0.008	4.828	0.04
30	0.033	الحـوش	4923	5881	-958	0.007	4.961	0.03
31	0.032	برانيس	4273	5691	-1418	0.006	5.115	0.03
32	0.031	عين زعطوط	3693	5513	-1820	0.005	5.298	0.03
33	0.03	خ. سيدي ناجي	3040	5346	-2306	0.004	5.521	0.02
الجموع	4.089	/	721356	721356				2.86

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الديوان الوطني للإحصاء، 2008.

الملحق رقم (3): التوزيع الحجمي للمراكز العمرانية لولاية بسكرة 2015.

المرتبة	معكوس الرتبة	المركز العمراني	عدد السكان	الحجم النظري	حجم الاختلال	Pi	Ln Pi	Ln Pi Pi
1	1	بسكـرة	244773	212584	32189	0.2816	1.265	0.36
2	0.5	اولاد جلال	75282	106292	-31010	0.0866	2.441	0.21
3	0.333	طولقـة	66479	70861	-4382	0.0765	2.563	0.20
4	0.25	سيدي خالد	51567	53146	-1579	0.0593	2.83	0.17
5	0.2	سيدي عقبة	39892	42517	-2625	0.0459	3.079	0.14
6	0.167	الدوسن	31717	35431	-3714	0.0365	3.296	0.12
7	0.143	زريبة الوادي	26141	30369	-4228	0.0301	3.506	0.11
8	0.125	رأس الميعاد	26141	26573	-432	0.0301	3.54	0.11
9	0.111	ليـوة	25496	23620	6187	0.0293	3.54	0.10
10	0.1	الغروس	19533	21258	-1725	0.0225	3.816	0.09
11	0.091	شتمـة	16366	19326	-2960	0.0188	3.963	0.07
12	0.083	الشعيبة	15896	17715	-1819	0.0183	4.017	0.07
13	0.077	بوشقرون	15624	16353	-729	0.0180	4.017	0.07
14	0.071	الفيـض	15180	15185	-5	0.0175	4.074	0.07
15	0.067	برج بن عزوز	15122	14172	950	0.0174	4.074	0.07
16	0.063	جمـورة	14968	13287	1681	0.0172	4.074	0.07
17	0.059	فوغالة	14867	12505	2362	0.0171	4.074	0.07
18	0.056	عين الناقة	14324	11810	2514	0.0165	4.135	0.07
19	0.053	القنطـرة	13589	11189	2400	0.0156	4.135	0.06
20	0.05	لوطايـة	13297	10629	2668	0.0153	4.199	0.06
21	0.048	البسباس	12810	10123	2687	0.0147	4.199	0.06
22	0.045	أوماش	12472	9663	2809	0.0143	4.268	0.06
23	0.043	الحاجب	12056	9243	2813	0.0139	4.268	0.06
24	0.042	امشونش	12033	8858	3175	0.0138	4.268	0.06
25	0.04	ليشانـة	11740	8503	3237	0.0135	4.268	0.06
26	0.038	امزيرعة	9057	8176	881	0.0104	4.605	0.05
27	0.037	اورلال	8863	7873	990	0.0102	4.605	0.05
28	0.036	امليلـي	7734	7592	142	0.0089	4.71	0.04
29	0.034	امخادمة	6508	7330	-822	0.0075	4.961	0.04
30	0.033	الحـوش	6326	7086	-760	0.0073	4.961	0.04
31	0.032	برانيس	5251	6858	-1607	0.0060	5.115	0.03
32	0.031	عين زعطوط	4491	6643	-2152	0.0052	5.298	0.03
33	0.03	خ. سيدي ناجي	3620	6442	-2822	0.0042	5.521	0.02
المجموع	4.089		869215	869215				2.88

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

الملحق رقم (4):مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري ببسكرة عام 1998.

المركز العمراني	الرتبة	عدد السكان 1998	النسبة السكان من اللولاية %	النسب من المدينة الأولى %
بسكـرة	1	178064	30.92	
اولاد جلال	2	45622	7.92	**25.62**
طولقـة	3	42316	7.35	**23.76**
سيدي خالد	4	35277	6.13	**19.81**
سيدي عقبة	5	26139	4.54	**14.68**
الدوسن	6	21212	3.68	**11.91**
زريبة الوادي	7	16379	2.84	**9.20**
ليـوة	8	15960	2.77	**8.96**
الغروس	9	12846	2.23	**7.21**
الفيـض	10	12482	2.17	**7.01**
جمـورة	11	11218	1.95	**6.30**
برج بن عزوز	12	11043	1.92	**6.20**
بوشقرون	13	10800	1.88	**6.07**
عين الناقة	14	10054	1.75	**5.65**
فوغالة	15	9713	1.69	**5.45**
القنطـرة	16	9430	1.64	**5.30**
امشونش	17	9143	1.59	**5.13**
لوطايـة	18	8787	1.53	**4.93**
ليشانـة	19	8740	1.52	**4.91**
شتمـة	20	8677	1.51	**4.87**
الحاجب	21	8394	1.46	**4.71**
اومـاش	22	8175	1.42	**4.59**
امزيرعة	23	7060	1.23	**3.96**
البسبـاس	24	6481	1.13	**3.64**
راس الميعاد	258	6053	1.05	**3.40**
اورلال	26	5820	1.01	**3.27**
امليلـي	27	5151	0.89	**2.89**
برانيس	28	4976	0.86	**2.79**
الشعيبة	29	4675	0.81	**2.63**
الحـوش	30	4328	0.75	**2.43**
امخادمة	31	4317	0.75	**2.42**
عين زعطوط	32	4000	0.69	**2.25**
خ. سيدي ناجي	33	2526	0.44	**1.42**
المجموع		575858	100.00	**223.40**
متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى = 6.98			**مؤشر التقارب الحجمي= 73.58**	
مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى= 85.06			**مؤشرحدة الهيمنة للمدينة الأولى= 30.81**	

المصدر: الباحث، 2017

الملحق رقم (5):مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري ببسكرة لعام 2008.

المركز العمراني	الرتبة	عدد السكان 2008	النسبة السكان من اللولاية %	النسب من المدينة الأولى %
بسكـرة	1	205608	28.50	
أولاد جلال	2	63237	8.77	**30.76**
طولقـة	3	55809	7.74	**27.14**
سيدي خالد	4	43315	6.00	**21.07**
سيدي عقبة	5	33509	4.65	**16.30**
الدوسن	6	26455	3.67	**12.87**
زريبة الوادي	7	21541	2.99	**10.48**
ليـوة	8	21416	2.97	**10.42**
رأس الميعاد	9	21278	2.95	**10.35**
الغروس	10	16408	2.27	**7.98**
شتمـة	11	13699	1.90	**6.66**
بوشقرون	12	13124	1.82	**6.38**
برج بن عزوز	13	12702	1.76	**6.18**
الفيـض	14	12602	1.75	**6.13**
جمـورة	15	12574	1.74	**6.12**
فوغالة	16	12488	1.73	**6.07**
عين الناقة	17	12032	1.67	**5.85**
القنطـرة	18	11415	1.58	**5.55**
لوطايـة	19	11155	1.55	**5.43**
اومـاش	20	10336	1.43	**5.03**
الحاجب	21	10126	1.40	**4.92**
امشونش	22	10107	1.40	**4.92**
ليشانـة	23	9852	1.37	**4.79**
الشعيبة	24	9280	1.29	**4.51**
البسبـاس	258	8392	1.16	**4.08**
امزيرعة	26	7601	1.05	**3.70**
اورلال	27	7444	1.03	**3.62**
امليلـي	28	6497	0.90	**3.16**
امخادمة	29	5425	0.75	**2.64**
الحـوش	30	4923	0.68	**2.39**
برانيـس	31	4273	0.59	**2.08**
عين زعطوط	32	3693	0.51	**1.80**
خ. سيدي ناجي	33	3040	0.42	**1.48**
المجموع		721356	100.00	**250.84**
متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى = 7.84			**مؤشر التقارب الحجمي= 72.01**	
مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى= 84.17			**مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى= 21.01**	

المصدر: الباحث، 2017

الملحق رقم (6):مؤشرات الهيمنة الحضرية الأربعة لمدن النظام الحضري ببسكرة لعام 2015.

المركز العمراني	الرتبة	عدد السكان 2015	النسبة السكان من اللولاية %	النسب من المدينة الأولى %
بسكـرة	1	244773	28.16	**100.00**
أولاد جلال	2	75282	8.66	**30.76**
طولقـة	3	66479	7.65	**27.16**
سيدي خالد	4	51567	5.93	**21.07**
سيدي عقبة	5	39892	4.59	**16.30**
الدوسن	6	31717	3.65	**12.96**
زريبة الوادي	7	26141	3.01	**10.68**
رأس الميعاد	8	26141	3.01	**10.68**
ليـوة	9	25496	2.93	**10.42**
الغروس	10	19533	2.25	**7.98**
شتمـة	11	16366	1.88	**6.69**
الشعيبة	12	15896	1.83	**6.49**
بوشقرون	13	15624	1.80	**6.38**
الفيـض	14	15180	1.75	**6.20**
برج بن عزوز	15	15122	1.74	**6.18**
جمورة	16	14968	1.72	**6.12**
فوغالة	17	14867	1.71	**6.07**
عين الناقة	18	14324	1.65	**5.85**
القنطـرة	19	13589	1.56	**5.55**
لوطايـة	20	13297	1.53	**5.43**
البسبـاس	21	12810	1.47	**5.23**
اومـاش	22	12472	1.43	**5.10**
الحاجب	23	12056	1.39	**4.93**
امشونش	24	12033	1.38	**4.92**
ليشانـة	258	11740	1.35	**4.80**
امزيرعة	26	9057	1.04	**3.70**
اورلال	27	8863	1.02	**3.62**
امليلـي	28	7734	0.89	**3.16**
امخادمة	29	6508	0.75	**2.66**
الحوش	30	6326	0.73	**2.58**
برانيس	31	5251	0.60	**2.15**
عين زعطوط	32	4491	0.52	**1.83**
خ. سيدي ناجي	33	3620	0.42	**1.48**
		869215	100.00	**255.11**
متوسط نصيب المدينة الأخرى من الأولى = 7.97			**مؤشر التقارب الحجمي= 71.77**	
مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى= 84.03			**مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى= 21.01**	

المصدر: الباحث، 2017

الملحق رقم (7): تغير الترتيب الحجمي لمدن الشبكة الحضرية لمدن ولاية بسكرة.

المدينة	1998	2008	التغير في الرتبة 2008/1998		2015	التغير في الرتبة 2015/2008	
بسكرة	1	1	0	●	1	0	●
أولاد جلال	2	2	0	●	2	0	●
طولقة	3	3	0	●	3	0	●
سيدي خالد	4	4	0	●	4	0	●
سيدي عقبة	5	5	0	●	5	0	●
الدوسن	6	6	0	●	6	0	●
زريبة الوادي	7	7	0	●	7	0	●
ليوة	8	8	0	●	9	-1	▼
الغروس	9	10	-1	▼	10	0	●
الفيض	10	14	-4	▼	14	0	●
جمورة	11	15	-4	▼	18	-3	▼
برج بن عزوز	12	13	-1	▼	15	-2	▼
بوشقرون	13	12	1	▲	13	-1	▼
عين الناقة	14	17	-3	▼	17	0	●
فوغالة	15	16	-1	▼	16	0	●
القنطرة	16	18	-2	▼	19	-1	▼
امشونش	17	22	-5	▼	24	-2	▼
لوطاية	18	19	-1	▼	20	-1	▼
ليشانة	19	23	-4	▼	25	-2	▼
شتمة	20	11	9	▲	11	0	●
الحاجب	21	21	0	●	23	-2	▼
اوماش	22	20	2	▲	22	-2	▼
امزيرعة	23	26	-3	▼	26	0	●
البسباس	24	25	-1	▼	21	4	▲
راس الميعاد	25	9	16	▲	8	1	▲
أورلال	27	27	0	●	27	0	●
امليلي	28	28	0	●	28	0	●
برانيس	31	31	0	●	31	0	●
الشعيبة	24	24	0	●	12	12	▲
الحوش	30	30	0	●	30	0	●
امخادمة	29	29	0	●	29	0	●
عين زعطوط	32	32	0	●	32	0	●
خنقة س ناجي	33	33	0	●	33	0	●

المصدر: (الباحث، 2017) بالاعتماد على الملاحق 1، 2، 3.

الملحق رقم(8): توزيع المساكن الموصولة بشبكتي المياه والتطهير بالمراكز العمرانية لولاية بسكرة.

المركز العمراني	شبكة مياه الشرب		شبكة التطهير		التوفير اليومي لمياه الشرب
	الطول (م ط)	نسبة الربط (%)	الطول (م ط)	نسبة الربط (%)	ل/يوم/ساكن
بسكـرة	307 171	99	278 629	99	260
الحاجب	28 853	96	37 538	96	350
لوطايـة	46 178	99	39 388	89	284
جمورة	58 143	95	52 634	87	360
برانيس	35 554	95	14 717	87	217
القنطـرة	34 474	96	29 169	96	224
عين زعطوط	25 165	96	21 725	94	362
سيدي عقبة	79 613	98	65 061	99	255
الحـوش	21 850	97	23 035	99	455
شتمـة	49 344	96	40 608	97	543
عين الناقة	21 850	95	17 895	99	118
زريبة الوادي	55 849	95	62 578	92	259
امزيرعة	14 888	95	19 926	89	236
الفيـض	32 050	90	28 939	85	64
خ. سيدي ناجي	15 573	88	14 782	89	89
امشونش	47 929	98	28 065	93	200
طولقـة	92 009	98	94 200	92	180
بوشقرون	26 811	96	35 836	90	377
برج بن عزوز	18 148	95	19 404	91	250
ليشانـة	22 504	97	23 436	92	300
فوغالة	18 173	94	25 250	90	280
الغروس	42 840	90	36 160	94	167
اولاد جلال	120 208	97	94 869	90	224
الدوسن	39 383	96	51 196	91	285
الشعيبة	29 332	98	19 609	88	320
سيدي خالد	92 653	90	72 955	97	150
البسبـاس	46 562	90	27 862	90	150
راس الميعاد	22 119	90	16 015	95	103
اورلال	24 567	91	24 212	98	410
امليلـي	33 872	80	18 999	89	400
امخادمة	25 450	80	25 114	99	420
أوماش	40 069	90	23 556	93	146
ليـوة	40 700	85	35 769	92	131
مجموع الولاية	1 609 325	93	1 416 135	93	260

المصدر: مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013

الملحق رقم (9): نسب التسرب حسب مختلف الأطوار للمراكز العمرانية بولاية بسكرة.

المركز العمراني	نسبة التسرب %		
	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي
بسكـرة	6,80	6,40	4,3
الحاجب	9,90	9,50	
لوطايـة	8,00	1,70	6,4
جمـورة	2,20	4,30	8,9
برانيس	7,90	14,20	
القنطـرة	6,60	4,60	6,9
عين زعطوط	6,90	7,40	
سيدي عقبة	9,10	7,10	6,1
الحـوش	10,40	0,00	
عين الناقة	10,00	12,60	
شتمة	9,10	7,70	9,7
زريبة الوادي	6,50	3,30	15,7
خ. سيدي ناجي	2,10	3,40	7,3
الفيـض	11,00	7,10	6,3
مزيرعة	8,70	3,60	
امشونش	6,50	6,80	13,1
طولقـة	10,00	8,70	5,9
بوشقرون	11,20	5,80	8,2
برج بن عزوز	9,20	0,00	15,5
ليشانـة	10,50	12,90	
فوغالة	11,30	8,40	0
الغروس	12,30	7,20	
اولاد جلال	5,10	6,30	10,5
الدوسن	9,40	16,90	2,4
الشعيبة	9,80	3,50	
سيدي خالد	9,00	5,80	10,2
البسبـاس	8,00	5,00	
راس الميعاد	7,20	10,80	
اورلال	11,40	2,50	8,9
امليلـي	8,80	15,90	
امخادمة	9,00	8,60	
اومـاش	5,10	7,70	4,5
ليـوة	9,60	8,60	5,5
مجموع الولاية	8,10	7,00	6,7

المصدر: مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013.

الملحق رقم(10): المعدل الخام بالألف للولادات والوفيات حسب المراكز العمرانية لولاية بسكرة.

المركز العمراني	متوسط عدد السكان	المعدل الخام بالألف لـ			
		الولادات	الوفيات	وفيات الأطفال	الزيادة الطبيعية
بسكرة	261.231	46,74	5,44	36,54	41,30
الحاجب	390.11	0,18	2,81	500,00	-2,63
لوطاية	563.12	0,40	1,99	200,00	-1,59
جمورة	142.14	1,56	3,25	0,00	-1,70
برانيس	961.4	1,01	1,61	0,00	-0,60
القنطرة	839.12	20,25	2,65	11,24	17,60
عين زعطوط	243.4	1,18	1,65	0,00	-0,47
سيدي عقبة	690.37	32,66	3,42	9,75	29,24
الحوش	977.5	1,34	3,01	0,00	-1,67
عين الناقة	533.13	0,89	1,92	0,00	-1,03
شتمة	463.15	0,91	2,00	142,86	-1,10
زريبة الوادي	698.24	34,78	3,72	6,94	31,06
خ. سيدي ناجي	420.3	4,68	5,85	125,00	-1,17
الفيض	342.14	6,97	3,42	0,00	3,56
امزيرعة	557.8	0,00	0,93	0,00	-0,93
امشونش	369.11	23,05	4,31	0,00	18,74
طولقة	809.62	69,78	5,54	15,97	64,24
بوشقرون	761.14	0,14	1,90	500,00	-1,76
برج بن عزوز	287.14	0,14	1,12	0,00	-0,98
ليشانة	1093.1	0,09	1,17	1000,00	-1,08
فوغالة	047.14	9,90	1,85	0,00	8,04
الغروس	455.18	0,49	1,08	111,11	-0,60
اولاد جلال	127.71	54,65	4,39	32,16	50,26
الدوسن	967.29	9,61	1,50	6,94	8,11
الشعيبة	019.15	2,73	1,40	0,00	1,33
سيدي خالد	720.48	16,19	2,22	11,26	13,98
البسباس	103.12	1,74	1,57	47,62	0,17
راس الميعاد	698.24	14,37	0,89	0,00	13,48
اورلال	374.8	0,72	2,03	166,67	-1,31
امليلي	308.7	0,55	2,74	250,00	-2,19
امخادمة	149.6	0,00	0,81	0,00	-0,81
اوماش	783.11	1,10	1,70	0,00	-0,59
ليوة	088.24	0,58	2,24	71,43	-1,66
مجموع الولاية	232.821	28,69	3,56	26,92	25,13

المصدر: مونوغرافية ولاية بسكرة، 2013.

الملحق رقم(11): نسبة الإنتاج الفلاحي حسب المراكز العمرانية لولاية بسكرة.

المركز العمراني	حبوب	البقول		مجموع الإنتاج	نسبة الإنتاج%
بسكـرة	96	3877	1936	5909	0.12
الحاجب	0	5393	124693	130086	2.61
لوطايـة	50380	39484	4023	93887	1.89
جمورة	1130	16124	462	17716	0.36
برانيس	1720	20794	5006	27520	0.55
القنطـرة	0	6467	0	6467	0.13
عين زعطوط	0	5667	0	5667	0.11
سيدي عقبة	34030	118331	336965	489326	9.83
الحوش	60180	61671	1373	123224	2.48
شتمـة	3150	74067	5722	82939	1.67
عين الناقة	104560	112466	654915	871941	17.52
زريبة الوادي	66625	235753	44454	346832	6.97
امزيرعة	25892	242558	234209	502659	10.10
الفيـض	88970	68991	8207	166168	3.34
خ. سيدي ناجي	1743	3573	0	5316	0.11
امشونش	3075	31326	4664	39065	0.79
طولقـة	4920	40419	40114	85453	1.72
بوشقرون	0	0	45818	45818	0.92
برج بن عزوز	0	0	7152	7152	0.14
ليشانـة	0	0	87472	87472	1.76
فوغالة	0	0	56289	56289	1.13
الغروس	438	9176	80972	90586	1.82
أولاد جلال	3301	7949	5929	17179	0.35
الدوسن	44893	184838	523223	752954	15.13
الشعيبة	2727	8917	17677	29321	0.59
سيدي خالد	0	19891	9685	29576	0.59
البسبـاس	7073	32955	37734	77762	1.56
راس الميعاد	5412	18050	104525	127987	2.57
اورلال	5642	11110	29691	46443	0.93
امليلـي	3055	10866	149544	163465	3.29
امخادمة	2410	23242	59132	84784	1.70
أوماش	6140	21049	66365	93554	1.88
ليـوة	4100	61310	199821	265231	5.33
المجموع	531662	1496314	2947772	4975748	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة.

الملحق رقم(12): عدد الأطباء لكل 10000 ساكن حسب المراكز العمرانية لولاية بسكرة.

المركز العمراني	عدد السكان	عدد الأطباء	معدل الأطباء لكل 10000ساكن
بسكـرة	233890	491	20.99
الحاجـب	11520	6	5.21
لوطايـة	12706	14	11.02
جمـورة	14303	19	13.28
برانيـس	5017	13	25.91
القنطـرة	12985	20	15.40
عين زعطوط	4291	8	18.64
سيدي عقبة	38118	52	13.64
الحـوش	6045	6	9.93
شتمـة	13687	12	8.77
عين الناقة	15639	8	5.12
زريبة الوادي	24979	33	13.21
امزيرعة	3459	9	26.02
الفيـض	14505	9	6.20
خ. سيدي ناجي	8654	6	6.93
امشونش	11498	13	11.31
طولقـة	63523	115	18.10
بوشقرون	14929	12	8.04
برج بن عزوز	14449	8	5.54
ليشانـة	11218	14	12.48
فوغالة	14206	12	8.45
الغروس	18665	12	6.43
اولاد جلال	71935	113	15.71
الدوسن	30307	32	10.56
الشعيبة	15190	8	5.27
سيدي خالد	49274	31	6.29
البسبـاس	12240	6	4.90
راس الميعاد	24979	13	5.20
اورلال	8469	9	10.63
امليلـي	7391	4	5.41
امخادمة	6219	5	8.04
اومـاش	11917	7	5.87
ليـوة	24362	8	3.28

المصدر :الباحث بالاعتماد على مديرية الصحة والسكان لولاية بسكرة.

الملحق رقم(13): نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المراكز العمرانية لولاية بسكرة.

المركز العمراني	عدد المؤسسات	النسبة %
بسكـرة	3610	61.56
الحاجب	35	0.60
لوطايـة	49	0.84
جمـورة	61	1.04
برانيـس	20	0.34
القنطـرة	114	1.94
عين زعطوط	26	0.44
سيدي عقبة	178	3.04
الحـوش	9	0.15
شتمـة	62	1.06
عين الناقة	18	0.31
زريبة الوادي	126	2.15
امزيرعة	9	0.15
الفيـض	38	0.65
خ. سيدي ناجي	8	0.14
امشونش	39	0.67
طولقـة	265	4.52
بوشقرون	64	1.09
برج بن عزوز	14	0.24
ليشانـة	55	0.94
فوغالة	38	0.65
الغروس	67	1.14
اولاد جلال	354	6.04
الدوسن	86	1.47
الشعيبة	24	0.41
سيدي خالد	230	3.92
البسبـاس	11	0.19
رأس الميعاد	3	0.05
اورلال	54	0.92
امليلـي	27	0.46
امخادمة	28	0.48
أوماش	62	1.06
ليـوة	80	1.36
المجموع	5864	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ببسكرة.

الملحق رقم(13): معدلي البطالة وقوة العمل حسب المراكز العمرانية لولاية بسكرة.

المركز العمراني	الفئة النشطة	الفئة الشغيلة	معدل البطالة %	معدل قوة العمل%
بسكـرة	93894	62976	32.92	67.08
أولاد جلال	28363	4112	40.77	59.48
طولقـة	25297	15894	37.17	62.83
سيدي خالد	19108	11628	39.14	60.86
سيدي عقبة	15822	10035	36.57	63.43
الدوسن	12290	7214	41.30	58.70
زريبة الوادي	9970	6231	37.50	62.50
رأس الميعاد	10282	4890	52.44	47.56
ليـوة	9711	5681	41.49	58.51
الغروس	7250	4322	40.38	59.62
شتمـة	6943	4112	40.77	59.23
الشعيبة	5258	2791	46.91	53.09
بوشقرون	5425	3569	34.21	65.79
الفيـض	4955	3329	32.81	67.19
برج بن عزوز	5426	3544	34.68	65.32
جمورة	5081	3463	31.84	68.16
فوغالة	5156	3128	39.33	60.67
عين الناقة	5999	3742	37.62	62.38
القنطـرة	5324	3525	33.79	66.21
لوطايـة	5097	3160	38	62
البسبـاس	3655	1911	47.71	52.29
اومـاش	4920	3125	36.48	63.52
الحاجب	4410	2750	37.64	62.36
امشونش	4892	3326	32.01	67.99
ليشانـة	4062	2764	31.95	68.05
امزيرعة	4071	2644	35.05	64.95
اورلال	3329	2121	36.28	63.72
امليلـي	2981	1905	36.09	63.91
امخادمة	2326	1468	36.88	63.12
الحـوش	1933	1250	35.33	64.67
برانيـس	1685	1210	28.18	71.82
عين زعطوط	1380	992	28.11	71.89
خ. سيدي ناجي	1295	849	34.44	65.56

المصدر: الباحث بالاعتماد على الخلايا الجوارية التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية، بسكرة.

الملخص:

تعاني الأقاليم الجزائرية العديد من الاختلالات داخل نظامها الحضري، انعكست سلبا على الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية، ما أجبر العديد من السكان، على هجر المناطق الأقل حظا للبرامج التنموية (الفقيرة) إلى الأكثر حظا (الغنية)، لتشكل بذلك الأقاليم الغنية نقاط جذب للسكان، الأمر الذي كانت له تبعات ومشاكل تمثلت في التركز الحضري والهيمنة الحضرية، ويرجع كل ذلك إلى اختلالات توزيع المشاريع التنموية والأبعاد المكانية للأقاليم، وانعدام سياسات تنموية كفيلة بوضع استراتيجيات تنموية شاملة، الأمر الذي يوجب استمرار البحث عن أفضل السبل للحد من الهيمنة وإعادة التوازن ضمن الأقاليم، وهو ما ستعالجه هذه الدراسة من خلال البحث في التراتب الهرمي لأحجام مدن النظام الحضري بولاية بسكرة، والتي من خلالها سنتمكن من معرفة اتجاهات التركز الحضري، والتعرف على مدى الاتزان الموجود في نظام الشبكة الحضرية بإقليمها في الفترات 1998، 2008 و2015 في ظل تجاوز بعض المراكز العمرانية لأحجامها الواقعية (الحجم الأمثل) لأحجامها المتوقعة، والعكس في مراكز عمرانية أخرى، وقياس حالة التباين التنموي المكاني وعلاقته بالتركز السكاني، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود خللا في توازن النظام الحضري وبروز ظاهرة الهيمنة الحضرية ممثلة في المدينة المسيطرة (مدينة بسكرة) ومرد ذلك إلى وجود تركز سكاني وخدماتي سبب خللا في هرمية المدن وبالتالي عدم توازن الشبكة الحضرية بالولاية.

الكلمات المفتاحية: الشبكة الحضرية، التوازن الحضري، التركز الحضري،النظام الحضري، التباين التنموي، الهيمنة الحضرية، خلل النظام الحضري، منطقة الزيبان، بسكرة.

Abstract

The Algerian regions, suffer from many imbalances within their urban system, which have negatively affected the social, economic and urban aspects, forcing many of the population to abandon the less fortunate areas of development programs(poor) to the more affluent (rich) which has had consequences and problems were represented in urban concentration and urban hegemony, due to the imbalances of the distribution of development projects and spatial dimensions of the regions, and the lack of development policies to develop comprehensive development strategies, which requires the continuation of the search for the best ways to reduce hegemony And the restoration of balance within the regions , which will be discussed in, This Study research an important topic in the hierarchy of the sizes of urban cities in the state of Biskra, Which we will be able to know the trends of urban concentration and identify the equilibrium in the urban network system in the state region in 1998, 2008 and 2015, And measuring the state of developmental spatial disparity and its relation to population concentration.The results of the study concluded that there is an imbalance in the urban system and the emergence of urban domination represented in the dominant city (Biskra city) due to the presence of population and services concentration caused the imbalance in the city hierarchy, Thus an imbalance Network urban state.

Keywords :Urban Network, Urban Balance, Urban Concentration, Urban System, Developmental Contrast, Urban Dominance, Imbalances Urban system, Zayban area Biskra.